KUWAIT 1950–1965

Britain, the al-Sabah, and Oil

SIMON C. SMITH

الـكـــويـــت

(1950-1965)،

بريطانيا، آل الصباح والنفط

3

الشيخ أحمد (1921-50) يناير 1949. (صورة من أرشيف شركة النفط البريطانية أماكو)

تأليف
سايمون سي. سميث

ترجمة: بدران حامد

حقوق النشر
مطبعة جامعة أكسفورد لصالح الأكاديمية البريطانية

محتويات الكتاب

قائمة الرسوم التوضيحية
شكر وتقدير
خريطة دولة الكويت
المقدمة
الفصل الأول: التوسع النفطي وآثاره 1950-1951
الفصل الثاني: المشاكل الإدارية والاستثمارية 1952-1955
الفصل الثالث: الكويت ومصر والعدوان الثلاثي 1956
الفصل الرابع: الكويت والعالم العربي 1957-1959
الفصل الخامس: مسيرة الكويت نحو الاستقلال 1959-1961
الفصل السادس: التبعية والاستقلال 1961-1965
الخاتمة
الملحقات

1- انتاج النفط وعائداته 1946-1965
2- المندوبون السياسيون – بالكويت
3- المندوبون الساميون – الخليج العربي
4- الساسة البريطانيون
5- حكام الكويت
6- شجرة عائلة آل الصباح

قائمة المراجع

قائمة الرسوم التوضيحية

صدر الكتاب

الشيخ أحمد (1921-50) يناير 1949. (صورة من أرشيف شركة النفط البريطانية أماكو)

لوحات (بين الصفحتين 164 و 175)

1. الشيخ عبد الله وسي جيه بيلي مع كي سي إم جي في الافتتاح السابق لكلية سانت أنطوني، أكسفورد في فبراير 1953
2. الشيخ فهد 1906 – 1959 (وزارة المعلومات الكويتية)
3. الشيخ عبد الله، السيد ويليام فريزر (رئيس مجلس الإدارة في شركة النفط الإيرانية الإنجليزية) و عزت جعفر (السكرتير الخاص للشيخ عبد الله) في يونيو 1953 (من أرشيف شركة النفط البريطانية أماكو).
4. الشيخ عبد الله في مجلس إدارة شركة نفط الكويت في يونيو 1953، رابع شخص جالس من جهة اليمين هو المدير التنفيذي لشركة نفط الكويت، سي. إيه. بي ساوثويل، والشخصان السادس والسابع من جهة اليسار هما ممثلا الشيخ عبد الله في لندن، إتش. تي. كيمب ووزير خارجية دولة الكويت عبد الله ملا صالح. (من أرشيف شركة النفط البريطانية أماوكو).
5. سي. إيه. بي ساوثويل والشيخ عبد الله وهو يغادر بريتانيك هاوس في يناير 1953 (من أرشيف شركة النفط البريطانية أماكو).
6. الشيخ سعد والشيخ عبد الله مبارك في استعراض لسياسة الكويت وقوات الأمن العام في أبريل 1961 (وزارة الإعلام بالكويت)
7. مناقشات قبيل حصول الكويت على الاستقلال الكامل، من اليسار إلى اليمين: جيه. سي. بي. (ريتشموند المندوب السامي)، سير جورج ميدلتون (المندوب السامي إدوارد هيث) (وزير الختام الملكية) والشيخ عبد الله (صورة السير/ جون ريتشموند)

8. وصول الشيخ صباح ولي العهد ورئيس الوزراء والشيخ عبد الله لافتتاح الجلسة الأولى للمجلس الوطني الكويتي في 29 يناير 1963. (وزارة الإعلام بالكويت)

صفحات النهاية

محطة نقل النفط بميناء الأحمدي في أواخر خمسينات القرن العشرين (كلية سانت أنطوني، أكسفورد)

شكر وتقدير

لقد حظيت خلال قيامي بعملية بحث وإعداد هذا الكتاب بعون ومساعدة جليلة من قبل عدد من المؤسسات والشخصيات التي أدين لها بالعرفان وفي البداية أود أن أتقدم بالشكر للأكاديمية البريطانية لتمويلها بحثي على مدار الأعوام الثلاثة لزمالة ما بعد الدكتوراه ونشر هذا الكتاب القائم عن طريق مشروعها لنشر الأفرودات في صيغة PDF، واتقدم بالشكر أيضاً للمؤسسة المضيفة ورويال هولوواي وجامعة لندن ولاسيما أعضاء قسم التاريخ الذين أبدوا الاهتمام في بحثي مما جعلني أشعر بأنني في وطني طوال المدة التي قضيتها هناك. وعلى وجه الخصوص، أود أن أبدي امتناني لمعلمي الخاص الأستاذ الجامعي توني ستوك ويل ورئيس القسم خلال مدة البعثة الدراسية، الأستاذ الجامعي فرانسيز روبنسون، ولقد استفدت كثيراً من مناقشتي مع الدكتور ماثيو جونز والدكتورة كلوديا ليبيسكايند والدكتورة كاثرين شينك، وقد أبدت المحررة الدراسية، الدكتورة فانيسا مارتين، عدة اقتراحات مفيدة لتحسين وقراءة النص؛ أود أن أشكر الأستاذ الجامعي ويليام روجر لويس والأستاذ الجامعي أندرو بورتر؛ كما قدم زملائي في جامعة هول وسيمون جيرارد وريتشارد جورسكي عون لا يقدر بثمن في التغلب على عدد لا يحصى من المشكلات الفنية التي ظهرت عند إصدار النص النهائي، ويتوجب الشكر أيضاً لفريق العمل بمكتب السجل العام في لندن ومركز أرشيف شيرشيل بكامبريدج وأرشيف شركة النفط البريطانية (BP) بوار ويك، ومكتبة بود=+لين بأوكسفورد ومكتبات رويال هولوواي وكلية الدراسات الشرقية والإفريقية وجامعة لندن وجامعة هول. وأقر على وجه الخصوص بدعم ومساعدة قسم الأرشيف بشركة النفط البريطانية، حيث سمح بإعادة إصدار صور من السجلات الخاصة بشركة الكويت للنفط، إضافة إلى ذلك، أود أن أوجه شكري لأعضاء المؤتمر الدراسي الذي حضرته خلال البعثة الدراسية الخاصة بالأكاديمية البريطانية، كما اشير أيضًا إلى مؤتمر تاريخ الكومونولث، ومؤتمر إنهاء الاستعمار في معهد دراسات الكومونولث، ومؤتمر التاريخ الاستبدادي في معهد الأبحاث التاريخية ومؤتمر مؤرخي آسيا والشرق الأوسط في رويال هولوواي.

وأخيراً، أود أن أتوجه بالشكر لأمي وأختي لدعمهما المتواصل لي في السراء والضراء.

مايو (آيار) 1998

سيمون سي. سميث

جامعة هول

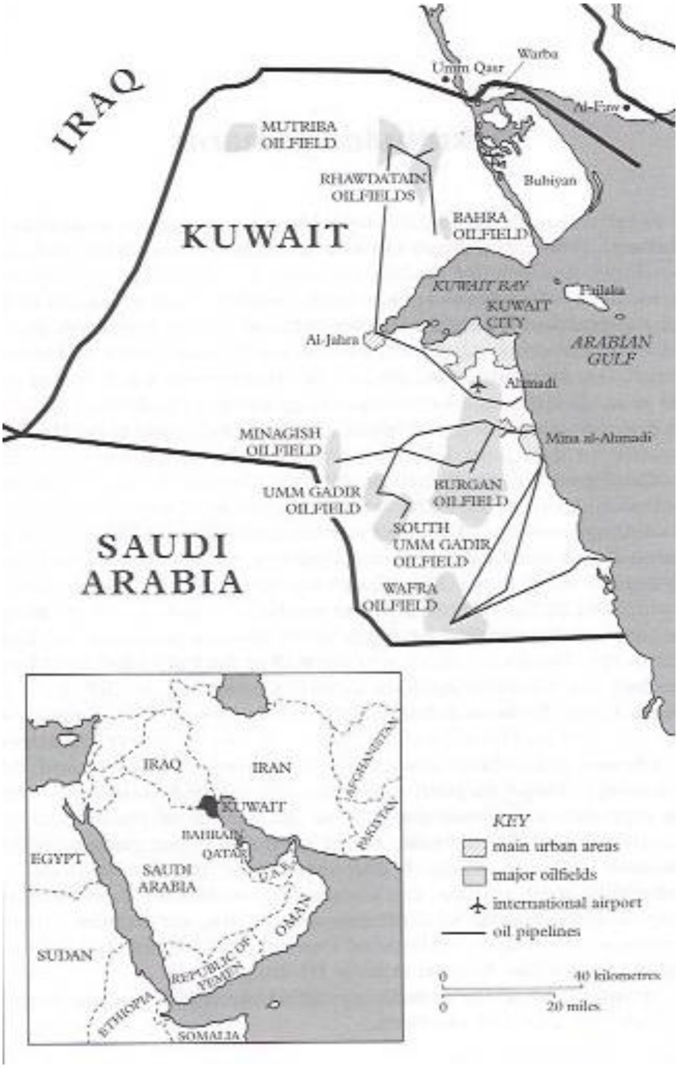

من بيتر مانسفيلد، الكويت: طليعة الخليج، لندن 1990

مقدمة

يبدو لي أن المعضلة الأساسية لدول الخليج تتمثل بما يلي- تدفق ثروة هائلة في أيدي مجموعة صغيرة من شيوخ القبائل البدائيين بشكل مفاجئ، والذين تشكل أراضيهم مساحات صغيرة ضمن صحراء قاحلة من المستحيل تعميرها وتنميتها.[1]

نوه المندوب السامي عام 1938 أنه "يجدر بنا نحن وشيوخ الخليج العربي جميعا إدراك حقيقة أن فكرة الحركات الشعبية.... قد إجتاحت البلدان العربية، ويجب وضع ذلك في الحسبان"،[2] وحسب ما تشير له تلك التصريحات، إن نمو الوعي السياسي في العالم العربي يمثل تحدياً ليس فقط بالنسبة لبريطانيا، وإنما للحكام التقليديين الأصليين أيضًا؛ وفي الوقت الذي تم فيه إزاحة الكثيرين سواء عن طريق الإنقلابات العسكرية أو الثورات، استطاعت أسرة آل الصباح الأسرة الحاكمة في الكويت، أن تنجو بنفسها وتبقى عبر مرحلة التحول من وضع التبعية إلى وضع الاستقلال؛ وأن بقائهم هو الشيء الأكثر جدارة بالاهتمام بسبب الضغوط غير المسبوقة الملقاة على عاتق الكويت وخاصة في أعقاب الحرب العالمية الثانية. إذ لم يكن على المشيخة مواجهة النمو الاقتصادي السريع نتيجة التوسع الضخم في إنتاج النفط فحسب، بل عليها أيضاً مواجهة ضغط لا مثيل له من حقد الدول العربية الأخرى بسبب الكنز الذي أُكتشف مؤخرًا، ويزيد التحدي الأيديولوجي المتمثل في القومية العربية من الخطورة على العلاقة شبه الإمبريالية بين أسرة آل الصباح وبريطانيا.

على الرغم من الثقل والأهمية المتزايدة التي كانت تظهر في سياسة بريطانيا تجاه دول الخليج بصفة عامة والكويت بصفة خاصة، إلا أن

[1] خطاب رقم 2/25/104(أيه) من جون تروتبيك إلى بي. إيه. بي. باروز في 8 أبريل 1948، وزارة الخارجية 68319/371.

[2] خطاب رقم 396-أس من تي. سي. فولي إلى أر. تي. بييل (الخارجية الهندية) في 18 يوليه 1938،

الحسابات الحالية لسياسة بريطانيا الإمبريالية في عهد انتهاء الاستعمار تولي اهتماما ًلا يُذكر للمنطقة.[3]

وبالرغم من زيادة التواجد البريطاني في الكويت والخليج بعد عام 1945، إلا أن التنمية ظلت في تناقض واضح مع التراجع الكبير لالتزاماتها الإمبريالية في المناطق الأخرى من العالم؛ وبالرغم من ان خسارة الهند في 1947 أضعفت من الأهمية الاستراتيجية التقليدية للنظام الإمبريالي في الكويت، إلا أن مكانة الاقتصاد المتنامي للمشيخة عوضها بما هو أكثر من ذلك، كما أكد مسؤول بوزارة الخارجية في إشارة منه إلى ميزانية وزارة الدفاع البريطانية في أوائل عام 1962 أن "الكويت قد تكون المكان الوحيد الذي يتضح أنه حقق عوائد طيبة".[4]

لقد قدَّم التوسع السريع في إنتاج النفط بنهاية الأربعينيات من القرن العشرين لبريطانيا حافزًا قويًا وجديدًا لتعزيز مكانتها والحفاظ على وحدة الأراضي الكويتية في مواجهة ضغوط الأنظمة العربية المعادية؛ وقد اعتمدت بريطانيا على أسرة آل الصباح لتحقيق هذه الأهداف. وفي الحقيقة، إن التواجد البريطاني برمته كان يقوم على أساس المَلَكية الأصلية؛ وعلى عكس السلالة الهاشمية في العراق، التي وضعت بريطانيا عليها أيضا ًاعتمادا ًكبيرا ًفي الحفاظ على مصالحها، حيث نجت أسرة آل الصباح من وطأة الإضطرابات التي وقعت خلال سنوات ما بعد الحرب.

نسب "جيل كريستال" البقاء الملحوظ لآل الصباح إلى التحالفات الجديدة التي تمت في أعقاب الإنتاج الموسع للنفط؛ فمن جهة، نرى طبقة التجار التي نافست الأسرة الحاكمة على السلطة بشكل تقليدي، تنازلت عن مطلبها القديم بالمشاركة في صنع القرار" في مقابل تعهد الحكام "بتخصيص حصة من

---

[3] على سبيل المثال: أر. إف. هولند، إنهاء الإستعمار الإوروبي: دراسة تمهيدية، بيسنغستوك: ماكميلان عام 1985؛ جون داروين، بريطانيا والاستعمار: التراجع عن الإمبراطورية في أعقاب الحرب العالمية، بسينغستوك: ماكميلان عام 1988؛ إيه. إن. بورتر و إيه. جيه. ستوك ويل، السياسة الإمبريالية لبريطانيا إنهاء الاستعمار من عام 1938 إلى عام 1964، من مستويين، بسينغستوك: ماكميلان عام 1987 وعام 1989؛ جون داروين، نهاية الإمبراطورية البريطانية: الجدل التاريخي، أكسفورد: بلاك ويل عام 1991؛ بي. جيه. كين وأيه. جي. هوبكينز، الإمبريالية البريطانية: الأزمة والتفكك من عام 1914 إلى عام 1990، لندن: لونجمان عام 1993.

[4] أرسلها جيه. جي. أس بيث في 23 يناير 1962، وزارة الخارجية 156670/371.

عائدات النفط لهم"؛[5] وبمعنى آخر، استبدلت النخبة الأقوى اقتصاديًا السلطة بالثروة. ومن جهة أخرى، ساعدت عائدات النفط الأسرة الحاكمة على تحقيق السياسات التوزيعية والتي صُممت من أجل إنشاء تحالفات سياسية جديدة، حيث أوضح كريستال: "بان النفط لم يُعطْ الحكام حرية التنكر لحلفائهم التاريخيين فقط، بل أعطاهم أيضاًالقدرة على إستخدام البيروقراطية الحديثة التي أنتجها النفط وتكوين حلفاء جدد من بين موظفي الدولة والمستفيدين من خدمات الدولة الجديدة.[6]

يحظى هذا التحليل بشكل كبير على التوضيح والشرح، ففي الكويت لا يوجد فارق كبير بين ترف وبذخ الأسرة الحاكمة وبين تجاهل المحكومين، لكن العلاقة السرية التي نشأت بين بريطانيا وآل الصباح كانت تمثل أيضًا الأساس في قدرتهم على مواجهة الأزمات المستمرة التي هزت العالم العربي؛ وبالرغم من أن الأسرة الحاكمة إعتمدت وبشكل كلي على حماية بريطانيا العسكرية لها ضد التهديدات الخارجية، لكنها تجنبت الدخول معها في علاقة وطيدة تقيد من حريتها؛ وهذا كان مهمًا على وجه الخصوص في سياق تنامي القومية العربية عقب عام 1945 والتي تقوم على معاداة الإمبريالية؛ فقدرة آل الصباح على ادراج الخلافات الشخصية في مواجهة التهديدات التي تتعرض لها الأسرة ككل كانت حاسمة، وساعدت أيضًا في قدرتهم على البقاء. ففي عام 1938، عَرَّضت الحركة الدستورية المرتبطة بتشكيل مجلس الشورى الأسرة الحاكمة إلى المخاطر التي قد يشكلها التفكك الأسري. وقبل تحليل هذه الأحداث سيتم البحث في النظام السياسي للكويت، بدايةً من ترسيخ الحماية البريطانية في أواخر القرن التاسع عشر من خلال إنتفاضات الحرب العالمية الأولى، وحتى تطوير إنتاج النفط في الثلاثينيات من القرن العشرين.

---

[5] جيل كريستال، النفط وسياسات الخليج: الحكام والتجار في الكويت وقطر، كامبيردج: صحافة جامعة كامبيردج عام 1995 ص. 187.

[6] نفس المرجع السابق ص. 188.

أولاً

شكَّلت مدينة الكويت التي تأسست في أوائل القرن الثامن عشر نقطة اتصال لكيان سياسي معروف بالرغم من عدم وجود تعريف محدد لها؛[7] وبحلول عام 1716 تقريبًا، احتلت قبيلة بني عتبة الكويت وهي فرع من قبيلة عنيزة، وبرزت أسرة آل الصباح بوصفها عائلة سياسية رائدة جاءت بسلسلة متصلة من الحكام منذ منتصف القرن الثامن عشر.[8] ونظراً لموقع الكويت الاستراتيجي على رأس الخليج، فقد استحدثت نظامًا حيويًا يقوم على صيد اللؤلؤ وبناء السفن والتجارة لمسافات طويلة؛ ولكن ظلت مكانة الكويت الدولية غامضة، وفي إشارة لهذا ذكر أرنولد كيمبال المندوب البريطاني الأسبق في منطقة الخليج العربي عام 1866 قائلاً "ان الرئيس يقر بالولاء للسلطان ويرفع العديد من سفنها العلم العثماني، ولكن أغلب قاطنيها هم العرب الذين لا يدفعون ضرائب ولا جزية إلى بيت المال التركي."[9] تم تعين الشيخ عبد الله الثاني قائم مقام عثماني أو حاكم منطقة تقديراً لجهوده التي ساعد بها الحاكم التركي في بغداد أثناء الحملة العسكرية داخل شبه الجزيرة العربية في عام 1871،[10] لكن هذا المنصب لا يقتضي وجود خدمات إدارية بينما يجب النُظر إليه على أنه منصب شرفي يُمنح للفرد الذي يقدم خدمات خاصة.[11] وبعد أربع سنوات، دمجت السلطات العثمانية الكويت في ولاية أو مقاطعة البصرة،[12] ومع ذلك ظل السكان المحليون لا يدفعون أية ضرائب إلى السلطات العثمانية، ولم يكن يوجد أي امتداد للإدارة العثمانية في المشيخة. سجل المستشار القانوني بالسفارة البريطانية لدى القسطنطينية في

---

[7] شرح الأصول للكويت الحديثة، أنظر أحمد مصطفى أبو حكيمة، بيروت: الخياط في 1965.

[8] أنظر آلان روش، آل الصباح: تاريخ ونسب الأسرة المالكة بالكويت، الشيخ صباح الأول، حكم في الفترة ما بين 1952 إلى 1764.

[9] ريتشارد تشوفيلد، الكويت والعراق: المزاعم التاريخية والنزاعات الإقليمية، الطبعة الثانية، لندن: المعهد الملكي للشئون الدولية عام 1993 ص. 11.

[10] موريس مندلسون وسوزان هالتون، "مزاعم العراق للسيطرة على الكويت" في طبعة ريتشارد تشوفيلد، الأساسات الإقليمية لدول الخليج، لندن: صحافة يو سي إل عام 1994 ص. 119.

[11] أحمد مصطفي أبو حكيمة، تاريخ الكويت الحديث من عام 1750 إلى عام 1965، لندن: لوزاك أند كومبني عام 1983 ص. 90.

[12] ديفيد فيني، تغيير الأثر على الرمال: حدود العراق بعيدة المنال عن العراق، لندن: أي. بي. توريس عام 1992 ص. 7.

عام 1896 أنه "على الرغم من أن دولة الكويت مستقلة بشكل كامل، إلا أن معالمها على الخريطة تظهر وكأنها جزء من الإمبراطورية العثمانية؛[13] وفي سياق مماثل، رأى السفير السير "فيليب كوري" شخصيًا أن حاكم الكويت كان "في حقيقة الأمر حاكمًا مستقلاً ويخضع اسمًيا فقط لسلطان (تركيا).[14]

اغتصب الشيخ مبارك السلطة من أخيه الشيخ محمد على اثر إنقلاب دموي عام 1896، وعلى الرغم من سعي الشيخ مبارك في بداية الأمر إلى الحصول على إعتراف من الإمبراطورية العثمانية، إلا أن المقترحات العثمانية القاضية بتعيين مسؤول وصاية على الكويت أقنعته بمزايا التقرب من بريطانيا للحفاظ على استقلاليته.[15] هذا وقد دفع القلق حيال إمتداد التأثير الروسي والألماني على المنطقة، في أواخر تسعينيات القرن العشرين، دفع بريطانيا إلى ضم الكويت في كنفها بالرغم من المماطلة في بداية الأمر.[16] وأشار السير آرثر جودي وكيل وزارة الخارجية الهندية الدائم قائلًا "(نحن) لا نريد الكويت، ولكننا لا نريد لكيان آخر الاستيلاء عليها"[17]؛ وعليه أبرمت بريطانيا مع الشيخ مبارك اتفاقية سرية في 23 يناير (كانون الثاني) 1899 وبمقتضاها يلزم الشيخ نفسه "بأن لا يسمح بوجود أي مندوب أو مفوض من أية سلطة أو حكومة في الكويت أو أي مكان آخر في حدود منطقته دون إذن مسبق من الحكومة البريطانية"؛[18] كما قيد مبارك نفسه ومن سيخلفه "بأن لا يتنازل أو يبيع أو يؤجر أو يمنح للسكن، أو أي غرض آخر، أية جزء من أراضيه إلى الحكومة أو التابعين لأية سلطة أخرى دون إذن مسبق من

---

[13] سكوفيلد، الكويت والعراق ص. 14.

[14] إتس. رحمن، كواليس حرب الخليج: أصل النزاع الطويل الأمد على أراضي الكويت مع العراق، اقرأ: صحافة ايزيكا عام 1997 ص. 10.

[15] سلوى الغانم، فترة حمن مبارك آل صباح: شيخ الكويت من عام 1896 حتى 1915، لندن: أي. بي. توريس عام 1998، ص. 38 و 199، أنظر أيضًا مالكوم يب، "القرنين التاسع عشر والعشرون" ، في ألفن جيه. كوترول(تدقيق)، دول الخليج العربي: دراسات عامة، بالتيمور: صحافة جامعة جونز هوبكينز عام 1980، ص. 57.

[16] ماجد خديري "مزاعم العراق للسيطرة على الكويت، جريدة القانون والسياسة الدولية، جامعة نيويورك، ص. 23 (1990): 10؛ رحمن، كواليس حرب الخليج، ص. 13 – 14؛ الغانم، فترة حكم مبارك آل صباح، ص. 59 – 73.

[17] بريتن كوبر باسش، "بريطانيا والموقف الكويتي بين 1896 – 1899" صحافة الشرق الأوسط 21 و 2 (): 196.1967

[18] جيه. جي. لوريمر، صحافة الخليج العربي، عمان ومركز العروبة، النسخة 1، جزء 1 بي، ويستميد فارنبورو: الناشرون الوحيدون لجريج الدولية عام 1970(أول نسخة في كلكتا عام 1915)، ص. 1048 – 1049.

حكومة بريطانيا العظمى". وبعد مرور خمس سنوات أرسلت الحكومة الهندية بصفتها المسؤولة عن المصالح البريطانية في الخليج العربي النقيب "إس. جي. كونكس" إلى الكويت كأول مندوب سياسي بريطاني عام 1873، وعلى إثر الاحتجاجات التركية، انسحب كونكس في مايو (آيار) 1905 ليعاد تنصيبه مرة أخرى بعد مرور خمسة أشهر؛ وعلى الرغم من أن المندوب السامي أصبح سمة دائمة للمؤسسة البريطانية في الكويت، إلا أنه "ظل شخصية أساسية تضع حدود للنزاعات السياسية، ولكن لا يتعدى كونه دورًا محليًا بسيطًا".[19] وبالفعل لا يملك أيًا من المندوب السياسي ولا المندوب السامي أية سلطة رسمية للتدخل في إدارة شئون الكويت الداخلية في الخليج العربي، ومقرها مدينة بوشير (بوشهر) الواقعة جنوب إيران، وأحيانًا قد تُطلب مشورتهم، ولكن حاكم الكويت غير ملزم بقبولها.

وعلى الرغم من اتفاقية عام 1899، إلا أن وضع الكويت ظل يفتقد وجود تعريف دقيق لطبيعة كيانها؛ ومما زاد الموقف تعقيدًا إقرار بريطانيا بالسيادة العثمانية على المشيخة في سبتمبر (أيلول) 1901. وقد أشار "لورد كيرزون"، نائب الملك في الهند إلى ذلك قائلاً " أننا الآن كما يبدو في موقف غريب ما بين الاعتراف والإنكار بسيادة السلطان، إذ أن كلاهما قبول وتنصل لسيادته، وكلاهما تأكيدٌ ونفيٌ لاستقلال الشيخ"؛[20] وفي سياق مماثل أعلن لورد لانسدوني وزير الخارجية: "ما من أحد يعلم من أين تبدأ أملاك (مبارك) وأين تنتهي، وكذلك إلتزاماتنا تجاهه غير محددة كحدود إمارته تمامًا".[21] هذا وقد أتت اتفاقية الأنجلو- عثمانية المبرمة في 29 يوليو (تموز) 1913 بالإيضاحات والتي بموجبها يعترف العثمانيون بشرعية إتفاقية عام 1899، في الوقت الذي أقرت فيه بريطانيا أن الكويت قاعدة مستقلة أو منطقة فرعية للإمبراطورية العثمانية؛ غير أن اندلاع الحرب العالمية الأولى حال دون التصديق على الإتفاقية، وأثناء الحرب ساند الشيخ مبارك

[19] كريستال، النفط والسياسة في الخليج، ص. 66.

[20] بريتن كوبر بسش، بريطانيا والخليج العربي ما بين 1894 – 1914، بركلي ولوس أنجلوس: صحافة جامعة كاليفورنيا عام 1967، ص. 210.

[21] الغانم، فترة حكم مبارك آل صباح، ص. 165.

بريطانيا ضد العثمانيين بمقابل الإعتراف بمشيخة الكويت على أنها "حكومة مستقلة تحت الحماية البريطانية".[22]

وبالرغم من زيادة مكانة الكويت الدولية والتي استمدتها من التحالف مع بريطانيا المنتصرة، حملت سنوات ما بين الحربين العالميتين تحديات جديدة للمشيخة، إذ مثل ظهور القوى المجاورة التي تتسم بالقوة- وخاصة المملكة العربية السعودية والعراق ككيانات ناشئة على أنقاض الإمبراطورية العثمانية- تهديدًا لاستقلال الكويت. وفي مؤتمر "العقير" الذي عُقد في نهاية 1922، حاولت بريطانيا تسوية الحدود بين العراق ونجد (الموقع الأصلي للمملكة العربية السعودية سابقا) والكويت؛ وفي محاولة لاسترضاء عبد العزيز ابن سعود حاكم نجد والذي أجبر على التنازل عن مناطق كثيرة للعراق، فقد منح منسق المؤتمر السير "بيرسي كوكس" لنجد ثلثي المقاطعة التي تطالب بها الكويت؛[23] وتم إنشاء المنطقة المحايدة بين نجد والكويت على شكل قطعة من الماس. ومع أن خسارة الأرض وتحولها إلى نجد كان بمثابة ضربة قاصمة، إلا أنها وجدت بعض التعزية حيال ذلك، عندما أقر كوكس في إبريل (نيسان) 1923 بملكية الكويت للجزيرتين الاستراتيجيتين "وربا وبوبيان" الواقعتين في الشمال الغربي من الخليج؛[24] ولكن النزعة العراقية بلفت الأنظار الجشعة إلى هاتين الجزيرتين، جعلت الكويت في تهديد مستمر من جارتها بالشمال؛ اضافة الى ذلك، فرض ابن سعود عقوبات تجارية ضد الكويت انتقامًا منها بسبب رفض الأخيرة جباية الرسوم الجمركية ورسوم النقل على السلع المتوجهة إلى نجد لصالحه في الفترة ما بين عامي 1928 ، 1937؛[25] وواكب عدم الاستقرار الناتج عن النزاعات مع البلدان المجاورة توغل شركات النفط في الكويت.

---

[22] بالرجوع إلى حسن الإبراهيم، الكويت: دراسات سياسية للكويت: صحافة جامعة الكويت 1975، ص. 168.

[23] مالكوم يب، "سياسة بريطانيا في الخليج العربي"، في كوترك، بلدان الخليج العربي، ص. 88- 89؛ إيوان دبليو. أندرسون وخليل إتش. رشيديان، العراق والأزمة المستمرة في الشرق الأوسط، لندن: ناشري بينترعام 1991، ص. 101 – 102؛ جون سي. ويلنسون، الحدود العربية: قصة تقريب الحدود البريطانية في الصحراء، لندن: أي. بي. توريس عام 1991، ص. 145.

[24] ريتشارد سكوفيلد،"جزر وربه وبوبيان الكويتية ومدخل العراق إلى الخليج، في سكوفبلد، أساسات الإقليم، ص. 161؛ حابيبر رحمن "مليكة الكويت لجزر وربة وبوبيان" دراسات الشرق الأوسط 29 و 2 (1993): 304 – 305.

[25] عبد الرضا أسيري، سياسة الكويت الخارجية: الدولة المدينة في السياسة العالمية، بولدر، كولرادو: صحافة ويستفيو 1990، ص. 5.

لفتت فرص مشاريع النفط في الكويت اهتمام كبرى الشركات في وقت مبكر من عام 1911؛ وفي ذات السنة، دخل العضو المنتدب لشركة النفط الأنجلو-إيرانية،[26] تشارلز جرينواي، في مراسلات مع المندوب السياسي بهدف الحصول على امتياز التنقيب عن النفط في الكويت؛[27] وانسحبت الشركة الأنجلو- إيرانية من المفاوضات بسبب عجزها الوصول إلى شروط مرضية، إضافة إلى النتيجة المحبطة للمسح الجيولوجي الذي تم عام 1926. ولكن الإختبارات التشجيعية التي أُجريت في مكان ما من الخليج العربي حثت الشركة على تجديد اهتمامها بالكويت عام 1931، وفي هذا الوقت، دخلت شركة الخليج العربي للنفط، وهي مؤسسة أمريكية، المعركة، وفي نهاية عام 1933 اتفقتا الشركتان المتنافستان على تجربة شركة مشتركة وهي شركة الكويت للنفط. وفي 23 ديسمبر (كانون الأول) 1934، ضمنت شركة الكويت للنفط حق الامتياز لمدة 75 عام،[28] وبعد مرور أربعة أعوام تم اكتشاف كميات نفط تجارية في برقان الواقعة جنوب خليج الكويت.[29]

أثبت آل الصباح بكل الطرق أنهم يمثلون جبهة موحدة في مواجهة التحديات الجديدة لسنوات ما بين الحربين العالميتين، وبلغت المنافسة أشدها داخل الأسرة عقب فترتي حكم قصيرتين للشيخ جابر (1915-1917) والشيخ سليم (1917_1921)؛ ولم يكن حق البكورة قاعدة أساسية، فعندما تولى أحمد ابن الشيخ جابر الخلافة في 1921، دخل أبناء الشيخ سليم الفاشلون في فترة طويلة من المعارضة، لكن المنافسة الأساسية كانت محسومة بين الشيخ أحمد والشيخ عبد الله الأبن الأكبر للشيخ سليم.

أيدت بريطانيا مرشحها الشيخ أحمد بشكل سري حتى قبل توليه عرش البلاد، حيث صرح "جيمس كارميشيل مور" المندوب السياسي: ان أحمد

---

[26] شركة النفط الأنجلو فارسية تم تسميتها بشركة النفط الأنجلو إيرانية في 1935.

[27] جيه. إتش. بامبرج تاريخ شركة النفط البريطانية: النسخة 2: الأعوام الأنجلو إيرانية 1928 – 1954، كامبيردج: صحافة جامعة كامبيردج عام 1994، ص. 147.

[28] أيه. إتش. تي. تشيسهولم، أول إتفاقية للحصول على إمتياز النفط في الكويت: تسجيل للمفاوضات 1911 – 1934، لندن، فران كاس في 1975، ص. 37 – 80؛ بيتر مانسفيلد، الكويت: مقدمة الخليج، لندن: هتشسن في 1990، ص. 30 – 32؛ إم. دبليو. خوجه وبي. جي. سادلر، إقتصاد الكويت: التطوير والعدم المالي الدولي، لندن: ماكميلان عام 1979، ص. 21 – 23.

[29] مذكرة وزارة الخارجية عن تطوير النفط في شبة الجزيرة العربية في 11 يونيه 1938، أر 249/5/15.

سيكون بمثابة تطورًا كبيرًا لسليم كشيخ"،[30] وبالفعل كان الشيخ سليم يوصف بأنه "المتقلب والمتجاهل لأي مظهر أو طريقة حياة اضافة الى كونه بدويًا"[31]، وثبت أن أحمد يفكر بشكل مستقل وغيور على نفوذه، حيث أنه أكثر تفتحًا وعالمية عن من سبقه في هذا المنصب. وأشار جي. دبليو. ريندل رئيس إدارة شؤون الشرق في وزارة الخارجية ضمن تقرير عن جولته في الخليج العربي والمملكة العربية السعودية عام 1937 قائلًا: "ان الشيخ أحمد فتى ذو شخصية قوية وتأثير كبير ويمتلك عزيمة وتصميم تكفي للمضي قدمًا في طريقه".[32] كما وصف ريندل وضع بريطانيا في الكويت على أنه "شاذ وغير محدد"، وأن محاولاتها للتأثير على الشيخ أحمد كأنها "عرقلة بسيطة"؛ وبعد مضي أشهر قليلة أشار ريندل: "أن سياسة جلالته تبدو كأنها تتلاعب بالبريطانيين والعراقيين والسعوديين ضد بعضهم البعض وتستغل حالة عدم التوازن الخطيرة التي تمر بها الدول الثلاث من أجل الحفاظ على استقلالها ورفاهيتها،[33] وما لبثت أن ظهرت الأخطار المصاحبة لهذه السياسة.

بدت مظاهر العلاقات المنسجمة بين الكويت والعراق جيدة في الاشهر التي سبقت انضمام الأخيرة لعصبة الأمم كدولة مستقلة في 3 أكتوبر (تشرين الأول) 1932؛ كما أكدت المراسلات بين رئيس الوزراء العراقي والشيخ أحمد خلال شهري يوليو (تموز) وأغسطس (آب) على الإبقاء على الحدود الحالية بين البلدين، بما في ذلك الملكية الكويتية لجزر وربة وبوبيان،[34] وخلال فترة قصيرة تدهورت العلاقات بين العراق والكويت في

---

[30] برقية رقم 87/سي، من المندوب السامي لدي (الكويت) إلى المفوض المدني لدى (بغداد) في 28 أغسطس 1920، أر 94/5/15.

[31] خطاب رقم 130 سري من المندوب السامي لدي (الكويت) إلى المفوض المدني لدى (بغداد) في 19 سبتمبر 1918، أر. 102/5/15.

[32] تقرير من جي. دبليو. ريندل خلال جولته حول الخليج العربي والمملكة العربية السعودية خلال شهري فبراير ومارس 1937، ص. 10، أر. 540/1/15.

[33] "الكويت" مذكرة ريندل في 10 مايو 1937، أر. 540/1/15.

[34] سكوفيلد، الكويت والعراق، ص. 63 – 64؛ فيني، تغيير الحدود، ص. 78 – 79؛ رحمن، " ملكية الكويت جزر وربه وبوبيان" ص. 305، نصوص الخطابات أعيدت في إجتماع للمنازعات الحدودية في جي سي سي: والإشارة بشكل خاص إلى العراق والكويت، لندن: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية عام 1992، ص. 81 – 82.

النهاية. كان العراقيون ساخطين على الشيخ أحمد، وخاصة عجزه عن ضبط البضائع المهربة بين البلدين، والتي من شأنها تقليص إيرادات الجمارك العراقية؛ ولحل هذه المشكلة بدأت الصحف العراقية تنادي باحتلال المشيخة،[35] وكان من الطبيعي أن تقاوم بريطانيا الضغط العراقي، كما أشار ريندل في مايو (آيار) 1937 إلى: انه"ليس هناك قوة أخرى تستطيع بناء كيان لها في الكويت، وهو أمر في غاية الأهمية بالنسبة لنا حين تتوافق وجهة النظر الاستراتيجية الإمبريالية- بالتزامن مع ظهور الموارد النفطية في الكويت، فلذلك ينبغي أن تبقى الكويت تحت السيطرة البريطانية دون شك،[36] وظهرت أهمية الادعاءات العراقية في غضون عام 1938.

في إبريل (نيسان) صرح توفيق السويدي وزير الخارجية العراقي أن الكويت ما هي إلا جزء أصيل من ولاية البصرة ولابد أن تعود للعراق،[37] ورداً على ذلك صرح السفير البريطاني في بغداد السير موريس باترسون أنه بموجب المادة 16 من معاهدة لوزان (1923) تنازلت تركيا عن كل حقوقها في الكويت وأن مثل هذه الحقوق لا تورث لأية قوة أخرى،[38] وقد أدرك باترسون أن الجدال لن يردع العراقيين ويمنعهم من تنفيذ مزاعمهم، وفي سبتمبر (أيلول) سلم السويدي مذكرة لنائب وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية السيد "أر. إيه. باتلر" تفيد: أن الحكومة العراقية كحكومة خلفت الحكومة العثمانية في حكم ولايات الموصل وبغداد والبصرة تعتبر أنه يجب ضم الكويت ضمن أراضي العراق.[39]

قام العراق بتنفيذ حملة دعائية منظمة لزعزعة استقرار المشيخة وتقويض شرعية الشيخ أحمد،[40] وذلك بهدف تسهيل تحقيق طموحاتهم الإقليمية، إذ وبخ أحد المقالات الشهيرة الذي نشر في بغداد في جريدة الكفاح في فبراير

---

[35] سعيد خليل هاشم، " تأثير العراق على الحركات القومية في الكويت والبحرين من عام 1920 إلى 1961"، رسالة دكتوراة، جامعة إكستر عام 1984، ص. 36، أنظر أيضًا رحمن كواليس حرب الخليج ص. 100 – 104.

[36] مذكرة ريندل في 10 مايو 1937، أر/540/1/15.

[37] مذكرة ارسلها ريندل في 10 مايو 1937، أر/540/15

[38] سكوفيلد، الكويت والعراق، ص. 75

[39] خطاب من السير موريس باترسون (السفير البريطاني بالعراق) للورد هاليفاكس برقم 162، 19 ابريل 1938، أر/ 207/5/15

[40] فيني، تحويل الخطوط، ص. 114

(شباط) 1938 الحاكم بسبب تخلف إدارته ونقص الإصلاحات الحكومية؛[41] وكانت هناك موجة مستمرة ومنظمة تبثها محطة الملك غازي الخاصة في هذا الصدد،[42] ولم يكن التحدي لسلطة أحمد خارجياً فقط وانما كانت هناك ضغوط داخلية أيضاً.

هذا وقد بدأ يطفو على السطح، في أواخر ثلاثينات القرن الماضي، مظاهر الاستياء والسخط على حكم أحمد؛ حيث لاحظ المندوب السياسي "جي. أس. دي جوري" ظهور رسومات على الجدران في شوارع مدينة الكويت تدعو للإصلاح،[43] وكان هناك بعض أفراد أسرة الصباح غير راضيين عن سلوك أحمد لبعض الوقت، وقد ذكر جوري:

> أنهم غير راضيين عن المكافآت البسيطة التي منحها لهم الشيخ... وبهذا اكتسبوا تعاطف النخبة، حيث خصص الشيخ للدولة أو البلدية القليل من دخله للخدمات العامة وهذا ما يحدث تمامًا للدولة، بينما احتفظ بمبلغ كبير لنفسه واشترى عقارات بالخارج وبخل به على الكويت.[44]

وبالفعل كان هناك ثلاثة أفراد قياديين بأسرة الصباح، منهم ابن عم الحاكم الشيخ عبد الله الذي اتصل بدي جوري راجياً منه التوسط عند الشيخ أحمد لزيادة مخصصاتهم؛[45] وقد اعتقد دي جوري " أن فرص عوائد النفط هي على الأرجح التي غيرت من أفكارهم بهذه الطريقة".

لم تتوقف معارضة الحاكم على أفراد أسرة الصباح فقط، ولكن الأمر تطور إلى جماعة مؤثرة ذات ميول تحررية كما هو الحال في العراق؛[46]

---

[41] خطاب من أتش. أر. بي. ديكسون (المندوب السياسي، بالكويت) للمندوب السامي (بوشير)، برقم سي-269، 5 سبتمبر 1935، أر/126/5/15، سكولفيلد، الكويت والعراق، ص. 72-4، دانيل سلفرفراب، إمبراطورية بريطانيا غير الرسمية في الشرق الأوسط: دراسة حالة العراق، 1929-1941، نيو يورك: طباعة جامعة اكسفورد، 1986، ص. 68

[42] ترجمة مقال في جريدة الكفاح في 12 فبراير 1938، أر/205/5/15.

[43] هاشم، تأثير العراق، ص. 81 ماثيو إليوت، موت الملك غازي: السياسات العراقية، بريطانيا والكويت في 1939، التاريخ البريطاني المعاصر، 3،10 (1996):69

[44] كما ذكر سابقاً.

[45] تلغراف من المندوب السياسي (الكويت) للمندوب السامي (بوشير)برقم سي-98، 4 مارس 1938، أر/205/5/15.

[46] خطاب من المندوب السياسي (الكويت) للمندوب السامي (بوشير) برقم سي/130، 19 مارس 1938، أر/ 205/5/15.

هذا بالإضافة للصحف العراقية المنددة والمعارضة للشيخ أحمد من خلال تنفيذ حملة متواصلة من تشويه السمعة،[47] وقد تسبب تجدد التدخل العراقي في شؤون الكويت إلى إثارة قلق بريطانيا بشدة، إذ صرح أحد المسئولين في وزارة الهند بأن "هناك خطر، وإذا لم نفعل شيئاً حيال إنهاء المظالم القائمة، سيلجأ بعض المتذمرين بشكل متزايد لنيل تعاطف العراق والتشجع على إلحاق الضرر بمكانتنا ووضعنا في الكويت.[48] هذا وقد تبلور الرفض للحاكم وإدارته في مارس (آذار) 1938، وجاء ذلك نتيجة للاعتقال والضرب الوحشي للمعارض محمد الباراك الذي وُجِه إليه اتهام بنشر حملة دعائية معادية والتآمر ضد حكومة الشيخ.[49]

ومن الجهود الساعية لتهدئة الجو المشحون في الكويت، قابل دي جوري الحاكم لتوضيح مدى استياء حكومة بريطانيا العظمى من تعامل حكومة الكويت مع محمد الباراك؛ وأعلن دي جوري أن رد فعل أحمد على هذه التوجيهات هو أنه أشاح بوجهه "كطفل على وشك البكاء"،[50] وأسهب دي جوري قائلاً "إن الاقتراح بأي إجراء ديمقراطي جديد لابد وأن ينفذ عن طريقه وعبر قنوات مفيدة، غير أن هذا بدا وكأنه يتجاوز قدرات استيعابه.... وأخشى أن هذا الفهم الذي اكتسبه حول الأنظمة السياسية قد صنفه منذ أمد بعيد ضمن قائمة الحكام الديكتاتورين".[51]

كانت بريطانيا حريصة في الأساس على رؤية الإصلاحات التي ستتم في إدارة الحاكم، حيث اعترض المندوب السامي السيد "تي. سي. فويل" قائلاً "إن أظهر الشيخ انطباع الحاكم الرزين المتزن، فإن حقيقة أن نظام حكمه يقوم على مبدأ الحاكم الأوحد" لن تهم كثيراً، وحيث أنه رغم ذلك ليس

---

[47] خطاب من جي. أس. دي جوري لفويل، برقم سي/129، في 19 مارس 1938، وزارة الخارجية 21832/371.

[48] هاشم، تأثير العراق، ص. 89-91.

[49] خطاب من بيبل إلى أي. باجالاي (وزارة الخارجية) في 11 مايو 1938، أر 205/5/15، نوه في فلاح المدارس، حركة القومية العربية في الكويت من البداية إلى 1970 رسالة دكتوراة. نظرية جامعة اكسفورد 1987 ص. 97.

[50] كريستال نفط وسياسات ص.47.

[51] المرجع السابق

بالشخص الرزين ولا المتزن، اعتقد أنه من الضروري والهام أن نحاول وضع بعض الضوابط على تصرفاته."[52]

وصل الأمر لأن كتب "فويل" لأحمد متوسلاً إياه أن يرتبط بعائلته وشعبه، ظناً منه أن هذا المطلب قد يكون مثمراً مع تشكيل مجلس مكوَّن من أفراد من أسرة الصباح وبعض كبار العائلات العريقة بالكويت.[53]

لم يكن الشيخ أحمد قادراً على مقاومة الضغط الشديد المطالب بالإصلاح السياسي، وفي نهاية يونيو (حزيران) 1938، أضطر على الموافقة لإجراء انتخابات المجلس،[54] ونتج عن ذلك اشتراك رؤساء 150 عائلة كويتية وانتخابهم مجلس من أربعة عشر عضوًا يرأسه الشيخ عبدالله؛ وفي محاولة لتقسيم المعارضة عرضت حاشية الحاكم بقيادة سكرتاريته، ورئيس المجلس البلدي وتاجر يدعى خالد زيد مبالغ كبيرة وامتيازات عديدة لكل من يترك المجلس؛ وقد رد المجلس بصورة غاضبة على هذه المغريات والوسائل الرخيصة، حيث اتهمت الحاشية أحمد بالتصرف ضد مصلحة الكويت كلها وضد عائلة الصباح؛ فأطلق أحمد سراح محمد البارك في محاولة أخيرة لاستعادة زمام المبادرة، بينما سعى معاونوه لتقويض المجلس بادعاءات مثل أنه نتاج دسيسة أجنبية، وأنه يتنافى مع التعاليم والمعتقدات الدينية؛ وقد لقيت هذه الأفكار القليل من الدعم والتأييد. ومع ذلك، صادَّق أحمد على المجلس في تاريخ 6 من يوليو (تموز)؛ وعند تقديم بيان مهام المجلس له في 9 يوليو، ذكرت التقارير أن أحمد قد "انهار تماماً" عند رؤيته لهذا المستند الذي سلب منه الرقابة على دخل الدولة، وأجل توقيعه لساعات قليلة.[55] ووصف فويل التغيرات السياسية بأنها حولت الحاكم الى" صفر";[56] حيث أنه نسب الاستحواذ على تلك السلطات الواسعة من قبل المجلس إلى الحماقة

---

[52] خطاب رقم سي-212 في 13 يونيو 1938، أر/205/5/15 من دي جوري لفويل لوزير خارجية الهند.

[53] خطاب من فويل للشيخ أحمد برقم سي/333 في 18 يونيو 1938، أر/205/5/15. تم تأسيس مجلس الاثنى عشر عقب وفاة الشيخ سالم في 1921، وعلى الرغم من انتزاعه من الشيخ الجديد الشيخ أحمد، والتعهد باستمرار المشاورات فالمعارضة الداخلية أدت إلى زواله السريع، انظرجيل كريستال: تحول دول النفط، بولدير، كلورادو: رؤية غربية 1992، ص. 18.

[54] التالي مبنى على خطاب من المفوض السياسي (الكويت) للمندوب السامي (بوشير) رقم سي-235، 6يوليو 1938، أر/205/5/15

[55] خطاب منجوري لفويل برقمسي-246 في 12 يوليو 1938، أر/205/5/15.

[56] خطاب من المندوب السامي (بوشير) لوزير الدولة للهند، برقم 275 في 16 يوليو 1938، أر/205/5/.

الشديدة من جانب الشيخ أحمد، والذي دأب على تدبير مكائد عقيمة لتقويض المجلس، الأمر الذي ساهم في زيادة قوة الاثنين، المجلس والرأي العام بشكل واسع."[57] وبالإشارة للسياسة البريطانية في الخليج العربي، اعتبر فويل انها تمثل النماذج الرئيسية للديمقراطية، فلا يمكن لحكومة جلالته أن تلعب دور الحليف بالنسبة للشيوخ لإخماد هذه الحركات الإصلاحية حتى وإن كان ذلك قابل للتطبيق".

ورغم ذلك، فقد واجهت مسألة تشكيل حكومة نيابية في الكويت مشكلات أمام البريطانيين، حيث نظر الشيخ أحمد للمجلس من ناحية على أنه "العدو"، وسعى للحصول على "المساعدة والدعم من حكومة بريطانيا العظمى ضده"؛[58] وقد نوه فويل بالفعل إلى أن أحمد وبخه بسبب موقفه التوافقي نحو المجلس؛ ووصف فويل الشيخ قائلاً "لقد كانت دوافعه ضعيفة ولهذا يستخدم سياسية الغلبة والضجيج، وخاصة إذا قام شخص آخر بالنيابة عنه باستخدام هذه الأساليب"؛[59] اضافة الى ذلك، إن تحول أحمد المؤقت لفكرة تعيين مستشار بريطاني للكويت، قد تم تفسيره كمحاولة لاستخدام سلطة الحكومة البريطانية للقضاء على المجلس.[60]

ومن ناحية أخرى، بدأ المجلس في المطالبة بالحصول على سلطات كانت تتعارض مع المصالح البريطانية، ونصت المادة الثالثة من القانون التأسيسي والتي كانت تحدد مهام المجلس، على أن لديه السلطة في تسيير الشئون الخارجية.[61]

هذا وقد بدأ المجلس في الاتصال بشركة النفط الكويتية مباشرةً مستبعدين كلا من الحاكم والمندوب السياسي؛[62] وفي محاولة للتغلب على المشكلات الناجمة عن انقسام السلطة بالكويت، أكد القائم بأعمال المندوب السامي السيد "هوج ويتمان" على أن بريطانيا لابد وأن تسعى إلى:

---

[57] خطاب من فويل إلى بييل برقم 396-أس في 18يوليو 1938، وزارة الخارجية 21832/371.

[58] خطاب من أتش. ويتمان إلى بييل رقم سي/554 في 22 أغسطس 1938 أر/205/5/15.

[59] خطاب من فويل إلى جا. بي. جيبسون (مكتب الهند) رقم سي/804 في 19 أكتوبر 1938 أر/548/1/15.

[60] خطاب من ويتمان إلى بييل رقم سري/554 في 22 أغسطس 1938 أر/205/5/15.

[61] خطاب من جيبسون إلى فويل في 30سبتمبر 1938 أر/548/1/15.

[62] خطاب من فويل إلى جيبسون رقم سي/804 في 19أكتوبر 1938 أر/548/1/15.

تحرير كلا الطرفين، وخاصة الشيخ، من أي فكرة ترى أننا نعتبرهم كبدلاء وأن كليهما وجهان غير مقبولان للسلطة في الكويت؛ أو من الأرجح يجب أن نقف بجانب نزاعاتهم، ولن يكون هناك أي تطور حتى يثق الشيخ أن حكومة جلالته تدرك أن المجلس يعد سمة جوهرية لإدارة الكويت وفي ذلك يضمن بأنهم لا يسعون للقضاء عليه؛ وعلى الجانب الآخر، فإن المجلس لابد وأن يدرك أنه على الرغم من قانونه التأسيسي، أننا نعتبر أن الشيخ يمثل رمز السلطة في الكويت.[63]

في النصف الثاني من عام 1938، بدا واضحاً أن للمجلس اليد العليا في القوة المناهضة للشيخ أحمد؛ فعلى سبيل المثال، نجح المجلس السابق في إقالة وزير الخارجية السابق "خان بهدور مولا صالح" وأيضًا سكرتيره المصري للشؤون الاجتماعية "عزت جعفر"؛[64] اضافة الى ذلك، استمر الشيخ عبد الله في إدارة عقارات أحمد في العراق، بينما كانت تُسلم عوائد شركة الكويت للنفط الى المجلس.[65] وقد تسلم عدد من أفراد أسرة الصباح مسؤولية حصص ومخصصات تمويل من عقارات الأسرة وكانت هذه المسؤولية تقع على عاتق الشيخ أحمد بشكل رسمي أو على سكرتيره؛[66] ومع نهاية العام بدأ المد السياسي يتجه ضد المجلس.

بدأ مجتمع الشيعة الكبير، والذي يمثل أكثر من ربع إجمالي عدد سكان مدينة الكويت، يعترض على أن المجلس يتألف كله من السنة؛[67] وكانو الشيعة في الواقع يؤيدون الحاكم ويساندوه عندما كان وزير خارجيته هو "خان بهدور مولا صالح" العربي الشيعي المنشأ، والذي كان يحمي مصالحهم ويعطيهم الفرصة للوصول الى المناصب في الدولة؛ بالإضافة

---

[63] خطاب من ويتمان إلى بييل رقم سي/554 في 22 أغسطس 1938، أر/ 205/5/15.

[64] كما ذكر في السابق.

[65] مذكرة من المندوب السياسي (الكويت) عن المناقشة بين جلالة شيخ الكويت والمندوب السامي في 19 أكتوبر أر/548/1/15.

[66] خطاب من دي جوري إلى فويل رقم سري-246 في 12 يوليو 1938، أر/205/5/15.

[67] خطاب من فويل إلى جيبسون رقم سري/806 في 19 أكتوبر 1938، أر/205/5/15

لغضب الشيعة، هناك جماعات معارضة لم تتضمن أفراد محافظين من أسرة الصباح فقط ولكن ضمت أيضاً تجار ممن أضيروا وفقدوا الاحتكار نظراً لتشريعات المجلس، حيث بدأت في تكوين التكتلات؛ وسعى الحاكم للإطاحة بالمجلس وشجعه على ذلك هذا التطور في الأحداث، وهذا ما أدركه دي جوري في 15 سبتمبر (أيلول).[68]

عندما أدرك أعضاء المجلس نوايا الحاكم، انسحبوا إلى القلعة الحصينة في مدينة الكويت؛[69] ومع تصاعد التوتر وضع الشيخ عبد الله، بتشجيع من دي جوري، خطة تحكيم، ولكن تأزم الموقف بسبب اعتراض المزارعين البدو الرحل من القرى الحصينة الموجودة بطول الساحل الشمالي للكويت المعروف بالقصور. وفي حماسهم للإصلاح، هددهم المجلس بالعقاب إذا استمروا في الاختفاء في أقفاص الطماطم العطبة والسيئة أو غير الناضجة، فتزايد سخط سكان القصور ممن لهم طماطم معروفة دومًا بمثل هذه الحالة؛ مما جعلهم يستجيبون لدعوة الحاكم للتسلح، وبدعم من أتباعه من البدو المؤيدين دخلوا مدينة الكويت؛ وانتهازاً للفرصة، دعا أحمد لحصار القلعة.

في 17 ديسمبر (كانون الأول) توالت مفاوضات اتسمت بالشراسة، وتم اختيار 4 ممثلين من كل جانب لعرض قضيتهم أمام لجنة التحكيم؛ وكتمهيد ضروري للنقاش، أصر أحمد أن يشغل المحكمين القلعة، وبمجرد أن حدث ذلك تيقن المجلس بأن هذه المفاوضات ستُجهض، لكن الحاكم وافق على إجراء انتخابات جديدة بشرط أن يكون له حق النقض (الفيتو) على قرارات المجلس، وحق الرقابة على مخصصات التسليح. وأقترح فويل معلقاً على إحياء ثروة أحمد أنه يمكن للأسرة الحاكمة في الكويت أن تحتفل في هذه الذكرى من خلال إضافة هذه العبارة "شيخ مفلوت الأيدي على حقل من الطماطم المعطوبة" لشعار الدولة.[70]

تكون المجلس الجديد من 20 عضوًا تم انتخابهم من أصل 400 مرشح، وتم إعادة انتخاب 12 من الأعضاء الأصليين وإعادة تعيين الشيخ عبد الله

[68] تلغراف من المفوض السياسي (الكويت) للمندوب السامي (بوشير) رقم 404 في 17 ديسمبر 1938 أر/205/5/15.

[69] التالي مبني على كمال عثمان صالح، تشريعات المجلس بالكويت لعام 1938، دراسات شرق أوسطية 1،28 (1992):1-92

[70] خطاب من فويل إلى بييل رقم 785-أس، 29 ديسمبر 1938، أ/206/5/15.

كرئيس للمجلس. ونظرًا لرفض المجلس الجديد للدور الاستشاري التام والابتعاد عن الدور التنفيذي، تم حل المجلس الثاني في 7 مارس (آذار) 1939.[71] وبعد ثلاثة أيام من رجوع المنشق محمد المنياس إلى الكويت، حض أعضاء المجلس السابق على مقاومة الحاكم حتى وصول الجيش العراقي،[72]فقد قام أحمد بالقبض على هؤلاء الأعضاء ممن احتجوا ضده وذلك لتحويل الأحداث لصالحه؛ وفي 12 مارس (آذار)، أسس أحمد مجلس استشاري مكون من 9 من النخبة وأربعة من أسرة الصباح وأيضًا الشيخ عبدالله رئيسًا،[73] بينما نجح الشيخ في قمع القلة المتطرفة ممن ينتظرون الدعم من العراق؛ فالأحداث التي وقعت في الفترة من 1938-1939 كان لها تأثيراً لتقويض سلطاته بشكل دائم، والحدث الجلل في ذلك هو النمو في سلطة وتأثير الشيخ عبد الله وأتباعه الذين أطلق عليهم اسم *أولاد سالم*.

أثبت عبد الله أنه سياسي محنك أثناء النزاعات والمجادلات التي جرت خلال حركة المجلس؛ وخوفاً من ألا تطول حالة الهياج، التي اندلعت عام 1938، انضم الحاكم وكل عائلة الصباح بنجاح إلى حركة المد المتصاعدة التي طالبت بوجود حكومة نيابية[74]؛ وبذلك ضمن لأفراد أسرة الصباح ممن أقصاهم الشيخ أحمد إمكانية شغلهم لمناصب مهمة وحيوية في الوزارة؛ وقد كتب المندوب السياسي في عام 1949 حول ذلك قائلًا "أن أولاد سالم أصبحت لهم قوة مؤثرة في مجالهم حيث دعمهم التجار ممن لهم مصالح معهم، وسيطروا على المعلومات المتعلقة بوزارة المالية، والجمارك، والإمدادات والتموين والشرطة".[75] وبغية وضع توازي مع الترتيبات البريطانية الدستورية، شبَّه المندوب السياسي إدارة الحاكم "بوايت هول" (المقر البريطاني للملوك)، وشبَّه عبد الله بمدينة لندن؛ واختتم قائلاً "كلا

---

[71] صالح، تشريعات مجلس الكويت ص. 93 جا. إي. بيترسون، دول الخليج العربي: خطوات نحو المشاركة السياسية، نيو يورك بريجير 1988، ص. 32

[72] كريستال نفط وسياسات ص. 49، على الرغم من مجلس الحكمة ساد اخيراً في 19 فبراير 1939 أمر الملك غازي ملك العراق قائد الجيش حسين فوزي لاحتلال الكويت فوراً (إليوت موت الملك غازي ص. 69-70)

[73] صالح تشريعات المجلس بالكويت ص. 94.

[74] خطاب من فويل إلى بييل رقم 396-اس في 18 يوليو 1938، وزارة الخارجية 21832/371

[75] خطاب من المفوض السياسي (الكويت) للسير روبرت هاي (المندوب السامي بالبحرين) رقم أر (25/4) في 2 يناير 1949 أر/213/5/15.

الفريقين قوي في مجاله وحريص على سلطته، فكلاهما لا يعطي للآخر شيئًا ولا يتعاونا إلا في حالة وجود تهديد لمصالحهم العامة وسلطتهم".[76]

يمكن استخلاص العديد من النتائج من حركة المجلس، والتي غالبًا ما تُوصف بأنها محاولة من جانب التجار لإعادة التأكيد على نفوذهم وتأثيرهم[77] من جديد؛ حيث يمكن أن نصف حركة المجلس بشكل أكثر دقة باعتبارها تمثل تحالفًا من قبل أولئك الذين عمد نظام الحكم السلطوي للشيخ أحمد إلى تهميشهم. استمد هذا الحلف قوته من دعم بعض أفراد أسرة الصباح ممن تم إقصائهم من الوزارة، ففي أوائل عام 1939، ذكر دي جوري أن الأسرة الحاكمة هنا لا تشبه الدول العربية الأخرى حيث رفضت المساهمة في شئونها الإدارية بأي شكل من الأشكال، وأنها بقت في الخلفية من الناحية الاجتماعية.[78] وعلى الرغم من نجاح أحمد في دحض حركة المجلس في نهاية المطاف، إلا أن موقفه الضعيف أجبره على السماح للشيخ عبد الله ومناصريه بتولي مناصب مهمة وحيوية في الدولة.

رغم أن حركة المجلس قد عكست طبيعة التنافس والنزاع الداخلي في الدولة الكويتية، إلا أنه لم يكن هناك رد فعل حقيقي تجاه الامبريالية البريطانية الدخيلة؛ وعلى الرغم من أن شركة الكويت للنفط كانت مصدر مستقبلي لعدم الاستقرار، إلا أن أنشطتها كانت ما زالت على نطاق صغير. في يوليو (تموز) 1942، أوقفت شركة الكويت للنفط أعمال الحفر تماماً تحسباً لموقف الحرب غير الآمن،[79] وأما ممثلي حكومة بريطانيا في الخليج فقد تحاشوا الانخراط في الشئون الإدارية الداخلية في الكويت؛ وخلال فترة النزاع في 1938-1939، كانوا حريصين بشدة على الوقوف على نفس المسافة من الطرفين وألا يتضح تحيزهم لأي طرف، حيث قال فويل "كانت هناك محاولات عديدة من الطرف الأكثر شعبية للاستعانة وكسب دعم دي

[76] المرجع السابق

[77] صالح "المجلس التشريعي الكويتي" ص 70، كريستال، تحول دولة النفط، ص 19

[78] خطاب من دي جوري إلى فويل رقم سي-4 في 6 يناير 1939، أر/206/5/15

[79] خطاب من بييل إلى أم. أر. بريدج مان في 14 أغسطس 1943، وزارة الخارجية 34908/371

جوري، والذي بدوره رفض تماماً بدبلوماسية وحنكة أن يكون طرفاً في النزاع".[80]

إلا أن نمو وتزايد المصالح الاقتصادية لبريطانيا في الكويت عقب الحرب العالمية الثانية جعل بريطانيا تفكر في ضرورة أن يكون لها دور أكثر فاعلية في الشؤون الداخلية بالكويت، فانتقل مركز قيادة المندوب السامي من بوشير (بوشهر) إلى البحرين في عام 1946؛ وعلى الرغم من الإجراء تم في الأساس لوجود مصالح تهدف للتخلص من هدف واضح يتعلق بتوجهات إيران المضادة للإمبريالية،[81] إلا أن هذه الحركة كانت ترمز لمصالح بريطانيا النامية في الجانب العربي من منطقة الخليج؛ وبعدها بعامين استمرت وزارة الخارجية في تحمل مسؤوليتها تجاه المشايخ بالخليج،[82] وعمل هذا التغير على تيسير سياسات تدخلية أقرتها بريطانيا بشأن الكويت في سنوات ما بعد الحرب، حيث صرح المندوب السامي المتقاعد السير روبرت هاي في عام 1953 قائلاً:

> لقد وجدت أن وزارة الخارجية تهتم عن كثب بتفاصيل وأمور لضمان أن المشايخ تدار بشكل صحيح أكثر من حكومة الهند التي كانت تتحاشى التدخل في شئون المشايخ الداخلية.[83]

سيكون موضوع الفصل القادم مُنصبًا حول محاولات بريطانيا في توسيع نطاق دورها في التدخل في شئون الكويت الداخلية ومدى إستعداد آل الصباح للإذعان لهذا.

---

[80] خطاب من فويل إلى بييل رقم 396/أس في 18 يوليو 1938، وزارة الخارجية 21832/371

[81] موقع بناء المندوب السامي في الخليج العربي، مذكرة لوزير الدولة للشئون الخارجية في 8 مارس 1946، سي بي (46) 101، سي أيه بي 129/8

[82] نتائج مجلس الوزراء في 8 يناير 1947، سي ام (47) 4، مجلس الوزراء 128/9

[83] خطاب من هاي إلى السير وينستون تشرشل رقم 56 في 25 يونيو 1953، وزارة الخارجية 104270/371.

الفصل الأول: التوسع النفطي وعواقبه (1950-1951)

لا يتسم تطور الوضع في الكويت بكونه تطوراً صحيا؛ ولا سيما في ظل توافر قدر كبير من الأموال وغياب رقابة مالية حقيقية إلى جانب تمتع عبد الله الملا بقدر مفرط من السلطة على أنشطة لا تخضع لسيطرة الكولونيل كريشتون[84].

في تقرير نُشر عام 1931، أشار ممثل بريطانيا في الكويت، إتش. آر. بي. ديكسون إلى أن: 'سياسة المندوب السامي لطالما كانت، وما زالت، تقوم على تدخل المندوب السامي بأقل قدر ممكن في شئون الإدارة الداخلية للدولة"[85]. وفي عشية الحرب العالمية الثانية، رُصدت بعض مشاعر الإحباط بين الضباط البريطانيين المتواجدين في منطقة الخليج حيال انتهاج سياسة عدم التدخل هناك. وفي أبريل (نيسان) 1939، أعرب المندوب السامي في البحرين، هيو وايتمان، عن أسفه قائلا: "على ما يبدو أننا مترددون في استخدام الوسائل التي نملكها لردع معارضة مجموعة من المشايخ الضعفاء غير المؤهلين لرغبات حكومة "صاحب الجلالة" مع مثل هذه الحالة من الازدراء المتواصل[86]. وبالإشارة إلى حكام "إمارات الخليج"، خلص وايتمان أنه رغم ذلك: "لا نسعى بالتأكيد إلى إدارة وحكم مناطق وشعوب مثيرة للاشمئزاز"[87]. ومنذ أوائل خمسينات القرن العشرين، واجهت سياسة بريطانيا التقليدية، المتمثلة في احترام استقلالية الكويت فيما يتعلق بإدارة شئونها الداخلية، نمواً هائلاً في إيرادات النفط؛ الأمر الذي لم

---

[84] - مذكرة موجزة بواسطة ار. اف. جي. سيرال، 25 سبتمبر، الخارجية البريطانية 91283/371

[85]- تقرير الكويت الإداري لعام 1931، أبحاث لـ اتش. ار. بي. ديكسون، صندوق رقم 3 الملف الخامس.

- المشار إليه في كتاب روزماري سعيد زحلان "الهيمنة والتبعية والتنمية في دول الخليج"، وفي نسخة تيم نيبلوك "التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول الخليج العربي"، لندن، دار كروم هيلم للنشر، [86]1980، ص. 76.

[87] - المرجع السابق.

يهدد فقط بزعزعة التوازن الداخلي للإمارات في منطقة الخليج، بل ألحق الضرر أيضًا ببريطانيا ومنطقة الإسترليني. هذا وقد جائت استجابة بريطانيا لهذه المشكلة المزدوجة بزيادة الضغط لتعيين موظفين بريطانيين في إدارة الكويت؛ وعلى الرغم من النجاح الذي حققته بريطانيا في تأمين مشاركة 'الخبراء'، سرعان ما اكتشفت أنها لم تقدم حلا للمشاكل التي تواجه الكويت. وبالفعل، خلال المناقشات التي جرت حول إعادة النظر في امتياز شركة نفط الكويت عام 1951، كان يتعين على بريطانيا الاعتماد بدرجة أكبر على وسائل غير رسمية للتأثير على الحاكم. لكنه من الأفضل هنا أن نناقش خلفية تعيين المستشارين البريطانيين قبل تناول هذه القضايا.

في يونيو (حزيران) 1938، وفي ظل تصاعد المعارضة ضد الحاكم قبل إنشاء حركة المجلس، اقترح الشيخ عبد الله تعيين مستشار بريطاني في منصب يعادل منصب "تشارلز بلجريف"، الذي كان يتمتع بصلاحيات واسعة النطاق منذ تعيينه في الحكومة البحرينية[88] عام 1926. وفي تحليل لأسباب هذا التحول المفاجئ لفكرة المستشار، اقترح المندوب السامي جي. إس. دي جوري، أن: "الشيخ عبد الله . . . ربما يتوقع أن التحريض الحالي قد لا يتحول فقط ضد الشيخ أحمد وإنما ضد الأسرة الحاكمة بأكملها، علمًا أننا ندعم الأسرة الحاكمة في البحرين، كما يبين هذا من الإدارة بشكل إيجابي[89]. وبحلول شهر أغسطس (آب)، أعرب الشيخ أحمد عن استعداده لقبول مستشار، على الرغم أنه من الواضح أن هذا لم يكن سوى محاولة للحصول على دعم البريطانيين في معاركه السياسية مع المجلس. كما لاحظ "دي جوري" ذلك بقوله:

"يبدو لي أن كل ما هو سياسي على وجه البسيطة هنا في الوقت الراهن يدعم وجود مستشار بريطاني. حيث لم يمضِ وقت طويل على قيام الأعضاء الحاليين في المجلس بتوصيل رسائل لي مفاداها أنهم بحاجة إلى

88- راجع مهدي عبد الله تاجر، البحرين 1920- 1945: بريطانيا، الشيخ والإدارة، لندن: دار كروم هيلم للنشر، 1987.

89- خطاب من جي. اس. دي جوري إلى السيد ترنشارد فاول، رقم سي/ 268، 17 أغسطس 1937، ار/205/5/15.

مستشار للسيطرة على الشيخ. غير أنني لا أعتقد بأنهم وهم في موقع السلطة الآن سيفضلون وجود أي مستشار ولو لحظة واحدة."[90]

أكد المندوب السامي "سي. جي. بريور" هذا الانطباع، عندما قال: "إن جل ما يمكنني ملاحظته حتى الآن. . . أنه لا الشيخ ولا المجلس كانا يؤيدان هذا الاقتراح بالفعل، ولكنهما استخدماه فقط آملاً في الحد من صلاحيات الطرف الأخر عندما خَفُتت نجومهما بشكل مؤقت."[91]

ومع اقتراب نهاية الحرب العالمية الثانية، رأى الشيخ أحمد، خلال محادثته مع المندوب السامي، أنه لن يتم إدارة ميزانية الدولة بشكل صحيح بدون وجود مستشار مالي بريطاني.[92] وبالرغم من تبرير أحمد لتصريحاته، في إشارة إلى النمو المتوقع في عائدات النفط، اتضح أن دعمه لتعيين مستشار نتج عن كراهيته لأولاد سالم الذين كانوا يهيمنون على وزارة المالية (انظر المقدمة). أفاد المندوب السامي أن "سموه كان على قناعة بأن "أولاد سالم" كانوا عادة يختلسون أموال الدولة، وأنه سيكون سعيداً للغاية فقط إذا كان هناك شخص مستقل عنهم، يمكن الوثوق به، يتولى مسؤولية الشؤون المالية".[93] لقد كان الخوف من استعداء زمرة عبد الله، إلى جانب الإحجام عن مواجهة انتقادات من الدول العربية الأخرى، يجبر الحاكم عن السعي وراء تعيين مستشار.[94] وبالفعل، التمس أحمد المزيد من الوقت لتمهيد الطريق للتعيين، مستشهداً بمثل عربي مفاده "إذا ضغطنا على عصا بشدة بشكل مفاجئ ستنكسر، في حين أننا إذا ضغطنا برفق ستتحمل".[95]

---

[90]- خطاب من دي جوري إلى اتشز وايتمان، رقم سي/268، 17 أغسطس 1937، ار/205/5/15.

[91]- خطاب من سي. جي. بيريور إلى هاي، رقم سي/693، 9 نوفمبر 1939، ار/2013/5/15.

[92]- برقية من العميل السياسي إلى المندوب السامي، رقم 683، 16 سبتمبر 1944، ار/213/5/15.

[93]- خطاب من وكيل سياسي إلى هاي، 3 أغسطس 1946، ار/213/5/15.

[94]- خطاب من هاي إلى وزير خارجية الهند، رقم سي/240، 7 يوليو 1946، ار/2013/5/15؛ خطاب من اف. ايه. كيه. هاريسون (دائرة حكومية بريطانية في الهند) إلى دي. ايه. هيل جرين (الخارجية البريطانية)، 30 أبريل، 1947، ار/213/5/15.

[95]- خطاب من هاي إلى جيه. بي. جيبسون (موظف العلاقات العامة في الكومنولث)، رقم 600-اس، 20 مارس 1948، ار/213/5/15.

لقد أثارت مماطلة الحاكم قلقًا متزايدا؛ وبالإشارة إلى احتمالية تزايد عائدات النفط، علَّق "آر. جيه. هالوس" من مكتب العلاقات التابع للكومنولث قائلا: "يبدو أنه سيكون هناك ثمة خطر فعلي يُنذر بأن عواقب وخيمة قد تنجم عن هذا الامتلاك المفاجئ للثروة، إذا ظل الشيخ بدون مساعدة أو توجيه من مسؤول كفوء وعلى دراية جيدة بالشئون المالية".[96] وباستغلال تقارير تفيد بسرقة كميات ضخمة من السكر أو بيعها من المخازن لتهريبها خارج الكويت، أشار المندوب السامي على أحمد أنه يستصوب فكرة تعيين مستشار بريطاني من أجل القضاء على الممارسات الخاطئة؛ ومع ذلك، قاوم الحاكم هذا الضغط، معلقًا بأنه لم يكن خائنًا لدولته.[97]

وفي تحليل رد فعل أحمد، لاحظ المندوب السامي الجديد، السير "روبرت هاي" أنه: "من الجدير بالذكر أن الكويت تعد عربيةً بالفعل بدرجة أكبر بكثير من البحرين أو مسقط، وأنها على اتصال أوثق مع الحركات العربية الحديثة وأن تعيين مستشار بريطاني هناك في الوقت الحاضر من شبه المؤكد أن يكون محل كثير من الانتقادات داخل الدولة وخارجها على حد سواء".[98] وأعرب "جون تراوتبيك" رئيس مكتب الشرق الأوسط في القاهرة أيضًا عن مخاوفه إزاء تعيين مستشار بريطاني، قائلا:

"إن جهودنا كافة ، في نطاق إمبراطوريتنا، موجهة نحو منح المواطنين الأصليين المزيد والمزيد من الاستقلال. ولا يمكن أن أتصور كيف يمكننا أن نأمل في المضي بنجاح في اتجاه معاكس بما يتعلق بالعالم العربي. ومهما كان شعور قائد أو اثنين تافهين، فإن الرغبة الملحة في الاستقلال عن الحكم الغربي ستنمو بالتأكيد حتى في هذه الدول العربية الصغيرة في الخليج. وبطبيعة الحال فإن النتيجة المباشرة في الدول التي يتم فيها التخلي عن

---

[96]- خطاب من ار. جيه. هالوز إلى ال. اف. ال. بايمان (الخارجية البريطانية)، 13 أكتوبر 1947، الخارجية البريطانية 61424/371.

[97]- خطاب من هاي إلى إي. بي. دونالدسون (دائرة حكومية بريطانية في الهند)، رقم سي/3، 20 يناير 1947، الخارجية البريطانية 61446/371.

[98]- المرجع السابق.

السلطة الغربية، هي خفض مستوى الإدارة فيها كما هو واضح للغاية في مصر فقط؛ ولكنني لا أعتقد إننا يمكن وقف ذلك من خلال محاولة إعادة عقارب الساعة إلى الوراء وفرض مستشارين بريطانيين على هذه الدول مع وجود سلطة تنفيذية واضحة المعالم، حيث إنهم لن يرشحوا أنفسهم لتولي مقاليد السلطة التنفيذية بمنتهى البساطة. وكل ما يمكننا القيام به بصورة آمنة هو توفير مستشارين نثق بأنهم سوف يمارسون السلطة في الواقع فقط من خلال قوة شخصيتهم وخبرتهم.[99]

ومع الإشارة بصفة خاصة إلى الكويت، تابع تراوتبيك، قائلا: "يُولي كلاً من الشيخ وشعبه على حد سواء اهتمامًا بالغًا لاستقلالهم، وإذا فُرض عليهم مستشارٌ وأجبروا على منحه سلطةً تنفيذية، ستكون النتيجة أنهم لن يتعاونوا معه وبالتالي لن يتمكن من تحقيق أي شيء". فيما أصرت وزارة الخارجية البريطانية على أن وجود مستشار يعد أمراً ضروريا. وأكد رئيس الإدارة الشرقية بي. إيه. بي. باروز أنه: "مما لا شك فيه، إنه مع توسع المصالح النفطية، ستصبح أوجه القصور التي تعاني منها إدارة الدولة أكثر وضوحًا وأكثر عرضةً للانتقادات من داخل الدولة وخارجها على حد سواء؛ ولن تصيب الانتقادات الشيخ وحده، ولكنها ستطالنا نحن أيضًا، وحينها لن يكون أمام الشيخ أو أمامنا أي دفاع مناسب لتقديمه".[100]

وعلى الرغم من تعيين سلطان مسقط في أكتوبر (تشرين الأول) 1948 مستشار بريطاني، بي. وودز-بالارد، للمساعدة في إدارة شئون الدولة الداخلية،[101] استمر حاكم الكويت في التصدي للضغوط الرامية لتعيين مستشار بريطاني، مشيرًا إلى رفض هذه الفكرة على الصعيدين الداخلي والخارجي. وبينما كان البريطانيون على استعداد لقبول مخاوف الحاكم باعتبارها مخاوف حقيقة وصادقة، إلا أنهم كانوا يخشون أن هذه الانتقادات

---

[99]- خطاب من جون تراوتبيك إلى بي. ايه. بي. باروز (الخارجية البريطانية)، رقم 2/25/104 (إيه)، 8 أبريل 1948، الخارجية البريطانية 618319/371.

[100]- خطاب من باروز إلى هاي، رقم إي 91/848/15065، 9 ديسمبر 1948، ار/213/5/15.

[101]- خطاب من هاي إلى باروز، 31 أكتوبر 1948، الخارجية البريطانية 68319/371.

"من المرجح أن تزداد بدرجة أكبر من أن تتراجع كلما تأخرنا".[102] وبإعادة النظر في القضية برمتها في بداية عام 1949، أشار المندوب السامي بقوله:
لا أعلم لماذا تطرق الشيخ إلى موضوع تعيين مستشار في المقام الأول، وإن كان في الأمر مجازفة، أعتقد أنه كان يسعى- بدعم من حكومة صاحبة الجلالة- لترهيب أولاد سالم الذين وصلت سوء إدارتهم في ذلك الوقت إلى مرحلة تقود البلاد نحو حالة عامة من الخزي والعار. ومن الواضح اليوم، مهما كان السبب، أن الشيخ قد غيَّر رأيه ومستعد فقط لتعيين مستشار تحت أقوى ضغط من جانب حكومة جلالتها.[103]

هذا وقد عارض "هاي" مثل هذه الضغوط التي يتم ممارستها، قائلا: "ما زلت أشعر أنه من الخطأ إجبار الشيخ على تعيين هؤلاء المستشارين رغم إرادته، وأن المستشارين المعينين بتلك الطريقة سوف يجدون أنه من الصعب للغاية، إن لم يكن مستحيلا، العمل في ظل المعارضة التي قد يواجهونها".[104] ومع ذلك، في أبريل (نيسان) عام 1949، طالب أحمد بشكل غير متوقع ممثله في لندن "اتش. تي. كيمب"[105] بالاستعانة بخدمات طبيب بريطاني ليشغل منصب كبير الأطباء. وأشار "هاي" إلى أن "لهذا الأمر تأثيرًا في مسألة المستشارين البريطانيين برمتها في الكويت، حيث أنه إذا تمكنا من إيجاد طبيب يحقق نجاحًا لهم، فمن المرجح أن ينتقل الشيخ إلينا ليطلب مساعدتنا في إدارة الوزارات الأخرى".[106] وكان الطبيب إي. باري إلى جانب رئيسة ممرضات بريطانية وأخصائي تخدير بريطاني، يقومون بمهام عملهم بتكليف من "كيمب" نيابة عن الحاكم.[107] وعلاوة على ذلك، في

---

[102] - مذكرة موجزة أعدها ايه. سي. ستيوارت، 25 نوفمبر 1948، الخارجية البريطانية 68347/371.

[103]- خطاب من المندوب السامي إلى السيد روبرت هاي، 2 يناير 1949، ار/2013/5/15.

[104]- خطاب من هاي إلى باروز، رقم 49/2/57، 14 يناير 1949، الخارجية البريطانية 74959/371.

- على الرغم من أن كيمب كان يعمل في البداية ممثلا للحاكم في لندن مع شركة نفط الكويت، بيد أن اختصاصه توسع مع نمو الدولة الكويتية، ليصبح مستشار الحاكم في مجموعة كاملة من المواضيع خارج إطار اختصاصاته الأصلية ("السيد كيمب ودائرى حكومية بريطانية في الكويت"، مذكرة موجزة أعدها [105].جرين هيل، 15 مايو 1953، الخارجية البريطانية 104269/371)

[106]- خطاب من هاي إلى باروز، 30 أبريل 1949، ار/227/5/15.

- تقرير الكويت السنوي لعام 1949، الخارجية البريطانية 82003/371. ووصف هاي في وقت لاحق [107]باري بأنه "رجل عظيم"، وتوقع أن يحقق كبير الأطباء "نجاحا باهرا".

يونيو (حزيران) 1950، طلب أحمد من "كيمب" تعيين ثلاثة رجال شرطة بريطانيين للمساعدة في تأمين الموظفين البريطانيين والأمريكيين العاملين في شركات النفط في الأحمدي.[108] غير أن موقف أحمد كان لا يزال غامضًا حيال مسألة تعيين مستشار مالي، وهو الأمر الذي يُلزم البريطانيين على نحو متزايد بالاعتماد على المشورة المقدمة عبر القنوات التقليدية، ولا سيما من خلال المندوب السامي.[109] بيد أن التطورات التي شهدتها قطر عام 1949 والتي ظهرت في بادئ الأمر لتعزيز فكرة تعيين مستشارين للكويت.

في يوليو (تموز) 1949، بدأ حاكم قطر آنذاك الشيخ عبد الله في استلام المدفوعات من شركة قطر للبترول، الأمر الذي أشعل نيران الغيرة بين أفراد عائلته الساخطين الذين يطالبون بزيادة بدلاتهم. وتحت وطأة هذه المعارضة، تنازل عبد الله عن الحكم لصالح ابنه الأكبر (علي) في يوم 20 أغسطس (آب).[110] ولنيل اعتراف بريطانيا، وافق الحاكم الجديد على طلب مستشار بريطاني؛[111] ولذلك، أجمع المسؤولون البريطانيون في منطقة الخليج على دعم تعيين مثل هذا المسئول. بيد أنه مع مرور الوقت، بدا وكأن حماس "علي" قد أوشك أن يفتر، مما دفع "هاي" بالقول: "قد يكون من الضروري تهديده بسحب دعمنا أو حتى تعيين حاكم أخر في منصبه إذا حاول العدول عن طلبه لمستشار بريطاني".[112] وأعرب القائم بأعمال

---

[108]- خطاب من القسم السياسي (الكويت) إلى هاي، رقم سي/149 (25/4)، 12 يونيو 1949، ار/231/5/15.

[109]- مذكرة موجزة أعدها آلان ليفيت، 2 فبراير 1950، الخارجية البريطانية 82009/371.

[110]- خطاب من هاي إلى إرنست بيفن، رقم 66، الأول من سبتمبر 1949، الخارجية البريطانية 74944/371. واستخلص الوكيل السياسي اتش. جي. جاكنز في معرض تعقيبه على تأثير الأحداث في قطر والكويت: " أن الشيخ نفسه – دون سواه – اهتز بعض الشيء إثر الأحداث المندلعة في قطر والتي تم تفسيرها شعبيا بأن السبب في ذلك هو خسة الحاكم وعدم رغبته في تلبية المطالب التي تدعو إلى توزيع العائدات على نحو أكثر عدالة. الشيخ هنا لئيم، ولكن سلاسل الخزانة كانت مع عبد الله السالم وليست مع الشيخ، ولم يسئ أحد معاملة المشايخ كما كان يحدث في قطر" (خطاب من اتش. جي. جاكنز إلى هاي، رقم سي/279 (16/5)، الأول من ديسمبر 1949، ار/268/5/15).

[111]- جيل كريستال، النفط والسياسات في الخليج: الحكام والتجار في الكويت وقطر، كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، 1995، صفحة 120.

[112]- برقية من هاي إلى الخارجية البريطانية، رقم 510، 27 أكتوبر 1949، الخارجية البريطانية 74946/371.

المندوب السامي اتش. جي. جاكنز عن قلقه بشكل خاص إزاء تأثير ذلك على بقية إمارات الخليج في حال نجح أحمد في تحدي الإمبراطورية البريطانية. وقال إنه "لا جدوى من اتخاذ قرارات على مستوى رفيع بشأن مستقبل التنمية في الدول العربية"، مشيرًا إلى أنه "إذا تمكن حاكم غير مروض بصورة كافية لواحدة من أصغر الدول العربية من الاستخفاف بنا بنجاح، وحسب رؤيتي للموقف، فإن قطر تمثل المركز الرئيسي الذي يتحدد على أساسه مستقبل الخليج العربي برمته؛ حيث يتوقف كل شيء على النهج الذي ستتبعه قطر، وهو إما اتباع النموذج البحريني أو النموذج السعودي".[113] وقد وافق (علي) على استقبال مستشار في أوائل شهر نوفمبر (تشرين الثاني)، ما جعل البريطانيون يشعرون بالارتياح.[114]

بيد أن الرجل الذي وقع عليه الاختيار لشغل هذا المنصب- قائد المجموعة فيليب بلانت[115]-فشل في أن يقدم الدور المثالي الذي كانت تنشده بريطانيا؛ وبحلول يونيو (حزيران) 1950، شعر هاي بأنه مضطر لإبلاغ الخارجية البريطانية أن "بلانت يتخبط إلى حد كبير فيما يتعلق بالاتفاق الجديد الذي تم التوصل إليه في قطر نظرًا لقلة خبرته".[116] ووصف مسئول في وزارة الخارجية البريطانية أول ميزانية لبلانت-والتي فشل في الاحتفاظ بنسخة منها- بأنها خيانة "وعدم كفائته ومؤسف عليه"،[117] في حين ركزت

---

[113]- برقية من هاي إلى الخارجية البريطانية، رقم 510، 27 أكتوبر 1949، الخارجية البريطانية 74946/371.

[114]- خطاب من جاكنز إلى جي. ايه. اف جيثين، رقم سي/ار- 19 أكتوبر 1949، الخارجية البريطانية 62/1016.

[115]- انتداب بلانت-الذي كان يبلغ من العمر 53 عاما عند تعيينه-لدى وزارة الطيران التابعة لاستخبارات الشرق الأوسط.

[116]- خطاب من هاي إلى جي. دبليو. فيرلونج، رقم 50/37/126، 14 يونيو 1950، الخارجية البريطانية 62/1016.

[117]- مذكرة موجز أعدها سي. ام. روز، 25 سبتمبر 1950، الخارجية البريطانية 82157/371. انظر أيضا خطاب أرسله سي. جيه. بلي إلى هاي رقم سي/ار-569، في الأول من نوفمبر 1950، الخارجية البريطانية 62/1016.

الانتقادات المحلية على تبذيره الملموس.[118] في نوفمبر (تشرين الثاني)، دعا "سي. جيه. بيلي" (مندوب سياسي في البحرين) لاستبدال بلانت بمن يصغره سنا.[119] وأوضح بيلي أن مشكلة "بلانت" لا تكمن فقط في "أنه كان يبلي بلاءً حسنًا للغاية خارج الدولة، بل أن ما يفعله يقوم على نمط صارخ وخارق".[120] وعلى الرغم من النتائج المخيبة للآمال خلال الأشهر القليلة الأولى لبلانت في منصبه، إلا أن البريطانيين لم يفقدوا الأمل في ضمان تعيين مستشار بريطاني في الكويت؛ ومنحت وفاة الشيخ أحمد في يناير (كانون الثاني) 1950 بريطانيا الفرصة لتحقيق هذا الهدف.

عندما تدهورت الحالة الصحية لأحمد، بدأ البريطانيون التكهن بشأن من يتولى الحكم؛ وعادة مايُنظر إلى الشيخ عبد الله باعتباره ولي العهد القادم، وكان يُشير إلى نفسه في خضم الحديث بـ "أمير ويلز".[121] وكان منافسه الرئيسي على العرش عمه الشيخ عبد الله مبارك الذي يتمتع بمكانة كبيرة باعتباره أخر من بقي على قيد الحياة من أبناء مبارك الكبير (r.1896-1915). وعندما اشتد المرض على أحمد عام 1942، وُصف عبد الله مبارك أنه كان "يتصرف بطريقة تذكرنا بهنري الخامس"، غير أن "عبد الله كان يتمالك نفسه، ولم يتصرف بطريقة مستهجنة".[122] وفي تقييم لمطالب المرشحين المتنافسين، اقترح هاي أن "عبد الله سالم قد يكون أفضل، لكن من المرجح أن يكون عبد الله مبارك متوددًا لنا".[123] ومع ذلك، شعر هاي أن احتمالية قيام خلافة سلمية وبلا نزاع لم تكن مبشرة بدرجة كبيرة. وكان جاكنز-الذي شغل منصب المندوب السامي لدى الكويت في أواخر عام

[118]- خطاب من بلي إلى ار. ام. اندرو، رقم 50/42/126، 19 سبتمبر 1950، الخارجية البريطانية 62/1016.

[119]- خطاب من بلي إلى هاي، رقم سي/ار-569، 11 نوفمبر 1950، الخارجية البريطانية 62/1016.

[120]- خطاب من بلي إلى اندرو، رقم 50/42/126، 19 سبتمبر 1950، الخارجية البريطانية 62/1016.

[121]- خطاب من هاي إلى توماس هيكنبوثم (وكيل سياسي، الكويت)، رقم سي/462، 24 أبريل 1942، ار/194/5/15.

[122]- خطاب من ايه. سي. جالاوي (مندوب سياسي، الكويت) إلى هاي، رقم ار/1 (2/4)، 19 يناير1949، ار/180/5/15.

[123]- برقية من هاي إلى بيفن، رقم 9، 27 يناير 1949، ار/180/5/15.

1949-متشائمًا بالقدر ذاته، وتوقع أن عبد الله مبارك سيحاول الاستيلاء على العرش.[124] وعلاوة على ذلك، يبدو أن فرص نجاح الشيخ عبد الله كانت معرضة للخطر بسبب حقيقة غيابه عن المشيخة عند وفاة أحمد؛ ومع ذلك، قبل وقت قصير من وفاة أحمد، أخبر عبد الله "هاي" أن جميع أعضاء أسرة آل الصباح اتفقوا على أنه هو الحاكم المقبل.[125] غير أنه سرعان ما اتضح مبررًا لثقته بذلك، فعند عودته إلى الكويت في 31 يناير (كانون الثاني)، لاقى ثناءً من أفراد الأسرة الحاكمة جميعا؛ ومع اعتلاء حاكم جديد للعرش، جددت بريطانيا جهودها الرامية إلى ضمان تعيين مستشار بريطاني لدى الكويت.

اقترح جاكنز، حتى قبل وفاة أحمد، أن اعتراف بريطانيا بخليفته يجب أن يكون مشروطا بقبول مستشار؛[126] وقد تطرق إلى أبعد من ذلك ليشير إلى أنه إذا وافق عبد الله مبارك على استقبال مستشار، فقد ينبغي على بريطانيا أن تكون مستعدة حينها لقبوله كحاكم للبلاد.[127] وفي بداية شهر فبراير (شباط)، ضغط جاكنز على عبد الله لقبول مستشار مالي، لافتًا إلى أنه سيكون من غير المناسب له أن يستمر في إدارة وزارة المالية الآن، إذا اعتلى العرش واكد جاكنز الى انه اذا كان لقب مستشار غير مقبول فيمكن الاستعاضة عنه بلقب "خبير". ومن ناحية أخرى، حث جاكنز عبد الله على طرد عزت جعفر السكرتير الخاص للحاكم الراحل، من القصر الملكي. وجاء رد عبد الله الوحيد على كل هذه التحذيرات أنه تعهد بالتشاور مع أعضاء أسرته. تماشيًا مع وجهات نظر المندوب السامي،بينما كان لوزارة الخارجية رأى اخر أنه يجب تأجيل الاعتراف الرسمي إلى أن تشعر

---

[124] - برقية من جاكنز إلى الخارجية البريطانية، رقم 25، 18 يناير 1950، الخارجية البريطانية 82162/371.

[125] - برقية من هاي إلى الخارجية البريطانية، رقم 7، 20 يناير 1950، الخارجية البريطانية 82162/371.

[126] - برقية من جاكنز إلى الخارجية البريطانية، رقم 27، 22 يناير 1950، الخارجية البريطانية 82162/371.

[127] - برقية من جاكنز إلى الخارجية البريطانية، رقم 26، 18 يناير 1950، الخارجية البريطانية 82162/371.

بريطانيا بالارتياح بشأن مسألة تعيين مستشار.[128] بيد أن "هاي" انتقد هذه الفكرة، بحجة:

أنه سيكون من الكارثي السماح بأن يتولد لدى عبد الله سالم انطباع بأننا حجبنا الاعتراف لإجباره على قبول المستشار. لا نريد أن نبدأ باتخاذ خطوة خاطئة معه؛ وإذا تم تعيين مستشار على عكس رغبته، ورفض عبد الله التعاون معه نتيجة لذلك، حينها سيصبح موقفنا أسوأ مما هو عليه الآن.[129]

قبل عودة عبد الله إلى الكويت في أواخر شهر يناير (كانون الثاني)، استغل هاي الفرصة لطرح مسألة المستشار البريطاني؛ وجاء رد عبد الله معلقا على هذا الأمر أنه لا يحتاج إلى أي مستشارين أخرين سوى المندوب السامي.[130] وفي مناسبة اجتماعية، أخبرت زوجة الحاكم الراحل أحمد، السيدة زوجة هاي بأن عائلة آل الصباح بأكملها تعارض تعيين مستشار؛ إضافة لذلك، ذكر هاي بنفسه أن مجموعة من التجار أخبرت أحد معاونيه أنه إذا كان ثمة مشاركة فورية لمستشار، فسيكون شقاق فوري بين الأسرة الحاكمة والارجح جدًا أن يتم اغتيال عبد الله.[131] وأعرب عبد الله في محادثة مع المندوب السامي عن تخوفه من انتقاد الدول المجاورة له إذا أقحم البريطانيون بشكل مفاجئ داخل الإدارة الداخلية للكويت.[132]

لقد شكَّل التأخر البريطاني في الاعتراف بعبد الله حالة من القلق والذعر داخل الكويت، حتى وافقت وزارة الخارجية على مضض بذلك والكف عن الربط بين الاعتراف به ومسألة تعيين مستشار. وعلى الرغم من ذلك كانت وزارة الخارجية مهتمة بإبلاغ عبد الله على الأقل بشكل رسمي بالأهمية

[129]- برقية من الخارجية البريطانية إلى الوكيل السياسي، رقم 40، 7 فبراير 1950، الخارجية البريطانية 119/1016.

- برقية من المندوب السامي إلى الوكيل، رقم 56، 9 فبراير 1950، الخارجية البريطانية 119/1016[129].

[130]- خطاب من هاي إلى جاكنز، 31 يناير 1950، الخارجية البريطانية 119/1016.

[131] - خطاب من هاي إلى فيرلونج، 30 مارس 1950، الخارجية البريطانية 82009/371.

[132]- برقية من الوكيل السياسي، رقم 71، 12 فبراير 1950، الخارجية البريطانية 119/1016.

العظمى التي أولتها الحكومة البريطانية لهذه المسألة،[133] ولذا كان مرفقًا بخطاب الاعتراف مذكرة من قبل جاكينز، وكانت تحمل رغبة حكومة جلالته بأن يُعيّن الحاكم خبراء مدربين وأكفاء.[134] وأكد عبد الله في رده على الخطاب على الخطوات التدريجية التي نفذتها الكويت في السنوات الخمس الأخيرة، ولكنه لم يلزم نفسه بشكل رسمي بالاستعانة بالمستشارين البريطانيين.[135] وأثناء مناقشته مع "هاي" في شهر مارس (آذار)، ذكر عبد الله أنه سيتم انتقاده بشكل لاذع في العراق وأماكن أخرى لو وافق فورًا على قبوله التعيين الذي قاومه سلفه لمدة طويلة؛ وطالب أن يُمنح مهلة لمدة ستة أو سبعة أشهر. وقد دعم هاي هذا الطلب نظرًا لأن عبد الله في حاجة إلى إقناع عائلته بهذه الفكرة، وبرر هذا النهج قائلا: "إن تعيين مستشار لن يأتي بالنفع إذا أدى إلى شقاق حاد في الأسرة الحاكمة أو أثار غضب المعارضة التي لن يستطيع المستشار على التعامل معها". [136]

سنحت الفرصة للضغط بتعيين مستشار في يوليو (تموز) عام 1950، حيث تواصل عبد الله في هذا الشهر مع شركة النفط الكويتية لطلب زيادة مخصصاته (انظر بالأسفل). وألمح مساعد المندوب السامي "ج. ايه. اف. جيثين" إلى ضرورة إقناع الشركة بالرد على الحاكم بأنها لن تنظر في طلبه إلا بعد مشاركة موظفين بريطانيين في إدارة الكويت؛[137] وعلى الرغم من تعاطف "سي. جيه. بيلي" مع فكرة جيثين، لكنه أعرب عن قلقه، في إشارة إلى شركات النفط بشكل عام، أنه "بمجرد السماح لهم بخلط السياسة مع الأعمال التجارية، فإنهم سيواصلون التدخل في السياسة".[138] وكانت وزارة

---

[134]- برقية من الخارجية البريطانية إلى الوكيل السياسي، رقم 45، 11 فبراير 1950، الخارجية البريطانية 119/1016.

[135]- خطاب من جاكنز إلى الشيخ عبد الله، رقم 42 (50/33/92)، 21 فبراير 1950، الخارجية البريطانية 119/1016.

- خطاب من عبد الله إلى جاكنز، رقم ار 6 3966، 21 فبراير 1950، الخارجية البريطانية [135]82029/371.

[136]- خطاب من هاي إلى فيرلونج، 30 مارس 1950، الخارجية البريطانية 82009/371.

[137]- خطاب من جيثين إلى بلي، 24 يوليو 1950، الخارجية البريطانية 82117/371.

[139]- خطاب من بلي إلى تي. إي. روجرز، رقم 50/11/689، 10 أغسطس 1950، الخارجية البريطانية 82117/371.

الخارجية البريطانية قد أعربت عن شكوكها حول استغلال شركة النفط الكويتية لتعزيز سياسات الحكومة البريطانية؛ وكانت تخشى، على وجه الخصوص، من محاولة الشركة تقديم مطالب بريطانيا لتعيين المستشارين باعتبارها حجر العثرة الرئيسي في المفاوضات حول زيادة عائدات النفط.[139] ورأت وزارة الخارجية أن الأمر سيكون له نتائج عكسية إذا تم الضغط على الحاكم في الوقت الذي يحاول فيه إرساء وترسيخ مركزه داخل أسرة آل الصباح.

شرع عبد الله، خلال الأشهر التي تلت توليه العرش، في تعزيز شعبيته لدى آل الصباح؛ وكانت أولى خطواته منذ توليه منصبه، سداد جميع الديون المستحقة على الأسرة.[140] وباستعراض الأسابيع القليلة الأولى لعبد الله في السلطة، لاحظ "هاي" أن شعبية عبد الله داخل الأسرة الحاكمة وبين الجمهور عامة كانت أكثر مما كانت عليه شعبية أحمد، وأنه كان "حريص بالفعل على دعم وصداقة حكومة جلالته".[141] بالإضافة إلى ذلك، لاحظ هاي أن عبد الله سيجري الإصلاحات ببطء ويبذل قصارى جهده للنهوض بشعبه ؛ وخلص "هاي" إلى الإعراب عن تفاؤله الحذر، قائلا:

ثمة . . . سبب وجيه نأمل من خلاله بأن عبد الله سوف يحسن الإدارة العامة للدولة على نحو مطرد، وأنه سينفق دخلها الهائل بحكمة رشيدة، ولكن مسألة ما إذا كان سيقوم بتعيين مستشارين بريطانيين لمساعدته بهذا الشان ، ستعتمد على مدى قدرته على إقناع ليس فقط نفسه، ولكن بقية أفراد عائلته وشعبه بأن هذا الأمر مستحب.[142]

خلال المناقشات مع "هاي" في نهاية سبتمبر (أيلول) 1950، اقترحت وزارة الخارجية البريطانية نهجًا أخر على الحاكم لتعيين مستشار؛ وبالرغم من ذلك، استخف هاي بأية محاولة لإصدار أمر للحاكم، يؤكد فيه مجددًا

---

[139]- مذكرة موجزة من جيثين إلى بلي، 24 يوليو 150، الخارجية البريطانية 82117/371.

- خطاب من جاكنز إلى هاي، رقم 50/1/122، 21 فبراير 1950، الخارجية البريطانية 82163/371.
140

[142]- خطاب من هاي إلى وزير الشئون الخارجية البريطاني، رقم 23 (50/170/170)، 11 مارس 1950، الخارجية البريطانية 82029/371.

[142]- المرجع السابق.

على المشاكل التي تواجه الحاكم في التوفيق بين عائلته وبين فكرة الاستعانة بمستشارين أجانب.[143] ومع ذلك، كان للسلطات البريطانية في منطقة الخليج ووزارة الخارجية البريطانية رأي واحد في هذا الشأن، ألا وهو ضرورة اختيار المستشارين من خلال مبعوث الحاكم لدى لندن، كيمب؛ وأن لهذا الإجراء ميزة، على حد تعبير أحد المسئولين، وهو تجنب "إلقاء اللوم لتقديم (بلانت) أخر".[144] وبالفعل، أقنع نموذج قطر البريطانيين بضرورة ألا يكون لهم دورٌ نشط في عملية الاختيار. وفي منتصف أكتوبر (تشرين الأول) عام 1950، لمجرد التخفيف، كلف الحاكم "كيمب" بتعيين مستشارين، الأول لإدارة الشئون المالية والأخر لإدارة الجمارك؛[145] ومع ذلك، نصح جاكنز بتوخي الحذر، قائلا:
"إنه ليس من المستحب تماما" الاعتماد على الخبراء الماليين لإنقاذنا من الورطة. ويميل الخبراء المشاركين في الحكومة المحلية إظهار استقلال قوي عن حكومة صاحب الجلالة وعلينا. . . أن نتوقع بان ولائهم الأول للحكومة المحلية.[146]

هذا ويصعب تحديد الأمر الذي دفع عبد الله أخيرًا لقبول تعيين المستشارين البريطانيين؛ وأشار "جيل كريستال" بقوله إن لعبد الله هدف واحد وراء قبول المستشارين البريطانيين، ألا وهو: مواجهة ضغوط داخلية من أقاربه، وخاصة عبد الله مبارك وفهد سالم؛[147] وعلى وجه الخصوص، يرى كريستال أنه في أوائل خمسينات القرن العشرين، كانت هناك قوتان متصارعتان نشطتان في دولة الكويت؛ القوة الأولى، عندما بدأت الأسرة الحاكمة في تولي المزيد من المناصب الحكومية، وباتت أكثر قوة بالنسبة لبقية المجتمع. وعلى الجانب الأخر، أصبح الحاكم أقل قوة مقارنة بأقاربه.

---

[143]- مذكرة موجزة أعدتها روز، 29 سبتمبر 1950، الخارجية البريطانية 82009/371.

[144]- مذكرة موجزة أعدتها روز، 13 أكتوبر 1950، الخارجية البريطانية 82010/371.

- برقية من جيثين إلى الخارجية البريطانية، رقم 210، 15 أكتوبر 1950، الخارجية البريطانية [145]82010/371.

[146]- خطاب من جاكنز إلى هاي، 28 نوفمبر 1950، الخارجية البريطانية 82010/371.

[147]- كريستال، النفط والسياسات في الخليج، صفحة رقم 68.

وأكد كريستال أن "هذه هي مشكلة الأسرة التي اضطرته للسماح بتعيين المستشارين البريطانيين، الأمر الذي رفضه أحمد لسنوات".[148] ومع ذلك، على ما يبدو أنه من غير المحتمل، أن يمثل قبول عبد الله بتعيين المستشارين البريطانيين محاولة للسيطرة على علاقاته؛ ويمكن أن يعزى تأجيله الأوليَّ، وقبوله للمستشارين لاحقا، إلى حاجته للتوفيق بين آل الصباح وبين تواجد المستشارين البريطانيين في الإدارة الداخلية للكويت. لم يكن عبد الله قادرًا على إقناع أفراد الأسرة بضرورة المستشارين، إذا كان ثمة أي شبهه أن هذا الإجراء يحد من صلاحياتها؛ اضافة إلى ذلك، من النادر ان يقف الحاكم في صف المستشارين أمام الشيوخ في المنازعات التي تقع بينهما.

يمكن اعتبار حجة كريستال أكثر إقناعًا عند تطبيقها على أواخر ثلاثينيات وأربعينات القرن العشرين، حينما كانت تعاني الأسرة الحاكمة أشد درجات الانقسام؛ وكان الشيخ أحمد يدعم فكرة المستشار البريطاني على نحو متقطع أملًا أن يعمل هذا المسؤول كثقلٍ موازنٍ لمعارضيه داخل أسرة أولاد سالم؛ ومن هنا، ليس غريبا أن يتولى فرع سالم في الأسرة الحاكمة زمام المبادرة في معارضة هذا التعيين.[149] ومع ذلك، إن تولي عبد الله حكم البلاد عام 1950 يعني أن فصيل سالم كان هو المهيمن، وبالتالي قلت مخاوفهم حيال إشراك المستشارين البريطانيين.

اضافة الى ذلك، إذا كانت نية عبد الله هي استغلال هؤلاء المسئولين للسيطرة على أفراد عائلته المتمردين، ومما يثير الدهشة أنه لا يسعى إلى تعيين خبراء لإدارة الأمن (وزارة الداخلية) التي يديرها عبد الله مبارك. إذا كان أي فرد من أفراد الأسرة الحاكمة في حاجة إلى يدٍ مُقيدةٍ من قبل مستشار بريطاني، فهو عبد الله مبارك، الذي وصفته وزارة الخارجية البريطانية بأنه "متهور وتعسفي ومبذر، حيث تمكَّن من تحويل قوات الأمن التابعة له إلى جيش صغير تحت قيادته مباشرة. وظلت حرية تصرفه دون رادع حتى عام 1961، عندما أجبرته إجراءات متضافرة من جانب آل الصباح على الاستقالة وأرسلته إلى المنفى. لم ينبثق قرار عبد الله بقبول

---

[148]- المرجع السابق.

[149]- خطاب من الوكيل السياسي إلى المندوب السامي، رقم سي/33، 13 يناير 1947، ار/213/5/15.

المستشارين البريطانيين عن رغبةٍ في استغلالهم للسيطرة على عائلته؛ والواقع أن مثل هذه السياسة كانت تشكل خطرًا على منصبه. ويبدو أنه من المرجح أن عبد الله وافق على إشراك المستشارين معتقدًا بأنهم ضروريين لتطور الدولة في إطار التوسع الهائل في عائدات النفط عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية.

في نهاية عام 1950، التقى "كيمب" بالمسئولين في وزارة الخارجية البريطانية لمناقشة التطورات في الكويت.[150] وأبلغهم أنه سمع خلال زيارته الأخيرة للكويت الكثير من الشائعات بأن الحكومة البريطانية كانت تحاول فرض المستشارين من أجل تأمين السيطرة المباشرة للحاكم وإدارته. فيما أكد ال. ايه. سي. فراي (القسم الشرقي، وزارة الخارجية) لكيمب أن قلق بريطانيا الوحيد يكمن في ضمان وجود إدارة قوية في الكويت وتدريب جيل جديد من الأشخاص يحلون في نهاية المطاف محل المستشارين البريطانيين؛ ومن جانبه، أكد كيمب أن الخبراء الذين تم تعيينهم لدى حكومة الكويت يحتاجون إلى قدرٍ كبيرٍ من الصبر والبراعة لكسب ثقة الحاكم، وحذر من أنه قد يتم فقط إدخال الإصلاحات ببطء وروية، ولا يمكن توقع حدوث تغيرات كبيرة في البداية.

كان الرجل الذي اختاره كيمب ليصبح "الخبير المالي" للحاكم هو الكولونيل "جي. سي. ال. كرايتون"، وهو وزير سابق بوزارة الخارجية في الحكومة الهندية. وعلى الرغم من أن كرايتون لم يكن يجيد اللغة العربية على الإطلاق، فان وزارة الخارجية الهندية رحبت بتعيينه نظرًا "لمكانته" الوافية لشغل هذا المنصب.[151] وذهب منصب خبير الجمارك إلى "اتش. ال. روبر" الذي تولى إدارة الجمارك في السودان في الفترة من 1943 وحتى 1949، وكان روبر-على عكس كرايتون-يتحدث العربية؛ وتولي كلًا من كرايتون وروبر منصبيهما الجديدين في أوائل عام 1951.

---

[151]- ما يلي يستند إلى سجل لقاء عقد يوم 29 سبتمبر 1950 لمناقشة مسألة خبراء للكويت، الخارجية البريطانية 91270/371.

[151]- مذكرة موجزة أعتدها روز، 11 ديسمبر 1950، الخارجية البريطانية 82010/371.

كان من أولى أعمال كرايتون عند توليه منصبه هو تقديم تقرير إلى الحاكم حول الإدارة المالية للكويت.[152] بدأ كرايتون مهام منصبه من خلال تأكيده على أن "النظام الحالي للإدارة المالية، على الرغم من أنه كان مناسبًا في أوقات سابقة، إلا أنه غير كافٍ تمامًا للتعامل مع الموارد المالية الكبيرة الحالية للدولة. وأشار إلى أن الإدارة المالية ليست مسئولة عن توزيع الإيرادات بين الوزارات الأخرى، وأنها لن تقوم بالإشراف بأي حال من الأحوال عليهم أو التحكم في نفقاتهم. كما لاحظ كرايتون، أن وزارة الشئون المالية أصبحت "خادمة للوزارات الأخرى، وليس كما ينبغي أن تكون، سلطة تحكم". ولتصحيح هذا الوضع، دعا كرايتون إلى ضرورة أن تتولى وزارة المالية المسؤولية عن إدارة وتوزيع عائدات الدولة. وبالإضافة إلى ذلك، حث على أن الخطوات الواجب اتخاذها لتنسيق تخطيط وتنفيذ مشاريع التنمية، توحي بضرورة تعيين خبير هندسي لهذه المهمة. وحذر قائلا "إلى أن يتم ذلك، لن يكون من الممكن تقدير المصروفات أو السيطرة عليها".

لاحظ "جاكنز" من خلال تقاريره في يناير (كانون الثاني) 1951 أن:

ثمة فرق واحد بين البحرين والكويت هو أنه في البحرين هنالك تقريبًا حكومة قبل ثرائها، بينما في الكويت العكس هو الصحيح. إن ما تحتاج إليه الكويت هو إشراك خبراء يكونون أساتذة في تخصصاتهم، ويتمتعون بالقدرة على خلق النظام من الفوضى، وتشكيل حكومة من الصفر تقريبًا إلى أن تقف البلاد بقوة على قدميها.[153]

غير أن الأشهر القليلة الأولى لكرايتون في منصبه خيبت هذه الآمال المبكرة. وعلى الرغم من قبول الحاكم للمبادئ العامة الواردة في تقرير كرايتون، بما في ذلك اختيار مهندس دولة للإشراف على مشاريع التنمية

---

[153]- ما يلي يستند إلى تقرير حول الإدارة المالية في الكويت ومقترحات لإعادة تنظيمها قدمها جي. سي. ال. كرايتون (غير مؤرخ)، الخارجية البريطانية 129/1016.

- خطاب من جاكنز إلى هاي، رقم 52/13/11، 29 يناير 1951، الخارجية البريطانية 91270/371[153].

كافة، سرعان ما انتشر عنه أنه "غارق في بحر مسئولياته".[154] وباستعراض شخصية الخبير المالي، لاحظ جاكنز أن:

كرايتون شخص لطيف للغاية، غير أنه بوضوح لا يصلح أن يكون رائدا. لقد أعطى انطباعًا أنه كان يعمل على الملفات المعروضة عليه بوفرة، والتي أعدها موظفون أكفاء يتواجدون للرد على طلباته للأوراق؛ ولكن في الحقيقة لا توجد ملفات، ولا موظفون ولا سوابق عمل، فقط كرايتون وحده تائه تماما.[155]

أعربت وزارة المالية البريطانية أيضًا عن قلقها إزاء تعيين كرايتون، قائلة إنه لا يمتلك "شخصية ولا المعرفة التي تجعله قادرًا على تقديم النصح بشأن طرق العمل الصحيحة ومن ثم تمريرها إلى الحاكم".[156] كما أعربت وزارة الخارجية البريطانية أيضًا عن انزعاجها حيال أداء كرايتون المبكر؛ وقال مسؤول متأملًا للوضع: "مما لا شك فيه، ونظرًا لكونه لا يتحدث اللغة العربية من ناحية، لم يكن الكولونيل كرايتون في وضع يمكنه من التأثير في الشؤون في الكويت إلى الحد المرغوب فيه ".[157] فقد أجبر حاجز اللغة كرايتون على الاعتماد على وزير الدولة عبد الله الملا صالح[158]، كمترجم.[159]

وقد ثبت مدى سوء الحظ منذ إبلاغ كرايتون اعتبار وزير الخارجية "عدو الشعب الأول".[160] بالإضافة إلى ذلك، كان عبد الله الملا عدائيًا تجاه كرايتون منذ أن بات تعيين الأخير يهدد موقفه من التأثير في الحاكم. في

---

[154]- خطاب من هاي إلى فيرلونج، 18 يوليو 1951، الخارجية البريطانية 91270/371.

[155]- خطاب من جاكنز إلى بلي، 5 سبتمبر 1951، الخارجية البريطانية 91271/371.

[156]- مذكرة موجزة أعدها دي. ار. سيربيل، 3 مارس 1952، تي 4287/236.

[157]- مذكرة موجزة أعدها سيرال، 25 سبتمبر 1952، الخارجية البريطانية 91283/371.

[159]- خلف عبد الله الملا صالح والده كوزير خارجية عام 1938، وتمكن من الاحتفاظ بمنصبه تحت حكم الشيخ عبد الله. وإلى جانب منصبه الرئيسي، كان عبد الله الملا رجل أعمل يملك العديد من المصالح التجارية في الكويت.

مذكرة حول "عبد الله الملا صالح" أعدتها روز، 19 سبتمبر 1951، الخارجية البريطانية 91260/371-[159].

[160]- المرجع السابق.

الواقع، سعى وزير الخارجية لإقامة حكومة موازية لتلك التي كان يسعى كرايتون لتشكيلها.[161]

كانت هذه هي خيبة أمل كرايتون التي دفعته إلى الاستقالة، والتي لم يقنعه بالعدول عنها سوى كيمب.[162] وكان رد "جاكنز" على هذه الأنباء بعيدًا كل البعد عن الحماس، حيث قال إن: "كرايتون ... لن يكن موفقًا أبدًا في الكويت، لكن لا يمكن للمرء أن يأمل فقط بأنه إذا ظل في منصبه سوف يثبت أنه ملائمًا لذلك.[163] وكانت التوصية الرئيسية كي يتمكن كرايتون من التغلب على المشاكل الأولية التي واجهته هي الدعوة إلى تشكيل مجلس للتنمية للتحكم في نفقات الدولة. وعلى الرغم من ترحيب جاكنز بهذه الخطوة، إلا أنه رأى أن "الحاجة إلى وجود مجلس تنمية لن تكون ملحة للغاية، إذا كان كرايتون كفؤا لهذا المنصب الذي يشغله".[164]

ولربما كانت صحة إدانة جاكنز لأداء كرايتون موضع شك؛ وعلى الرغم من أنه كان من الواضح أن كرايتون قد وصل إلى الكويت وهو غير مستعد بل ولم يكن على إطلاع جيد بما هو ذاهب إليه وحجم المهمة التي يطّلع بها، إلى جانب عدم وجود البنية التحتية الإدارية اللازمة، والتي تكفي لإنهاك أكثر المسؤولين مقدرة ومهارة في البلاد. وبرغم كل ذلك، تمكن كرايتون من إحراز بعض النجاحات الملموسة في الأشهر القليلة الأولى من توليه منصبه. على سبيل المثال، حصل على موافقة الحاكم لتعيين مزيد من الخبراء البريطانيين، من بينهم الجنرال "دبليو إف. هاستد"،[165] الرئيس السابق لكلية الهندسة في جامعة لوفبرا، على أن يقوم بدور المراقب للتنمية

---

[161]- خطاب من جاكنز إلى بلي، 5 سبتمبر 1951، الخارجية البريطانية 91271/371.

[162]- المرجع السابق.

[163]- المرجع السابق.

[164]- المرجع السابق.

[166]- ويليام إف. هاستد (1897-1977)؛ المضيف الرسمي (1916)؛ مفوض المهندسين الملكيين، 1915؛ نائب كبير المهندسن، القوات البريطانية، العراق وبلاد الفرس، 1941-1942؛ كبير المهندسين، سلاح الطيران الملكي، الهند، 1942-1944، كبير المهندسين، الجيش البريطاني الربع عشر في بورما، 1944-1945؛ كبير المهندسين، القوات البرية المتحالفة، جنوب شرق آسيا، 1945؛ المهندس المسئول، الهند، 1946-1947؛ الأجهزة المتحكمة ومرصد المطارات، وزارة الطيران المدني، 1947-1948؛ الرئيس، جامعة لوفيرا، 1950-1951؛ مراقب التنمية، الكويت، 1952-1954.

لدى الحكومة الكويتية. كما وافق الحاكم من حيث المبدأ على إنشاء مجلس التنمية، برئاسة كرايتون، للإشراف على الإنفاق الحكومي.[166] "نظرا للإشادة التي لقيها بهذا الصدد من جانب وزارة الخارجية البريطانية، إلا أن ثمة مخاوف كانت تحوم حول رئاسة كرايتون المقترحة لهذه الهيئة الجديدة؛ حيث علَّق أحد المسئولين على هذا الأمر قائلا:

إن الغاية من أن يشغل مواطن كويتي رئاسة هذه الهيئة تكمن في تأكيد أهمية السلطة المحلية في خطط التطوير، مما يتعارض مع مكائد ومؤامرات عبد الله الملا وغيرهم. بينما إذا تولى الكولونيل رئاسة هذه الهيئة فمن المرجح أن يصبح جلب وزراتي الداخلية والتربية والتعليم في الحكومة ضمن نطاق المجلس أكثر صعوبة وقد تتطور الحكومة بشكل جيد. . . ولكن على خطوط غير متكافئة.[167]

كانت وزارة الخارجية البريطانية حريصة بشكل خاص على أن يتولى عبد الله مبارك رئاسة مجلس إدارة الهيئة، منذ ذلك الحين، حسبما ذكر أحد المسئولين:

سيكون من الخطأ المخاطرة بترك أحد أقوى رموز المعارضة خارج الهيئة، وخاصة إذا كان من الممكن-كما نأمل-توسيع قاعدة عمل المجلس . . . ويبدو لنا أيضًا أنه في ضوء احتمالية أن يخلف [عبد الله] مبارك الحاكم الحالي، فإن ذلك قد يعرض مستقبل أي مجلس عام لخطر أن يتم استبعاده من العضوية.[168]

وأثنى مسؤول أخر على زيارة مبارك في أوائل هذا العام لبريطانيا، قائلا إنه صديق جيد لبلدنا ومن المهم أن نحافظ على دعمه.[169]

وجد الشيخ عبد الله مبارك نفسه في وضع حرج ضمن التسلسل الهرمي لعائلة آل الصباح؛ وعلى الرغم من أنه كان يتمتع بمكانة كبيرة باعتباره أخر من بقي على قيد الحياة من أبناء مبارك الكبير. غير أن فرعي آل جابر وآل

---

[166]- خطاب من هاي إلى سيرال، 10 نوفمبر 1951، الخارجية البريطانية 91271/371.

[167]- مذكرة موجزة أعدتها روز، 25 نوفمبر 1951، الخارجية البريطانية 91271/371.

[168]- خطاب من فيرلونج إلى هاي، 6 ديسمبر 1951، الخارجية البريطانية 91271/371.

[169]- مذكرة موجزة أعدتها روز، 4 ديسمبر 1951، الخارجية البريطانية 91271/371.

سالم من العائلة كانا ينظران إليه بعين الشك والريبة؛ ودفعته عزلته عن أقاربه من آل الصباح للسعي بغية الحصول على دعم من أي مكان أخر، ولا سيما من الحكومة البريطانية. هذا ويُعتقد، في الواقع، على نطاق واسع أن الهدف الرئيسي من زيارة عبد الله مبارك إلى لندن في يونيو (حزيران) 1951 هو تقديم نفسه على أنه المرشح الأوفر حظًا لخلافة الحاكم الحالي. وأشار جاكنز إلى أن: "الهدف من سلوك (مبارك) المنضبط في لندن- والذي تلقي العديد من تعليقات الاستحسان من مختلف المصادر-قد ترك انطباعًا قويًا حول مدى جدارته أمام حكومة جلالته.[170] وخلال إقامته، كان يتصرف عبد الله مبارك كرجل دولة مبجل، وقام بزيارة سكوتلاند يارد (مقر جهاز الشرطة الريطانية)، ومدرسة تدريب الشرطة في هندن، وأولد بيلي، ومبنى البرلمان، وقصر هامبتون كورت، والأكاديمية الملكية وقلعة وندسور. وفي المساء، كان يميل للبقاء في غرفته بالفندق، على أثر انطباع لديه أن حكومة صاحب الجلالة سوف تراقب كل تحرك يقوم به وتقيمه.[171] وكانت المرة الوحيدة التي غامر فيها بالخروج وصعد على سطح حافلة لندن؛ وفي موقف أخر، وجده "جيه. ايه. إف. جيثين" جالسًا على أرضية غرفته في الفندق، ويلعب الورق مع خادميه. وعلى الرغم من طموحات عبد الله مبارك أن يخلف ابن أخيه حاكمًا للبلاد، إلا أن البريطانيين كانوا قلقين حيال منحه أي نوع من الاعتراف بكونه ولي العهد؛ وحذر "هاي" من أن "مثل هذا التصرف قد يسئ إلى الحاكم ويؤدي إلى توتر العلاقات بينه وبين عبد الله مبارك".[172]

هذا وقد أعربت وزارة الخارجية البريطانية عن أملها في أن يوفر مجلس التنمية المقترح من جانب كرايتون- ليس فقط هيئة قوية برئاسة شيخ يتحلى بروح القيادة، بل وأن تتطور إلى أن تصبح نواة لمجلس تنفيذي، أو مجلس

- خطاب من جاكنز إلى بلي-ومرفق به مذكرة تفاهم-2 سبتمبر 1951، الخارجية البريطانية، [170]91355/371.

[172]- مذكرة "زيارة الشيخ عبد الله مبارك إلى المملكة المتحدة" كتبها جيثين، 29 يونيو 1951، الخارجية البريطانية 91355/371.

[172]- خطاب من هاي إلى جاكنز، 28 سبتمبر 1951، الخارجية البريطانية 91355/371.

للوزراء. ومع ذلك، تخلى المندوب السياسي الجديد عن هذه الفكرة، ووصفها بأنها "طموحة للغاية بالنسبة للكويت".[173] وقبلت وزارة الخارجية البريطانية هذا التقييم ومسألة رئاسة كرايتون للمجلس على مضض؛ وبالإضافة إلى ذلك، حذر "سي. إم. روز" (القسم الشرقي-وزارة الخارجية البريطانية) من أنه: " ينبغي على (كرايتون) التحرك بحذر ... حيث أن مثال السيد "بلجريف" في البحرين كان أحد العوامل الرئيسية التي أسهمت في عزوف الكويتيين عن تعيين مستشار بريطاني.[174] ومع ذلك، تم تأكيد الضرورة الواضحة لوجود مستشار بريطاني قوي في إدارة الكويت، مع احتمال زيادة عائدات النفط في أوائل خمسينات القرن العشرين.

ثانيًا

باستعراض تداعيات النقيض الدبلوماسي البريطاني على يد مصر خلال أزمة السويس 1956 (انظر الفصل الثالث)، قال "ريتشي اوفنديل" إن "رياح التغيير" المرتبطة بأفريقيا، انتقلت الى مكان أخر. فقد تحول الاهتمام البريطاني في الشرق الأوسط على نحو متزايد إلى تأمين إمدادات النفط من الكويت بشكل خاص والخليج بشكل عام.[175] وفي تقديرات "نايجل جون آشتون"، فقد جاء التحول في أولويات بريطانيا في الشرق الأوسط متأخرا؛ ورأى آشتون أن الإطاحة بحلفاء بريطانيا في العراق عام 1958، دفعت لندن إلى إعادة تقييم مصالحها الإقليمية "مما أدى إلى تكثيف الجهود بشكل مباشر لحماية دول الخليج العربي الموردة للنفط والحيوية من الناحية الاقتصادية".[176] وعلى عكس تفسيرات اوفنديل وآشتون، يمكن الإشارة إلى أن تحول تركيز بريطانيا نحو الخليج كان واضحًا بالفعل في أوائل خمسينات

---

[173]- خطاب من بلي إلى هاي، 12 ديسمبر 1951، الخارجية البريطانية 91271/371.

[174]- مذكرة موجزة بواسطة روز، 8 يناير 1952، الخارجية البريطانية، 91271/371.

[176]- ريتشي اوفنديل، بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، نقل السلطة في الشرق الأوسط، 1954-1962، لندن: مطبعة جامعة ليستر، 1996، ص. 178.

[177]- نايجل جون آشتون، آيزنهاور، ماكميلان، ومشكلة ناصر: العلاقات الأنجلو-أمريكية والقومية العربية، 1955-1959، باسينجستوك: ماكميلان، 1996، ص. 193.

القرن العشرين، عندما بدأت إنتاج النفط وعائداته في الكويت بالتزايد على نحو سريع.

قدَّرت وزارة الخارجية، في الإستعانة بالأرقام التي قدمتها وزارة الوقود والطاقة، أن العوائد النفطية للفترة ما بين 1945-1950 سترتفع من لا شيء تقريبًا إلى 3.5 مليون جنية إسترليني سنويا.[177] ووصفت هذه الزيادة المذهلة بأنها " مُبالَغ فيها بالنسبة إلى المتطلبات المحلية للدولة." وسرعان ما سبب فائض عائدات الشيخ أحمد المتنامي قلقًا لدى البريطانيين؛ وفي معرض تعليقه على تراكم المدخرات الكويتية المودعة في بنك امبريال الإيراني، أشار هاي إلى أنه "لا يتم تسديد الفوائد المفروضة على الأموال المتراكمة في البنك مما جعلها مصدر حرج للمدير.[178] وخلص هاي إلى أن الكويت تحتاج مساعدة خارجية في إدارة مواردها المالية؛ واقترح المندوب السامي، أن أحمد لا يمتلك الجرءة على تعيين مستشار أجنبي من تلقاء نفسه".[179] ولذلك فإنه ليس من الغريب عندما التقى الشيخ أحمد بمسئولين من وزارة الخارجية في عام 1949، أعرب عن أمله في ألا تغير بريطانيا سياستها بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للكويت.[180] ومع ذلك، كانت بريطانيا مترددة على نحو متزايد حيال الموافقة على هذا التعهد؛ وقد أشار مسؤول من وزارة الخارجية البريطانية إلى ذلك بالقول "إنه من الأهمية بمكان أن تسمح لنا وزارة المالية الكويتية بالتجرد من المسئوليات من أجل مستقبلها.[181] كان البريطانيون حريصين، خلال المناقشات التي جرت في 1951 بين شركة النفط الكويتية والشيخ عبد الله على زيادة عائدات النفط، على التشجيع على إبرام اتفاقية لا تضر بمصالح منطقة الإسترليني. كان لهذا أهمية خاصة في سياق الضغوط التي تعرض لها الإسترليني في

[178]- خطاب من هيل إلى دبليو. اف. كروفورد (المكتب البريطاني في الشرق الأوسط)، 6 مايو 1947، برنامج الأشغال والتقديرات 250/33.

[178]- خطاب من هاي إلى وزير خارجية الهند، رقم سي/420، 7 يوليو 1946، ار/213/5/15.

[179]- خطاب من المندوب السامي إلى هاي، رقم سي/367، 4 يونيو 1946، ار/213/5/15.

[180]- مذكرة حول مقابلة السيد باروز مع جلالته، 20 مايو 1949، ار/213/5/15.

[181]- مذكرة موجزة أعدتها روز، 28 أكتوبر 1950، الخارجية البريطانية، 82010/371.

1950، بسبب وقف مساعدات المارشال من الولايات المتحدة واندلاع الحرب الكورية[182].

كان لدى نظام منطقة الإسترليني بعد الحرب، إلى حد معين، جذور تمتد إلى الكتلة الإسترلينية التي كان يتشارك فيها الدول الأعضاء في ربط أسعار صرف عملاتها بالجنيه العائم عقب تخلي بريطانيا عن معيار الذهب في عام 1931. شهدت منطقة الإسترليني، والتي ظهرت بعد عام 1945، بعض الابتكارات المتميزة؛ وعلى وجه الخصوص، كان معظم الأعضاء يطبقون معايير الرقابة على الصرف المشترك ضد بقية العالم، مع الحفاظ على الاحتياطي الوطني بالجنيه الإسترليني وتجميع عائدات صرف النقد الأجنبي؛ وأن الغرض الرئيسي من منطقة الإسترليني هو "الحد من قابلية تحويل الجنيه إلى الدولار في سياق نقص الدولار عقب الحرب، والحفاظ على النقد الأجنبي بشكل عام[183]؛ ومع ذلك، لم تكن الكويت عضوًا كاملًا في منطقة الإسترليني. بينما كانت تميل إلى الحفاظ على الاحتياطي بالإسترليني، لم تجمع النقد الأجنبي[184] ولم تنسق سياسة الرقابة على الصرف. وانما كانت الرقابة على الصرف تقتصر، في الواقع، على إجراء إداري إذا كان المواطنون الكويتيون في حاجة الى النقد الأجنبي؛ وفي بعض الحالات، يتم تقديم طلب إلى المندوب السامي وكانت موافقته عبارة عن

- انظر "الاقتصاد البريطاني منذ 1945" لـ أليك كارنكروس، اوكسفورد: بلاكويل، 1992، ص 55-56.
182

184- كاثرين ار. شينك، بريطانيا ومنطقة الإسترليني: من تخفيض قيمة العملة إلى تحويلها في خمسينيات القرن الماضي، لندن: روتليدج، 1994، ص. 8. بموجب شروط القرض الأمريكي الذي تم تأمينها في نهاية عام 1946، وافقت بريطانيا للسماح بتحويل الجنيه الإسترليني بحرية إلى الدولار بحلول منتصف 1947. الهروب من الإسترليني، والتي أعقبت العودة إلى التحويل يوم 15 يوليو، هددت باستنفاد احتياطيات الدولار في بريطانيا وبتقويض قيمة الجنيه الإسترليني كعملة تداول. ونتيجة لذلك، تم تعليق التحويل يوم 20 أغسطس. وقبل هذا التعليق وصل استنزاف الدولار شهريا إلى 650 مليون دولار (خدمات تحصيل الائتمان نيوتن، ` أزمة الإسترليني عام 1947 والاستجابة البريطانية لخطة مارشال"، .استعراض التاريخ الاقتصادي، 37، 3 (1984): 398)

185- في عام 1948، اعترف مسئول في وزارة الخزانة البريطانية بأنه: "من المثير للسخرية اقتراح أنه من الضروري مطالبة الشيخ بالاستسلام إلى منطقة تجمع الإسترليني أمام أي الدولارات قد يحصل عليها من شركات النفط (مذكرة موجزة أعدها اف. ام لونين، 31 مارس 1948، تي 5196/236).

خطابات التوصية.[185] لقد مثلت مكانة الكويت الخاصة داخل منطقة الإسترليني، إلى جانب طابع الحكم الذاتي الداخلي للمشايخ، معضلات كبيرة لبريطانيا في إدارة الاقتصاد الكويتي. ولقد اتضح ذلك خلال المفاوضات التي استهلت إبرام اتفاق جديد بين الشيخ عبد الله وشركة النفط الكويتية في عام 1951.

وافقت شركة النفط الكويتية، بموجب امتياز 1934، على توفير الدفعة الأولى المقدرة بـ 475 ألف روبية وإيجار سنوي قيمته 95 ألف روبية، ومدفوعات العوائد والتي تبلغ ثلاث روبيات للطن، وهو معدل أقل بكثير من المعدل الذي حصلت عليه الشركة من حكومات إيران والعراق والمملكة العربية السعودية.[186] وفي يوليو (تموز) 1950، تواصل عبد الله مع شركة النفط الكويتية بهدف زيادة مخصصاته من النفط؛ غير أن هذا الطلب تعثر في نزاع منفصل حول جزر كبر وقاروه وأم المرادم.[187] وقد كان الشيخ أحمد منح امتياز الجزر الثلاث إلى شركة النفط الأمريكية المستقلة، وهو قرار عقد خليفته العزم على احترامه.[188] ومع ذلك، ادعت شركة النفط الكويتية احتفاظها بالحق في هذه الجزر، وحاولت إحالة المسألة إلى التحكيم بموجب المادة 18 من اتفاقية امتياز 1934.[189] بناء على توصية من مندوبه القانوني "اتش. ار. بالانتير"، قال عبد الله إن الشريعة الإسلامية منعته، باعتباره حاكم سيادي، من إحالة المسألة للتحكيم.

رأت وزارة الخارجية البريطانية أن ادعاء الحاكم مثيرًا للشك لسببين، أولا: الشريعة الإسلامية لم تكن تطبق بامتياز عام 1934، وثانيا: أن توقيع

- "الكويت: الرقابة على أسعار الصرف"، مذكرة بنك إنجلترا، سبتمبر 1963، النسخة الأصلية [185]14/72.

[187]- بيتر مانسفيلد، الكويت: طلائع من منطقة الخليج، لندن: هاتشينسون، 1990، ص. 32؛ يو. اس. اف. آل صباح، الاقصاد النفطي للكويت، لندن: كيجان بول الدولي، 1980، ص. 39.

[188]- بموجب البند الخامس من الاتفاقية الأنجلو-عثمانية عام 1913، تم الاعتراف بملكية الكويت لجزيرتي قاروه وأم المرادم (ريتشارد سكوفيلد-محرر)، المؤسسات الإقليمية لدول الخليج، لندن: مطبعة جامعة لندن العالمية (يو سي ال)، 1994، ص. 43).

- مذكرات حول اجتماع مع سي. ايه. بي ساوثويل أعدها اتش. تي. كيمب، 7 نوفمبر 1951، بي بي [188]107364.

[189]- مذكرة موجزة أعدتها آلان ليفيت، 3 يوليو 1950، الخارجية البريطانية 82117/371.

أحمد على الاتفاق يلزمه هو وخلفائه بمراعاة شروطه، بما فيه الحق في طلب التحكيم.[190] وجاء رد شركة النفط الكويتية على مماطلة الحاكم بتأجيل النظر في زيادة العائدات النفطية إلى أن يتم تسوية النزاع حول الجزر.[191] على الرغم من صعوبة تحديد السبب والنتيجة بدقة ، وبعد هذا الإعلان بفترة قصيرة، تخلى "بالانتير" عن فكرة إقحام الشريعة الإسلامية في النزاع بين الحاكم وشركة النفط الكويتية؛[192] اضافة الى ذلك، كانت التطورات التي حدثت في السعودية بمثابة حافز لتسوية مسألة العائدات في الكويت.

في ديسمبر (كانون الأول) 1950، توصلت حكومة السعودية إلى اتفاق تقاسم الأرباح 50/50 مع الشركة العربية-الأمريكية للنفط،[193] وهو اتفاق يتطلع إليه منتجو النفط الأخرين في الشرق الأوسط؛ وفي الأول من إبريل (نيسان)، أخذ رئيس الوزراء العراقي "نوري السعيد" على عاتقه علانيةً تحقيق نتيجة إيجابية اقتداءً بما فعلته السعودية.[194] وخلال المفاوضات الناتجة عن ذلك، وجدت شركة النفط الأنجلو-الإيرانية، والتي تمتلك نصف شركة النفط الكويتية، مايقارب من ربع شركة نفط العراق، نفسها في موقف ضعيف؛ ولا سيما، الخسائر التي لحقت بقطاع النفط عقب إلغاء الحكومة الإيرانية لامتيازها في مارس (آذار) 1951، وما ترتب عليها من نقص في إنتاج نفط الشركة، وبالتالي باتت أكثر اعتمادا على المنتجين الأخرين.[195]

---

[191]- مذكرة موجزة أعدها جيه. ايه. سي كاتريدج، 24 يوليو 1950؛ مذكرة لمناشدة السيد بلانتير للخارجية البريطانية، 27 يوليو 1950، الخارجية البريطانية 82117/371.

[191]- خطاب من ساوثويل إلى كيمب، 13 أكتوبر 1950، الخارجية البريطانية 82117/371.

- برقية من جاكنز إلى الخارجية البريطانية، رقم 225، 31 أكتوبر 1951، الخارجية البريطانية 82117/371[192].

[194]- إرفين اتش. أندرسون، أرامكو، الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية: دراسة ديناميكيات سياسة النفط الأجنبية، 1933-1950، برينستون، نيو جيرسي: مطبعة جامعة برينستون، 1981، ص. 194؛ ستيفن همزلي ونجريج، النفط في الشرق الأوسط: اكتشافه وتطويره، النسخة الثانية، لندن، مطبعة جامعة أكسفورد، 1961، ص. 210؛ إرفين اتش. أندرسون، "صناعة النفط الأمريكية واتفاقية المناصفة لعام 1950"، وفي جايمس ايه. بيل وويليام روجر لويس (محرران)، مصدق، شركة النفط الوطنية الإيرانية، لندن: إي. بي. توريس، 1988، ص. 143-163.

[195]- دانيال سيلفر فارب، "مراجعة امتياز التنقيب عن النفط في العراق، 1949-1952"، دراسات شرق أوسطية، 32، 1 (1996):78.

[195]- المرجع السابق. صفحتي 77-78.

بحلول يوم 13 أغسطس (آب)، تم التوصل إلى اتفاق على أساس مبدأ تقاسم الأرباح بنسبة 50/50، وتم توقيع الاتفاق بصورته النهائية في 3 فبراير (شباط) 1952.[196] وفي أبريل (نيسان) 1951، قدم عبد الله طلب آخر لشركة النفط الكويتية لزيادة العائدات.[197] في أوائل شهر يوليو (تموز)، وافقت الشركة من حيث المبدأ على صيغة تقاسم الأرباح بنسبة 50/50.[198] ومع ذلك، أثارت احتمالية حدوث ارتفاع حاد في الثروة النفطية في الكويت بعض سوء الفهم في وايت هول (المقر الملكي ببريطانيا).

أوضحت وزارة الخارجية البريطانية أن: "امتياز شركة النفط الكويتية ينص على أن تكون المدفوعات إلى الحاكم بالروبية الهندية، نحن قلقون إزاء تأثير أي بند مماثل في الاتفاقية الجديدة في أرصدة الإسترليني في الهند عندما تتزايد قيمة المبالغ المدفوعة".[199] في الواقع، كانت وزارة الخارجية البريطانية قلقة من مغبة أن يؤدي شراء الشركة من البنك الاحتياطي الهندي الروبية بالجنيه الإسترليني إلى زيادة أرصدة الإسترليني في شبه القارة الهندية، في وقت كانت تتفاوض فيه بريطانيا على اتفاق مالي طويل الأجل للحد منه.[200] ولذلك، كانت وزارة الخارجية البريطانية حريصة على صياغة اتفاقية امتياز جديدة مع حاكم الكويت تنص على أن تكون المدفوعات بالكامل بعملة الجنيه الإسترليني؛ وعلى الرغم من موافقة الحاكم على الفور لتلقي الإسترليني من الشركة الأنجلو-إيرانية، إلا أنه طالب أن تكون

---

[197]- جيه. اتش. بامبرج، تاريخ شركة بريتيش بتروليوم: المجلد الثاني" السنوات الأنجلو-إيرانية، 1928-1958: بحث في السياسات العراقية، لندن، مطبعة جامعة أكسفورد، 1960، ص. 64.

[197]- كريستال، النفط والسياسات في الخليج، ص. 64.

[199]- برقية من ساوثويل إلى ال. تي. جوردون (المدير العام، شركة نفط الكويت)، 12 يوليو 1951، بي بي 106876.

[200]- برقية من الخارجية البريطانية إلى دار المندوب السامي في البحرين، رقم 534، 10 أكتوبر 1951، الخارجية البريطانية 91337/371.

[201]- للاطلاع على مناقشة حول أرصدة الإسترليني في الهند، انظر بي. ار. توملينسون، "العلاقات الهندية-البريطانية في عصر ما بعد الاستعمار: مفاوضات حول أرصدة الإسترليني، 1947-1949"، "مجلة التاريخ الإمبراطوري وتاريخ الكومونولث، 13، 3 (1985): 142-162.

المدفوعات بالدولار من شركة نفط الخليج (Gulf Oil)، الشريك الأمريكي لشركة نفط الكويت.[201]

كان الحاكم يتلقى المدفوعات بالفعل بعملة الدولار من شركة النفط الأمريكية المستقلة (أمينويل)، والتي عقدت اتفاقية امتياز منذ عام 1948 في المنطقة المحايدة بين المملكة العربية السعودية والكويت.[202] وعلى النقيض من الممارسة العادية في منطقة الإسترليني، لم يجمع الحاكم الإيرادات بالدولار في لندن[203]. كانت بريطانيا مستعدة للخضوع لشروط "امتياز أمينويل" حيث أن الدفعة السنوية بلغت 625 ألف دولار فقط. ورغم أن المبالغ المتضمنة في مسألة شركة النفط الكويتية كانت ضخمة للغاية، كما أوضحت وزارة الخارجية البريطانية، لدرجة أن "مزيد من الاختراقات المقترحة في ممارسات منطقة الإسترليني من شأنها أن تؤدي إلى تورط المملكة المتحدة في صعوبات جمة وحرج شديد. وهذه السابقة بدورها ستشكل تهديدًا على الأساس الكلي لمنطقة الإسترليني ذاتها، والتي تعد ذات أهمية حيوية بالنسبة للمملكة المتحدة والكومنولث[204].

أعرب البريطانيون عن عدد من المخاوف المحددة. أولا: كانت بريطانيا مترددة حيال التخلي عن الدولارات التي حصلت عليها من مشتريات نفط الخليج بالجنيه الإسترليني من لندن لدفع حصتها من المدفوعات للحاكم.[205] وعلاوة على ذلك، كانت وزارة المالية البريطانية قلقة بشأن التأثير المحتمل لاقتراح الحاكم على الأعضاء الأخرين المنتجين للنفط في منطقة الإسترليني مثل العراق؛[206] وكان تعزيز موقف بريطانيا يعد بمثابة التصميم على

- برقية من بلي إلى الخارجية البريطانة، رقم 235، 11 نوفمبر 1951، الخارجية البريطانية 91338/371[201].

[202]- خطاب من هاي إلى بيفن، رقم 122، 23 يوليو 1948، برنامج الأشغال والتقديرات 1957/33.

[203]- خطاب من ال. ايه. سي فراي إلى بلي، 28 أبريل 1954، برنامج الأشغال والتقديرات 2082/33.

[205]- برقية من الخارجية البريطانية إلى دار المندوب السامي في البحرين، رقم 619، 17 نوفمبر 1951، الخارجية البريطانية 91338/371.

[206]- "المدفوعات بموجب اتفاقية نفط الكويت"، مذكرة أعدتها روز، 13 نوفمبر 1951، الخارجية البريطانية 91338/371.

[206]- المرجع السابق.

المحافظة على احتياطيات الدولار النادرة من خلال الحصول على الجزء الأكبر من النفط لها بالجنيه الإسترليني، وهو المبدأ الذي سيتم تقويضه إذا بدأت شركات النفط تقديم المدفوعات لمنتجي النفط في الشرق الأوسط بالدولار.[207]

أُجريت المناقشات النهائية بين عبد الله وشركة نفط الكويت حول الامتياز الجديد في الكويت في نوفمبر (تشرين الثاني)؛ وقد لاحظ بيلي "أن الصعوبة الرئيسية. . . في المفاوضات"
كانت تكمن من ناحية أن شيخ الكويت كان جاهلًا ومعاديًا للأفكار الجديدة وشديد الحساسية حيال أي انعكاس على "شرفه" (الذي يُعتبر في هذه الحالة يحرزه تقدمًا في الكويت من خلال شركة النفط الخاصة به مثلما فعلت الدول الأخرى وأبرزهم العراق)؛ ومن جهة أخرى، كان المحامون الأمريكيون، الذين يقدمون المشورة للمفاوضين، عاجزين تمامًا عن تقديم دعمهم لبيان سهل ودون المستوى-النوع الوحيد الذي يفهمه الشيخ.[208]
قاد المفاوضات، خلال المراحل النهائية، العضو المنتدب لشركة نفط الكويت "سي. ايه. بي. ساوثويل"، وهو الرجل الذي وصفه "بيلي" أنه "متبلد الذهن وغير دقيق". وخلص بيلي إلى ذلك بقوله "كم هو من المؤسف أنه مع تواجد مثل هذه المصالح على المحك، لا يمكن للشركة الأنجلو-إيرانية للنفط أن تستعين بمفاوض على مستوى عالٍ من الكفاءة. وعلى الجانب الكويتي، أثبت كيمب، الذي يثق فيه عبد الله ضمنيا، أنه الشخصية الأكثر تأثيرا. على عكس كرايتون الذي كان شخصية هامشية؛ وبعيدًا عن استشارته خلال المناقشات مع شركة نفط الكويت في عام 1951، فقد حُرم كرايتون بالفعل حتى من إلقاء نظرة على الاتفاق النفطي الجديد.[209]

على الرغم من الصعوبات وسوء الفهم الواضح الذي اتسمت به المحادثات بين شركة نفط الكويت والحاكم، فان اتفاقية الامتياز الجديدة جاهزة للتوقيع في نهاية نوفمبر (تشرين الثاني). وبموجب هذه الاتفاقية،

---

[207]- وكدليل على أهمية هذا الشاغل، بحلول ديسمبر 1951

[208]- خطاب من بلي إلى هاي، 12 ديسمبر 1951، الخارجية البريطانية 91340/371.

[209]- مذكرة موجزة أعدها سيربيل، 3 مارس 1952، تي 4287/236.

كانت الأرباح تقسَّم بالمناصفة بين الشركة والحاكم، على أن تكون حصة الأخير في شكل مدفوعات عوائد حسب النسبة المنصوص عليها في اتفاقية الامتياز لعام 1934، وضريبة الدخل المحلية.[210] وتم تأطير أحكام الدفع بهذه الطريقة للسماح لنفط الخليج بالمطالبة بالإعفاء الضريبي في الولايات المتحدة على حساب الضريبة المدفوعة في الكويت.[211] وعلى الرغم من مطالبة الشركة الأنجلو-إيرانية بإعفاء مماثل في المملكة المتحدة، تم رفض طلبهم بحجة أن الضريبة المقترحة لا تمثل ضريبة الدخل الحقيقية التي يمكن اعتبارها ضريبة مماثلة لتلك المفروضة على الشركة في بريطانيا.[212] وفيما يتعلق بالجزر المتنازع عليها، كبر وقاروه وأم المرادم، كانت شركة نفط الكويت مستعدة لتقديم تنازلات لمصلحة ضمان تسوية أوسع نطاقا. في 9 نوفمبر (تشرين الثاني) 1951، سُمح لساوثويل بالتنازل عن مطالب الشركة بشأن الجزر الثلاث،[213] وهو ما تقرر في اتفاقية الامتياز الجديدة.[214]

لقد شعر البريطانيون بكثير من الارتياح بعدما وافق الحاكم على تلقي كل مدفوعاته من شركة نفط الكويت بالجنيه الإسترليني، عقب تقديم ضمانات باعتراف بريطانيا بحقه في تحويل الجنيه الإسترليني إلى روبية أيا كانت المبالغ المطلوبة لتلبية الاحتياجات الراهنة؛ وبأن بريطانيا سوف توفر دولارات لأية سلع أساسية لصالح الدولة قد تكون غير متوفرة بالجنيه الإسترليني.[215] وتعهدت بريطانيا بأن لا تطالب بخضوع الدولارات التي

---

[211]- توقيع مذكرة تفاهم بواسطة سي. ايه. بي. ساوثويل للشركات واتش. تي. كيمب لجلالته، 26 نوفمبر 1951، الخارجية البريطانية 91340/371

[212]- "قانون ضريبة الدخل في الكويت"، مذكرة أعدتها روز، 15 ديسمبر 1951، الخارجية البريطانية 91340/371.

[212]- المرجع السابق.

[214]- برقية من نيفيل ايه. جاس (المدير العام، شرطة الأنجلو-الإيرانية للنفط) إلى ساوثويل، 9 نوفمبر 1951، بي بي 107579.

[215]- توقيع مذكرة تفاهم بواسطة سي. ايه. بي. ساوثويل للشركات واتش. تي. كيمب لجلالته، 26 نوفمبر 1951، الخارجية البريطانية 91339/371.

[216]- مذكرة "المدفوعات بموجب اتفاقية نفط الكويت" أعدتها روز، 13 نوفمبر 1951، الخارجية البريطانية 91338/371؛ مذكرة حول اجتماع في غرفة جولدزمان في وزارة الخزانة البريطانية، 6

يحصل عليها الحاكم من شركة النفط الأمريكية المستقلة للاحتياطات المركزية في لندن، ولن تقترح ضرورة استغلالهم في تمويل إنفاقه بالدولار على التنمية.[216] اضافة الى ذلك، كانت السلطات البريطانية في الكويت على استعداد للتعامل مع طلبات عائلة آل الصباح الحاكمة فيما يتعلق بصرف العملات الأجنبية، سواء لأغراض السفر إلى الخارج أو شراء ممتلكات في الخارج، مع حرية تصرف ملحوظة؛ وكما أوضح المندوب السياسي "جي. سي. بي. ريتشموند" عام 1960 أن: "هذا الاستثناء لصالح الحاكم وعائلته وعدد قليل من كبار الشيوخ، هو الثمن الذي ندفعه لتأمين اتفاق الحاكم بقبوله تلقي عائداته كافة من شركة نفط الكويت بالجنيه الإسترليني وعدم الإصرار على عملة الدولار".[217] وقبل ثلاث سنوات، أشار المستشار الاقتصادي والمندوب السامي "إن. ام. بي. رايلي" إلى "حقيقة أن الحاكم يمكنه تجميد أمواله بالدولار التي يحصل عليها من شركة النفط الأمريكية المستقلة، والتي ستسمح له – إلى حد كبير-البقاء مع شركة نفط الكويت بنظام الدفع بالجنية الإسترليني وهو مطمئن".[218] وبعد أن حصل البريطانيون على موافقة الحاكم لقبول المدفوعات بالإسترليني، واجه البريطانيون مشكلة ضمان توظيف دخله بطرق لن تضر بمنطقة الإسترليني. وسيكون هذا هو موضوع الفصل القادم.

فبراير 1952، تي 4287/236؛ "الكويت: امتياز لقاع البحر"، مذكرة موجزة أعدها ايه. ديوك، 29 نومفبر 1956، تي، 5197/236.

- مذكرة "مراقبة صرف العملات في الخليج العربي" أعدها بي.تي. سلومان، 2 أبريل 1954، تي 705/231[216].

[218]- خطاب من جي. سي. بي ريتشموند إلى ار. ايه. بومونت، رقم 57/18/10814، 25 يوليو 1957، تي 5199/236.

[219]- خطاب من ان. ام. بي. رايلي إلى إم. إي. جونستون (الخزانة)، رقم 57/18/10814، 25 يوليو 1957، تي 5199/236.

الفصل الثاني: المشاكل الاستثمارية والإدارية 1952-1955

تعد مشكلة تكيف الإدارة في الكويت مع الضغوط المتزايدة مشكلة ضخمة، والتي فُرضت عليها كنتيجة للعائدات المتزايدة والتوسع الاقتصادي.[219]
لا يحق لحكومة صاحبة الجلالة التدخل على نحو مباشر في الشئون الداخلية ولا يمكنها ممارسة نفوذها إلا من خلال التوجيه والمشورة ... وثمة حقيقة مأساوية أخرى لا مفر منها ألا وهي أن نصائحنا في الشؤون الداخلية، وخصوصًا في مسألة التنمية، بعيدة كل البعد عن أن تكون موضع ترحيب. وينظر الحاكم ولاسيما عائلته (وفقا لتقاليد العرب) إلى مسألة التصرف في عائدات النفط باعتبارها شأنهم الخاص وتساورهم شكوك عميقة حيال محاولات التدخل.[220]

بعد ضمان موافقة الحاكم على استلام مستحقاته من شركة نفط الكويت بعملة الجنيه الإسترليني، لم يتبق أمام البريطانيين سوى أزمة ضمان استخدام فائض العائدات على نحو يعود بالفائدة القصوى على بريطانيا ومنطقة الإسترليني، على أن لا يتسبب ذلك في وقوع اضطرابات تذكر في الكويت؛ كما حذرت وزارة الخارجية البريطانية من ذلك بقولها:
إن الكويت تواجه مخاطر التضخم والإفراط في النفقات وتأثير انخفاض محتمل في الإيرادات في المستقبل. وفيما يتعلق بمنطقة الإسترليني، هناك خطر على ميزان مدفوعات المملكة المتحدة والذي يمكن أن ينجم عن الإنفاق أو الإقراض خارج البلاد بصورة عشوائية.[221]

---

[219]- مذكرة موجزة بواسطة سي. إم. روز، 6 مايو 1952، الخارجية البريطانية 98325/371.
[221]- "الكويت"، مذكرة موجزة بواسطة ال. ايه. سي. فراي، 26 أكتوبر 1954، الخارجية البريطانية 109822/371.
[222]- مسودة وثيقة الخارجية البريطانية حول موقف حكومة صاحبة الجلالة وسياستها تجاه الكويت، 15 أبريل 1953، برنامج الأشغال والتقديرات 1927/33.

وفي كتاب "الجزيرة العربية بدون سلاطين"، يصف فريد هاليداي آل الصباح أنهم خدم ورعاة مطيعون للمصالح الإمبريالية.[222] وعلى النقيض من ذلك التفسير، خلقت الصحوة السريعة للعائلة الحاكمة فيما يتعلق بوضعها وثروتها الجديدتين ظروفًا غير مؤاتية لممارسة النفوذ البريطاني على الكويت والإدارة الداخلية؛ ومع ذلك، كانت هذه الصحوة بمثابة قيمة وضعت على عاتق المشيخة، وكذلك تلك المخاوف حول الأضرار المحتملة التي قد تتسبب فيها سوء الإدارة الاقتصادية والإدارية للمصالح البريطانية، هي التي دفعت بريطانيا، من خلال حزمة من تقديم المشورة غير الرسمية والضغط الرسمي، للتدخل في الشؤون الكويتية؛ ويمكن ملاحظة ذلك فيما يتعلق باستثمار الفائض الإسترليني للحاكم.

أولاً

في محاولة لتعويض خسارة النفط الذي كان يتم الحصول عليه من إيران في أعقاب تأميم رئيس الوزراء الإيراني محمد مصدق لشركة النفط الأنجلو-إيرانية في مارس (آذار) 1951؛[223] بدأت شركة نفط الكويت، المملوكة نصفها من جانب الشركة الأنجلو-إيرانية، في زيادة الإنتاج في الكويت.[224]

- فريد هاليداي، الجزيرة العربية بدون سلاطين، هارموندسورث: دار بنجوين للنشر، 1979، ص. [222] 432-133.

[224]- ولروايات أزمة التأميم، انظر "الإمبراطورية البريطانية في الشرق الأوسط" لروجر لويس، 1945-1952: القومية العربية والولايات المتحدة والإمبريالية ما بعد الحرب، أكسفورد: كلارندون، 1984، ص. 632-689؛ جيه. اتش. بامبرج، تاريخ شركة النفط البريطانية: الإصدار الثاني: السنوات الأنجلو-إيرانية، 1928-1954، كامبردج: دار نشر جامعة كامبردج، 1994، ص. 410-511؛ جيمس كابل، التدخل في عبادان: بلان بوكانير، باسينستوك: ماكميلان، 1991؛ مصطفى علم والنفط والسلطة والمبدأ: تأميم النفط الإيراني وتوابعه، سيراكيوز، نيويورك: دار جامعة سيراكوز للنشر، 1992.

[225]- سوزان سترانج، الإسترليني والسياسة البريطانية: دراسة سياسة للعملات الدولية في تدهور، أكسفورد، دار جامعة أكسفورد للنشر، 1971، ص. 107؛ هوما كاتوزيان، "مقاطعة النفط والاقتصاد السياسي: مصدق واستراتيجية الاقتصادات غير النفطية"، في جيمس ايه. بيل وويليام روجر لويس (محرران)، مصدق، النفط والقومية الإيرانية، لندن: إي. بي. توريس، 1988، ص. 207.

وعلى سبيل المثال، في ديسمبر (كانون الأول) 1950، بلغ إنتاج النفط في الكويت خمسمائة ألف برميل يوميا؛ وبحلول أكتوبر (تشرين الأول) من العام التالي، ارتفعت هذه النسبة إلى أكثر من سبعمائة ألف، مع احتمالية بلوغها تسعمائة ألف برميل يوميًا بحلول الربيع في عام 1952.[225] شهد ارتفاع الإنتاج- مقرونًا باتفاقية اقتسام الأرباح مناصفة لعام 1951-نموًا مفاجئًا وهائلًا في عائدات الكويت من 6 مليون جنيه إسترليني في عام 1951 إلى الرقم المتوقع والذي يتراوح ما بين خمسين إلى ستين مليون جنيه إسترليني للعام المقبل.[226] كانت مسألة استثمار الحاكم لأرصدته بعملة الإسترليني أحد القضايا التي تثير القلق بصورة خاصة؛ ومع أخذ النقص المستمر في الدولار بعين الاعتبار، قال أحد المسئولين في وزارة المالية البريطانية: "لن يكون من السهل إقناع الشيخ بوضع أمواله في الإسترليني في وقت يبدو فيه الدولار أكثر جاذبية بالنسبة له من أي وقت مضى".[227] وعلاوة على ذلك، أشار بنك إنجلترا إلى: "أن حقيقة ذهاب الكثير من الأموال بعملة الجنيه الإسترليني إلى هذه المنطقة البدائية الحيوية يجعل هذه المشكلة ذات أهمية بالغة".[228] فيما وصف المندوب السامي لدى دول الخليج العربي، السير روبرت هاي، الوضع أنه "مخيف"، وشدد على أنه "حان الوقت تمامًا للبدء في توجيه الحاكم إلى الوجهة الصحيحة فيما يتعلق بالتعامل مع فائض إيراداته".[229]

كانت وزارة الخارجية البريطانية أيضًا تعي التحديات التي تواجه كلاً من بريطانيا والكويت في ضوء التزايد السريع لعائدات النفط؛ وقام رئيس قسم

---

[226]- خطاب من اتش. جي. جاكنز إلى السير روبرت هاي، 16 أكتوبر 1951، الخارجية البريطانية 91260/371.

[227]- الخليج العربي: مراجعة سنوية لعام 1951، الخارجية البريطانية 98323/371؛ برقية من مكتب العلاقات بالكومنولث إلى مكتب المندوب السامي البريطاني في الهند، رقم 1876، 4 أكتوبر 1951، تي 4286/236.

[227]- "الخليج العربي"، مذكرة موجزة بواسطة ام. تي. فليت، 21 يناير 1952، تي 4286/236.

[229]- "نفط الشرق الأوسط: العراق والخليج العربي"، مذكرة بواسطة بنك إنجلترا، 23 نوفمبر 1951، -برنامج الأعمال والتقديرات 1969/33.

[230]- خطاب من هاي إلى جي. دبليو. فيرلونج، رقم 16/111.12، 13 نوفمبر 1951، الخارجية البريطانية 91300/371.

الشرق الأوسط في الخارجية البريطانية "جي دبليو فيرلونج" بتجسيد موقف عائدات النفط، قائلا إن: "التنبؤ بالزيادة الهائلة في الإنتاج في الكويت وقطر، مصحوبة بارتفاع معدلات العائدات التي من المرجح أن يتلقاها الحكام، قد يؤدي إلى أن نمو الدخل، وخاصة في الكويت، بشكل مفرط ليتجاوز حاجة هذه الدول الصغيرة"؛ وأضاف فيرلونج قائلا: "ومن ناحية أخرى، فإن السياسة القائمة على توجيه كل دولة نحو الاستقلال النهائي تحول دون تحمل المسئولية المباشرة عن إدارة هذه الدول؛ وتعد قدرة الحكام وشعوبهم على تطوير إدارات قادرة على التعامل مع هذه الإيرادات الضخمة محدودة للغاية".[230] وقد شارك وزير الخارجية البريطاني "أنطوني إيدن" في النقاش، موضحًا أن "الأمر يتطلب مراقبة الأوضاع. أعرف معظم هؤلاء المشايخ بشكل جيد إلى حد ما، وينبغي علينا اتباع سياسة مخطط لها بشكل جيد وإلا فقد نواجه متاعب".[231]

تم التوصل إلى استنتاج، خلال انعقاد اجتماع لمسئولين في وزارة الخارجية البريطانية في بداية عام 1952، مفاده أن "حكومة صاحب الجلالة لديها مصلحة مزدوجة في مجال استخدامات عائدات الكويت الضخمة من الإسترليني بحكم التزامها تجاه الحاكم باعتبارها سلطة حامية ومن خلال مصلحتها في الحفاظ على وضع الإسترليني.[232] وفي نهاية عام 1951، دعا السير روبرت هاي إلى إيفاد مسؤول إلى الكويت لتقديم توصيات إلى الحاكم فيما يتعلق بالتعامل مع فائض العائدات.[233] واقترح الوكيل الدائم لوزارة الخارجية البريطانية السير "وليام سترنج" أن يبدأ نائبه السير روجر

- "الخليج العربي"، مذكرة موجزة أعدها فيرلونج، 5 نوفمبر 1951، الخارجية البريطانية 91283/371[230].

[231]- مذكرة موجزة أعدها أنطوني إيدن، الأول من ديسمبر 1951، الخارجية البريطانية 91283/371.

[233]- مذكرة اجتماع عُقد غي الخارجية البريطانية لمناقشة إدارة عائدات نفط الخليج العربي، 15 يناير 1952، برنامج الأشغال والتقديرات 1969/33

- خطاب من هاي إلى فيرلونج، رقم 16/111.12، 13 نوفمبر 1951، الخارجية البريطانية 91300/371[233].

ماكينس في زيارة دراسية إلى الخليج العربي؛[234] وقَبِل ماكينس المهمة ليسافر إلى الكويت في فبراير (شباط) 1952، وكان برفقته "سي. إي. لومبي"[235] و"دي. ار. سيربيل" من وزارة المالبة البريطانية؛ والتقى الثلاثة مسئولين بالحاكم في تاريخ 20 فبراير (شباط) 1952. وفي إطار الإبلاغ عن نتائج هذه المناقشات، أشار ماكينس إلى أنه "كان من الصعب بما فيه الكفاية الشرح لنوري (رئيس الوزراء العراقي) طبيعة سير العمل في منطقة الإسترليني، لكن لا يسعني وصف صعوبة القيام بذلك مع عبد الله".[236] وأثناء الاجتماع، حاول ماكينس إفهام الحاكم حقيقة أن جزءًا من حجم دخله من شركة نفط الكويت فقط يمكن استغلاله في مشاريع الإنفاق والتنمية الحالية؛ وانقسمت مقترحات ماكينس المحددة إلى فئتين: اختيار مستشارين لتخصيص الأموال لتغطية النفقات العادية والتنموية للحكومة، وإنشاء لجنة مصغرة في لندن للاستثمار بالأوراق المالية بالجنيه الإسترليني نيابة عن الحاكم. وعندما ضغط عبد الله لاستيضاح الخطر المحدق بالجنيه الإسترليني فيما يتعلق بأرصدته غير المستخدمة، ركز ماكينس على احتمال فقدان الثقة في الإسترليني؛ وقال إنه: "إذا بقيت هذه المبالغ الكبيرة غير مستثمرة، فإنها قد تثبت تراجع نفوذ الإسترليني ذو المصلحة المتبادلة المشتركة مع الكويت ودول أخرى في منطقة الإسترليني.[237] ومع ذلك، راوغ الشيخ متعهدًا فقط باستشارة ممثله في لندن، كيمب؛ وعندما التقى كيمب مع مسؤولي وزارة الخارجية البريطانية، أعرب عن رأي مفاده: أنه كان هناك فرصة جيدة أمام

- مذكرة موجزة بواسطة السير ويليام سترانج، 10 سبتمبر 1951، الخارجية البريطانية [234]91341/371.

[236]- كلاود ايفان لومبي (1905-1978)؛ مرافق؛ بنك تشارترد، 1924-1941؛ وزارة المالية، حكومة العراق، 1941-1945؛ دخلت بنك إنجلترا، 1945؛ مستشار، 1945-1964؛ مستشار للحكام، 1965-1965؛ مدير، البنك البريطاني للشرق الأوسط، 1965-1977؛ رئيس مجلس الإدارة، 1967-1974؛ عضو، مجلس النقد الكويتي، 1960-1969؛ مجلس النقد الأردني، 1956-1960؛ مجلس النقد الليبي، 1952-1956.

- برقية من سير روجر ماكينس إلى لخارجية البريطانية، رقم 24، 21 فبراير 1952، تي [236]4287/236.

[237]- المرجع السابق.

الحاكم لقبول مقترحات بريطانيا في مجال الاستثمار.[238] وعلى الرغم من ذلك، حذر كيمب في وقت لاحق من مغبة ممارسة أي ضغوط ضد الحاكم، مما يشير إلى اتباع نهج أخر حياله في الخريف؛ وتم تأجيل المقترحات الاستثمارية أيضا إثر نشوب مشاكل إدارية حادة أثرت بشكل سلبي على الكويت عام 1952.

في شهري أبريل ومايو (نيسان وآيار)، روَّج المندوب السامي "سي. جيه. بيلي" والمدير العام لشركة نفط الكويت "لي. تي. جوردن" لشائعات حول تخلٍ محتملٍ للشيخ عبد الله عن العرش.[239] وتم تأكيد صحة الخبر من جانب وزير الخارجية الكويتي عبد الله الملا صالح، الذي أبلغ "بيلي" أن الحاكم يعاني من مشاكل كبيرة تتمثل في عصيان وتبذير مشايخ أخرين، لذا هدد الحاكم بالتخلي عن العرش في محاولة لاستعادة السيطرة على الأمور من جديد.[240] كان من بين الجرائم الرئيسية التي تورط فيها المشايخ هي وضع اليد على مساحات شاسعة من الصحراء بهدف المطالبة بمبالغ مالية ضخمة كتعويض عند استعادة الأراضي لمشاريع التنمية. وتعليقا على هذه الممارسات الخاطئة، ارتأى بيلي أنه: "لا نظير لآل الصباح في ممارسة الجشع والأنانية، حتى في دول الخليج"[241] اضافة الى ذلك، أفاد تقرير الكويت الإداري لعام 1951، أن المشايخ مذنبون "بالتصرف في كثير من الأحيان بصورة مستقلة عن سلطة الحاكم المركزية، كما فعل البارونات في عهد ما قبل تيودور".[242] وأقر هاي أن: "الصراع في الوقت الراهن بين الملك والبارونات الجامحين أقوى من الصراع القائم بين الشعب بأسره

---

[238] - "الكويت"، مذكرة موجزة بواسطة إي. ايه. برثوود، 26 فبراير 1952، تي 4287/236.

[240]- برقية من سي. جيه. بلي إلى الخارجية البريطانية، رقم 91، 28 إبريل 1952، الخارجية البريطانية 98325/371؛ خطاب من ال. تي. جوردون إلى سي. ايه. بي. ساوثويل، رقم 190، 6 مايو 1952، بي بي 106876.

- برقية من بلي إلى الخارجية البريطانية، رقم 93، 29 إبريل 1952، الخارجية البريطانية 98325/371[240].

- برقية من بلي إلى الخارجية البريطانية، رقم 93، 29 إبريل 1952، الخارجية البريطانية 98325/371[241].

[242] - التقرير الإداري للكويت لعام 1951، الخارجية البريطانية 98323/371.

والطبقة الأرستقراطية".[243] وجاء رد وزارة الخارجية البريطانية على شعور تصاعد الأزمة في الكويت بإحياء فكرة إنشاء مجلس تنفيذي يتألف من كبار الشيوخ، حيث يخولهم سلطة اتخاذ القرارات وإصدار تعليمات في المجالات كافة، وفي الوقت نفسه سيكونون مسؤولين مباشرة أمام الحاكم.[244] وبصورة أكثر إثارة للجدل، دعت وزارة الخارجية البريطانية إلى تعيين مستشار بريطاني كبير للإشراف على جميع الأمور الإدارية والاقتصادية، والمالية، إلى جانب كونه عضوًا في المجلس التنفيذي المحتمل. وفي إشارة إلى اقتراح التعيين، لاحظ السير روبرت هاي مع ذلك: "أن الأمر لن يحظى بشعبية كبيرة في الكويت بل من الممكن أن يصبح الحاكم ايضا أكثر ميلًا إلى التخلي عن العرش إذا أعتقد إننا مصرون على ذلك".[245] وعلاوة على ذلك، مع قبول فكرة أن المستشار الحالي الكولونيل كرايتون لم "يكن هو الرجل المناسب تمامًا لشغل هذا المنصب"، إلا أن هاي كان على استعداد لمنحه بضعة أشهر أخرى قبل أن يسعى لاستبداله.[246]

لقد أعرب كرايتون بنفسه، وهو أمر متوقع، عن شكوك أولية حيال تعيين مستشار بارز. وقال كرايتون إن "استخدام كلمة (بارز)"

> يشير إلى وجود اعتقاد، في مكان ما، أن الصعوبات التي نواجها هنا أثناء مهمتنا سوف تتطلب تقديم مشورة أكثر نضجًا وخبرة من تلك التي يتلقاها صاحب السمو حاليا. فإذا كان هذا هو الحال. . . فإنه يكشف عن سوء فهم للأسباب الجذرية التي تقف وراء هذه الصعوبات. هذه الأسباب هي: (1) عدم وجود إدارة أساسية مناسبة للتعامل مع مخطط تنموي كبير للغاية تلتزم به الدولة. (2)

---

[243]- خطاب من هاي إلى إيدن، رقم 64، 11 يونيو 1952، الخارجية البريطانية 98333/371.

[245]- برقية من الخارجية البريطانية إلى البحرين، رقم 311، 30 إبريل 1952، الخارجية البريطانية 98325/371.

- برقية من هاي إلى الخارجية البريطانية، رقم 242، 30 إبريل 1952، الخارجية البريطانية 98325/371[245].

[246]- خطاب من هاي إلى ار. اف. دي سيرال، 21 إبريل 1952، الخارجية البريطانية 98349/371.

عدم قدرة أو رغبة الحاكم في فرض التدابير التي تم نصحه باتخاذها، واتفق على تبنيها لتحسين إدارته.[247]
ومع ذلك، كان كرايتون يدعم فكرة اختيار مساعد شخصي للحاكم يتحدث العربية، وكذلك إشراك "خبراء" بريطانيين لرئاسة كل إدارة من الإدارات الحكومية.[248]" وأعرب هاي عن تأييده لاقتراح كرايتون، بحجة أن "الحاكم و الجمهور عامة في الكويت على حد سواء سيقبلون عن طيب خاطر فكرة تعيين اثنين أو ثلاثة خبراء بريطانيين ذو مستوى منخفض أكثر من قبولهم تعيين مستشار رفيع المستوى على شاكلة بلجريف".[249] وبينما كانت بريطانيا تناقش التدابير المُلطفة الواجب اتخاذها، ازدادت المشاكل الإدارية على نحو أكثر خطورة، وكانت أنشطة الشيخ فهد-الأخ غير الشقيق للحاكم- أشد ما يقلقنا.

وبصفته عضوًا بارزًا في فرع العائلة الحاكمة أولاد سالم، كان فهد يتولى دورًا قياديًا في الإدارة المالية، حيث سرعان ما اشتهر بسوء سمعته. وفي عام 1940، استغل المجلس الاستشاري فرصة غياب فهد عن البحرين لتفقد حساباته المصرفية؛ ولدى عودته، تم مواجهته ببعض الفوارق مما أسفر عن اندلاع نقاش حامي الوطيس، يُقال إن فهد بصق خلاله على اثنين من أعضاء المجلس.[250] وشكك البريطانيون في مدى أمانته، حيث وصف المندوب السامي إدارة فهد المالية أنها "لا تضيف شيئًا له ولا لأرصدة الدولة"؛[251] وكانت بريطانيا تنظر إلى فهد بعين الشك بسبب انتماءاته السياسية. فعلى سبيل المثال، خلال زيارته إلى الإسكندرية في أغسطس (آب) 1944، تسبب فهد في إثارة بعض القلق من خلال مناقشته لقضية الوحدة العربية مع

---

[247]- خطاب من جي. سي. ال. كرايتون إلى بلي، 13 مايو 1952، الخارجية البريطانية 98349/371.

[249]- برقية من هاي إلى الخارجية البريطانية، رقم 310، 6 يونيو 1952؛ خطاب من هاي إلى ايه. دي. ام. روز، 7 يونيو 1952، الخارجية البريطانيو 93350/371.

- برقية من هاي إلى الخارجية البريطانية، رقم 26، 31 مايو 1952، الخارجية البريطانية 93350/371[249].

[251]- التقرير الإداري لمؤسسة الكويت السياسية لعام 1940، بواسطة ايه. سي. جالاوي، 26 يناير 1941، ار/364/5/15.

[251]- برقية من الوكيل السياسي إلى سي. جي. بريور، رقم 642، 23 أغسطس 1944، ار/217/5/15.

رئيس وزراء مصر النحاس باشا.[252] وقد تجسدت مخاوف بريطانيا حول فهد في وصف هاي له أنه "غير أمين تماما".[253] اضافة الى ذلك، اقترح هاي في تقديم المشورة إلى وزارة الخارجية البريطانية بشأن الكيفية التي ينبغي أن يُعامل بها الشيخ صعب المراس خلال زيارته إلى لندن في ديسمبر (كانون الأول) عام 1950: "المفروض التعامل معه باعتباره شقيق الحاكم، ولكن ليس بشكل مفرط للغاية نظرًا لسمعته السابقة بتهمة اختلاس أموال الدولة.[254] وتزايدت الشكوك في بريطانيا حول فهد عقب تعيين "اينوك سيفير دانكن" كأول قنصل أمريكي في الكويت في يونيو (حزيران) 1951.[255] فقد قيل إن فهد أخذ دانكن "تحت جناحه" ووضع منزلًا لإحدى زوجاته تحت تصرف القنصل الجديد.[256] كما قام دانكن بتوظيف سالم كرابيت، صديق عراقي لفهد، ليكون بمثابة مترجم له.[257]

أتاحت إمبراطورية فهد الإدارية في الكويت مجالًا واسعًا لإحباط الرغبات البريطانية. وفضلًا عن توليه رئاسة وزارة الصحة، تولى قيادة وزارة الأشغال العامة إلى جانب البلدية في أبريل (نيسان) 1952. تحدث "بيلي" إلى الحاكم وأشار عليه التخلص من فهد، إذ يساوره بالغ القلق إزاء تكديس كل هذه المناصب وسيطرته عليها.[258] بيد أن عبد الله لم يقدم على

---

[252]- المرجع السابق.

[254]- برقية من هاي إلى الخارجية البريطانية، رقم 410، في الأول من ديسمبر 1950، الخارجية البريطانية 82163/371.

[254]- المرجع السابق.

[256]- قاومت بريطانيا في البداية تعيين قنصل أمريكي، خشية أن يؤدي ذلك لا محالة إلى مطالبات من مصر والعراق بتمثيل مماثل في الكويت (خطاب من بي. ايه. بي. باروز إلى جيه. بالمير (السفارة الأمريكية، لندن)، 16 أغسطس 1949، الخارجية البريطانية 75038/371).

[257]- خطاب من جاكنز إلى القائم بأعمال المندوب السامي، رقم 6 (51/33/90)، 17 سبتمبر 1951، الخارجية البريطانية 91354/371.

- ميريام جويس، الكويت، 1945-1996: منظور أنجلو-أمريكي، لندن: فرانك كاس، 1998، ص. 16[257].

[259]- "إدارة الكويت والمستشارين"، مذكرة موجزة بواسطة روز، 23 يونيو 1952، الخارجية البريطانية 98351/371.

شيء سوى المماطلة، وسرعان ما تجلت إمكانات فهد المعرقلة للمشاريع التنموية.

في يوليو (تموز) 1952، أبلغ فهد مراقب التنمية "دبليو. إف. هاستد" أنه لا يمكن تنفيذ قرارات مجلس التنمية إلا بعد موافقته وموافقة البلدية في وقت لاحق.[259] وكان هاستد قلقًا بشكل خاص إزاء إلغاء العقود مع الشركات البريطانية، وهي المخاوف التي تحولت إلى واقع عندما رفض فهد التأكيد على طلب يتعلق بتوفير المسكن لموظفي الإشراف على الحكومة. وتطورت الأوضاع حتى بلغت ذروتها، عندما قرر الحاكم القيام برحلة بحرية لمدة ثلاثة أسابيع بدون اتخاذ الترتيبات اللازمة الكافية أولاً، فيما يتعلق بصلاحيات السلطة أثناء تواجده خارج البلاد. في 10 يوليو (تموز)، دعا كلا من "هاستد وكرايتون" عبد الله إلى التنازل عن سلطة محدودة لصالح مجلس التنمية أثناء غيابه، مما دفع الحاكم المنزعج للإعلان عن اعتزامه التخلي عن العرش.[260] ولم يتسبب تجدد تهديد عبد الله بالتنحي عن السلطة في قلق غير مبرر للخارجية البريطانية. وقال "سي. ام. روز" (إدارة الشئون الشرقية بوزارة الخارجية البريطانية) إنه: "إذا مُنع فهد من إعاقة التنمية السليمة للكويت وتم تفادي الفوضى الإدارية، قد نضطر للمخاطرة بأن ينفذ الحاكم تهديده ويتنازل عن العرش".[261] وانتقل روز لوصف عبد الله بأنه "شخص متردد لا يعّول عليه، وبالتالي من المستحيل عمليًا أن يتمكن من اتخاذ أي قرار بشأن أية مسألة ذات أهمية". وبالفعل، كانت الخارجية البريطانية مستعدة لتأييد تولي عبد الله مبارك السلطة في البلاد شريطة أن يتمتع بدعم آل الصباح وأن يتم تعيين مساعد شخصي للحاكم بالفعل؛[262] وبالرغم من ذلك، أعرب "بيلي" عن شكوكه حول ما إذا كان عبد الله

---

[260]- برقية من جيه. ايه. اف إلى الخارجية البريطانية، رقم 175، 9 يوليو 1952، الخارجية البريطانية 98351/371.

- برقية من جيثين إلى الخارجية البريطانية، غير مرقمة، 10 يوليو 1952، الخارجية البريطانية 98351/371[260].

[261]- مذكرة موجزة بواسطة روز، 14 يوليو 1952، الخارجية البريطانية 98351/371.

[263]- برقية من الخارجية البريطانية إلى محل إقامة المندوب السامي في البحرين، رقم 459، 14 يوليو 1952، الخارجية البريطانية 98351/371.

سيكون مستعدًا للتنحي لصالح عبد الله مبارك، واصفًا "إسراف وتبذير واندفاع" الأخير بأنها سمات "بغيضة" بالنسبة لحاكم.[263] وأشار "جي. دبليو. بيل"، خليفة بيلي، في مذاكرته إلى "إبيقورية" (نسبة لأبيقور صاحب مذهب اللذة في الفلسفة اليونانية) عبد الله مبارك، مستشهدًا بـ: "عدد القصور التي يمتلكها والثروة التي يراكمها وتهوره بين الحين والأخر في النوادي الليلية في بيروت وباريس، الأمر الذي سبب إحراج متكرر لابن أخيه الحاكم".[264]

في محاولة لحل الإحساس المتنامي بالأزمة، كتب هاي إلى الحاكم ليحثه ليس فقط على تعيين مساعد شخصي بريطاني، بل على تفويض سلطة إلى مجلس التنمية والإدارة المالية. وعلى الرغم من أن عبد الله شكر حكومة صاحبة الجلالة على نصائحها، أعطى الحاكم ردودًا غامضة على توصيات محددة.[265] بيد أن الحاكم كان أكثر صراحةً ووضوحًا في مناقشات مع بيلي، معبرًا عن انزعاجه حيال محاولات التدخل في شئون الكويت الداخلية؛[266] لقد تأكدت حقيقة القيود المفروضة على النفوذ البريطاني في الكويت من خلال عدم قدرتها على إزاحة الشيخ فهد. وبالفعل، بات من المقبول على نحو متزايد أن التعاون هو أفضل طريقة للتعامل معه، بدلًا من المواجهة؛ وقد أشار "هاي" لذلك بقوله "طالما لا يمكن التخلص من فهد، فإنه يتعين على كرايتون أن يبذل قصارى جهده لاسترضائه. ثمة علاقات طيبة بالفعل تربط بين "باري" وفهد، وها هو كرايتون يحث "هاستد" الآن على محاولة تكوين صداقة معه".[267] وأكدت حملة فهد الترويجية لرئاسة مجلس التنمية ضرورة الإبقاء على علاقات نشطة مقبولة معه؛ ومع تخفيف حدة الأزمة

---

[263]- برقية من بلي إلى الخارجية البريطانية، رقم 49، 17 يوليو 1952، الخارجية البريطانية 998341/371.

[264]- سير جاوين بيل، ظلال على الرمال، لندن: سي. هرست اند كومباني، 1983، ص. 231.

[265]- برقية من بلي إلى الخارجية البريطانية، رقم 192، 5 أغسطس 1952، الخارجية البريطانية 98351/371.

[266]- برقية من بلي إلى الخارجية البريطانية، رقم 186، 2 أغسطس 1952، الخارجية البريطانية 98351/371.

[267]- خطاب من هاي إلى دي. ايه. جرينهيل، 28 نوفمبر 1952، الخارجية البريطانية 98352/371.

الإدارية المباشرة، انصب الاهتمام البريطاني مجددًا بصورة أكبر على استثمار فائض عائدات الحاكم.

ثانيًا

في مقابلة أجراها المندوب السامي "سي. جيه. بيلي" مع الحاكم في أكتوبر (تشرين الأول)، اعترف عبد الله أنه لم يفهم ما قاله له ماكينس قبل ثمانية أشهر فيما يتعلق بالإسترليني ومنطقة الإسترليني.[268] واضطرت الخارجية البريطانية إلى الاعتراف بأنه "ربما أن آرائنا لم تلق استحسانًا لدى الحاكم حول الكيفية التي ينبغي أن ينفق بها أمواله من الإسترليني، وخاصة عندما يكون واضحا للغاية أن هدفنا المباشر هو "تعقيم" نقوده أو توجيهها إلى قنوات تشكل أقل قدر ممكن من الضغوط على الجنيه الإسترليني والموارد في المملكة المتحدة.[269] واقترحت وزارة المستعمرات البريطانية ضرورة تخصيص جزء من فائض الحاكم في تعزيز ودعم التعليم لصالح المسلمين على طول الساحل الشرقي لأفريقيا.[270]

ومع ذلك، كانت وزارة المالية (الخزانة) البريطانية غير واثقة بالمخططات، حيث أكد أحد المسئولين: "من الضروري أن يكون أكثر ما يهمنا فيما يتعلق بعائدات الشيخ من النفط هو ضمان موافقته على مقترحاتنا الاستثمارية، كما ينبغي علينا توخي الحذر البالغ حيال القيام بأي شيء من شأنه أن يلحق الضرر بهذه المسألة".[271] ومع ذلك، أعرب الحاكم في 21 أكتوبر (تشرين الأول)، عن استعداده للامتثال لتوصيات بريطانيا على نطاق واسع في إطار استثمار فائض عوائده بالجنيه الإسترليني.[272] ولم يتضح السبب وراء

---

[268]- برقية من بلي إلى الخارجية البريطانية، رقم 243، 20 أكتوبر 1952، الخارجية البريطانية 98399/371.

[269]- خطاب من برثوود إلى سير ال. روان، 16 أكتوبر 1952، الخارجية البريطانية 98399/371.

[271]- خطاب من دبليو. ال. جورل بارنز إلى سير جيمس بوكر، 23 سبتمبر 1952، الخارجية البريطانية 98458/371.

[271]- خطاب من فليت إلى بوكر، 20 أكتوبر 1952، الخارجية البريطانية 98458/371.

[272]- برقية من بلي إلى الخارجية البريطانية، رقم 245، 21 أكتوبر 1952، الخارجية البريطانية 98399/371.

اقتناعه بهذه الفكرة، بيد أنه من المرجح فيما يبدو أنه دعم كيمب للمقترحات البريطانية أثبت فاعليته؛ ومما لا شك فيه أن إمكانية تحقيق معدل فائدة مناسب من الأوراق المالية بالإسترليني قد أثرت في قرار الحاكم. ورغم ذلك، أعرب "سي. ام. بيري-جوردون"، أول من تولى منصب المندوب السامي في البحرين، عن قلقه إزاء الخطط طويلة الأمد لدعم الكويت للجنيه الإسترليني. "وعند النظر في هذه المشكلة"، لاحظ جوردون:

> أنه من المهم إدراك أن الملاذ الأخير الذي نعتمد عليه يكمن في حسن نية الحاكم وعائلته، وأن ندرك مدى ضعف وهشاشة العنصر البشري؛ وأنه حتى أسس العملية التي نوافق عليها الآن لا ولن يفهمها الكويتيين المعنيين أبدا. فبالنسبة إليهم، تعد مشكلة حماية الإسترليني ما هي إلا تعبير عن القومية البريطانية على نحو لطيف أمام الولايات المتحدة؛ فهي لا تتجاوز في الواقع مجرد نزوة ينغمسون فيها لأجل "الأيام الخوالي"، شريطة ألا تصبح عبئًا بأي حال من الأحوال.[273]

تم الحصول على توقيع الحاكم على المقترحات الاستثمارية أخيرًا في فبراير (شباط) 1953. حيث كان يتألف مجلس الاستثمار الكويتي، الذي تم تزويده في البداية بـ 27 مليون جنيه إسترليني من الكويت، من أربعة أعضاء: اتش. تي. كيمب واللورد بيرسي (عضوًا في المحكمة من بنك إنجلترا) واللورد كينيت (مدير البنك البريطاني للشرق الأوسط) وسي. بي. ال. ويشاو (شريك في شركة فريشفيلدز للمحاماة). وعلى الرغم من إنشاء مجلس استثمار في الكويت، كان البريطانيون لا يزالون بعيدين كل البعد عن التفاؤل؛ وحذَّر "هاي" من أنه "إذا مارسنا ضغوطًا لا تحتمل لإبطاء التطورات وزيادة الاستثمارات، سيوجه إلينا بالتأكيد تهمة الاستيلاء على عائدات الكويت لأغراض غير نزيهة".[274] وأعرب مجلس التجارة عن

---

[273] - خطاب من سي. ام. بيري-جوردون إلى هاي، 11 نوفمبر 1952، الخارجية البريطانية 98400/371.

[274] - برقية من هاي إلى الخارجية البريطانية، رقم 165، 3 مارس 1953، الخارجية البريطانية 104341/371.

تحفظات حول السياسة البريطانية بما يتعلق بفائض عوائد الحاكم، وقال أحد المسئولين: "لا بد لي من الاعتراف أن هناك شكوك بدرجة ما حول الافتراض الأساسي. . . وأن هدفنا المباشر هو أن يكون "تعقيم" ثروة الحاكم من الإسترليني لأننا لا نستطيع استبدالها بسلع. هل هذا صحيح حقا؟[275] وقد لخَّص أحد المسئولين في الخارجية البريطانية المعضلة التي تواجه بريطانيا، قائلا:

> فيما يبدو أن مبدأ اقتراح السبل التي يمكن استخدام ثروات الكويت فيها، بدلًا من إيجاد الحجج وسبل ووسائل للحفاظ عليها، بات موضع شك، نظرًا للصعوبات الحالية التي تواجهها منطقة الإسترليني. بيد أن استخدام نفوذنا في الكويت نحو إيجاد حل لهذه المشكلة بهدف مساعدة المملكة المتحدة بدلًا من الكويت، سيكون تصرفًا مُريبًا من الناحية الأخلاقية.[276]

على الرغم من المخاوف بشأن مدى ملائمة المقترحات الاستثمارية، ظلت بريطانيا مقتنعة بضرورة إدارة فائض عوائد الكويت بطريقة من شأنها أن تضع أقل ضغط ممكن على الاقتصاد البريطاني.[277] فعلى سبيل المثال، عند إصدار تعليمات للمندوب السامي الجديد في الخليج العربي "برنارد باروز" بأداء واجباته الأساسية في يوليو (تموز) 1953، صرَّحت الخارجية البريطانية بأن:

> أوجه صرف إيرادات [الكويت] الهائلة بالإسترليني قادرة على إلحاق أكبر ضرر بمنطقة الإسترليني ما لم تكن موجهة بشكل صحيح. وأنه لم يعد بمقدور حكومة صاحبة الجلالة الالتزام بالدور المخول لها بموجب المعاهدات والاتفاقات المعمول بها التي يقرها العرف، ولكن ينبغي عليها أيضًا أن تولي اهتمامًا ذاتيًا بجميع

---

[276]- خطاب من آي. ايه. اتش. مور إلى جيه. إي. كولسون، 25 مارس 1953، الخارجية البريطانية 104341/371.

[277]- "عائدات الكويت"، مذكرة موجزة أعدها يس. تي. جاندي، غير مؤرخة، الخارجية البريطانية 104341/371.

[278]- بول دبليو. تي. كينجستون، بريطانيا وسياسة الحداثة في الشرق الأوسط، 1945-1958، كامبريدج: دار جامعة كامبريدج للنشر، 1996، ص. 42-44.

القضايا التي تمس الاستقرار السياسي والاقتصادي في الكويت أو التي قد تؤثر على مصالح المملكة المتحدة بالمعنى الأوسع.[278]

لقد تجلى عزم بريطانيا على الاضطلاع بدور ريادي في الشئون الداخلية في الكويت من خلال ممارسة ضغوط متجددة على الحاكم لتعيين مستشار بريطاني رفيع المستوى.

في أبريل (نيسان) 1953، ناقش اجتماع لمسئولين من وزارة الخارجية والخزانة، وزارة الوقود والطاقة، ومكتب العلاقات بالكومنولث وبنك إنجلترا، ناقشوا الوضع في الكويت؛ ورغم التسليم بأن السلطة التنفيذية ستظل في أيدي الكويتيين، تم الاتفاق على ضرورة أن تركز بريطانيا "على تعزيز سلطة المسئولين البريطانيين العاملين في السلطات الكويتية بصفة استشارية، وتحسين الوسائل التي يمكن من خلالها إقناع الحاكم بقبول مشورة حكومة صاحبة الجلالة".[279] وقد تكشفت الأمور عن وجود شكوك حول ما إذا كان "كرايتون وهاستد" لديهما المعرفة الفنية التي تمكنهما من تقديم أفضل مشورة أو يتمتعان بمكانة كافية لضمان قبول المشورة التي يقدمونها. وعلى الرغم من التعنت السابق للحاكم، تم التوصل إلى استنتاج مفاده ضرورة تدعيم موقف المستشارين الحاليين بمستشار رفيع المستوى. وكإجراء أولي، طلبت وزارة الخارجية البريطانية من رئيس مكتب الشرق الأوسط البريطاني، السير توماس راب، الشروع في زيارة دراسية إلى الكويت وتقديم تقرير عن السبل الممكنة لتعزيز النفوذ البريطاني هناك.[280] ووافق "راب" على هذه المهمة وانطلق إلى الكويت في شهر يونيو (حزيران).

---

[279]- خطاب من الخارجية البريطانية إلى باروز، رقم 125 (إي ايه 8/1053)، 24 يوليو 1953، الخارجية البريطانية 104270/371، المذكورة في جيل كريستال، النفط والسياسة في الخليج: الحكام والتجار في الكويت وقطر، كامبريدج: دار جامعة كامبريدج للنشر، 1995، ص. 67.

[280]- تسجيل لاجتماع عُقد في الخارجية البريطانية لمناقشة الوضع في الكويت، 16 إبريل 1953، الخارجية البريطانية 104325/371.

[281]- برقية من الخارجية البريطانية إلى سير توماس راب، رقم 812، 12 مايو 1953، الخارجية البريطانية 104327/371.

أشار "راب" في تقارير حول النتائج التي توصل إليها، بأن: "الخطر الرئيسي.. ينشأ من اكتساب دولة صغيرة- اعتادت على نظام الحكم الشخصي وتفتقر إلى أساسيات نظام إداري سليم- للثروة على نحو مفاجئ واعتمادها لبرنامج تنموي طموح للغاية".[281] وتابع راب قائلا: "إذا لم يتم وضع نظام على جناح السرعة وإلى أن تصل التنمية لمرحلة تصبح فيها أكثر اتساقًا مع القدرات الإدارية، سيترتب على ذلك مزيدًا من الفوضى، والتي بدورها ستلحق ضررًا أكبر لمصالحنا مقارنة بذلك الذي سيلحق بالكويت نفسها؛ لذا فمن الضروري إيلاء مزيد من الاهتمام المباشر لشؤون الكويت الداخلية حتى يومنا هذا". ومع ذلك كان "راب" مدركًا تمامًا للصعوبات العملية التي تقف عقبة أمام تحقيق هذا الهدف، لافتًا الانتباه إلى "طبيعة حقوقنا الهشة في الكويت، والتي لا تضاهي بطول الإرتباط ولا إلى نطاق اتفاقاتنا بأية حال من الأحوال بوصفها أنها ثابتة وراسخة بقوة كما هو الوضع في البحرين، على سبيل المثال".[282] وبشجاعة، خلص راب إلى أن "تعيين مستشار رفيع المستوى يعد بمثابة أمر ضروري ليكون له تأثير متواصل على الحاكم، وللإشراف على إدخال الإصلاحات الإدارية اللازمة وتنسيق أنشطة المستشارين البريطانيين".[283] ورغم تعاطفها الكامل مع راب، أعربت الخارجية البريطانية عن تحفظات حول التطبيق العملي لتوصياته في ضوء فشل محاولات رفيعة المستوى لإقناع الحاكم بقبول أحد كبار المستشارين خلال زيارته إلى لندن للتتويج في يونيو (حزيران) 1953.

جاء اقتراح استغلال فرصة تواجد عبد الله في لندن لإقناعه بمدى صواب فكرة تعيين مستشار رفيع المستوى، للمرة الأولى في لقاء رسمي في وزارة

---

[282]- خطاب من راب إلى سير وينستون تشرشل، رقم 20، 17 يونيو 1953، الخارجية البريطانية 104328/371.

[283]- "الوضع في الكويت"، ص. 2، 12 يونيو 1953، مرفقة في إيفاد راب رقم 20، 17 يونيو 1953، الخارجية البريطانية 104328/371.

[283]- المرجع السابق.

الخارجية في أبريل (نيسان).[284] ومع اقتراب حفل التتويج، قدم كلا من وزير الدولة البريطاني للشئون الخارجية "سلوين لويد" ووزير الخزانة البريطاني "ار. ايه. بتلر" طلبًا إلى رئيس الوزراء البريطاني "ونستون تشرشل" لاستقبال الحاكم. وأكد بتلر أن "للكويت أهمية كبيرة بالنسبة لنا، وأنا على ثقة أن حديثي معك شخصيًا سوف يقنع الحاكم أكثر من أي شيء أخر بمصلحتنا في أرضه وقدرتنا على مساعدته في حل العديد من المشاكل المنبثقة عن ثروته الهائلة الجديدة.[285] وعلى نحو أكثر تحديدا، حث "لويد" تشرشل على إقناع الشيخ عبد الله بضرورة وجود خبير بريطاني واحد للتعامل مع المشاكل المستمرة الناجمة عن التنمية الاقتصادية السريعة في الكويت.[286] وخلال الاجتماع الذي عُقد بين تشرشل والحاكم في 10 يونيو (حزيران)، أعرب الأول عن تأييده لفكرة وجود مستشار بريطاني بارز للإشراف على السياسة الاقتصادية والمالية، وتعهد بمساعدة الحكومة البريطانية في اختيار مثل هذا الشخص.[287] ورغم ذلك، عبَّر عبد الله عن ارتياحه حيال الترتيبات الحالية، ورفض أن يلزم نفسه بمزيد من التعيينات آنذاك؛ وخلال المناقشات مع "سلوين لويد"، وبعد ذلك بيومين، أثبت الحاكم أنه صعب المراس بنفس الدرجة، وأثار قضية حدائق التمر الواقعة جنوبي العراق باعتبارها "هجوماً مضادًا" لضغوط بريطانيا لتعيين مستشار بارز.[288]

في عام 1971، بدأ والي بغداد التركي "مدحت باشا" رحلة استكشافية داخل شبه الجزيرة العربية؛ واعترافًا بالمساعدة المقدمة من جانب الشيخ

---

[285]- تسجيل لاجتماع عُقد في الخارجية البريطانية لمناقشة الوضع في الكويت، 16 إبريل 1953، الخارجية البريطانية 104325/371.

- مذكرة موجزة من ار. ايه. بتلر إلى رئيس الوزراء، 21 مايو 1953، الخارجية البريطانية 104328/371[285].

[287]- مذكرة موجزة بواسطة سلوين لويد إلى رئيس الوزراء، بي.ام./ام.اس./257/53، 10 يونيو 1953، الخارجية البريطانية 104328/371.

[287]- مذكرة موجزة بواسطة ريتشموند، 10 يونيو 1953، الخارجية البريطانية 104272/371.

[289]- "حدائق تمر حاكم الكويت"، مذكرة موجزة بواسطة جرينهيل، 13 يوليو 1953، الخارجية البريطانية 104388/371.

عبد الله (1892-1899)، كافئته السلطات العثمانية بحدائق واسعة من التمر على شط العرب في جنوب العراق![289] وفي إطار الاتفاق الذي توصلت إليه مع الشيخ مبارك في نوفمبر (تشرين الثاني) عام 1914، تعهدت بريطانيا بدعم ملكيته للحدائق وضمان إعفائها من الضرائب إلى الأبد.[290] غير أنه ثبت صعوبة الالتزام بهذا التعهد، ولا سيما عقب استقلال العراق عام 1932. لم يكتف العراقيون برفض الاعتراف بإعفاء الحدائق "من الضرائب فقط، ولكنهم أيضًا دعموا ضمنيًا تحركات تهدف إلى تجريد شيخ الكويت من سند ملكيته للأراضي هناك.[291] وسببت الإجراءات القانونية المتعبة حرجًا كبيرًا للبريطانيين؛ فمن ناحية، كان البريطانيون تحت التزام أدبي واضح للوفاء بتعهدهم لعام 1914؛ ومن جهة أخرى، أصيبوا بخيبة أمل مستمرة في تحقيق ذلك عن طريق دولة العراق المستقلة؛ فعلى سبيل المثال، فقد الشيخ أحمد في عام 1933 ملكيته لأكثر من حديقة، مما كان يستلزم دفع تعويضات من جانب البريطانيين؛[292] وخضعت أربعة أخماس العقارات المتبقية إلى دعاوي قضائية طويلة الأمد.

على الرغم من أنه سرعان ما طغت عائدات النفط على تلك المتعلقة بحدائق التمر، تشبث حكام الكويت بمطالبات ملكيتهم لها بإصرار شديد؛ وقد ذكر مسئول في الخارجية البريطانية عام 1953 أن: "شيخ الكويت لم يكن يضغط على نحو غير معقول للتوصل إلى تسوية لهذه القضية التي نلتزم حيالها بإرضائه بكل وضوح؛ وأن الحاكم سيميل، للأسف، إلى تقدير قيمة

290- ريتشارد سكوفيلد، الكويت والعراق: مطالبات تاريخية ونزاعات إقليمية، الإصدار الثاني، لندن: موريس مندلسون وسوزان هيلتون، "مطالبة العراق المعهد الملكي للشئون الدولية، 1993، ص. 12؛ بالسيادة على الكويت"، في نسخة ريتشارد سكوفيلد، المؤسسات الإقليمية لدول الخليج، لندن: دار كلية لندن الجامعية للنشر المحدود، 1994، ص. 119.

291- اتش. في. اف. وينستون وزهرا فريث، الكويت: الاحتمالات والواقع، لندن: جورج ألين وأنوين، 1972، ص. 76.

292- بينيلوب توسن، تسجيلات لدار المندوب السامي البريطاني والمؤسسات البريطانية في الخليج العربي، لندن: سجلات مكتب الهند، 1979، ص. 135.

293- "حدائق تمر حاكم الكويت"، مذكرة موجزة بواسطة جرينهيل، 13 يوليو 1953، الخارجية البريطانية 104388/371.

حمايتنا له من خلال نتائج هذه القضية".[293] ولم يكن أمام بريطانيا سوى خيارين: إما محاولة أن تنأى بنفسها عن التزامها من خلال تقديم تعويضات إلى الحاكم، أو أن تستمر في مطالباتها للحكومة العراقية من خلال الإجراءات القضائية في المحاكم العراقية. ومع ذلك، قد يتسبب الخياران في وقوع مشاكل. أولا: ليس من المؤكد بأية حال من الأحوال أن يقبل الحاكم تعويضًا ماديًا من البريطانيين، حيث اعترف أحد مسئولي الخارجية البريطانية أن: "الحاكم ثري للغاية وقد يَنظُر إلى المبلغ الذي من المرجح أن نعرضه عليه باحتقار".[294] وعلاوة على ذلك، كان يُخشى أن يُنظر إلى عرض التعويض على أنه بمثابة اعتراف صريح بفشل بريطانيا في احترام التزامها على نحو كامل، مما قد يقوِّض مكانتها أمام الحاكم؛ وبالإضافة إلى ذلك، كانت الخارجية البريطانية قلقة بشأن رد فعل وزارة الخزانة حيال اقتراح بضرورة تعويض بريطانيا للحاكم. وقد حذر أحد المسئولين من أنه "لن يكون من السهل إقناع وزارة الخزانة (المالية) أنه يتعين علينا دفع مبلغ من المال لرجل لديه بالفعل أكثر مما ينبغي".[295] ومع ذلك، فقد اتضح أن متابعة هذه القضية في المحاكم العراقية ستكون طويلةً ومكلفةً مع عدم وجود ضمان لنجاحها؛ ولم يسهم فشل بريطانيا المستمر في حل المشاكل المطروحة- على خلفية مشكلة حدائق التمر-في الحث على تبني الحاكم لموقف أكثر مرونة بشأن إشراك مستشار رفيع المستوى.

في 13 يوليو (تموز)، سلَّم المندوب السامي الجديد "بي. ايه. بي. باروز" إلى عبد الله رسالة شخصية من رئيس الوزراء البريطاني يطلب فيها مجددًا بإشراك مستشار بارز.[296] وأكد باروز-الذي اعترف بتخطي "حدود الصراحة" أثناء مناقشاته مع الحاكم عدم الجدوى بل خطورة

---

[293]- مذكرة موجزة بواسطة جرينهيل، 7 يوليو 1953، الخارجية البريطانية 104388/371.

[295]-" حدائق تمر حاكم الكويت"، مذكرة موجزة بواسطة جرينهيل، 13 يوليو 1953، الخارجية البريطانية 104388/371.

[295]- مذكرة موجزة بواسطة روز، 14 يوليو 1953، الخارجية البريطانية 104388/371.

[297]- يمكن إيجاد نص رسالة رئيس الوزراء في برقية من الخارجية البريطانية إلى محل إقامة المندوب السامي في البحرين، رقم 971، 31 يوليو 1953، الخارجية البريطانية 104330/371.

ممارسة مزيد من الضغوط في هذا الصدد.[297] وقد حذر "باروز"، مرددًا مخاوف المندوب السياسي، من أن الإصرار على تعيين مستشار بارز لن يشكل فقط خطرًا على تجدد تهديد الحاكم بالتنازل عن العرش، وإنما أيضًا بسحب تعاونه معنا في الشؤون المالية؛ وخلص باروز إلى أنه يتعين ممارسة النفوذ البريطاني بصورة أساسية في المستقبل عبر القنوات التقليدية، وأهمها المندوب السياسي في الكويت. وقد تم إبراز هذا التطور قبل حدوثه في مناقشات أُجريت في لندن بشأن مسألة تحسين موقف المندوب السياسي.

أعرب العضو المنتدب لدى شركة نفط الكويت "سي. ايه. بي. ساوثويل"، في وقت سابق من العام، عن رأيه بأن صورة بريطانيا لدى الكويت باتت ضعيفة.[298] وكان ساوثويل شديد اللهجة، ولا سيما فيما يتعلق بخضوع وتبعية المندوب السياسي إلى المندوب السامي، في مفارقة تاريخية يعتقد بأنها لا تأخذ في الاعتبار الأهمية الاقتصادية المتنامية في الكويت بالنسبة إلى البحرين. وأثار منطق وتفكير "ساوثويل" إعجاب السير "جون مود" من وزارة الوقود والطاقة، والذي بدوره أوصى بضرورة أن يسمح للمبعوث السياسي في استشارة وزارة الخارجية مباشرة.[299] ورأى مود أن ""ذلك من شأنه أن يجعل كسب ثقة الحاكم أمرًا أكثر سهولة بالنسبة له (المندوب السياسي)، وسيساعد في التعويض عن العرض الكبير الذي يقدمه الأمريكيون".[300] وكانت الإجراءات المحددة التي درستها وزارة الخارجية البريطانية لتغيير صورة بريطانيا في الكويت تتمثل في: نقل الإقامة السياسية من البحرين إلى الكويت، خضوع المندوب السياسي إلى إدارة مباشرة من وزارة الخارجية، وترقية المندوب السامي.[301] وبعد إجراء بعض المناقشات تم تطبيق مزيجٍ من المقترحين الأخيرين، حيث تم تعزيز

---

[298]- خطاب من باروز إلى مركيز سالسبوري، رقم 78 (53/17/11023) 20 أغسطس 1953، الخارجية البريطانية 104330/371.

[298]- مذكرة موجز بواسطة روز، 8 إبريل 1953، الخارجية البريطانية 104272/371.

[299]- سير جون مود إلى بيرسون ديكسون، 16 مارس 1953، برنامج الأشغال والتقديرات 1926/33.

[300]- المرجع السابق.

[301]- مذكرة موجزة أعدها روز، 8 إبريل 1953، الخارجية البريطانية 104272/371.

موقف فريق المندوب السياسي، بما في ذلك الحاق مستشار اقتصادي؛ وليس هذا فقط، بل السماح للمبعوث بتلقي التعليمات وتقديم التقارير مباشرة من الخارجية البريطانية وإليها.[302] وفي توضيح للترتيبات الإدارية الجديدة، أبلغ وزير الخارجية البريطاني المندوب السامي أنه:

> يجب على المندوب السياسي الحفاظ على مهامه، بل وتوسيعها، ليكون قادرًا على تقديم المشورة إلى الحاكم، ليس فقط فيما يتعلق بالشئون الخارجية وغيرها من القضايا التي تقع ضمن الاختصاص التقليدي لإدارته، ولكن أيضًا فيما يخص المسائل المتعلقة جميعها بالحكم الرشيد في الكويت؛ وأن الموقف المثالي الذي نصبو إليه هناك، أنه يتعين أن يميل الحاكم نفسه للشعور أن عليه اللجوء إلى المندوب السياسي لأخذ المشورة.[303]

حذرت الخارجية البريطانية، رغم ذلك، من أنه "ينبغي ألا تتجاوز المشورة المقدمة إلى الحاكم مرحلة من شأنها أن تحول دون تحقيق غاياتها الخاصة وتثير مشاعرًا قد تضعف من موقف الإدارة". وخلصت الخارجية البريطانية إلى أنه "للحفاظ على إمكانية ممارسة النفوذ والإبقاء على موقف إيجابي أمام الحاكم والرأي العام الكويتي، قد يصبح تقديم قدر من التضحية بالمصالح التي قد تؤثر في المشاعر والتوجهات المحلية وانتهاج حركات فكرية- حتى وإن كانت غير مرغوب فيها- أمرًا لا مفر منه". وخلص باروز بالفعل إلى استنتاج لا يختلف عما سبقه، قائلا: "من المرجح أن يكون الأوتوقراطي (الحاكم المطلق) الخيّر هو أفضل نظام حكم يمكن أن يدير

---

[303]- خطاب من الخارجية البريطانية إلى باروز، رقم 125، 24 يوليو 1953، الخارجية البريطانية 104270/371؛ خطاب من الخارجية البريطانية إلى بلي، رقم إي ايه 13/1055، 25 يوليو 1953، الخارجية البريطانية 104272/371. الوضع المعزز للمندوب السامي لا يعني أن دوره بات زائد عن الحاجة. وقال جي. دبليو. بيل بالكتابة عام 1956: " وجدنا أن ممارسة المندوب السامي تقام في الاتجاه المعاكس، وأحيانا يستغلها باعتباره "شخص مهم" لتكون أكثر فائدة" (خطاب من جي. دبليو. هبيل إلى دي. ام. اتش. ريتشز، رقم 56/11/10110، 29 إبريل 1956، الخارجية البريطانية 120568/371).

[304]- خطاب من وزير الخارجية إلى باروز، رقم إي ايه 24/10111، 20 نوفمبر 1953، الخارجية البريطانية 104264/371.

الكويت لفترة طويلة من الزمن".[304] ومع ذلك، اضطر باروز للاعتراف بأنه "رغم أن الحاكم يعد خيرًا إلا أنه ليس استبداديًا بما فيه الكفاية، حيث أن بقية أفراد عائلته استبداديون بشكل فردي ونادرًا ما يكونوا خيرين".[305]

عندما تجدد النقاش على استحياء حول مسألة تعيين مستشار بارز من جانب الخارجية البريطانية عام 1954، كان "بيلي" حريصًا على إثارة ملاحظة من الواقع ودمجها في النقاش، قائلا:

> أعتقد أن إمكانية النجاح في تحقيق ذلك، والتي لم تلق استحسانًا البتة في السنوات الأخيرة، لم تعد مطروحة في الوقت الحالي. إن عائلة آل الصباح على استعداد تام للتعاون معنا في نطاق الإطار التقليدي الذي تقوم عليه علاقاتنا. . . . ولكن عندما نحاول إحداث بعض التغيير الرئيسي في الإطار التقليدي، يقاوم آل الصباح بشدة أي اعتداء أو إنتهاك لما جرت العادة على اعتباره بأنه ضمن مسؤوليتهم.[306]

كان بلي أيضًا لا يشعر بالارتياح حيال ممارسة ضغوط واضحة على الكويتيين لقبول مستشار بارز، محذرًا من ذلك بقوله: "إنهم يدركون بالطبع مدى قيمة وأهمية النفط الكويتي بالنسبة لنا، وإذا طلبنا منهم أن يختاروا بين قبول مستشار وفقدان حمايتنا، فإنهم سيكتشفون على الأرجح خدعتنا. وكان لخليفة بيلي كمبعوث سياسي، "جي. دبليو. بيل"، رأيًا مماثلا، وتوقع: "أن تواجه القومية الكويتية بنفسها غير الكويتيين المتواجدين جميعهم في الخدمات الحكومية، وإذا كان عدد الموظفين البريطانيين هناك قليل وذوي مستوى رفيع، فإن موقفنا في الكويت سيكون أقل عرضة للخطر".[307] وتحسبًا لانخفاض النفوذ البريطاني تدريجيًا في الكويت، خلص "بيل" إلى أنه "طالما أن مصالحنا الرئيسية في مجال النفط والجنيه الإسترليني لا

---

[305]- خطاب من باروز إلى مركيز سالسبوري، رقم 73 (53/6/10122)، 20 أغسطس 1953، الخارجية البريطانية 104330/371.

[305]- المرجع السابق.

[306]- خطاب من بلي إلى باروز، رقم 2/1015، 9 فبراير 1954، الخارجية البريطانية 109807/371.

- خطاب من بيل إلى فراي، رقم 55/17/10112، 15 أغسطس 1955، الخارجية البريطانية 114588/371[307].

تتأثر، يتعين علينا أن نكون أقل قلقًا حيال بعض مسؤولياتنا الأخلاقية". وتم إقناع الخارجية البريطانية بهذه الحجج. واتفق أحد المسئولين مع هذا الرأي قائلا: "يجب أن يتسم موقفنا في الكويت بالمرونة، ويجب علينا أن نحرص على عدم تعرض موقفنا ونفوذنا للخطر من خلال السعي باندفاع شديد نحو توسيعه وإرغام الكويتيين على قبول المشورة".[308] بيد أنه كان ثمة تهديدات تواجه الحفاظ على النفوذ البريطاني متمثلة في أنشطة الشركات البريطانية العاملة في المشيخة.

ثالثًا

بتشجيع من هاستد، ألزمت حكومة الكويت نفسها بخطة تنموية طموحة للفترة ما بين الأعوام 1952-1957، برأس مال يفوق ما قيمته 90 مليون جنيه إسترليني. وقد أشار "روز"، تعليقًا على هذه الخطة، إلى أن: "الكويت عازمة مما لا شك فيه، على أن تصبح دولة رعاية اجتماعية حديثة في أسرع وقت ممكن".[309] ورغم ذلك، حدد البريطانيون عددًا من الأخطار المحتملة ضمن هذه التنمية السريعة. أولا: كان هناك مخاوف من أنه إذا لم يتم تخصيص أموال كافية لصالح الاستثمار، فإن أي انخفاض مستقبلي في عائدات النفط سيؤدي إلى عدم القدرة على استدامة عملية التنمية؛ وللتوسع في توضيح هذه النقطة، لاحظ هاي أن:

> محاولة إقامة دولة رعاية اجتماعية عظمى حيث يحصل الجميع على كل شيء مقابل لا شيء سيدق جرس الإنذار، ليس لأنه يعني أن أيًا من المشاريع القائمة لن تُحصِّل ما يضمن بقائها واستمراريتها، ولكن أيضًا لأن مثل هذه الخطوة من شأنها زيادة

---

[309]- خطاب من بي. بورد إلى بيل، رقم إي ايه 27/1017، 3 سبتمبر 1955، الخارجية البريطانية 114588/371.

[310]- "تقدم في توصيات في تقرير سير روجر ماكينس حول سيارته إلى الخليج الفارس"، مذكرة أعدها روز، 20 مارس 1953، الخارجية البريطانية 104270/371.

عدد السكان بصورة سريعة بسبب هجرة المجازفين والمتشردين من جميع أنحاء الشرق الأوسط.[310]

اضافة الى ذلك، كانت الخارجية البريطانية تخشى أنه في حال ما إذا لم يتم وضع قيود على خطى التنمية، فمن المرجح أن تخلق معدلات الإنفاق حالة من التضخم في الكويت؛[311] إضافة إلى ذلك، تخوف "روز" من أن الشركات البريطانية قد تميل إلى استغلال وضعهم المتميز في الكويت على حساب المصالح البريطانية بأكملها.[312] وقد استحوذت خمس شركات بريطانية كبرى على مركز وطيد في الكويت في أوائل خمسينات القرن العشرين، وهم "الخمسة الكبار"-كما عُرفوا محليا- وتضم كل من تايلور وودرو، وسي. ودي. ويليام برس، وريتشارد كوستين، وهولند وهانين وكيوبت، وجون هوارد.[313] وتم توزيع أعمال التنمية جميعها بين هذه الشركات على أساس "التكلفة زائد 15%". وعلى الرغم من تأثير هذا النظام في استبعاد طرح مناقصات تنافسية، إلا أن هاستد رأى أن هذا النظام يحقق أكبر قدر من الكفاءة، فضلًا عن السرعة في مجال التنمية.[314] واضطرت كل شركة من الخمس الكبار إلى أن يكون لها شريك كويتي يميل ببساطة إلى تقديم الأيدي العاملة المحلية؛ ومنحت نسبة الربح اسمها إلى ما يدعى بـ "الأطراف المشاركة بـ 15%"، والتي أُقيمت لتشجيع علاقات سهلة

[310]- خطاب من هاي إلى إيدن، رقم 32، 19 مارس 1953، الخارجية البريطانية 104325/371.

[312]- "تقرير سير روجر ماكينس حول الخليج العربي"، مذكرة أعدها جرينهيل، 20 مارس 1953، الخارجية البريطانية 104270/371.

[313]- "تقدم في توصيات في تقرير سير روجر ماكينس حول زيارته للخليج الفارس"، مذكرة موجزة أ'دها روز/ 20 مارس 1953، الخارجية البريطانية 104270/371.

[314]- تعمل شركة إيوبانكس البريطانية أيضا في الكويت، على الرغم من أن الوكيل السياسي وصف مصنع التقطير الذين يقومون بإنشائه بأنه "مخطط تنمية صغير قائم بحد ذاته" (خطاب من بلي إلى هاي، رقم 53/5/95، 31 مارس 1953، الخارجية البريطانية 104325/371.

[315]- "الكويت": مسودة الخارجية البريطانية حول موقف وسياسة حكومة جلالة الملكة في الكويت، 15 إبريل 1953، الخارجية البريطانية 104272/371.

بين المديرين الزائرين وشركائهم الكويتيين؛[315] ورغم ذلك، بدأ شعور الكويتيين بالكراهية تجاه الخمس الكبار في النمو والازدياد.

قال "سي. إي. لومبي" من بنك إنجلترا- والذي قام بزيارة الكويت في بداية عام 1953- إنه كان ثمة "همهمات استياء من جانب الكويتيين" حول أنشطة الخمس الكبار.[316] وتابع لومبي قائلا: "هذا ليس أمراً مفاجئاً، لأن معظم المتعاقدين على نظام التكلفة زائد 15%، إلى جانب أن الروايات التي يسمعها المرء حول ما هو متضمن في "التكاليف" يمكن أن يؤثر سلبًا على المكانة البريطانية". وكان "بيلي" يتفق تمامًا مع هذا الرأي، مؤكدا:

> ضرورة أن يوضع حد لطمع المقاولين البريطانيين وميلهم للتدخل في السياسة لمصالحهم الخاصة؛ وكما وصفهم العرب بصورة فجة حيث قالوا إن أغلبهم جاءوا إلى هناك كالكلاب التي تلتف حول جثة جمل مذبوح. كما أن أرباح المقاولين البريطانيين لا تستحق حجم الضرر الذي يمكن إلحاقه بمصالحنا بشكل عام. ... وأن التاجر الكويتي هو أخر شخص قد يحتاج لحماية ضد الجشع في مجال الأعمال التجارية، ولكن في التعامل مع بعض البريطانيين يؤسفنا إنه لا يمكن منحه إياها.[317]

وقد وصف "بيلي" شركة جون هوارد بأنها "الأسوأ سمعة في الجشع والممارسات الحادة من بين الشركات البريطانية".[318] وفي مبالغة بسيطة، وصف القنصل الأمريكي في الكويت المغتربين البريطانيين أنهم يُحولون الكويت إلى مخيم أنجلو-هندي للراحة".[319] وفي إشارة إلى نظام التكلفة زائد

- خطاب من بيلي إلى هاي، رقم 53/5/95، 31 مارس 1953، الخارجية البريطانية 104325/371[315].

[317]- نسخة من مذكرة أعدها سي. إي. لومبي وأعطاها إلى بلي، 10 فبراير 1953، الخارجية البريطانية 104325/371.

- خطاب من بيلي إلى هاي، رقم 53/5/95، 31 مارس 1953، الخارجية البريطانية 104325/371[317].

[318]- خطاب من بيلي إلى هاي، رقم 53/9/95، 8 إبريل 1953، الخارجية البريطانية 104326/371.

[320]- روزماري سعيد زحلان، صناعة دول الخليج الحديث، البحرين، قطر، الإمارات العربية المتحدة وعمان، لندن: أنوين هيمان، 1989، ص. 33.

هامش ربح، اضطرت وزارة الخارجية البريطانية إلى الاعتراف بأن "ثمة سبب للاعتقاد أن الشركات البريطانية تعتبر الوضع الحالي بمثابة فرصة ممتازة لتجعل من الكويت دولة جيدة؛ ومن الممكن أن يؤدي ذلك إلى تعزيز موقف فهد وإلحاق الضرر بنا".[320] وبنظرة أكثر شمولية للصورة، كان "روز" قلقًا إزاء تقويض الانتقادات المحلية للشركات الخمس الكبار لهيبة ونفوذ المسئولين البريطانيين في الحكومة الكويتية.[321] وسرعان ما تحققت مخاوفه فيما يتعلق بهاستد.

في بداية عام 1953، كلف الشيخ فهد مهندس سوري، يدعى ماجد الجابري، لرئاسة إدارة الأشغال العامة.[322] وفي نهاية مارس (آذار)، اضطر "هاستد" لوضع موظفيه التنفيذيين تحت سيطرة الجابري واقتصر دوره على تقديم المشورة الفنية.[323] على الرغم من معارضة هاستد لهذه التغييرات،[324] متوقعًا عواقب وخيمة من الفساد والإضرار بالتنمية، رحب بها كرايتون، معتقدًا بأن مثل هذه التغييرات من شأنها كبح جماح مخططات هاستد الأكثر إسرافا.[325] وعلى إثر استهانة كرايتون بهاستد وتقليله من مكانته، توترت العلاقات بين الرجلين على نحو متزايد؛ حيث وصفتهما الخارجية البريطانية بأنهما "يعملان في اتجاهين مختلفين"،[326] بينما وصفهما "فيكتور بتلر" من وزارة الوقود والطاقة بأنهما على "خلاف

---

[321]- "الكويت": مسودة الخارجية البريطانية حول موقف حكومة جلالة الملكة سياستها في الكويت، 15 إبريل 1953، الخارجية البريطانية 104272/371.

[321]- مذكرة موجزة بواسطة روز، 18 فبراير 1953، الخارجية البريطانية 104340/371.

[322]- كريستال، النفط والسياسة في الخليج، ص. 69.

- برقية من بلي إلى الخارجية البريطانية، رقم 85، 29 مارس 1953، الخارجية البريطانية 104272/371[323].

[325]- زعم هاستد بأنه لم يكن يأتي إلى الكويت أبدا إذا علم أن دوره سيقتصره على كونه استشاري (خطاب من دبليو. اف. هاستد إلى جي. سي. ال. كرايتون، 14 إبريل 1953، اتش أي تي دي 2/2).

- برقية من بلي إلى الخارجية البريطانية، رقم 85، 29 مارس 1953، الخارجية البريطانية 104272/371[325].

[327]- تسجيل اجتماع عُقد في الخارجية البريطانية لمناقشة الوضع في الكويت، 16 إبريل 1953، الخارجية البريطانية 104325/371.

شديد".[327] وفي اجتماع مطول مع "هاي" في نهاية إبريل (نيسان) 1953، زعم كرايتون بأن لديه "تفصيلا لجميع شكاواه ضد هاستد".[328]

لقد كان العداء المتزايد بين الرجلين نابعًا من الاختلافات في الشخصية والأهداف المتعلقة بالسياسة؛ حيث كان "هاستد" شخصية ديناميكية ووصفه "بيلي" فيما يتعلق بأعمال التطوير بأنه عبارة عن "شعلة حماس تمتزج بالتعصب بدرجة ما".[329] وقد رفض بالفعل أي اقتراحات ترى أنه يتعين تخصيص إيرادات الدولة لأغراض استثمارية حيث اعتبرها "جلبة نمطية من قبل وزارة الخزانة لا داعي لها".[330]

وعلى الجانب الأخر، كان كرايتون أكثر حذرًا من ذلك بكثير، حيث يفضل تحقيق توازن أكثر إنصافًا بين الاستثمار والتنمية، وكان يتذمر من إسراف "هاستد" وعدم مسئوليته.[331] في إبريل (نيسان) 1953، تمادى كرايتون إلى أبعد من ذلك حيث أبلغ "هاستد" أنه "ليس هناك سوى القليل للتفاهم بشأنه أو لا يوجد حتى أية أرضية مشتركة أو أمل في التفاهم فيما بيننا".[332] وتفاقمت مشاكل كرايتون في التعامل مع هاستد بسبب عدم قدرته على إقناع الحاكم بإدخال نظام ميزانية مناسب، وما ترتب على ذلك من عدم وجود ارتباط وثيق بين إدارتي المالية والتنمية.[333] ونتيجة لذلك، لم يتمكن كرايتون من تنظيم المصروفات التي ألزم بها هاستد حكومة الكويت؛ وتعليقا على أنشطة خبير التنمية، قال لومبي: "لدي انطباع بأن هاستد أقام مملكة صغيرة لنفسه،

---

[327] - "الكويت"، مذكرة موجزة أعدها فيكتور بتلر، 16 إبريل 1953، برنامج الأشغال والتقديرات 1926/33.

[328]- مذكرات سير روبرت هاي، 28 إبريل 1953، أوراق خاصة لسير روبرت هاي، الصندوق الثالث

[329]- خطاب من بيلي إلى هاي، رقم 53/9/95، 8 إبريل 1953، الخارجية البريطانية 104326/371.

[330]- المرجع السابق.

[331] - خطاب من بيلي إلى هاي، رقم 2 (53/28/190)، 24 فبراير 1953، الخارجية البريطانية 104340/371.

[332]- خطاب من جي. سي. ال. كرايتون إلى دبليو. اف. هاستد، 18 إبريل 1953، اتش اس تي دي 2/2.

[333] - نسخة من مذكرة بواسطة لومبي أعطاها إلى بيلي، 10 فبراير 1953، الخارجية البريطانية 104325/371.

وهناك خطر أنه يجرفه حماسه ورغبته في رؤية نتائج عمله في فترة قصيرة، بعيدا".[334]

ولا عجب في تعاطف الشركات البريطانية العاملة في الكويت مع هاستد أكثر من كرايتون. فعلى سبيل المثال، حذر العميد "جاي بورتون"، مدير شركة جون هوارد، أنه سينحسر نفوذ بريطانيا السائد في الكويت خلال ثمانية عشر شهرا، ملقيًا بالمسئولية فيما سيؤول إليه الوضع على عاتق كرايتون لفشله في دعم هاستد.[335] اضافة الى ذلك، توقع رئيس مجلس إدارة شركات هولاند وهانين وكيوبت لورد أشكوم أن تتعرض المصالح البريطانية لعواقب وخيمة كنتيجة لفقدان هاستد للسلطة التنفيذية على التنمية لصالح الجابري.[336] ومع ذلك، كان بيلي كالسد المنيع أمام نواح الشركات الخمس الكبار؛ فعلى سبيل المثال، أشار إلى احتجاجات العميد بورتون بأنها "مضللة عن عمد"، واصفًا شركة جون هوارد بأنها واحدة من تلك الشركات التي تم التشهير بها (وفي حالتها مع بعض التبرير) لكونها هنا، بمساعدة هاستد، للحصول على كل ما هو ممكن من الكويت دون إيلاء أهمية كبيرة لما يمكن أن تقدمه في المقابل".[337] وبالإضافة إلى ذلك، أخبر بيلي شركة أشكوم بأنه لن يكون من مصلحة بريطانيا "إذا بُعثرت الكويت بين الفيلة البيضاء ... خلال عامين نتيجة لجشع المقاولين البريطانيين".[338] وسرعان ما تعرض الوضع المتميز الذي تحظى به الشركات الخمس الكبار لهجوم مباشر.

---

[334]- المرجع السابق.

[336]- خطاب من البريجادير جاي بورتون إلى السير بيتر ماكدونالد، 26 مارس 1953، الخارجية البريطانية 104272/371.

[337]- برقية من بيلي إلى الخارجية البريطانية، رقم 8، في الأول من إبريل 1953، الخارجية البريطانية 104325/370.

- برقية من بيلي إلى الخارجية البريطانية، رقم 85، 29 مارس 1953، الخارجية البريطانية 104272/371[337].

[339]- برقية من بيلي إلى الخارجية البريطانية، رقم 8، في الأول من إبريل 1953، الخارجية البريطانية 104325/371.

في فبراير (شباط) 1953، توقع "روز" أن يتم استبدال الشركات البريطانية إذا استمرت استغلال وضعها في الكويت؛[339] وسرعان ما أصبح هذا التخوف واقعا. في بداية إبريل (نيسان)، أصدر الحاكم تعليمات بعدم تجديد العقود ذات العامين الموقعة مع الشركات الخمس الكبار، وأنه سيتم إتاحة العقود اللاحقة أمام الشركات غير البريطانية.[340] وعلى الرغم من البيئة الأكثر تنافسية التي فُرضت على الشركات الخمس الكبرى للعمل فيها، فقد أكد بيلي قائلا:

> أعتقد أنه قد حان الوقت لإقناع المتعاقدين عامة بأنه سياستهم الحالية من الزمجرة مع غضب النمور بخيبة أمل في الغابة لمجرد احتمال ذهاب بعض من اللحوم الحمراء الشهية من عائدات النفط في الكويت إلى شخص أخر يمكن أن يلحق الضرر بهم وبالمصالح البريطانية بشكل عام.[341]

كما كان "سي. تي. إي. إيوارت-بيجز" من الخارجية البريطانية صارمًا بذات القدر، حيث قال إن الخمس الكبار "تمتعوا بالفعل بفترة عادلة من الحضانة".[342]

كان من بين المشاريع التنموية الأولى التي تم تخصيصها في ظل النظام الجديد هو إنشاء ميناء بأربع أرصفة، نظرًا لأنه كانت هناك حاجة ماسة له للتعامل مع حركة المرور الكثيفة عبر ميناء الكويت.[343] وبدلًا من تخصيص العمل بموجب عقود مع الشركات البريطانية الخمس الكبار على أساس نظام التكلفة زائد 15 في المئة، سعت حكومة الكويت إلى تلقى عطاءات من قبل

---

[339]- مذكرة موجزة بواسطة روز، 18 فبراير 1953، الخارجية البريطانية 104340/371.

[340]- مذكرة موجزة بواسطة روز، 8 إبريل 1953، الخارجية البريطانية 104325/371.

[341]- خطاب من بلي إلى دي. ايه. لوجان، رقم 53/15/37، 9 مايو 1953، الخارجية البريطانية 104327/371.

[342]- مذكرة موجزة أعدها سي. تي. إي. إيوارت-بيجز، 30 نوفمبر 1953، الخارجية البريطانية 104341/371.

[343]- يستند ما يلي إلى مذكرة موجزة أعدها لوجان، 11 أغسطس 1953، الخارجية البريطانية 104329/371.

عدد من الشركات المختلفة، سواء من البريطانية أو الأجنبية. وفي بادئ الأمر، وضعت قائمة من أربع عشرة شركة، بما في ذلك تسع شركات بريطانية، من بينهم ثلاثة من الخمس الكبار؛ غير أنه تم استبعاد هذه الشركات الثلاثة في قائمة لاحقة على أساس أن لديهم بالفعل ما يكفي من العمل في الكويت؛ وقد يعود السبب الأجدر بالتصديق وراء استبعادهم إلى رغبة الكويتيين في عدم دخول شراكة مع الشركات الخمس الكبار، ليروا عروض شركات أخرى يمكنهم الدخول معها والتنسيق لشراكة مربحة. ووجهت ضربة أخرى لمصالح الخمسة الكبار مع استقالة هاستد القسرية، أعظم بطل بالنسبة لهم، في مارس (آذار) 1954.[344] ولم تقتصر الانتقادات المحلية للشركات البريطانية على الخمس الكبار فقط.

وافقت شركة الاتصالات السلكية واللاسلكية، بموجب امتياز حصري منحه الشيخ أحمد في عام 1947، على تفعيل خدمة التلغراف في الكويت، بالإضافة إلى توفير 400 خط هاتفي خاص؛[345] حيث كانت خدمة التلغراف فعالة ومجزية، أما الخطوط الهاتفية الخاصة-على الرغم من النقص الشديد في العرض مقابل الطلب- كانت غير مربحة. وعندما تم مطالبة الشركة بتوسيع النظام إلى ألفي خط، أوضحت أنها مستعدة للقيام بذلك فقط بشرط زيادة أسعارها؛ وقد أدت الضجة العارمة التي اجتاحت الكويت نتيجة هذا الشرط إلى إجراء مفاوضات لإضفاء تعديل على الامتياز الذي بموجبه عرض الحاكم شراء النظام القائم، وبذلك تكون الشركة مجرد وكيلًا له. ورغم ذلك، أبلغ الشيخ فهد، في نوفمبر (تشرين الثاني) 1952، المندوب السياسي بأنه يتعين القيام بعملية "تأميم" مماثلة ليشمل ذلك نظام التلغراف. في حين كان البريطانيون قلقين من أن تأميم خدمة التلغراف سيمثل سابقة

[345]- برقية من بلي إلى الخارجية البريطانية، رقم 58، 18 مارس 1954، الخارجية البريطانية 109863/371. عشية مغادرته الكويت، قال هاستد إن: "في الوقت الحالي، لفوضى اليد العليا مع الفساد من جهة أخرى في المعايير الأخلاقية والهندسية، باستثناء عمل البريطانيين من أدنى المناصب" (خطاب من هاستد إلى بلي، 2 إبريل 1954، اتش أي تي دي 2/2).

[346]- يستند ما يلي إلى "الكويت: شركة الاتصالات السلكية واللاسلكية المحدودة: الهاتف والمشاريع"، مذكرة موجزة أعدتها الخارجية البريطانية (غير مؤرخة)، الخارجية البريطانية 104383/371.

غير مرغوب فيها والتي قد يكون لها تداعيات في صناعة النفط،[346] تم إدانة تصرفات شركة الاتصالات السلكية واللاسلكية بشدة في الأوساط البريطانية الرسمية؛ وندد مسؤول في وزارة الخارجية بسلوك الشركة ووصفه بـ "المشين"،[347] في حين قال أخر إنه إذا فشلت الشركة في توسيع نظام الهاتف، فإنها ستكون بمثابة صفعة واضحة لهيبة بريطانيا في الكويت".[348] ومع ذلك، ظلت شركة الاتصالات السلكية واللاسلكية غير قادرة على إيجاد حل، ورفضت إجراء أي توسيع من هذا القبيل حتى يتم استكمال المفاوضات حول الامتيازات الخاصة بها.[349] وعلى النقيض من ذلك، عندما سعى الحاكم إلى مراجعة امتياز النفط في بلاده في عام 1955، تم التوصل إلى نتائج مرضية في المفاوضات، رغم تعقيدها.

أدت المشاكل التي واجهتها الشركات الخمس الكبار إلى نقاش حول العلاقة التي ينبغي أن تعززها شركة النفط الكويتية مع الكويت. وعلى نحو تقليدي، حاولت الشركة الحفاظ على وجود مستقل، لتحصر نفسها في إنتاج النفط وتحاشي التدخل في السياسة المحلية؛[350] وكانت النتيجة أن شركة نفط الكويت أصبحت مكتفية ذاتيًا تقريبا، وكان الإسهام الوحيد في الأنشطة الاقتصادية للكويت، بصرف النظر عن مدفوعات عائدات النفط، هو توظيف حوالي ألفي كويتي إلى جانب الاستعانة بعدد من مقاولي البناء المحليين.[351] ويبدو أن تجربة الخمسة الكبار أكدت حكمة هذه السياسة. وجدت الشركات البريطانية الخمس الكبار، بعد اتخاذ شركاء كويتيين، أن حسد وحقد أولئك الذين لم يدخلوا في شراكة مع الشركات البريطانية، قد

---

[347]- خطاب من وزير الخارجية إلى هاي، رقم إي ايه 7/1431، 21 مارس 1953؛ مذكرة موجزة بواسطة جرينهيل، 28 إبريل 1953، الخارجية البريطانية 104383/371.

- مذكرة موجزة بواسطة ايه. ار. سنكلير، في الأول من مايو 1953، الخارجية البريطانية 104383/371 [347].

[348]- مذكرة موجزة بواسطة بي. ام. ماكسي، 9 ديسمبر 1953، الخارجية البريطانية، 104383/371.

- برقية من بلي إلى الخارجية البريطانية، رقم 389، 8 ديسمبر 1953، الخارجية البريطانية 104383/371[349].

[351]- "الكويت"، مذكرة موجزة بواسطة تي. ار. دي. بلجراف، 15 ديسمبر 1954، الخارجية البريطانية 109910/371.

[351]- المرجع السابق.

دفعهم لشن حملة من الانتقادات على مثل هذه الترتيبات؛ وعلى هذا الأساس، يبدو أن قرار شركة نفط الكويت بالحفاظ على الاندماج مع المصالح التجارية الكويتية المحلية إلى الحد الأدنى كان مبررا؛ ومع ذلك، لم تستطع الشركة تجنب التعامل مع الحاكم، والذي أظهر إصرارًا على الحفاظ على ترتيبات امتيازه بما يتماشى مع منتجي النفط الأخرين في الشرق الأوسط.

على الرغم من تحقيق معادلة تقاسم الأرباح مناصفة في ديسمبر (كانون الأول) عام 1950، استأنفت حكومة المملكة العربية السعودية المفاوضات مع الشركة العربية-الأمريكية للنفط عام 1951، لإعادة النظر في السعر الذي تم على أساسه حساب أرباح النفط.[352] وكانت هذه المناقشات بمثابة فاتحة نحو التوصل لاتفاقية جديدة والتي وافقت بموجبها شركة أرامكو على تسديد المدفوعات بأثر رجعي إلى المملكة العربية السعودية، والتي تبلغ 70 مليون دولار أمريكي.[353] ودعا حاكم الكويت-الحريص على ضمان التوصل إلى اتفاق مماثل-في النصف الثاني من عام 1954، لإعادة النظر في امتياز الكويت.[354] وأثيرت اعتراضات أولية من قبل الجانب البريطاني في شركة نفط الكويت وشركة البترول البريطانية (بريتش بتروليوم)[355]، والذين رأوا إنه لا يمكنهم النظر في زيادة المدفوعات إلى أن يحصلوا على إعفاء من ضريبة الدخل التي تفرضها عليهم المملكة المتحدة.[356] ولم يكترث الحاكم

[353]- ستيفن همزلي لونجريج، النفط في الشرق الأوسط: اكتشافه وتطوره، الإصدار الثاني، لندن: دار جامعة أكسفورد للنشر، 1961، ص. 210.

- خطاب من بلي إلى هارولد ماكميلان، رقم 59، 11 مايو 1955، الخارجية البريطانية [353]114710/371.

- "نفط الكويت"، مذكرة موجزة بواسطة فراي، 23 مارس 1955، الخارجية البريطانية [354]114709/371.

[356]- في ديسمبر 1954، في اجتماع استثنائي للمساهمين في شركة الأنجلو-إيرانية للنفط، تم الاتفاق على أن تعرف الشركة في المستقبل باسم " بريتش بتروليوم". ويرمز تغيير الاسم إلى التنوع في أعقاب تأميم محمد مصدق لشركة الأنجلو-إيرانية عام 1951 (بامبرج، تاريخ شركة بريتش بتروليوم، ص. 521-522).

[357]- مذكرة اجتماع في مكتب رئيس شركة نفط الكويت مع ممثل الحاكم، مرفقة في خطاب ساوثويل إلى فراي، 29 مارس 1955، الخارجية البريطانية 114709/371. وفي عام 1951، فشلت شركة النفط الأنجلو-إيرانية الحصول على إعفاء في المملكة المتحدة من ضريبة الدخل المدفوعة في الكويت بموجب مراجعات امتياز لهذا العام (انظر الفصل الأول).

بمثل هذا الجدال، مؤكدًا أن تسوية هذه المشاكل مع المملكة المتحدة تخص الشركة.[357] وفيما يبدو أنهم وصلوا إلى طريق مسدود، لذلك حذر نائب وكيل وزارة الخارجية البريطانية، السير "هارولد كاتشيا" من أن "الخلافات بين شركة نفط الكويت والحاكم يمكن أن تنفجر إلى شيء يشابه عبادان أخر (عبادان هي محطة تكرير نفط تقع على الخليج العربي وكانت تعد من أكبر محطات تكرير النفط في العالم)".[358]

يرجع عجز شركة النفط البريطانية في المطالبة بالإعفاء الضريبي من المملكة المتحدة إلى حقيقة أن ضريبة الدخل في الكويت-التي أُستحدثت في عام 1951 كجزء من مراجعات لامتياز شركة نفط الكويت- لم تكن لأغراض عامة، وبالتالي لا يمكن التعامل معها كضريبة مماثلة لتلك المفروضة على الشركة في المملكة المتحدة.[359] وفي محاولة للتغلب على هذه المشكلة، جرت محادثات بين ممثلين عن شركة نفط الكويت وحكومة الكويت في بيروت في نهاية أبريل (نيسان) 1955؛ وعلى الرغم من الشعور غير الطيب المعتاد بين ممثل الحاكم "اتش. تي. كيمب" والعضو المنتدب لشركة نفط الكويت "سي. ايه. بي. ساوثويل"،[360] تم التوصل إلى اتفاق بتاريخ 14 مايو (آيار)؛ وبينما وافق الحاكم على استبدال مرسوم ضريبة الدخل الكويتية لعام 1951 بمرسوم ضريبة دخل جديدة، وافقت شركة نفط الكويت على تلبية جميع مطالباته النقدية والتي تصل إلى حوالي 25 مليون جنيه إسترليني.[361] ونتيجة لهذا الاتفاق الجديد، استعادت شركة

- برقية من بلي إلى الخارجية البريطانية، رقم 41، 10 إبريل 1955، الخارجية البريطانية [357]114709/371.

[359]- "الكويت"، مذكرة موجزة من سير هارولد كاتشيا إلى وزير الدولة للشئون الخارجية، 11 إبريل 1955، الخارجية البريطانية 114709/371.

- برقية من الخارجية البريطانية إلى الكويت، رقم 91، 12 إبريل 1955، الخارجية البريطانية [359]114709/371.

[360]- انظر خطاب بلي إلى ماكيلان، رقم 59، 11 مايو 1955، الخارجية البريطانية 11470/371.

[362]-مذكرة تفاهم، 14 مايو 1955، مرفقة في خطاب ساوثويل إلى فراي، 17 مايو 1955، الخارجية -البريطانية 114710/371.

النفط البريطانية (بريتش بتروليوم) ما قيمته 10 مليون جنيه إسترليني، والتي كان قد تم دفعها كضريبة دخل للمملكة المتحدة.[362]

رابعًا

استعرض السير روبرت هاي-في إيفاده النهائي بصفته المندوب السامي- التطورات في منطقة الخليج، كما قدم تقييمًا للمصالح البريطانية والتزاماتها في المنطقة.[363] وكتب هاي: "لقد أظهرت المشايخ الخليجية، في خضم الحروب والثورات، استقرارًا سياسيًا يثير الدهشة". ومع الاعتراف أنهم لا يكنون الكثير من المودة الحقيقية تجاه البريطانيين، شدد هاي على أن "الحكام يدركون أنه لولانا لفقدوا استقلالهم منذ زمن بعيد". وتعليقًا على التهديدات الداخلية التي يشكلها موقف العائلات الحاكمة، توقع هاي أنه "لا يزال هناك بضعة سنوات قبل أن تتمكن مجموعة كبيرة من الأشخاص المفكرين والمثقفين سياسيًا من التطور للتحريض ضد سلطة الشيوخ". وبالإشارة إلى زيادة اهتمام جامعة الدول العربية بالمشايخ، رأى هاي أنه: "ربما علينا أن نكون قلقين من الضغوط الخارجية أكثر من النفوذ الداخلي". ومع ذلك، اقنع هاي نفسه بفكرة أنه "نظرًا لعدم وجود ترابط وتلاحم بين الدول العربية، فليس من المرجح حدوث هجوم خطير يستهدف مكانتنا ما لم يظهر رجلًا خارقًا (سوبرمان) ليوحدهم". وقد قدم بزوغ نجم جمال عبد الناصر لمكانة البطل العربي الأوحد-عقب هجوم فاشل شنته بريطانيا ضد مصر عام 1956- نموذجًا لمثل هذه الشخصية الخارقة.

363- برقية من الخارجية البريطانية إلى الكويت، رقم 272، 10 أكتوبر 1955، الخارجية البريطانية 114712/371.

364- ما يلي مقتبس من خطاب أرسله هاي إلى تشرشل، رقم 65 (53/3/10104)، 25 يونيو 1953، الخارجية البريطانية 104270/371.

الفصل الثالث: الكويت ومصر والعدوان الثلاثي 1956

لقد باتت الصراعات بين العروبة وبين المنافع المادية "للحماية البريطانية" أكثر يقينا من أي وقت مضى.[364]

حيث جعلت حكومة صاحبة الجلالة آل الصباح في صراعات ومواجهات بعضهم لبعض على السلطة والمفروض أن يتطور الآن بشكل أسرع مما كان يبدو عليه قبل ظهور الوضع الراهن.[365]

كان وضع بريطانيا في الكويت، حتى أواخر أربعينات القرن العشرين، مقبولاً سواء داخل الخليج العربي أو خارجه؛ فعلى الصعيد المحلي، تم التغاضي عن وضع بريطانيا بعد أدراك الحكام المتعاقبين أن استقلال الكويت يعتمد على الحماية التي توفرها الحكومة البريطانية. وعلى الصعيد الخارجي، كان تواجد بريطانيا مقبولًا نظرًا لطبيعته غير المثيرة للانتباه. اضافة الى ذلك، باستثناء موقع الكويت الاستراتيجي، لم يتبق في الكويت سوى القليل لتطمع فيه قوى أخرى؛ ومع ذلك، بحلول منتصف خمسينات القرن العشرين، تعرض موقف بريطانيا في الكويت لضغوط متزايدة من القوى الخارجية؛ حيث كتب المندوب السياسي "جي. دبليو بيل" عام 1955 قائلا: "مع الثروة التي هبطت على الكويت وما ترتب عليها، بات العالم العربي الآن ينظر دول الخليج العربي بنظرة حسد؛ ولم يعد موقفنا هناك في مأمن من الهجوم".[366] هذا وقد أصبح موقف بريطانيا أكثر ضعفًا هناك جراء تدهور علاقاتها مع مصر في منتصف خمسينات القرن العشرين، وبلغت ذروتها خلال أزمة قناة السويس عام 1956.

---

[365]- خطاب من سي. جيه. بلي إلى بي. ايه. بي باروز، رقم 1/1035، 22 مارس 1954، الخارجية البريطانية 109822/371.

[366]- برقية من جي. دبليو. بيل إلى الخارجية البريطانية، رقم 16، 6 ديسمبر 1956، الخارجية البريطانية 120567/371.

[367]- خطاب من بيل إلى ال. ايه. سي. فراي، رقم 55/17/10112، 15 أغسطس 1955، الخارجية البريطانية 114588/371.

أولًا

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، بدا موقف بريطانيا في العالم العربي أقوى من أي وقت مضى.[367] وظلت بريطانيا هي الدولة المنتدبة في فلسطين وشرق الأردن، إلى جانب معاهدات التحالف التي وقعتها مع اثنين من الدول المستقلة الرائدة في المنطقة وهما: مصر والعراق؛ اضافة إلى ذلك، كان الانتداب الفرنسي القديم في سوريا ولبنان يخضع لسيطرة بريطانية فعالة، وكان النفوذ الأمريكي المتزايد في المملكة العربية السعودية بمثابة التحدي الرئيسي الوحيد للهيمنة البريطانية.[368] ومع ذلك، لم تنجح محاولات بريطانيا في إعادة تشكيل علاقاتها مع الدول العربية في فترة ما بعد الحرب بشكل كبير.

أدت مقتضيات الحرب إلى إقناع بريطانيا بضرورة اللجوء إلى العنف والإكراه لضمان تعاون الدول العربية؛ ومن أبشع الأمثلة على ذلك، هو التدخل البريطاني في مصر. في يونيو (حزيران) 1940، أصر السفير البريطاني لدى مصر، السير "مايلز لامبسون"، اجبار الملك فاروق أن يقيل حكومة علي ماهر بسبب تعاطفها المزعوم مع دول المحور.[369] وعلى الرغم من موافقته على هذا الطلب، رفض فاروق أن يضع حزب الوفد ذو الشعبية الكبيرة- والذي كان على استعداد للتعاون مع بريطانيا- على رأس السلطة.[370] غير أن قبول بريطانيا لقرار الملك فاروق كان بصورة مؤقتة فقط؛ ومع توتر أنباء حول تقدم الجنرال رومل نحو مصر قادمًا من ليبيا، حاصر "لامبسون" قصر عابدين بالدبابات البريطانية في تاريخ 4 فبراير (شباط) 1942، حيث عرض بالفعل على فاروق بشكل عميق أن يختار إما التنازل عن العرش أو تشكيل حكومة بزعامة حزب الوفد الذي يرأسه

---

[368]- جون داروين، بريطانيا وإنهاء الاستعمار: الانسحاب من الإمبراطورية في عالم ما بعد الحرب، بيسنجستوك: ماكميلان، 1988، ص. 110.

[368]- ديفيد هولدن وريتشارد جونز، آل سعود، لندن: سيدجويك وجاكسون، 1981، ص. 138-140.

[370]- ليلى أمين مرسي، "سياسة بريطانيا لوقت الحرب في مصر، 1940-1942"، دراسات الشرق الأوسط، 25، 1 (1989): 66-69.

[370]- بيتر مانسفيلد، العرب، لندن: كتب بنجوين، 1985، ص. 221.

النحاس باشا.[371] غير أن مثل هذه الحوادث التي وقعت في زمن الحرب قد خلَّفت إرثا من المرارة والأحقاد التي أعاقت محاولات بريطانيا لإقامة علاقات تعاون جديدة مع العالم العربي بمجرد استعادة وقت السلم؛ كما كان لدور بريطانيا في إقامة دولة إسرائيل أثر في زيادة استياء مصر بشكل كبير تجاه بريطانيا.

لقد نصت المادة (22) من ميثاق عصبة الأمم على أن بعض الأراضي التي كانت ضمن الإمبراطورية العثمانية السابقة قد وصلت "إلى مرحلة من التطور بحيث يمكن الاعتراف- بشكل مؤقت- بوجودها كدول مستقلة، على أن تخضع لتقديم المشورة والمساعدة الإدارية من جانب دولة منتدبة حتى يحين الوقت الذي تتمكن فيه من الاعتماد على ذاتها.[372] وخلال مؤتمر السلم المنعقد في مدينة "سان ريمو" لدول التحالف في إبريل (نيسان) 1920، تم وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني، غير أنه سرعان ما أثبتت هذه الجائزة أنها كأسًا مسموما. وفي السنوات ما بين الحربين العالميتين، حاولت بريطانيا جاهدةً التوفيق بين الالتزامات المتعارضة التي كانت قد قدمتها لكل من اليهود والعرب. وبحلول أواخر ثلاثينات القرن العشرين، ومع الوضع الدولي المتدهور والاضطرابات المتزايدة في الوطن العربي، اقتنعت بريطانيا بضرورة المصالحة مع الرأي العام العربي؛ ووضع الكتاب الأبيض في مايو (آيار) 1939 سقفًا لهجرة اليهود خلال السنوات الخمس اللاحقة لصدور الكتاب بعدد 75 ألف يهودي، هذا بالإضافة إلى منح الأغلبية العربية الموجودة في فلسطين استقلالهم في غضون عشر

---

[372]- جانيس جيه. تيري، الوفد، 1919-1952: حجر الأساس في السلطة السياسية المصرية، لندن، مركز العالم الثالث للدراسات والنشر، 1982، ص. 250-251؛ جيه. سي. بي. ريتشموند، مصر، 1798-1953: تقدمها نحو هوية معاصرة، لندن: ميثوين، 1977، ص. 206. يقول جابرييل فاربورج أن هدف لامبسون الرئيسي يوم 4 فبراير هو ضمان تنازل فاروق عن السلطة (جابرييل فاربورج، "إنذار لامبسون إلى الملك فاروق، 4 فبراير 1942"، دراسات شرق أوسطية، 11، 1 (1975): 31).

[373]- دانيال سيلفرفارب، الإمبراطورية البريطانية غير الرسمية في الشرق الأوسط: دراسة تحليلية للعراق، 1929-1941، نيويورك: دار جامعة أكسفورد للنشر، 1986، ص. 6.

سنوات.[373] ومع ذلك، اختلت خطط بريطانيا مع رفض الجانبين شروط الكتاب الأبيض، حيث أكد الصهاينة عدم شرعية فرض قيود على الهجرة، فيما شعر العرب بأن تنازلات بريطانيا لم تحقق القدر الكافي المتوقع في هذا الصدد.[374]

بات وضع بريطانيا في فلسطين يتعذر الدفاع عنه إثر التطرف في الرأي اليهودي نتيجة للمحرقة، إلى جانب التعاطف الدولي المتنامي للقضية الصهيونية.[375] وفي فبراير (شباط) 1947، أعلن وزير الخارجية البريطاني "إرنست بيفن" أن المسألة برمتها سوف تحال إلى الأمم المتحدة.[376] وعقب ذلك بستة أشهر، أعلنت بريطانيا اعتزامها الانسحاب من فلسطين بحلول منتصف العام المقبل؛[377] وجاء إعلان قيام دولة إسرائيل في 14 مايو (آيار) 1948 ليعجِّل من اندلاع الحرب العربية-الإسرائيلية. وفي خضم الفوضى التي تلت ذلك، اضطر مئات الآلاف من الفلسطينيين إلى الفرار من منازلهم،[378] وهُزمت جيوش التحالف العربي التي ثارت ضد إسرائيل؛ ورغم أن قرار بريطانيا الحكيم بالانسحاب من فلسطين وقف كالسد المنيع أمام حملة عربية شاملة ضد مصالحها في الشرق الأوسط، إلا أن دورها في إقامة دولة إسرائيل قد خلَّف إرثًا من السخط في العالم العربي، والذي عززه

---

[374]- مايكل جيه. كوهين، فلسطين إلى إسرائيل: من الانتداب إلى الاستقلال، لندن: فرانك كاس، 1988، ص. 122.

[375]- المرجع السابق، ص. 123-125.

[376]- انظر " الناجون من المحرقة كعامل سياسي" لـ زئيف زاهور، دراسات شرق أوسطية، 21، 2 (1988): 432-444.

[377]- ايه. ان. بورتر وايه. جيه. ستوكويل، سياسة الإمبراطورية البريطانية وإنهاء الاستعمار، 1938-1964، مجلدان، باسينستوك: ماكميلان، 1987، مجلد واحد، ص. 56؛ ريتشي اوفنديل، أصول الحروب العربية-الإسرائيلية، لندن: لونجمان، 1984، ص. 276-277.

[378]- مايكل جيه. كوهين، فلسطين والقوى العظمى، 1945-1948، برينستون، نيو جيرسي: دار جامعة برينستون للنشر، 1982، ص 276-277.

[379]- العدد المحدد للفلسطينيين العرب الذين أصبحوا لاجئين نتيجة لحرب 1948 هو مسألة متنازع عليها، حيث يقدر القادة العرب عدد اللاجئين بمليون، فيما اقترح الإسرائيليون أن عددهم أقرب إلى النصف مليون. وربما يكون تقدير الخارجية البريطانية في سبتمبر 1949 هو الأكثر دقة حيث خلص إلى أن عدد اللاجئين يتراوح ما بين 600 ألف إلى 760 ألف لاجي (بيني موريس، نشأة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، 1947-1949، كامبريدج: دار جامعة كامبريدج للنشر، 1987، ص 297-298).

مشكلة اللاجئين الفلسطينيين المستمرة.[379] وقال السير "جون تراوتبيك" (السفير البريطاني في بغداد، 1951-1954) إن "العروبة والإسلام ومناهضة الإمبريالية يلتقون في تعصب مركز حول قضية إسرائيل".[380]

لقد رأى "جون داروين"، في إشارة إلى وقع هزيمة مصر أمام الإسرائيليين في 1948-1949، أنه "ليس هنالك شيئًا قد يكون مدروسًا على نحو أفضل حتى يؤدي إلى مضاعفة العداء المصري تجاه بريطانيا من "خيانة" عرب فلسطين، واعتبارها الكارثة التي يمكن إلقاء اللوم عليها".[381] وقد تم التعبير عن هذا الشعور بشكل ملموس في أكتوبر (تشرين الأول) 1951، عندما ألغت حكومة الوفد برئاسة النحاس باشا-من طرف واحد- معاهدة 1936 مع بريطانيا.[382] ومن غير المفاجئ، أنه سرعان ما باتت المنشآت العسكرية البريطانية في منطقة القناة هدفًا لمجموعات الفدائيين المصريين؛ وفي 25 يناير (كانون الثاني) 1952، أمر القائد البريطاني الجنرال "أرسكين" قواته بمهاجمة وحدة من الشرطة المصرية المساعدة في مدينة الإسماعيلية، والتي كان يعتقد أنها تقدم مساعدات سرية للفدائيين.[383] وعندما وصلت أنباء حول التصرفات البريطانية إلى القاهرة، قامت حشود غاضبة بحرق وسط المدينة، وهاجموا المصالح البريطانية بكل مكان وبناء عليه فقد تم إقالة حكومة النحاس باشا وتلته سلسلة من الحكومات الضعيفة. غير أنه على النقيض من هذه الأحداث، قامت مجموعة من ضباط الجيش المصري بقيادة اللواء محمد نجيب والعقيد جمال عبد الناصر بانقلاب ناجح في 23 يوليو (تموز) 1952 وبعده بثلاثة أيام، تنازل الملك فاروق عن

- وبحلول عام 1975، بلغ عدد النازحين الفلسطينيين العرب 2.5 مليون (مانسفيلد، العرب، ص. 240).
379

[381]- مشار إليه في وليام روجر لويس، "البريطانيون وأصول الثورة العراقية"، في روبرت ايه. فيرني ووليم روجر لويس (محرران)، الثورة العراقية عام 1958: إعادة النظر في الطبقات الاجتماعية القديمة، لندن: إي. بي. توريس، 1991، ص. 41.

[381]- داروين، بريطانيا وإنهاء الاستعمار، ص. 207.

[383]- وليام روجر لويس، الإمبراطورية البريطانية في الشرق الأوسط، 1945-1951: القومية العربية والولايات المتحدة والإمبريالية بعد الحرب، أكسفورد: كلارندون، 1984، ص. 732؛ ريتشموند، مصر، ص. 216.

[383]- جان وسيمون لاكوتور، مصر في مرحلة انتقالية، لندن: ميثوين، 1958، ص 106-107.

عرش مصر. وفي خضم الصراع على السلطة بين نجيب وعبد الناصر الذي أعقب ذلك، تمكن الأخير من الانتصار ليصبح رئيس الوزراء في إبريل (نيسان) 1954 ورئيسًا للبلاد في يونيو (حزيران) 1956.[384] وكانت أزمة قناة السويس (العدوان الثلاثي) هي التي رفعت من شأن عبد الناصر في العالم العربي.

كانت بريطانيا تسعى في البداية إلى تحقيق تقارب مع مصر، وهو هدف أصبح من السهل تحقيقه كنتيجة لاستعداد ورغبة النظام الجديد في التخلي عن المطالبات بحقوقه في السودان ودعم حق تقرير المصير السوداني.[385] أقنع وزير الخارجية البريطاني "أنطوني إيدن" مجلس الوزراء بعدم جدوى محاولة الحفاظ على القوات العسكرية البريطانية في منطقة القناة باعتبار أن ذلك معارض لرغبات الحكومة المصرية؛ وبحلول يوليو (تموز)، تم التوصل إلى الخطوط العريضة لاتفاقية- تم التوقيع عليها رسميًا كمعاهدة جديدة في أكتوبر (تشرين الأول)- والتي تقضي بمغادرة جميع القوات البريطانية مصر قبل تاريخ 18 يونيو (حزيران) 1956.[386] بيد أنه ثبت أن هذا التحسن في العلاقات الأنجلو-مصرية سريع الزوال، حيث أثار تشكيل حلف بغداد في فبراير (شباط) 1955-وهو تحالف دفاعي بين العراق وتركيا انضمت إليه بريطانيا في وقت لاحق-سخط عبد الناصر، والذي اعتبره بمثابة تهديد لطموحات قيادته الإقليمية.[387] ولم يكتف عبد الناصر

---

[385]- بي. جيه. فاتيكاتد، تاريخ مصر المعاصر: من محمد على حتى مبارك، الإصدار الرابع، لندن: ويدنفيلد ونيكلسون، 1991، ص 384-388؛ بي. جيه. فاتيكاتد، عبد الناصر وأبناء جيله، نيويورك: سانت مارتن، 1978، ص 146-151.

[386]- وليام روجر لويس، "مأساة التسوية الأنجلو-المصرية لعام 1954"، في وليام روجر لويس وروجر أوين (محرران)، السويس 1956: الأزمة وتداعياتها، أكسفورد: كلارندون، 1991، ص. 51.

[386]- ديفيد كارلتون، بريطانيا وأزمة السويس، أكسفورد: باسل بلاكويل، 1988، ص. 12-13.

[388]- إيلي بودا، "الاندفاع نحو الحياد: السياسة الخارجية المصرية خلال بداية العهد الناصري"، 1952-1955، دراسات شرق أوسطية، 32، 1 (1996): 168. ايلي بودا، الصراع على الهيمنة العربية بعد أزمة السويس، دراسات الشرق الأوسط، 29، 1 (1993): 91؛ ريتشارد ال. جيسي، "حلف بغداد: الحرب الباردة أو الاستعمار؟ "، دراسات شرق أوسطية، 27، 1 (1991): 148. انظر أيضا ايلي بودا، " السعي وراء تحقيق الهيمنة في العالم العربي: الصراع على حلف بغداد، ليدن: إي. جيه. بريل، 1995.

بشن حملة دعائية مستمرة ضد حلف بغداد،[388] بل قام أيضًا برد الصفعة من خلال تشكيل سلسلة من الاتفاقات الدفاعية الثنائية مع المملكة العربية السعودية وسوريا واليمن.[389] وعلاوة على ذلك، أعلن عبد الناصر في سبتمبر (أيلول) 1955 عن صفقة لشراء أسلحة من الاتحاد السوفيتي عن طريق تشيكوسلوفاكيا، وبذلك يكون قد كسر احتكار الغرب على توريد الأسلحة إلى مصر. وفي إطار محاولة لتوجيه انتقاد لاذع لعبد لناصر، سحبت الولايات المتحدة دعمها المالي لبناء سد أسوان، المشروع الذي ادعى عبد الناصر بأنه يعد بمثابة أمر حيوي للتنمية الاقتصادية في بلاده؛ وفي أسلوب استعراضي نمطي، رد الرئيس المصري في يوم 26 يوليو (تموز) 1956 على هذه الانتقادات بإعلان تأميم قناة السويس.

كان أنطوني إيدن-الذي خلف ونستون تشرشل في منصب رئيس الوزراء البريطاني في إبريل (نيسان) 1955-ينظر إلى عبد الناصر بكراهية متزايدة في الأشهر التي سبقت تأميم القناة؛ وبالفعل، بدأ "إيدن" في نسب أي أضرار تلحق بهيبة بريطانيا في المنطقة إلى نفوذ عبد الناصر الخبيث؛ وقد بلغ هذا التوجه ذروته الهائلة عقب إقالة الملك حسين، ملك الأردن، لقائد القوات البريطانية للجيش العربي السير "جون جلوب" في مارس (آذار) 1956.[390]

كتب الملك حسين، تفسيرا لأفعاله، قائلا: "مع تسلل الشيوعية تدريجيًا للشرق الأوسط ووصف القاهرة للأردن باعتبارها "قوة إمبريالية"، لم يكن أمامي بديل؛ وكان على "جلوب" الرحيل."[391] وعلى الرغم من سعادته

---

[388]- فيبي مار، تاريخ العراق الحديث، بولدر، كولورادو: دار وستفيو للنشر، 1985، ص 118-119.

[390]- ار. را دكمهيان، مصر تحت حكم ناصر: دراسة في الديناميات السياسية، لندن: دار جامعة لندن للنشر، 1972، ص. 42؛ دبليو. سكوت لوكاس، "الطريق إلى السويس: بريطانيا والنضال من أجل الشرق الأوسط، 1953-1956 "، في آن دايتون (محرر)، بريطانيا والحرب الأولى الباردة، باسينستوك: ماكميلان، 1990، ص 264-265.

[391]- لمعرفة الأحداث المحيطة بإقالة جلوب، انظر مايكل بي. أورين، "شتاء السخط: أزمة بريطانيا في الأردن، ديسمبر 1955-مارس 1956"، المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط، 22 (1990): 171-184.

[392]- مشار إليه في نصير عاروري، الأردن: دراسة في التنمية السياسية، 1921-1965، لاهاي: مارتينوس نيهوف، 1972، ص. 131.

بإقالة "جلوب" من منصبه، إلا أن عبد الناصر لم يكن تقريبًا بالتأكيد هو المسئول بشكل مباشر عن قرار حسين وأنه بدا متفاجئًا بذلك كغيره.[392] ومع ذلك، كان عبد الناصر في اعتبارات إيدن، هو المُلام، وخلال محادثة هاتفية مع وزير الخارجية "أنطوني نوتنج" في مقر الخارجية البريطانية، يُقال إن رئيس الوزراء البريطاني صرخ بقوة قائلا: "أريد اغتيال عبد الناصر".[393] ولم يكن إصرار إيدن على التعويض عن مظالم تأميم قناة السويس فقط، بل والتعجيل بالتأكد من الإطاحة بعبد الناصر قبل اجتماع لجنة مجلس الوزراء حول مصر في 30 يوليو (تموز)، والذي خلص إلى ضرورة أن يكون هدف بريطانيا المباشر هو " الإطاحة (كما هو موجود بالمرجع) برئيس الحكومة المصرية".[394] كما أخبر إيدن، الرئيس الأمريكي "دوايت أيزنهاور أن الاطاحة بعبد الناصر وتثبيت نظام في مصر أقل عدائية للغرب يجب أن يحتل مرتبة متقدمة بين أهدافنا".[395] وعلى الرغم من المعارضة الأمريكية لاستخدام القوة،[396] لكن بريطانيا وفرنسا-اتجهت الى الحل العسكري للنزاع المتعلق بقناة السويس لشكوكهما بأن عبد الناصر يدعم المتمردين ضد الحكم الفرنسي في الجزائر-[397]".

قدم نائب رئيس أركان سلاح الجو الفرنسي "موريس شال"، خلال اجتماع عقد في تشيكرز يوم 14 أكتوبر (تشرين الأول) 1956، خطة سرية تشجع إسرائيل على شن هجوم ضد مصر، وبالتالي تقدم لبريطانيا وفرنسا

---

[393]- أوريل دان، الملك حسين وتحدي التطرف العربي: الأردن، 1955-1967، نيويورك: دار جامعة أكسفورد للنشر، 1989، ص. 32.

[393]- براين لابنج، نهاية الإمبراطورية، لندن: نقابة النشر، 1985، ص. 262.

[394]- كارلتون، أزمة السويس، ص. 36-37.

[395]- مشار إليه في كيث كايل، السويس، لندن: ويدنفيلد ونيكلسون، 1991، ص. 179.

[397]- انظر دبليو سكوت لوكاس، نقف منقسمون: بريطانيا والولايات المتحدة وأزمة السويس، لندن: هودر وستوكتون، 1991؛ بيتر ال. هان، الولايات المتحدة، وبريطانيا العظمى، ومصر، 1945-1956: الاستراتيجية والدبلوماسية في أوائل الحرب الباردة، تشابل هيل، نورث كارولاينا: دار جامعة نورث كارولينا للنشر، 1991، ص 211-393 ديفيد كارلتون، أنتوني إيدن: سيرة ذاتية، لندن: ألن لين، 1981، ص 419-420. جيفري وارنر، "استعراض المقال: الولايات المتحدة وأزمة السويس"، الشئون الدولية، 67، 2 (1991): 310-12. 1.

[397]- موريس فايس، "فرنسا وأزمة السويس"، في لويس وأوين، السويس عام 1956، ص. 137-138.

مبررًا لإرسال قواتهم إلى مصر تحت ستار الفصل بين المتحاربين وحماية القناة.[398] وتم إيضاح هذه الخطة أثناء مناقشات بين ممثلي الحكومات البريطانية والفرنسية والإسرائيلية في سيفر، بباريس يوم 22 أكتوبر.[399] وبعد ذلك بيومين، وافقت إسرائيل على شن هجوم على مصر. وقد كتب رئيس الوزراء الإسرائيلي "ديفيد بن غوريون" في مذكراته صباح يوم 24 أكتوبر (تشرين الأول): " أعتقد أنه يتعين علينا القيام بهذه العملية. وتعد فرصة فريدة من نوعها بأن تحاول قوتين "ليستا بالصغيرتين" إسقاط عبد الناصر، ولا يمكن ان نبقى بمفردنا في مواجهته بينما نفوذه يزداد بالتوغل في كل الدول العربية".[400]

شنت القوات الإسرائيلية أول هجوم لها على الجيش المصري في سيناء في 29 أكتوبر (تشرين الأول). وبعد يوم، أصدرت بريطانيا وفرنسا إنذارًا مشتركًا للدولتين المتقاتلين بسحب قواتهما لمسافة عشرة أميال عن قناة السويس؛ وحتى في هذه المرحلة المبكرة، بدأت ازدواجية "إيدن" تنكشف، حيث أن الإسرائيليين لم يكونوا بأية حال قرب القناة. هذا وقد تم تسليط الضوء على التناقضات الكامنة في موقف الحكومة البريطانية في تصريحات لزعيم المعارضة "هيو جيتسكل"، الذي قال: "لا أعتقد أن أي شخص قد يتهمني بعدم التعاطف مع إسرائيل".

ولكن من واجبي القول إن الاقتراح الذي يهدف إلى وقف القتال، والذي ينطوي على انسحاب المصريين عشرة أميال عن حدودهم وانسحاب الإسرائيليين إلى مسافة عشرة أميال عن منطقة القناة-مما

---

[399]- كايل، السويس، ص 296-297؛ كارلتون، أزمة السويس، ص. 56. روي فيلك وجيفري باول، السويس: حرب مزدوجة، لندن: ليو كوبر، 1990، ص77-78. اقترح دبليو. سكوت لوكاس بأن قرار إيدن للتآمر مع إسرائيل لا يشكل محاولة غير منطقية لتدمير عبد الناصر، ولكنه خطوة منطقية تهدف إلى استبعاد هجوم إسرائيلي ضد الأردن (سكوت لوكاس، "الطريق إلى السويس"، ص 269. أنظر أيضا زيد رعد، "تفادي كابوس: الأردن والسويس 1956، شئون إسرائيل 1، 2، (1994): 296-297)

[400]- مُثلت بريطانيا في هذه المناقشات من جانب وزير الخارجية البريطاني سلوين لويد. ولمعرفة وصفه لاجتماع سيفرز، انظر سلوين لويد، السويس 1956: حساب شخصي، لندن: جوناثان كيب للنشر، 1978، ص 181-185.

[401]- مشار إليه في مردخاي بار أون، "ديفيد بن غوريون ومؤامرة سيفرز"، في لويس وأوين، السويس عام 1956، ص. 153.

يتركهم داخل حدود مصر بمسافة تقدر بـ 160 ميلا-يتعذر الإشادة بكونه يستند إلى أسس عادلة.[401]

تفاقمت أزمة فشل المعارضة في تقديم دعم غير مشروط لحكومة إيدن إثر ردود الفعل الدولية المعادية للموجة الأولى من الهجمات الأنجلو-الفرنسية على مصر في ليلة 31 أكتوبر والأول من نوفمبر.

ومما يعكس استياء حكومات الكومنولث إزاء الإجراءات البريطانية، انتقاد رئيس وزراء الهند جواهر لال نهرو هذه الإجراءات بشدة، حيث قال: "بعد خبرة كبيرة إلى حد ما في الشؤون الخارجية، لا أستطيع التفكير في حالة أكثر فداحة من العدوان السافر الذي تحاول إنجلترا وفرنسا القيام به".[402] وكان الأمر الأكثر خطورة بالنسبة لحكومة إيدن هو موقف حاسم تبنته الولايات المتحدة، وتجسَّد في إدانة "جون فوستر دالاس"[403] لحلفائه البريطانيين والفرنسيين في الجمعية العامة للأمم المتحدة في 2 نوفمبر (تشرين الثاني).[404] وفي اليوم نفسه، حث وزير الخارجية البريطاني "سلوين لويد":

> على ضرورة أتخاذ الحكومة البريطانية بعين الاعتبار مدى قوة المشاعر التي أثارتها التصرفات الأنجلو-فرنسية داخل الولايات المتحدة. وأنه إذا لم يتم تقديم أي تنازل أمام هذه الحالة، لكان من الممكن أن يتم فرض عقوبات نفطية ضدنا. وقد نضطر حينها لاحتلال الكويت وقطر-الموردين الوحيدين للنفط اللذان ليستا من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة؛ وعلينا عداء جميع الدول العربية ربما إلى غير رجعة. وقد قطعت الحكومة السورية بالفعل العلاقات

---

[401]- مشار إليه في كايل، السويس، ص. 361-362.

[403]- اس. سي. جانجل، الهند والكومنولث، في ام. اس. راجان (محرر)، علاقات الهند الخارجية في عهد نهرو، بومباي: دار آسيا للنشر، 1976، ص. 84.

[403]- وزير خارجية الولايات المتحدة، 1953-1959.

[404]- كارلتون، أزمة السويس، ص. 72.

مع المملكة المتحدة. وكان من الممكن أن يحذو العراق والأردن وليبيا حذوها.[405]
حذر"سلوين لويد" في ختام تصريحه قائلا: "لا يمكننا أن نتجنب صعوبات جدية مع الدول العربية لمدة تطول عن هذه الفترة القصيرة للغاية، وبالتأكيد ليس للفترة الطويلة التي تلزمنا لاستكمال احتلال مصر الذي يعارض من الأطراف الأخرى". وعلى الرغم من المناخ غير الملائم في الرأي العام الدولي، مضى إيدن قدمًا في العملية العسكرية، وهبط جنود المظلات البريطانيين والفرنسيين في الطرف الشمالي للقناة في 5 نوفمبر؛ ورغم ذلك بعد يوم واحد، مع تهديد الاتحاد السوفيتي بشن هجمات صاروخية ضد بريطانيا،[406] صدرت الأوامر للقوات البريطانية بوقف إطلاق النار. وعلى الرغم من عدم ندمه حيال طريقة تعامله مع أزمة السويس،[407] اختار إيدن الاستقالة من منصب رئيس الوزراء لسوء حالته الصحية في 9 يناير (كانون الثاني) 1957.

لقد بات تأثير أزمة السويس على مكانة بريطانيا في العالم وعلى سرعة إنهاء الاستعمار البريطاني لاحقا، جدلا مثيرا ؛ وفي تقدير "براين لابنج": "أن عملية السويس كتبت نهاية ليس فقط الإمبراطورية البريطانية، بل نهاية جميع إمبراطوريات أوروبا الغربية".[408] ومع ذلك، عبر أخرون عن تقديرات أكثر حذرا. ويؤكد "جون داروين"[409] أن: "السويس لم تؤد إلى انهيار الإمبراطورية ولم تحرض على الاشمئزاز المفاجئ ضد الحكم الاستعماري بين واضعي السياسات". وقد دعم هذا التفسير "ايه. إن. بورتر" "وإيه. جيه. ستوكويل"، اللذان أكدا استمرارية سياسة

---

[406]- استنتاجات مجلس الوزراء، 2 نوفمبر 1956، سي ام (56)، كاب 30/128 الجزء الثاني؛ كيث كايل، "السويس ومبادرة وولدجراف"، سجل معاصر، 9، 1 (1995): 385.

[406]- كايل، السويس، ص. 458.

[408]- انظر "الوضع الاقتصادي"، مذكرة أعدها رئيس الوزراء/ 5 يناير 1957، سي. بي. (57) 8، كاب 84/129.

[408]- لابنج، نهاية الإمبراطورية، ص. 277.

- جون داروين، نهاية الإمبراطورية البريطانية: النقاش التاريخي، أوكسفورد: بلاكويل، 1991، ص. 70 [409]

الإمبراطورية البريطانية حيث أن أزمة السويس لم تترك أثرًا يكفي لتغييرها.[410] وبالنظر إلى العواقب الدولية للأزمة، أكد "نايجل جون اشتون" أن: "التفسيرات التي تنظر إلى السويس كمرحلة انتقالية حاسمة، مع تولي أمريكا مسؤولية منطقة الشرق الأوسط من بريطانيا، هي تفسيرات ثورية للغاية في نظرتها".[411] وفي سياق مماثل، لاحظ "ديفيد كارلتون" أن "النفوذ البريطاني في المنطقة لم ينهار في الواقع بين عشية وضحاها في أعقاب كارثة السويس".[412] ويعد هذا التقييم مناسبًا بشكل خاص عند تطبيقه على الكويت. وعلى الرغم من أن الإجراءات البريطانية في عام 1956 هددت استقرار نظام آل الصباح والجدوى من وجود الإمبراطورية، لم تتغير العلاقات البريطانية مع الكويت بصورة جوهرية على خلفية أزمة السويس. وفي الواقع، عملت أحداث عام 1956 على تسليط الضوء على قوة العلاقة القائمة بين بريطانيا وآل الصباح.

ثانيًا

كانت دول الخليج محصنة نسبيًا على نحو تقليدي ضد التأثيرات الخارجية. "وبالمقارنة مع أية دولة من دول المشرق أو المغرب،" كما أكده "فريد هاليداي"، 'كانت دول الخليج معزولة، ومخدرة سياسيًا من حيث آثار القضية الفلسطينية ونشأة القومية العربية".[413] في أواخر فبراير (شباط) 1952، لاحظ "سي إم روز" من وزارة الخارجية البريطانية أن "فيروس القومية العربية بعيدًا للغاية وبشكل عملي عن أن يكون له أي تأثير على

- بورتر وستوكويل، سياسة الإمبراطورية البريطانية وإنهاء الاستعمار، 1989، المجلد الثاني، ص. [410] 29-32.

[412]- نايجل جون آشتون، أيزنهاور، ماكميلان ومشكلة ناصر: العلاقات الأنجلو-أمريكية والقومية العربية، 1955-1959، باسينستوك: ماكميلان، 1996، ص. 99.

[412]- كارلتون، أزمة السويس، ص. 101.

[414]- "فريد هاليداي، 'الخليج بين ثورتين: 1958-1979"، تيم نيبلوك (محرر)، التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الخليج العربي، لندن: كروم هيلم، 1980، ص 214 -15.

هؤلاء الحكام أو على شعوبهم البدائيين نسبيا.[414] وعلاوة على ذلك، فإن حكام الخليج العربي كان لديهم شكوك طبيعية بشأن العروبة برمتها، خوفًا من أنه يمكن أن يتم استغلالها من قبل جيرانهم ذوي النفوذ لتعزيز المطالبات الإقليمية. وأشار السير "روبرت هاي" إلى أن [حكام وشعوب دول الخليج " يفضلون وصايتنا الخفيفة الحالية على أن يتم استيعابهم من قبل دولة عربية قوية".[415] وتعليقًا على اهتمام جامعة الدول العربية المتزايد في الكويت، اضافة الى ذلك، فإن مسئولًا في وزارة الخارجية قد واسى نفسه بالاعتراف أن "العائلة الحاكمة في الكويت تدرك أن الجامعة تسعى وراء أموالهم، ولهذا السبب لا يرغبون التعامل معها".[416] وتم تأكيد هذا التخمين خلال المناقشات بين الحاكم والمندوب السياسي البريطاني "سي. جيه بيلي"، والتي أكد خلالها الأول أن الكويت ستتعاون مع جامعة الدول العربية في المسائل التعليمية والاجتماعية والطبية، ولكن لن يكون لها أي تعامل معها في القضايا السياسية أو الدفاعية.[417] وفي الواقع، فإن فترة الخمسينيات شهدت نمو "القومية النفطية"، والتي رفضت خلالها أنظمة دول الخليج أي شكل من أشكال الوحدة العربية التي قد تؤثر سلبًا على الثروات المكتشفة حديثا.[418] كما افترض "جون مارلو":" تميل قلة عدد السكان في الكويت والثراء من عائدات النفط. . .إلى تقليل الرغبة في الإنضمام لأي اتحاد قد ينطوي على تقاسم الثروة الكويتية مع الآخرين الأقل حظًا من حيث الموقع.[419] وبالرغم من موقع الكويت في المنطقة المحصورة بين العراق

[415]-"الوضع الداخلي السياسي في دول الخليج العربي"، مذكرة موجزة بـ سي إم روز، 8 فبراير 1952، الخارجية البريطانية 98333/371.

- خطاب من سير روبرت هاي إلى أنتوني إيدن، 11 يونيو 1952، الخارجية البريطانية [415]104266/371.

- مذكرة موجزة من قبل إيه دي جرينهل، 18 ديسمبر 1953، وزارة الخارجية البريطانية 371 / [416]98333.

[418]- من بيلي إلى وزارة الخارجية البريطانية، رقم.401، 23 ديسمبر 1953، وزارة الخارجية -برقية البريطانية 104266/371.

[419]- رياض إن. الريس، "القومية العربية والخليج" بي أر بريدهام (محرر)، الخليج العربي والعالم العربي، لندن: كروم هيلم، 1988، ص 84.

[419]- جون مارلو، الخليج العربي في القرن العشرين، لندن: دار كريسيت للنشر، 1962، ص 198.

والمملكة العربية السعودية على رأس الخليج، إلا أنها تميل إلى كونها أكثر انفتاحًا على الأفكار الجديدة من دول الخليج الأخرى.[420]

أوضح "روز" أن شعب الكويت (وهذا ينطبق بشكل خاص على الأسرة الحاكمة) هم الأكثر عرضة من بين الدول الآخرى المحمية في الخليج تأثيرا من بقية العالم العربي؛ مما يجعلهم أقل استجابة بصورة مباشرة إلى المشورة البريطانية، وأحيانا ينفرون منها من أجل إظهار استقلالهم".[421] وفي كتاباته في نهاية عام 1955، أورد المندوب السامي السير "برنارد باروز"، ملاحظته التي جاء فيها:

> على الرغم من أن معظم العرب في منطقة الخليج هم ضيقي الأفق وبعضهم يشكك من عدم وجود إنجازات إيجابية في جامعة الدول العربية، ورغم أن معظمهم لا يظهرون استيائهم حيال علاقة دولهم مع حكومة صاحبة الجلالة، إلا أن أفكار الوحدة العربية والتحرر من الإمبريالية الغربية تحمل بعض القوة الغامضة بين الأفراد الأصغر سنًا والأكثر مثاليّة في المجتمع والقيادة على الأقل في التشدق من الباقين.[422]

وعلاوة على ذلك، اعترف رئيس قسم الشرق في وزارة الخارجية "دي. اتش. إم. ريتشيز"، في عشية أزمة السويس، أن "المصريين، من خلال تقنيتهم وزياراتهم إلى الكويت، قد أسهموا بالتأكيد بعضا من التقدم الحاصل هناك؛ كما أن الحاكم حساس حيال النقد المحتمل من جانب مصر".[423]

لقد تجلت قابلية تجاوب الشيخ عبد الله حاكم الكويت لقبول رغبات الدول العربية الأخرى في وقت مبكر من عام 1951، عندما رفض، على الرغم من الضغوط البريطانية، إدانة شركة الطيران اللبنانية التي كانت تشغل

---

[421]- انظر سعيد خليل هاشم، "تأثير العراق على الحركات القومية في الكويت والبحرين، 1920-1961"، رسالة دكتوراه، جامعة إكستر، 1984.

[421]- لكويت، مذكرة روز، 30 أغسطس 1952، وزارة الخارجية البريطانية 371 /98352.

[423]- خطاب من باروز إلى سلوين لويد، رقم. 143، 24 ديسمبر 1955، وزارة الخارجية البريطانية 371 /120561.

[424]- إتش. رحمن، صناعة حرب الخليج: أصول النزاع الكويتي الإقليمي طويل الأمد مع العراق، القراءة: دار إيثاكا للنشر، 1997، ص 208-209.

خدمات غير مصرح بها بين الكويت وبيروت.[424] وفي أعقاب زيارة العقيد "أنور السادات"وهو أحد المساعدين المقربين من عبد الناصر والرئيس المستقبلي لمصر الى الكويت عام 1955، سمح عبد الله لوزارة التعليم تقديم مساهمة صغيرة من أموال الحكومة الكويتية إلى أسبوع الأسلحة المصري. وفي تبرير لأفعاله أمام المندوب السياسي البريطاني، أكد الحاكم صعوبة موقفه وحتمية توجهه 'بصورة أو بأخرى إلى الشعور القومي العربي من أجل تجنب الانتقاد الصريح بسبب علاقاته الوثيقة مع حكومة صاحبة الجلالة.[425]

على الرغم من عدم وجود تطور بشكل خاص في العالم العربي، فإن تأميم رئيس الوزراء الإيراني "مصدق" لشركة النفط البريطانية-الإيرانية إضافة إلى مصفاتها الكبيرة الواقعة في عبادان، كان له تأثير كبير على الكويت. وذكر المندوب السياسي "إتش جي جاكينز" أن "السوق مليء بالحديث عن تراجع الدور البريطاني هناك،[426] في حين أن التقرير الإداري للكويت في عام 1951 ذكر: "أن التأثير الأهم للتخلي عن عبادان كان يُعتقد أنه من الضروري وبكل بساطة النباح بصوت عال ولمدة طويلة بما يكفي لجعل البريطانيين يغادرون إلى أي مكان.[427]

وبالإضافة إلى ذلك، رأى السير روبرت هاي، خلال كتابته في عام 1952، أن "الكارثة" في عبادان "قد قوضت موقفنا بالكامل في الخليج.[428]

لاحظ المندوب السياسي "جي. دبليو. بيل"، من خلال التأمل في التأثيرات الجديدة في الكويت في مارس (آذار) 1956: "أن الحاكم أعرب عن انزعاجه من احتمال حدوث تطورات قد يتعرض فيها وضع العلاقات

---

[425]-'العلاقات مع بقية العالم العربي، مذكرة موجزة من قبل روز، 8 فبراير 1952، وزارة الخارجية البريطانية 371/ 98364.

[425]- خطاب من باروز إلى لويد، رقم 47، 7 مايو 1956، رئاسة الوزراء البريطانية 1472/11.

- خطاب من إتش. جي. جاكينس إلى هاي، 16 أكتوبر 1951، وزارة الخارجية البريطانية 371/ 91260[426].

[427]- التقرير الإداري للكويت لعام 1951، وزارة الخارجية البريطانية 371/ 98323.

[429]- وليم روجر لويس، مصدق ومعضلات الإمبريالية البريطانية"، جيمس إيه. بيل ويليام روجر لويس (محرران)، مصدق، القومية الإيرانية والنفط، لندن: أي بي توريس، 1988، ص. 230.

التقليدية مع حكومة صاحبة الجلالة لضغوط متزايدة من جانب مصر والمملكة العربية السعودية.[429] وقد أتاحت أزمة السويس توافر مثل هذا الوضع.

وبما يعكس فلسفته السياسية في عام 1957، أكد عبد الناصر:

أنه بات من الواضح لنا بشكل مباشر أن مصر، شأنها شأن بقية الأجزاء المكونة للأمة العربية، لن تكون قادرة على حماية أمنها إلا عندما تجمع معها الدول الشقيقة في العروبة في اتحاد قوي. حيث أن القومية العربية بالنسبة لنا قد اكتسبت صفتها المميزة في كل من مذهبها السياسي وضرورتها الاستراتيجية.[430]

وفي محاولة لتأكيد الدور القيادي لمصر في العالم العربي وتقويض الوجود البريطاني في الشرق الأوسط على حد سواء، نفذ عبد الناصر حملة دعائية عميقة وفعالة عبر محطة "صوت العرب" الإذاعية التي تبث من القاهرة.[431] أثبت أن هذا التكتيك كأسلوب صعب على بريطانياالمفروض مواجهته بشكل خاص . وقد أشار "سلوين لويد" بالتحديد إلى منطقة الخليج:

يجب ان تخضع الدول لنفوذ القومية العربية من النوع الخبيث وخاصة ذلك الذي يُصنع في مصر؛ بحيث لا يمكن أن تكون في عزلة عنها. لا يكمن التهديد الرئيسي في وجود الكثير من المعلمين والخبراء المصريين العاملين في الحكومات[432]..واعتبارًا من التأثير النفسي العام للدعاية والهيبة المصرية. فمن الصعب بالنسبة لنا المنافسة في هذا المضمار المتعلق بالفكر "العربي" والذي ينطوي على مغالاة ضد الغرب، وهو أمر تقليدي من الناحية

---

[430]- برقية من بيل إلى وزارة الخارجية البريطانية، رقم 45، 12 مارس 1956، وزارة الخارجية البريطانية 371/ 120568.

[430]- فاتيكيوتيس، عبد الناصر، ص. 229.

[431]- مانسفيلد، العرب، ص. 250.

[433]- بحلول أبريل عام 1956، وظفت الحكومة الكويتية 350 مصريا (خطاب من بيل إلى ريتشيز)، رقم 56/2/1015، 9 أبريل عام 1956، وزارة الخارجية البريطانية 120550/371).

السياسية وأي محاولة في القيام بهجوم مضاد يمكن أن تعتبر كاستعمار غير مقبول.[433]

وبينما ساءت العلاقات البريطانية-المصرية خلال عام 1956، حذر "باروز":

أن هناك مجموعة من الآراء هنا بين المسئولين البريطانيين وغيرهم من ذوي الخبرة بردود الفعل المحلية، أنه حتى الأعمال القوية الناجحة من جانبنا ضد مصر لن يكون لها أثر يجعل من الأسهل الحفاظ على مواقفنا هنا، بل على العكس من ذلك.

فمن الواضح تماما هو أن الأعمال العدائية الطويلة، أي لأكثر من بضعة أيام، سيكون لها أسوأ أثر محتمل على موقفنا هنا. وفي مثل هذا الحدث سيكون ولاء الأجهزة الأمنية في الكويت غير مستقر للغاية، وأنه من الضروري جلب قوات بريطانية كبيرة للحفاظ على أنفسنا أجمالا.[434]

وجاء أول اختبار كبير للأجهزة الأمنية في شهر أغسطس (آب) عشية مؤتمر الأمم البحرية.

حيث عُقد اجتماع في "لانكستر هاوس" في لندن خلال الفترة بين 16 و23 أغسطس (آب)، وناقش المؤتمر الذي ضم اثنين وعشرين دولة النهج المشترك لتأميم القناة؛ حيث أيدت أغلبية الدول اقتراح دالاس "أنه ينبغي أن تدار من قبل هيئة دولية، والذي على مصر أن تخدمه.[435] واحتجاجًا على دعوة المؤتمر، حث "ناصر" زملائه العرب على عقد سلسلة من الإضرابات.**[436]** ففي الكويت، تجمع حوالي 4 آلاف شخص خارج النادي

---

[434]- الخليج العربي، مذكرة من وزير الدولة للشؤون الخارجية، 14 مايو 1956، سي. بي (56) 122، مكتب نصائح المواطنين 81/129.

- برقية من باروز إلى وزارة الخارجية، رقم 733، 13 أغسطس 1956، وزارة الخارجية 371/ 120571 [434].

[435]- كنيت لوف، السويس: الحرب التي اندلعت مرتين، لندن: لونجمان، 1970، ص 405-406.

[437]- ويستند اللاحق لذلك على ملحق سري ليوميات الكويت رقم (8)، والذي يغطي الفترة ما بين 31 يوليو -26 أغسطس عام 1956، وزارة الخارجية البريطانية 371/ 120551، جيل كريستال، النفط

الثقافي القومي من أجل أن تقرر ما هي الإجراءات التي ينبغي اتخاذها؛ كما ألقيت الخطب الموالية لعبد الناصر والدعوات للإضراب، وبشكل رئيسي من قبل المتحدثين الفلسطينيين. وعلى الرغم من أن الحشد تفرق في وقت لاحق بهدوء، فقد اشتبكت النواة الصلبة منه والتي تتكون من 200 شخص تقريبًا مع الأجهزة الأمنية الذين كانوا يفرقونهم بأعقاب البنادق. وبحلول 16 أغسطس، وبينما كانت الدوائر الحكومية تعمل بشكل معتاد، ظلت 90 بالمئة من المحلات التجارية مغلقة. وفي المساء، تجمعت الحشود ومجموعة من حوالي عشرين شابًا ظهروا وهم يحملون صورة جمال عبد الناصر؛ وقد نجح تدخل الأجهزة الأمنية مرة أخرى في تفريق المتظاهرين، وكان مما زاد توتر الأجواء، التقارير التي تشير إلى تمركز القوات الفرنسية في قبرص.[437] حيث ان الإضرابات، التي تلت إلقاء فرنسا القبض على القادة الجزائريين في أكتوبر،أغلقت المتاجر والمكاتب.[438] وخلال اللقاء الجماهيري في المدرسة الثانوية بالكويت في 28 أكتوبر، ألقى جزائريان بالإضافة إلى طبيب محلي، يدعى أحمد الخطيب، كلمات معادية لفرنسا.[439] وحضر الحفل الشيخ عبد الله مبارك ورئيس إدارة التربية والتعليم، الشيخ عبد الله جابر، وقدم كل منهما التبرعات السخية للمتمردين الجزائريين. وحتى ذلك الوقت، كان ثمة قليل من المظاهر العلنية من المشاعر المعادية لبريطانيا في الكويت. غير أن تواتر الأنباء حول المهلة النهائية البريطانية-الفرنسية والتي تلاها شن الهجوم على مصر قد ساهم في تحول الموقف.

كانت حركة المجلس في أواخر الثلاثينيات من القرن العشرين في الأساس بمثابة ظاهرة من النخبة، حيث تتألف القيادة من التجار الوجهاء والأفراد الساخطين من عائلة آل الصباح.

والسياسة في الخليج: الحكام والتجار في الكويت وقطر، كامبردج: مطبعة جامعة كامبريدج، 1995، ص. 81.

[438]- الملحق السري ليوميات الكويت رقم 9، الذي يغطي الفترة ما بين 27 أغسطس -24 سبتمبر عام 1956، وزارة الخارجية البريطانية 120551/371.

[438]- كريستال، النفط والسياسة في الخليج، ص. 81.

[440]- المذكرات الشهرية: نوفمبر 1956 في خطاب باروز إلى ريتشيز، رقم 56/55/10101، 10 يناير 1957، وزارة الخارجية البريطانية 126871/371.

في حين قامت حركات الإصلاح اللاحقة على نطاق أكثر اتساعا، حيث أنها لم تشمل فقط الشبان الذين تلقوا تعليمهم في الخارج، ولكن أيضًا المصريين واللبنانيين والعراقيين والفلسطينيين الذين تطوروا سياسيًا وكانوا يعملون في الكويت.[440] ومنذ أن تم حظر الأحزاب السياسية، كان الإصلاحيون يمارسون أنشطتهم من خلال النوادي الاجتماعية. ومن أجل إخفاء أنشطتهم السياسية أكثر فأكثر، منحت النوادي الرئاسة الفخرية لأفراد الأسرة الحاكمة.[441] وبحلول عام 1956، كان هناك حوالي سبعة عشر ناديا، أهمها نادي المعلمين، نادي الخريجين، وعلى وجه الخصوص النادي الثقافي القومي تحت قيادة أحمد الخطيب،[442] والذي كان قد درس في الجامعة الأمريكية في بيروت؛ وكان قد انخرط، خلال فترة تواجده هناك، في حركة القوميين العرب التي أسسها جورج حبش، وقد تأثر بشكل عميق بهذه التجربة. وتطور الخطيب إلى شخصية معارضة بارزة عقب عودته إلى الوطن، وقام بإنشاء النادي الثقافي القومي.

تأسس النادي الثقافي القومي في عام 1953، ولم تكن عضويته متاحة فقط للكويتيين ولكن أيضًا لغيرهم من العرب. وعكست إصدارات النادي الثقافي القومي، والتي تضمنت بحلول عام 1955 صحيفة أسبوعية تدعى "صدى الإيمان"، أفكارًا واتجاهات القوميين العرب؛[443] كما تيسر التعاون بين مختلف الأندية عن طريق تشكيل لجنة الأندية. وكانت تلك هي المنظمة التي نسقت احتجاجًا ضد الهجمات على مصر. في 2 نوفمبر (تشرين الثاني)، وزعت اللجنة منشورات إدانة للأفعال البريطانية وتدعو إلى

[441]- روزماري سعيد زحلان، صناعة دول الخليج الحديثة: الكويت، البحرين، قطر، الإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عمان، لندن: أنوين هيمان، 1989، ص. 33. انظر أيضا هيا المغني، المرأة في الكويت: سياسات نوع الجنس، لندن: دار الساقي للكتب، 1993، ص 32-33.

[442]- فلاح المدايريس، وحركة القوميين العرب في الكويت من أصولها حتى عام 1970، رسالة الدكتوراه، جامعة أكسفورد، 1987، ص. 151.

[442]- كريستال، النفط والسياسات في الخليج، ص.82.

[443] - المدايريس، وحركة القوميين العرب في الكويت، ص. 151.

إضرابات ولقاء جماهيري في اليوم التالي.[444] ورداً على ذلك، أصدرت إدارة الشرطة إشعارات عامة تحظر فيها القيام بالمظاهرات المزمعة. ومن ثم أصبح المشهد معدًا لاختبار القوة بين السلطات والحركة الإصلاحية.

في البداية فتحت المحلات التجارية جميعها تقريبًا أبوابها بشكل طبيعي، ولكنها سرعان ما أغلقت أبوابها عندما حاول حشد قوامه مرات عدة عقد اجتماع في مسجد السوق الرئيسية. وفي الوقت نفسه اشتبكت الشرطة والأجهزة الأمنية في معركة استمرت لساعتين مع المتظاهرين في وسط مدينة الكويت. وجابت مجموعات من الشباب الشوارع وألقت الحجارة بشكل عشوائي، ووصولاً حتى إلى تهديد مقر المندوب السامي البريطاني. غير أن تعامل آل الصباح مع الاضطرابات أكد وجود الاستقرار الأساسي للنظام.

أسَّر الحاكم إلى "بيل" في بداية الأزمة قائلا: "أنه قد يتعرض إلى ضغط خلال الأسبوع المقبل للقيام بشيء يتمنى أن يتمكن من تحاشيه".[445] وبالتالي فإن الشيخ عبد الله وبحكمة انعزل بنفسه على جزيرة فيلكا النائية، بحيث لا يمكن الاتصال به، وترك عبد الله مبارك للتعامل مع الوضع الأمني؛ حيث كان عبد الله مبارك، مع كل أخطائه، بالفعل مواليًا لبريطانيا،[446] وأكد لبيل أن مصالح بريطانيا ستكون محمية.[447] واعترف بيل أن الاعتماد البريطاني الشديد على عبد الله مبارك له عيوبه؛ حيث أننا "قد اصبحنا للأسف أقرب من حيث التعامل مع العناصر الرجعية من الأسرة الحاكمة"، في الوقت الذي كنا نأمل فيه العمل على توثيق التعاون مع الأفراد الأصغر سنًا والأكثر

[445]- التالي يعتمد على ملحق سري ليوميات الكويت رقم 11، الذي يغطي الفترة من 28 أكتوبر -28 نوفمبر عام 1956، وزارة الخارجية البريطانية 120551/371، والمذكرات الشهرية لشهر نوفمبر في خطاب باروز إلى ريتشيز، رقم 55/10101 / 56، 10 يناير 1957، وزارة الخارجية البريطانية 126871/371.

[445]- سير جاوين بيل، الظلال على الرمال، لندن: سي. هيرست وشركاه، 1983، ص. 243.

[446]- المرجع السابق، ص. 244.

[447]- خطاب من بيل إلى باروز، 9 نوفمبر 1956، الخارجية البريطانية 120557/371.

تحررًا من حيث التفكير".[448] وخلال حرب السويس، أظهر آل الصباح، رغم ذلك، قدرتهم على نبذ العداوات الفردية من أجل مصلحة الحفاظ على الحكم الشيخي. وعلى الرغم من التنافس بين عبد الله مبارك ورئيس القطاع الشرطي، الشيخ صباح، فقد وضع الأخير رجاله تحت الأمر المباشر الأول في أيام التوتر التي أعقبت الإجراءات البريطانية-الفرنسية على مصر.[449] هذا وقد أثبت غياب الشيخ فهد من الكويت في نوفمبر (تشرين الثاني)، وكما ذكر بيل إنه: "يناصب العداء لسمو الشيخ عبد الله المبارك، وأن الضغط على إدارته قوي للغاية من جانب الفلسطينين بما قد يتسبب في موافقته على قرارات متسرعة ضد مصالحنا الاقتصادية، وهي القرارات التي في غيابه لم يكن لتحدث.[450]

لاقى تعامل عبد الله مبارك القوي مع الاضطرابات، والتي شملت العقاب الشخصي بالخيزرانة لعدد من أولئك الذين ترددوا في الانصياع لتنفيذ أوامره، استحسانًا لدى طبقة التجار الكبار الذين ألقوا بثقلهم خلف النظام.[451] وبالتالي، على الرغم من نجاحاتهم التي لا شك فيها، فإن لجنة الأندية كانت لا تزال تواجه قوة كبيرة من الرأي المتشكك، إن لم يكن معاديًا، لأهدافها الإصلاحية. إن نجاح آل الصباح في التغلب على الأزمة الحالية قد ساهم، على المدى القصير، في حماية المصالح البريطانية ومنع الحاجة إلى تدخل رسمي،[452] وهو الاحتمال الذي تنظر إليه وزارة الخارجية برعب. وقد

449- في سبتمبر 1956، قال آل صباح للسفير البريطاني في بيروت، جي إتش ميدلتون، ان بريطانيا يجب أن "توقف الثرثرة والمتابعة بالعمل الجيد من أجل القضاء على عبد الناصر (خطاب من ميدلتون إلى باروز" رقم 56/43/1632، 20 سبتمبر 1956، وزارة الخارجية البريطانية 371/ 120684.

450- خطاب من بيل إلى باروز، رقم 1612أ/56/100، 19 نوفمبر 1956، وزارة الخارجية البريطانية 120684/371.

450- المرجع السابق.

451- المرجع السابق.

453- في مارس عام 1956، أعرب مسئول في وزارة الخارجية البريطانية عن رأي مفاده أنه "سيكون من الخطأ الفادح الاستفادة من القوات البريطانية في الكويت إلا في أوقات الطوارئ الحرجة للغاية لاستعادة النظام عندما تفشل القوات المحلية" (خطاب من سي إيه إي تشكبرج إلى السير نورمان بروك، إي إيه 1055/ 1ج، 14 مارس 1956، وزارة الخارجية البريطانية 120571/371). في تحليل إمكانية نشر قوات بريطانية في منطقة الخليج، رأى مسئول آخر: "قد نضطر إلى هذا كملاذ أخير. ولكنها

اعترف أحد المسئولين بقوله " من الواضح لنا، وفي ظل الظروف الراهنة، أن تدخلنا عسكريًا في الكويت لتأمين وحماية إمداداتنا من النفط سيكون له تأثير كارثي على سمعتنا في كل مكان".[453] وأعرب مسئول آخر عن المخاوف من أن الاحتلال العسكري للكويت يمكن أن يمثل نسخة ثانية من عملية بورسعيد.[454] وعلى الرغم من أنه قد ثبت أن التدخل غير ضروري، إلا أن تأثير حرب السويس على بقاء الوجود الاستعماري في الكويت على المدى الطويل ظل مدعاة للقلق.

كان المسئولون البريطانيون في الخليج، مندهشين ومستائين من الهجوم على مصر مثلهم في ذلك مثل السكان المحليين. وفي مذكراته، أشار بيل: "في إطار مخاوفنا وحساباتنا كلهم ، لم نفكر مطلقًا في مشاركة إسرائيل في العملية البريطانية-الفرنسية المشتركة، ولم نحصل بتاتا على أدنى تلميح من لندن حول ذلك؛ وأن هذا المسار كان بعيدًا من أن يمكن حتى التفكير فيه. ولم نُخطر بشيء حول هذه المكيدة المشوشة وغير الحكيمة.[455] وأضافة الى ذلك، فقد لاحظ "باروز"، مشددًا على عدم وجود تشاور: "أن انهيار النظام العادي للاتصالات والثقة الطبيعية بين الوزراء وكبار المسئولين يبدو وكأنه يُظهر درجة غير منطقية في الخطط التي كانت تحاك في الحكومة في ذاك الوقت.[456] "وبمجرد أن بدأت العملية البريطانية-الفرنسية، سارع كل من بيل وباروز للتعبير عن مخاوفهما.

وقد أشار "بيل" في هذا الصدد قائلا "إن المشايخ وأكثر المسئولين من الكويتيين القدامى لا يزالون يدعموننا بشجاعة وقوة،

ستحدث ضررا كبيرا في علاقاتنا مع نظام المشيخات "(مذكرة موجزة ريتشيز، 25 أبريل 1956، وزارة الخارجية البريطانية 120650/371.

- مذكرة موجزة من قبل كيه أر أواكشوت، 14 ديسمبر 1956، وزارة الخارجية البريطانية [453]120619/371.

[455]- مذكرة موجزة من قبل كريستوفر بيري جوردون، 14 ديسمبر 1956، وزارة الخارجية البريطانية 120619/371.

[455]- بيل، الظلال، ص. 242.

[457]- برنارد باروز، حواشي في الرمال: الخليج الذي يمر بمرحلة انتقالية، 1953-1958، سالزبوري: مايكل راسل، 1990، ص. 72.

ولكن حتما هناك ضغطا متزايدا على ولائهم في مواجهة الضغوط المحلية والخارجية وعدم التيقن من الوضع بشأن القناة. والصراع مع الجيش المصري والخسائر المصرية سوف تكثف المشاعر المناهضة لنا وأنا أتوقع احتمال تدهور الوضع هنا.[457]

وأعرب "باروز" عن آراء مشابهة، وشدد على أنه "بصرف النظر عن الخطر الأمني على المدى القصير المتعلق بالضغط على ولاء العناصر التي تقع المسئولية على عاتقها"،

فإنني أشعر بالقلق بشكل خاص إزاء تأثير هذا الوضع على المدى الطويل. حيث أن هجومنا المستمر على مصر وعدم القيام بشيء ضد إسرائيل هو الشيء الوحيد الذي قد يجعل الكويت وربما قطر تفكر في تغيير علاقتها معنا. حيث أن العنصر المهم بالنسبة لسياستنا في الشرق الأوسط يتمثل في الحفاظ على موقفنا هنا، وقد اقترحت ضرورة تركيز كامل الثقل على هذا الجانب.[458]

كما حذر باروز من أنه،

من الواضح ... أن نعوِّل بشكل عميق للغاية على الرصيد المتراكم لحسن النوايا لدى حكام الخليج العربي. وبالطبع، فإن وجود قدر من هذه النوايا الحسنة يعد مهمًا حيث أنه في بعض الحالات يعتمد استمرار وجودهم الفعلي في نهاية المطاف على دعمنا، ولكنهم لابد وأن يوازنوا بين هذا العامل وبين مساوئ العمل ضد مشاعر وتوجهات غالبية رعاياهم.[459]

لقد جاء الدور الإسرائيلي في حرب السويس ليمثل الجانب الأكثر ضررًا لمكانة بريطانيا في الخليج. وذكر باروز "أن الجزء الأكثر غموضًا في الأمر بالنسبة للحكام، وهو الجزء الذي من المرجح أن يثير مزيدًا من ردود

---

[458]- برقية من بيل إلى وزارة الخارجية البريطانية، رقم 299، 3 نوفمبر 1956، وزارة الخارجية البريطانية 120567/371.

[459]- برقية من باروز إلى وزارة الخارجية، رقم 989، 3 نوفمبر 1956، وزارة الخارجية البريطانية 120567/371.

[460]- برقية من باروز إلى وزارة الخارجية البريطانية، رقم 971، 2 نوفمبر 1956، وزارة الخارجية البريطانية 120567/371.

الفعل عندما يُفهم الأمر بشكل عام"، وهو أن الطريقة التي قمنا بها بالهجوم على مصر يجب أن توفر المزيد من التفوق لإسرائيل على القوات المصرية في سيناء.[460] واضطر مسئول من وزارة الخارجية البريطانية للاعتراف قائلا أنه "ليس لدي أي شك في أن يتم الاعتقاد في دول الخليج كافة بأننا نتصرف بتواطؤ مع إسرائيل؛ وأننا حتى الآن لم نفعل شيئًا من شأنه أن يساعد على تبديد مثل هذا الانطباع.[461] أعترف "بيل"، مشيرًا بشكل محدد إلى الكويت، أنه "من الصعب أن نرى كيف، في مواجهة الرأي المقبول والذي لا جدال فيه أن تصرفنا بالتواطؤ مع إسرائيل، يمكننا أن نأمل أن نحافظ على علاقتنا الوثيقة السابقة القائمة على الثقة والطمأنينة.[462] وفي الواقع، أدى الغضب المحلي إلى مطالبة الحاكم بمقاطعة المصالح التجارية البريطانية وإلغاء العقود القائمة بين الحكومة والشركات البريطانية".[463] وعلى الرغم من قرار بريطانيا في نهاية شهر نوفمبر (تشرين الثاني) بالانسحاب غير المشروط من مصر قد ساعد في تخفيف حدة التوتر آنذاك؛ وقد أشار بيل قائلا،

> أنه لا يزال هناك وجود لكتلة قوية من الرأي التي ترى عبد الناصر. . . بمثابة البطل الذي لم يتردد في التضحية بموارد مصر من أجل فلسطين، وبين الأندية والعناصر الشابة فإن جاذبيته ربما تكون قد زادت بدلاً من أن تتضاءل.[464]

لقد عزز اعتراف بريطانيا بقوة هذه المشاعر من النقاش حول دورها المستقبلي في منطقة الخليج.

---

[460]- المرجع السابق.

- مذكرة موجزة من قبل جيه سي موبرلي، 6 نوفمبر 1956، وزارة الخارجية البريطانية 371/ 120567[461].

[462]- خطاب من بيل إلى باروز، 9 نوفمبر 1956، وزارة الخارجية البريطانية 371/ 120557.

[464]- برقية من بيل إلى وزارة الخارجية البريطانية، رقم 310، 7 نوفمبر 1956، وزارة الخارجية البريطانية 120567/371.

[465]- برقية من بيل إلى وزارة الخارجية البريطانية، رقم 16، 6 ديسمبر 1956، وزارة الخارجية البريطانية 120567/371.

كان السفير البريطاني في طهران السير "روجر ستيفنز" مقتنعًا بضرورة إجراء إعادة تقييم جذري للموقف البريطاني.[465] أولاً، شكك "ستيفنز" في القيمة الاستراتيجية لمنطقة الخليج؛ مع الأخذ في الاعتبار ليس فقط تصفية الإمبراطورية الهندية، ولكن أيضًا فقدان مواطئ قدم بريطانيا التقليدية في مصر، والأردن، والعراق؛ وأضاف ستيفنز قوله إن الخليج أصبح "يشبه طريقًا بنهايتين مسدودتين. وفيما يتعلق بالحفاظ على المصالح الاقتصادية البريطانية، كان ستيفنز متشككًا بنفس الدرجة بشأن ضرورة الحفاظ على الوجود البريطاني الرسمي في الخليج. وكتب في ذلك قائلا "ليس واضحًا بالنسبة لي".

> أن موقفنا السياسي هذا في الكويت وقطر ضروري للإبقاء على المصالح التجارية لدينا، وليس لأنني متأكد من مدى فعاليتها على المدى الطويل لضمان أن حاكم الكويت لن يحاول إنفاق الكثير من موارده خارج منطقة الإسترليني. على أية حال، يبدو أن الأحداث الأخيرة أظهرت أن وجودنا العسكري الرمزي في الخليج لا يضمن تدفق النفط أكثر من كونه موطئ قدم للاحتلال العسكري بالمنطقة سيضمن تزويدنا بلحوم البقر.

كان السفير البريطاني في بغداد السير "مايكل رايت"[466] مقتنعًا بضرورة القيام بمراجعة جوهرية للتفكير البريطاني بشأن الخليج، مشيرًا ليس فقط لوجود تيار المد القوي للقومية العربية ولكن أيضًا للإدراك المتزايد بأن استمرار وجود بريطانيا هناك أمر عفي عليه الزمن، وحذر رايت: "إذا لم نسلك نهجًا جديدًا سنكون متهمين بالتشبث بأحبال الماضي".[467] وقد اقترح

---

[466]- يستند ما يلي على خطاب من السير روجر ستيفنز إلى لويد، رقم 140، 8 ديسمبر 1956، وزارة الخارجية البريطانية 120571/371.

[467]- السير مايكل رايت (1901-1976)؛ الحاصل على نجمة فارس الصليب الكبر عام 1958، ونجمة القائد الفارس عام 1951، ووسام الرفيق الملكي عام (1945)؛ مساعد وكيل وزارة الخارجية، وزارة الخارجية البريطانية، 1947-1950. سفير النرويج، 1951-1954؛ سفير إلى العراق،1954-1958.

[468]- خطاب من السير مايكل رايت إلى سلوين لويد، رقم 5، 4 يناير 1957، وزارة الخارجية البريطانية 126923/371.

إنشاء اتحاد فيدرالي لدول الخليج تحت الحماية البريطانية، إلى جانب إمكانية انضمامهم المستقبلي لحلف بغداد.

لم يقتنع "برنارد باروز"، باعتباره الرجل المسئول عن تنسيق السياسة البريطانية في الخليج، بالحجج التي قدمها كلا من رايت وستيفينز.[468] وفي الواقع، فقد اعترف بقوله "أنا لا أتفق مع الكثير مما جاء في هذه المراسلات، وإنه من الصعب أن تعرف من أين تبدأ؛ وفي معرض رفضه لأي تفكير في الانسحاب البريطاني من الخليج، أكد باروز:

> إنني لا أعرف ما هو المبرر لافتراض أن دول الخليج وعلاقتنا معهم لا يمكن أن تستمر أكثر أو أقل كما هي. إنه بالتأكيد ذلك المبدأ الذي تم استعارته من الأمريكيين والأخرين الذين يختلفون معنا في نظام الفكر السياسي، حيث يرون أن كل ما كان قائمًا لمدة مائة عام، مثل علاقاتنا مع دول الخليج، يجب بالضرورة أن تكون خاطئة أو يجب أن تتغير .

وأكد باروز أن الضغط من أجل خروج بريطانيا من الخليج لا يأتي من الحكام ورعاياهم، لكنه يأتي من العرب الأجانب الذين استقروا في المنطقة بصورة مؤقتة. وفيما يتعلق بمسألة القيام بدور الراعي للتغيير الدستوري، فقد اعتبر "باروز" أن فكرة إقامة اتحاد فيدرالي تعد فكرة "خيالية بحتة"، وجزم بأن دول الخليج،

> ضيقة الأفق بشدة؛ وأن مصالحهم وظروفهم الاقتصادية تختلف من واحد لأخر، ولديهم في كثير من الحالات قدر كبير من الغيرة الشديدة تجاه جيرانهم.[469] "وأن الضجة التي تسببها مقترحاتنا

---

[468]- ويستند ما يلي على خطاب من باروز إلى لويد، رقم 12، 24 يناير 1957، 126915/371.

[470]- في وقت مبكر من عام 1951، المقيم السياسي، سير روبرت هاي، عبر عن رأيه قائلا: "أنا مرتاب للغاية مما إذا كان من الممكن تحقيق اتحاد فيدرالي حقيقي من جميع مشيخات الخليج الذين لديهم غيرة محلية وعوامل جغرافية" (خطاب من هاي إلى وكيل وزارة الخارجية للعلاقات الخارجية، رقم 13، 29 يناير 1951، وزارة الخارجية البريطانية 91326/371).

بإنشاء فيدرالية دول عدن تحت الحماية،[470] ربما هي تحذيرًا ضد الحماسة التي لا داعي لها في هذا الاتجاه في الوقت الحاضر.

وخلص باروز إلى الحث على أن الحفاظ على العلاقات القائمة مع دول الخليج ينبغي اعتبارها مصلحة بريطانية عليا.

لقد ضربت آراء المندوب السامي على وتر حساس في وزارة الخارجية؛ وقد أعلن مسئول "أن أي تغيير في علاقاتنا مع دول الخليج العربي يجب أن تتم فقط إذا كانت ستؤدي إلى تحسين موقفنا أو إذا تعذر الحفاظ على مكانتنا بدون ذلك.[471] وكان "سلوين لويد" يتفق مع هذا الرأي تماما،[472] مشددًا على توسيع مصالح بريطانيا في الخليج، والأكثر أهمية هو إمدادات النفط، حيث يتم توفير 50 بالمئة من إجمالي احتياجات بريطانيا من الكويت وحدها. وأدرك "لويد" أن الوجود البريطاني قد عمل بوصفه عقبة أمام انتشار النفوذ الشيوعي في الشرق الأوسط. وفيما يتعلق بالاستراتيجية، رأى "لويد" منطقة الخليج ضرورة حيوية لضمان الاتصالات فيما بين دول حلف بغداد في كل من السلم والحرب.

ومن ثم، فإن التحفظات التي عبر عنها كلا من "ستيفنز ورايت" حول جدوى استمرار وجود بريطانيا في الخليج لم تثبت تأثيرها. في حين حذر لويد من أن "علينا أن نسعى بشكل عام للحفاظ على مكانتنا بالوسائل السياسية بدلًا من الوسائل العسكرية، ولم يتم اتخاذ أي تحول جوهري في السياسة البريطانية في أعقاب أزمة السويس؛ ولم تكن السويس هي المسئولة عن المشاكل المرتبطة باتساع الفجوة في الكويت في النصف الثاني من عام 1956 والنصف الأول من عام 1957.

---

[471]- في عام 1955، اتبع محافظ عدن، سير توم هيكينبوثام، سياسة فدرلة الدولة في عدن تحت الحماية. ومع ذلك، بحلول نهاية عام 1956، وضعت الخطة على الرف بسبب كل من المعارضة الداخلية والضغوط الخارجية، وخاصة من مصر. (انظر سيمون سي سميث، `الحكام والسكان: العلاقات البريطانية مع محمية عدن، 1937-1959"، دراسات الشرق الأوسط، 31، 3 (1995): (517-518)

[471] مذكرة موجزة من قبل جون بي دينسون،9 مارس عام 1975، وزارة الخارجية البريطانية 126915/371.

[472] يستند التالي مذكرة الخليج العربي من قبل الشئون الخارجية 7 يونيو 1957، سي (57)138، سي إيه بي 87/129.

لقد كانت الفجوة في الكويت ثغرة يمكن من خلالها لسكان منطقة الإسترليني تغيير عملة الإسترليني إلى دولارات أو سندات دولارية. وكان الشخص الكويتي، بعد حصوله على الدولارات، يستخدمها في العادة لشراء السندات المالية الدولارية من سكان الولايات المتحدة الأمريكية، ليقوم فقط ببيعها بأسعار أعلى من معدلاتها لسكان المملكة المتحدة مقابل الإسترليني.[473] كما يمكن استغلال الكويت من جانب سكان منطقة غير الإسترليني لشراء الإسترليني بأقل من السعر الرسمي. وكانت هذه المعاملات متاحة لأن الكويت كانت بمثابة سوق حرة بالدولار والجنيه الإسترليني؛[474] وأن أحكام قانون الرقابة على سعر الصرف لعام 1947، لم تمتد لتشمل مناطق المشيخة.[475] وقد تحسر مسئول بوزارة الخزانة على "الناتج الصافي" من تحويل الإسترليني إلى دولارات بدون أن يرتكب أي شخص أي عمل غير قانوني."[476]

في يونيو (حزيران) عام 1954، راجع فريق عمل يتألف من ممثلين عن وزارة الخزانة، ووزارة الخارجية، ومكتب المستعمرات وبنك إنجلترا، مسألة أراضي السوق الحرة بالكامل؛ وتم النظر في عدد من الخيارات لسد فجوة الكويت، بما في ذلك طرد المشيخة من منطقة الإسترليني. وخلص إلى أن "الطرد من شأنه زيادة تكلفة النفط بالدولار، وقد يكون له عواقب سياسية خطيرة والتي يبدو أنها لا تتناسب مع الضرر الواقع على منطقة الإسترليني، والتي قد تعاني في الوقت الراهن من خلال وجود سوق

---

[473]-الإيكونوميست، 13 يوليو 1952.وانا ممتن لكاثرين شينيك على هذا المرجع.

[474]- للاطلاع على مناقشة الأراضي الرئيسية في السوق الحرة في وزير الخارجية الأمريكي لهذا المرجع. منطقة الاسترليني، انظر كاثرين أر شينوك "سد فجوة هونج كونج: سوق هونج كونج الحرة للدولار في الخمسينياتت"، مراجعة التاريخ الإقتصادي،47،2(1994):335-53.

[475]- في عام 1951، لاحظ مسئول ببنك إنجلترا: أنه ليس هناك أي مراقبة بشكل عملي على الشياخات في الخليج العربي، وانه ليس هناك إمكانية لحث الشيوخ المحليين على في الدخول في التشريعات لهذا الغرض – ناهيك عن إدراتها بشكل كاف-(شياخات الخليج العربي، ملاحظة من قبل إتش إتش ويذرينجتون ، 29 أغسطس 1951 ،بنك إنجلترا، إي سي 434/5).

[476]- فجوة الكويت مذكرة من قبل جيه جي أوينس،23 مايو 1957، تي 832/231.

حرة.[477] وتم تحمل الفجوة في الكويت أيضًا لأن حجم التعاملات لم يكن كبيرا. فعلى سبيل المثال، في أوائل الخمسينيات، بلغ استنزاف رؤوس الأموال نحو 36 مليون جنيه إسترليني سنويا.[478] ومع ذلك، بدأت خسائر الجنيه الإسترليني عبر الفجوة في الارتفاع بشكل كبير في النصف الثاني من عام 1956.

وقد ظل السبب الدقيق وراء هذه الزيادة المفاجئة بمثابة لغز مُحيِّر. في البداية كان يُعتقد أن الخسارة قد تكون ببساطة على المدى القصير كرد فعل على أزمة السويس؛[479] وعندما استمرت الخسارة بلا هوادة في عام 1957، كان من الواضح أنه هناك تحول بشكل أكثر جوهرية يتم في الواقع بما يعكس عدم وجود ثقة في الحكومة البريطانية للسيطرة على التضخم.[480] وخلال اجتماع للسير "ليزلي روان" (سكرتير ثان، بوزارة الخزانة) والمسؤولين من بنك إنجلترا، وُصِفَ الأول بأنه "كان في قمة حماسته" عند مناقشة فجوة الكويت.[481] وقد رأى "روان" أنه إذا لم يتم القيام بشيء حول هذا الموضوع فإنه قد لا يتم فقط تخفيض قيمة الإسترليني نظرًا لفقدان الاحتياطي النقدي، ولكن أيضًا سوف يقوض انضباط منطقة الإسترليني عندما يتم اكتشافه من قبل البلدان الأعضاء التي يتم فيها إنفاق الدولار على السندات بالدولار. ووصفت وزارة الخزانة فجوة الكويت كالتخلص من خطة ما من خلال قدر كبير من أدواتنا لقيود الدولار.[482]

---

[477]- منطقة السوق الحرة للإسترليني، تقرير حزب العمل 15 يونيو 1954، تي 831/231. المحترم وي إلى هونج كونج احتجت شينك أن بريطانيا تنظر بشكل حقيقي إلى المزايا الاقتصادية والسياسة في الحفاظ على السوق الحرة للمستعمرة (شينك، "إغلاق فجوة هونج كونج "، ص.338-46).

[478] خطاب من دي أر سيربل إلى أيه دي إم روز، 27 أبريل 1953، تي 831/231.

[479]- فجوة الكويت، بحث كتبه أوينز، 23 مايو 1957، تي 832/231.

[480]- شينك "إغلاق فجوة هونج كونج " ص 346

[481]- فجوة الكويت "ملاحظة من قبل سي أر بي هاميلتون"، 16 مايو 1957 إي سي 434/5 وردت في شينك،" إغلاق فجوة هونج كونج "، ص 348.

[482]- "فجوة الكويت " مسودة مذكرة من قبل أوينز مسجلة في رسالته إلى إم اتش بارسون 3 يونيو 1957، إي سي 434/5.

بحلول منتصف عام 1957، كان معدل الخسائر-الذي بلغ مرحلة مقلقة بمقدار 15 مليون شهريا-[483] يستلزم اتخاذ إجراءات عاجلة. وأوضح أحد المسئولين في وزارة الخزانة، أنه تم إعادة النظر في استبعاد الكويت، وغيرها من دول الخليج، من منطقة الإسترليني بشكل مختصر، قائلا: "إن عدم الرغبة في القيام بأي شيء قد يجعل الأمر أكثر صعوبةً لإقناع الحكام بإستثمار فائض إيراداتهم النفطية في السندات الإسترلينية.[484] في لقاء بين وزير الخزانة "بيتر ثورنيكروفت"، ومحافظ بنك إنجلترا، سي إف كوبلد، يوم 28 يونيو (حزيران) 1957، تمت مناقشة عدد من الحلول الممكنة، بما في ذلك التدابير الخاصة بمنع شراء السندات الدولارية من جانب المقيمين في المملكة المتحدة ومن غير المقيمين فيها من منطقة الإسترليني.[485] وعلى الرغم من تفضيلها من جانب المستشار، شكك المحافظ في هذا الاقتراح باعتباره سيكون خطوة إلى الوراء فيما يتعلق بتخفيف الرقابة على الصرف، ولن يؤدي إلا إلى تشجيع استغلال ثغرات أخرى. وعلى الرغم من تحفظات بنك إنجلترا، رجحت كفة وزارة الخزانة. أصدر "ثورنيكروفت"، في يوم 5 يوليو (تموز)، أمرًا بموجب لوائح الدفاع (المالية) يحظر من خلاله على المقيمين في المملكة المتحدة الحصول على السندات المالية بالعملة الأجنبية من أي مكان في الأراضي المسجلة في منطقة الإسترليني خارج المملكة المتحدة؛ وقد اتضح عدم نجاح سد فجوة الكويت تمامًا في قلق وزارة الخزانة المستمر حيال معدل الخسارة عبر الكويت، والذي بلغ 8 مليون جنيه إسترليني لشهر أغسطس (آب) 1957.[486]

ثالثًا

[483]- ملاحظة من اللقاء داخل غرفة السير ليزلي روان في 15 مايو 1957 إي سي 434/5.

[484]- السوق الحرة في منطقة الإسترليني في عام 1957، مشروع ورقة كتبها إم رود ،4 ابريل 1957، تي 832/231.

[485]- السوق الحرة في منطقة الإسترليني، ملاحظة من اجتماع عقد في غرفة وزير الخزانة، 28 يونيو 1957، إي سي 435/5.

[486]- ملاحظة من قبل جيه إم ستيفينز 27 سبتمبر 1957، إي سي 435/5.

بالإشارة إلى الأجواء المتوترة في الكويت في أعقاب حرب السويس، كتب بيل:

أشعر بأن كل شيء حققه أسلافي تقريبًا على مدى السنوات الخمسين الماضية في مكان لطالما كان مواليًا لبريطانيا على نحو تقليدي، وأن القليل مما فعلته خلال الأشهر الخمسة عشر الماضية بغية الحفاظ على الثقة والصداقة وتعزيزهما، قد تبخرت جميعها.[487]

في إشارة إلى الوضع في الكويت والمشايخ الأخرى، اضطر مسئول من الخارجية البريطانية للاعتراف بأنه "ينبغي على الحكام أن يخضعوا لضغوط كبيرة من الرأي العام، وأن يختاروا بين ولائهم إلى حكومة صاحبة الجلالة وولائهم لإخوانهم العرب"[488]. وربما لم يكن من قبيل المصادفة أن يختار الكولونيل "كرايتون" الخبير المالي البريطاني للحاكم، شهر نوفمبر (تشرين الثاني) 1956 للإعلان عن استقالته. ومع ذلك، اقتنع "بيل" نفسه بفكرة أن "إبعاد رجل بريطانيا من منصب بارز ولكن غير فعال إلى حد كبير كمراقب المالية، لم يلحق أي ضرر في الواقع بقضيتنا العامة".[489] وعلاوة على ذلك، أظهر آل الصباح، على الرغم من الاضطرابات المباشرة التي جاءت في أعقاب حرب السويس، مهارة كبيرة في الحفاظ ليس فقط على مكانتهم لدى بريطانيا ولكن أيضًا على علاقتهم معها. ومن جانبها، ظلت بريطانيا مصرة، رغم بعض الشكوك الأولية، على الحفاظ على مكانتها في الكويت؛ ورغم ذلك فقد عملت الهياكل المتغيرة للقوى-التي نتجت عن حرب السويس-على مناهضة هذا الهدف؛ كما تزايدت ضغوط العالم العربي على الكويت في السنوات اللاحقة.

---

[487]- بيل، الظلال، ص. 245.

[489]-مذكرة موجزة أعدها ريتشز، ""الوضع في الخليج العربي"، 13 نوفمبر 1956، الخارجية البريطانية 12056/371.

[489]- خطاب من بيل إلى باروز، رقم 3، 20 فبراير 1975، الخارجية البريطانية 126869/371.

الشيخ عبد الله وسي جيه بيلي مع كي سي إم جي في الافتتاح السابق لكلية سانت أنطوني، أكسفورد في فبراير 1953

الشيخ فهد 1906 – 1959 (وزارة المعلومات الكويتية)

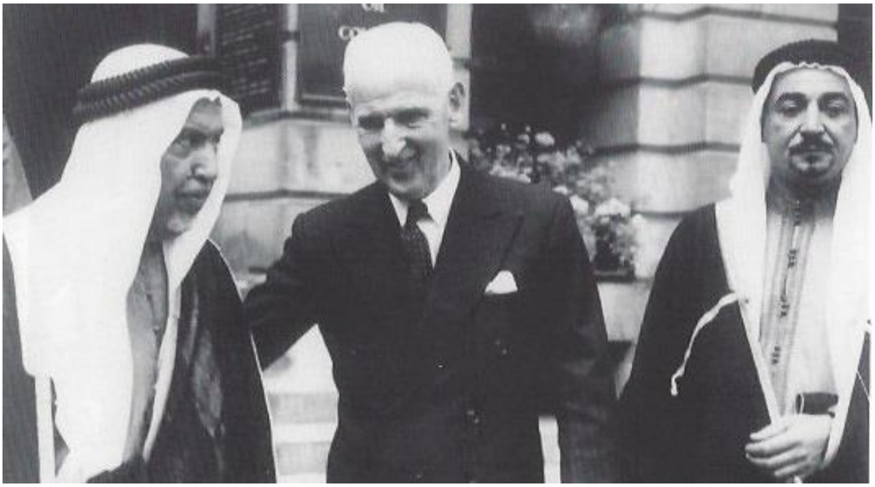

الشيخ عبد الله، السيد ويليام فريزر (رئيس مجلس الإدارة في شركة النفط الإيرانية الإنجليزية) وعزت جعفر (السكرتير الخاص للشيخ عبد الله) في يونيو 1953 (من أرشيف شركة النفط البريطانية أماكو)

الشيخ عبد الله في مجلس إدارة شركة نفط الكويت في يونيو 1953، رابع شخص جالس من جهة اليمين هو المدير التنفيذي لشركة نفط الكويت، سي. إيه. بي ساوثويل، والشخصان السادس والسابع من جهة اليسار هما ممثلا الشيخ عبد الله في لندن، إتش. تي. كيمب ووزير خارجية دولة الكويت عبد الله ملا صالح. (من أرشيف شركة النفط البريطانية أماوكو)

سي. إيه. بي ساوثويل والشيخ عبد الله وهو يغادر بريتانيك هاوس في يناير 1953 (من أرشيف شركة النفط البريطانية أماكو).

سي. إيه. بي ساوثويل والشيخ عبد الله وهو يغادر بريتانيك هاوس في يناير 1953 (من أرشيف شركة النفط البريطانية أماكو).

الشيخ سعد والشيخ عبد الله مبارك في استعراض لسياسة الكويت وقوات الأمن العام في أبريل 1961
(وزارة الإعلام بالكويت)

مناقشات قبيل حصول الكويت على الاستقلال الكامل، من اليسار إلى اليمين: جيه. سي. بي. (ريتشموند المندوب السامي)، سير جورج ميدلتون (المندوب السامي إدوارد هيث) (وزير الختام الملكية) والشيخ عبد الله (صورة السير/ جون ريتشموند)

وصول الشيخ صباح ولي العهد ورئيس الوزراء والشيخ عبد الله لافتتاح الجلسة الأولى للمجلس الوطني الكويتي في 29 يناير 1963. (وزارة الإعلام بالكويت)

الفصل الرابع: الكويت والعالم العربي (1957- 1959)

إذا كان لدى آل الصباح الثقة في قدرتهم على مواجهة الانتقادات الموجهة للنظام والناجمة عن القوى الداخلية، فهم أقل ثقة فيما يتعلق بالضغوط التي يُمكن أن تُمارسها ضدهم بقية دول العالم العربي.[490]
ستجد دولة الكويت أنه من الضروري بشكل متزايد أن تُظهر بأنها مناصرة للقومية العربية بنفس الدرجة مثل بقية الدول العربية، وخاصة مع تشكيل الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا.[491]
أقر المندوب السامي "برنارد باروز" في تقريره السنوي لعام 1956 بأن "هذه السنة كانت هي الأصعب بالنسبة لبريطانيا منذ بدء العلاقات مع دولة الكويت"،[492] وقد لاحظ باروز أنه على الرغم من أن العلاقة بين المشيخة وبريطانيا ظلت متماسكة بشكل ظاهري، "إلا أن صفة دولة الكويت كولاية عربية مستقلة أصبحت أكثر وضوحًا، وبالتالي فإن قدرتنا على التأثير في تطويرها قد أصبحت أقل".[493] تتضح هذه النزعة بشكل خاص في الشئون الخارجية؛ وفي واقع الأمر سعى الحاكم على نحو متزايد للأخذ بزمام المبادرة في بناء علاقات مع الدول العربية الأخرى وإبدائه عدم الرغبة في الوقت ذاته في اخذ المشورة من بريطانيا. كما أكد باروز أنه لم يعد لدى بريطانيا الكثير من الخيارات سوى الرضوخ لهذا وقال "أصبحت مكانتنا أكثر اعتمادًا بشكل كامل على النوايا الحسنة التقليدية والمصلحة الشخصية للشيوخ. [494]

---

[490] خطاب رقم 2من جي. دبليو. بيل إلى برنارد باروز في يوم 23 يناير1957 ، وزارة الخارجية 126899/371.
[491] محضر اجتماع إلى جي. سي. موبرلي، في 15 فبراير 1958 ، وزارة الخارجية 126899/371.
[492] خطاب رقم 49 من باروز إلى سلوين إللويد في 15 أبريل 1957 ، وزارة الخارجية 126869/371.
[493] المرجع السابق المذكور في ايه إم قرقاش، "المشاركة السياسية في الكويت والإمارات العربية: 1938- 1979 ص 140 رسالة الدكتوراه جامعة كامبيردج 1989
[494] خطاب رقم 49 من باروز إلى إللويد في 15 أبريل 1957، وزارة الخارجية 126869/371.

أولاً

كتب "باروز" في شهر أكتوبر (تشرين الأول) من عام 1957 "أن دول الخليج العربي لاتزال محل اهتمام"، مضيفاً "أن الهدف الرئيسي من تعاوننا مع تلك الدول هو مراعاة مصالحهم بالخارج"؛[495] ولكن أصبح تحقيق هذا الهدف أكثر تعقيدًا بسبب الإحساس المتنامي لدى الدول العربية تجاه ما تبقى من الإمبريالية الغربية، وفيما يتعلق بدولة الكويت، فقد وقفت بريطانيا عاجزة فيما يخص ترسيم الحدود الفاصلة مع العراق أو في إيجاد حل لمزاعم المملكة العربية السعودية حول الجُزر المتنازع عليها في المنطقة المحايدة.[496] وقد أثبتت محاولات الخوض في محادثات بناءة مع السعودية مدى صعوبة الأمر خاصة عقب قطعها للعلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا في عام 1956؛ والذي حدث ظاهريًا كإشارة للاحتجاج على حرب السويس (العدوان الثلاثي)، ويمكن أن يكون السبب وراء هذا القرار هو استياء السعودية من الطريقة التي تعاملت بها بريطانيا في النزاع على واحة البريمي.[497]

في عام 1949، طالب ملك المملكة السعودية، ابن سعود، بتعديل الحدود الفاصلة بين السعودية ومشيخة أبو ظبي، وفي محاولة لتعزيز هذه المطالب ، سيطرت قوة عسكرية على إحدى قرى واحة البريمي والتي تشكل جزءً من المنطقة المتنازع عليها؛ وبالرغم من موافقة السعودية على إحالة القضية إلى التحكيم لدى هيئة تحكيم دولية للفصل فيها، إلا أن المحادثات توقفت في سبتمبر (أيلول) 1955 وسط ادعاءات بأن السعودية لجأت إلى الرشوة لضمان الحصول على حكم لصالحها؛ وبعد شهر أيدت بريطانيا طرد القوات السعودية من واحة البريمي.

---

[495] خطاب رقم 1034 من باروز إلى إتش. بيلي في يوم 9 أكتوبر 1957، وزارة الخارجية 371/ 126905.

[496] المرجع السابق

[497] انظر برنارد باروز، المرجع المجاور الخليج يمر بمرحلة انتقالية 1953- 1958، سالزبوري: مايكل راسيل 1990، ص. 87 – 111 ؛ جي.بي.كيلي، العربية، الخليج والغرب، لندن: ويدنفيلد و نيكولسون 1980، ص.69 – 73 ؛ جيلين بالفور-بول، نهاية الإمبراطورية في الشرق الأوسط: تنازل بريطانيا عن سلطتها في الثلاث معتمدات العربية لها، كامبريدج: صحافة امعو كامبريدج 1994، ص. 114 – 15؛ جون بالوش، الخليج: لوحة لكل من الكويت، قطر، البحرين، الإمارات العربية، لندن: دار نشر القرن 1984، ص. 47 – 51 ؛ تور تينج فولد بيترسن المنافسة الإنجليزية الأمريكية في الشرق الأوسط: صراع واحة البريمي 1952 – 1957؛ نظرة إلى التاريخ العالمي 14، 1 (1992): 71 – 91.

وكما هو ملاحظ بالنسبة للكويت، فقد أدى توتر العلاقات مع السعودية إلى وضع أكثر تأزماً بالنسبة لحل النزاعات الأخرى التي تشمل دولًا تابعة للحماية البريطانية، ومع أخذ هذا بعين الاعتبار حذر مسؤول بوزارة الخارجية قائلاً:

على الرغم من أنه لا يزال الحاكم وأغلبية الشعب الكويتي يعلقون أهمية تواجدنا في منطقة الخليج كدروع واقية تضمن لهم رغد العيش، وأن تتجنب ضرورة تقاسم ثرواتها النفطية مع جيرانها، إلا أنه من الواضح أنهم سيتابعون مراقبة أدائنا عن كثب فيما يخص نزاعاتهم مع جيرانهم، فهم يريدون التأكد من حصولهم على قيمة ومكاسب تستحق ما يتعرضون له من انتقادات من باقي الدول العربية. [498]

ومع هذا أثبتت فكرة الحماية البريطانية اهميتها للحاكم في بعض الأحيان، حيث أشار باروز:

كان أولى به أن يلقي باللوم علينا إذا لم تحصل الكويت على كل ما تريده في علاقاتها الدولية، وكان أولى به عدم استخدام الأوصاف غير المرحب بها التي وصف بها جيرانه من الدول والتي سيجدها مقيتة وغير مقبولة على المستويين السياسي والشخصي.[499]

اتفق المندوب السياسي الجديد لدى الكويت "أوبري هالفورد" مع تحليل باروز إذ نوه قائلاً إن "الأسرة الحاكمة":

... تتشوق بما يُدعى بالوحدة العربية، ولكنها كغيرها من البلدان العرب ليس لديهم نية في أن تتعارض الأيديولوجية غير المريحة مع أنشطتهم المربحة؛ ومن ثم فليس لحكومة بريطانيا العظمى أدنى قيمة في هذا الصدد .... وبإيجاز، فإن بإمكان الكويتيين وجيرانهم تسوية أي أمر سهل ومفيد بالمفاوضات المباشرة – وسوف يلجؤون إلينا في أي أمر عسير أو ليس له علاقة بالعرب.[500]

---

[498] محضر اجتماع 18 ديسمبر 1957، وزارة الخارجية 371/ 126905.

[499] خطاب رقم 1034 من باروز إلى بيليه 9 أكتوبر 1957، وزارة الخارجية 126905/371.

[500]خطاب رقم57/6/1034 من ألبري هال فورد إلى باروز 14 نوفمبر 1957، وزارة الخارجية 126905/371.

خلص "هالفورد" إلى أن "الخطر الذي نتعرض له في الكويت يتمثل في السماح لأنفسنا لعب دور الوسيط بين الكويت وجيرانها، في الوقت الذي نتحمل فيه المسؤولية الشرعية للدفاع عن مصالح الدولة"، اضافة الى ذلك، "يمكننا التأكد أن الكويت قادرة على الاحتفاظ بأموالها بالجنيه الإسترليني فقط إذا حصلت منا على بعض الامتيازات الملموسة في المقابل،[501] هكذا عبر "باروز" عن قلقه، وعلى الرغم من تحذيراته أصبح مصير الكويت في عام 1958 مرتبطاً بشكل أكبر بالأهداف السياسية والاستراتيجية لبريطانيا في العالم العربي.

في محاولة لمجابهة الضغط الأمريكي المتزايد والصراعات السياسية الداخلية، بدأت أنظار حزب البعث السوري تتجه نحو جمال عبد الناصر في نهاية عام 1957 لتوفير القيادة المطلوبة.[502] وقد ظهر الرئيس المصري كشخصية ذات بصمة بارزة لتعزيز الاستقرار السوري بشتى الطرق، وكما ذكر صديقه محمد هيكل: "جعلت العروبة عبد الناصر بطلها ورفعته من دوره كقائد مصري إلى دوره في الشأن العربي الدولي،[503] وعلى من تشكك البعض بمدى التزام عبد الناصر أيديولوجيًا بالقومية العربية،[504] إلا أنه تبنى حلم الوحدة العربية في منتصف خمسينيات القرن العشرين بشكل كبير، وقد أشار عبد الناصر عشية حرب السويس (العدوان الثلاثي) "لا يجدر بمصر أن تعيش بمعزل عن بقية الدول العربية معللاً بأنه بمجرد انعزالنا وتفرقنا عن بعضنا البعض فإنه سيتم هزيمتنا فرادى".[505] وبعد مرور عامين، صرح بأن "القومية العربية ليست مجرد كلمة أو شعاراً ولكنها مبدأ سام وعظيم"،[506] ولكن خشية عبد الناصر من كون الظروف غير مؤاتية بما فيه الكفاية، فقد أبدى عبد الناصر عدم ثقته في الاستجابة لطلب حزب البعث فيما يخص الوحدة بين مصر وسوريا؛ وبالرغم من ذلك، ربح عبد الناصر من خلال الضمانات على أن الوحدة بينهما ستكون شاملة، واتبع النظام

[501] خطاب رقم 1034 من باروز إلى بيليه 3 ديسمبر 1957، وزارة الخارجية 126905/371.

[502] عبد اللطيف الطيباوي، تاريخ سوريا الحديث بما في ذلك لبنان وفلسطين، لندن: ماك ميلان، 1969، ص. 400 – 1.

[503] ديريك هوبوود ، مصر: السياسة والمجتمع، 1945 – 90 الطبعة الثالثة، لندن: هاربركولينز 1991، ص. 58.

[504] انظر بي.جي.فاتيكيتس، عبد الناصر والأجيال التي تليه، نيويورك: شارع مارتين 1978، ص. 225 – 48.

[505] المرجع السابق ص. 228.

[507]-ايه.أي. داويشه، مصر في العالم العربي: أسس السياسة الأجنبية، لندن: ماكميلان1976، ص. 129 – 30.

السوري السياسي إثر النظام المصري: بحل الأحزاب السياسية جميعها وانسحاب الجيش من المشهد السياسي وامتداد سيطرة الدولة والإصلاح الزراعي لتشمل سوريا، وبقبول هذه الشروط تم إعلان الجمهورية العربية المتحدة في الأول من فبراير (شباط) 1958.[507]

رأى قادة العراق أن الانتصار الواضح الذي حققه عبد الناصر جعل الوضع أكثر ضيقًا، إذ أنهم يدركون حقيقة حلم الوحدة مع سوريا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية،[508] وفي حين التسليم بأن الجمهورية العربية المتحدة تناشد "القوميين المتطرفين في كل مكان والمثقفين والطلاب خاصة لإثارة الجانب العاطفي لديهم وكذلك الشعب الغافل"، أورد السفير البريطاني السير مايكل رايت لدى بغداد قائلاً:

يرى الملك وولي العهد والمسئولون السياسيون وأغلبية أعضاء البرلمان الحالي وزعماء القبائل الأقوياء في هذا النوع من الوحدة تهديداً ليس فقط على النظام الحاكم بل على العراق نفسه، رغم استحسانهم له جميعًا من حيث المبدأ.[509]

بادر الملك حسين بإجراء المحادثات مع العراق بشأن الوحدة بين المملكتين الهاشميتين للأردن والعراق، في قلق مماثل على أن تغير الجمهورية العربية المتحدة من ميزان القوى في الشرق الأوسط.[510]

وهذه ليست المرة الأولى لتلك المحاولات لتعزيز الوحدة بين الأردن والعراق،[511] إذ فكر الملك عبد الله ملك الأردن في إمكانية إرساء روابط

508- لكن سريعا ما تلاشى الارتياح الابتدائي بهذا الإتحاد، واستاء ملاك الأراضي السوريون من اصلاحات عبد الناصر الزراعية في الوقت الذي شعر السياسيون بالحسرة لفقدانهم قوتهم، وفي 28 سبتمبر 1961 أتت تجربة الإتحاد بنهاية مباغتة بسبب التدخل المسلح من قبل الجيش السوري (هوب وود، مصر ص. 61 – 2).

508 "انظر السياسة العراقية والسياسات الإقليمية" 1945 – 1949 مايكل إيبيل، دراسات الشرق الأوسط 28، 1(1992): مالكوم لإتش كير، الحرب العربية الباردة: جمال عبد الناصر ومنافسيه 1958 1970، الطبعة الثالثة، لندن: مطبعة جامعة أكسفورد عام 1971، ص. 2.

509 ماثيو إليت "استقلال العراق": النظام الملكي والنفوذ البريطاني" 1941 1958، لندن: الدراسات الأكاديمية توريس 1996 ص. 130.

510 فيب مار، تاريخ العراق الحديث، بولدر وكولورادو: صحافة ويستفيو عام 1985 ص. 121- 2، رفض الملك حسين لفكرة الإتحاد والتي لاتترك مجالاً لكلا الملكين(دبليو سكوت لوكاس، إعادة النظر في قضية السويس"التواطؤ" ، دراسات الشرق الأوسط 26، 1، (1990): (1995).

511 الاستنادا ً على ما أورده بروك وادي وايت مان " الأردن والعراق: والجهود المبذولة من أجل الوحدة تحقيق الوحدة الداخلية للهاشميين"، دراسات الشرق الأوسط، 26، 1 (1990): 65 – 75.

أوثق مع العراق عقب تتويجه ملكًا في مايو (آيار) 1946، ونتج عن ذلك "معاهدة الإخاء والتحالف" ولكنها كانت مجرد اتفاقية للتهدئة بلا أهمية تذكر؛ وقام الملك عبد الله بمحاولة أخرى، قبل اغتياله بفترة وجيزة في يوليو (تموز) 1951، بتقديم مقترحات إلى ابن أخيه عبد الإله الهاشمي، الوصي على العراق، بإقامة اتحاد هش بين المملكتين الهاشميتين. وبالرغم من متابعة العراقيين لأفكار الملك عبد الله عقب وفاته، إلا أنهم التقوا مع المعارضة ليس فقط من الأردنيين الذين لديهم غيرة على استقلال بلدهم ولكن أيضاً مع من لديهم مخاوف بالدول العربية الأخرى من المتغيرات الإقليمية في موازين القوى. ومن المفارقة، أن هذه المخاوف كانت من جانب العراق والأردن إثر تكوين الجمهورية العربية المتحدة في مطلع عام 1958 والتي شجعت البلدين على تنحية شكوكهم الماضية جانباً وتشكيل الوحدة الخاصة بهم.

وفي نهاية شهر يناير (كانون الثاني)، أعرب الملك حسين عن قلقه إزاء تشكيل الجمهورية العربية المتحدة والتي من شأنها أن تمنح مصر وسوريا زمام المبادرة في ساحة الوحدة العربية؛[512] ومع الأخذ في الاعتبار بتلك المخاوف، أرسل الملك حسين سمير رفاعي نائب رئيس الوزراء إلى الرياض وسليمان طوقان رئيس المحكمة الملكية إلى بغداد أملاً في تعزيز الاتحاد الملكي، وأسفرت هذه الاتصالات عن التعجل بإعلان الوحدة العربية بين الأردن والعراق في 14 فبراير (شباط). وأثناء الحرب الكلامية التي تلت ذلك، استنكر عبد الناصر ما قام به "حلفاء الإمبريالية في بغداد وعمان"؛[513] في حين لم تمثل هذه التصريحات أكثر من مجرد كونها محاولات عميقة وكبيرة لتشوية سمعة الاتحاد، إلا أن بريطانيا رأت أن الهيكل الجديد، على الرغم من طبيعته غير المكتملة، قد يكون بمثابة مركز ثقل مجابه لعبد الناصر والجمهورية العربية المتحدة.

---

[512] برقية رقم 91 في 25 يناير 1958 من سي.اتش.جهانستون(السفير البريطاني في عمان) إلى وزارة الخارجية، وزارة الخارجية 371\134036.

[513] لورانس تل" أزمة الأردن وبريطانيا في 1958" ، دراسات الشرق الأوسط 31، 1 (1995): 42.

وضعت بريطانيا الأردن والعراق نصب عينيها بشكل متزايد من أجل الحفاظ على مصالحها الإقليمية، حتى قبل قضية السويس؛[514] حيث أشار "أنطوني إيدن" في بداية 1954 إلى ذلك بقوله "إذا كان ولا بد من وجود موقف لنا في الشرق الأوسط، فيجب أن تقوم سلطتنا على العلاقات مع الأردن والعراق"[515]؛ وعززت الأنباء عن صفقة الأسلحة المصرية التشيكية هذه السياسة، حيث أُرسل السير جيرالد تمبلر، رئيس هيئة الأركان العامة للإمبراطورية، في ديسمبر (كانون الأول) 1955، إلى عمان في محاولة لإقناع الأردن بالانضمام إلى حلف بغداد،[516] ولكنها بائت بالفشل في نهاية المطاف. وعلى الرغم من الصدمة الأولى لطرد الملك حسين للسير جون جلوب في مارس (آذار) 1956، إلا أن مجلس الوزراء توصل إلى أنه: "بدلاً من السعي لاسترضاء العقيد عبد الناصر أو دعمه، يجب أن نبذل كل ما بوسعنا لمواجهة السياسة المصرية ودعم حلفاؤنا في الشرق الأوسط ... وعلينا أن نسعى للتقريب بين الأردن والعراق بشكل أكبر،[517] وبالفعل لعبت وزارة الخارجية دور الوسيط بين بغداد وعمان في اجتماعٍ عُقد في العراق بين الملكين حسين وفيصل في 14 مارس (آذار).[518] وبرغم النتائج غير المبشرة لهذا اللقاء، واصلت بريطانيا دعمها لتقريب العلاقات العراقية الأردنية.

بالإشارة إلى المقاومة بالعالم العربي لطموحات القيادة المصرية في فبراير (شباط) 1957، حثت اللجنة الرسمية لمجلس الوزراء المعنية بالشرق الأوسط بأنه "لابد وأن يكون من أحد أهداف سياستنا الدبلوماسية

[514] تباحث نيجل جون أستون بشأن الدعم البريطاني للتحالف العراقي الأردني ويجب أن النظر إليه على أنه "مجرد مظهر من مظاهر دعم القيادة العراقية في العالم العربي" (أيزنهور وماكميلان وأزمة عبد الناصر: العلاقات الأمريكية الإنجليزية والقومية العربية 1955 – 1959، بيسنغستوك: ماكميلان 1996، ص. 62.

[515] "الطريق إلى السويس: بريطانيا والصراع في الشرق الأوسط 1953 – 1956"، دبليو.سكوت. لوكاس، تم إرسالها من آن دايتون، بريطانيا والحرب الباردة الأولى، بيسنغستوك: ماكميلان 1990 ص. 262.

[516] أوريل دان الملك حسين وتحديات التطرف العربي: الأردن 1955 – 1967، نيويورك: صحافة جامعة أكسفور 1989 ص. 26 28.

[517] أنظر"الطريق إلى السويس" ص. 268، سكوت لوكاس. أنظر أيضاً "تشكيل سياسة الدفاع البريطانية في الشرق الأوسط" 1948 – 1956، لندن: ماكميلان 1990 ص. 181.

[518] سكوت لوكاس"إعادة النظر في قضية السويس" التواطؤ، ص. 94.

تشجيع القوى المركزية الطاردة والسعي لتفتيت الكتلة المصرية"،[519] وأقر "سي. اتش. جونسون" السفير البريطاني في الأردن عقب تشكيل الاتحاد العربي قائلاً "طوال العام الماضي وأنا لا أترك أية فرصة لتحفيز الملك حسين على تقوية العلاقات مع العراق والمزايا التي سيحصل عليها".[520]
ولذلك يمثل تأسيس الاتحاد العربي في فبراير 1958 تحقيقًا لآمال بريطانيا في نواح عدة ، "وبناءً على هذه الخطوة" أكد السير مايكل رايت السفير البريطاني في بغداد "أن كلتا البلدين حصلتا على دعمنا بالكامل".[521] وكذلك أعرب جونسون عن ارتياحه بالإشارة إلى الاتحاد العربي منوهاً أنه "يجب أن تكون أولى الخطوات الفعلية تجاه الوحدة العربية على أساس التأييد للغرب"،[522] ولكن المشاكل العملية التي واجهت الأردن والعراق كانت جسيمة؛ ولقد استنكر نقاد المخطط وخاصة بالعراق هذا الاتحاد لكونه اتحادًا بين الحكام أكثر منه اتحادًا بين الشعوب؛[523] اضافة الى ذلك، كان رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد متخوفًا بشأن حالة الفقر المدقع التي تمر بها الأردن والتي من الممكن أن تشكل عبئًا على كاهل بلده.[524] أوضح رايت أنه "مع إدراك أن الاتحاد مع الأردن سيعني تقديم التضحيات الاقتصادية من جانب العراق، كان القادة العراقيون مهوسين بشكل كبير بفكرة انضمام الكويت إلى الاتحاد والمساهمة الفعالة في دعمه"[525]؛ وفي واقع الأمر، أدرك العراق مدى الدور الحيوي للموارد المالية بالكويت في تزويد دول الاتحاد باستقرار اقتصادي أكبر حيوية، أما عن رؤية الموقف بعيون عمان، فقد أقر سي. أتش. جونسون أن إمكانية ضم الكويت للاتحاد أمر يتم

---

[519] ملاحظة اللجنة الرسمية في الشرق الأوسط "سياسة الشرق الأوسط" في 5 فبراير 1957، إم.إي. (إم) (57) 2، وزارة الخارجية 134\ 2230.

[520] خطاب رقم 13 من جونستون لإلى اللويد في 24 فبراير 1958، وزارة الخارجية 371\ 132854.

[521] خطاب رقم 34 من السير مايكل رايت إلى اللويد في 25 فبراير 1958، وزارة الخارجية 371\ 134025.

[522] برقية رقم 156 من جونستون إلى وزارة الخارجية في 14 فبراير 1958، وزارة الخارجية 371\ 134023.

[523] ماجد خدوري "استقلال العراق" 1932 – 1958، دراسة في سياسات العراق، الطبعة الثانية، لندن: مطبعة جامعة أكسفورد 1960، ص. 345.

[524] إيدت و إي.إف.بنروس، العراق: العلاقات الدولية والتنمية الداخلية، لندن: إرنست بين 1978، ص. 131.

[525] برقية رقم 590 من رايت إلى وزارة الخارجية في 10 أبريل 1958، وزارة الخارجية 371\ 134054.

"مناقشته على نطاق أوسع" كما تم النظر إلى المشيخة على أنها "نوعًا من عرب الدواردو"[526]

كانت فكرة ضم الكويت للاتحاد العربي غير مرغوبة في بادئ الأمر، حيث أوضح الشيخ عبد الله بأنه لا ينوي اقحام نفسه في أي من التشكيلات السياسية خلال مناقشاته مع المندوب السامي؛[527] ومع ذلك، أبدى الشيخ عبد الله ترحيبًا بفكرة التعاون بشكل وثيق مع جيرانه الشماليين أثناء مباحثاته مع وزير الخارجية العراقي توفيق السويدي، شريطة أن يتم البت في الأمور المتنازع عليها كترسيم الحدود.[528] وفي هذه الأثناء، سعى العراقيون للحصول على تأييد بريطانيا، حتى أنهم اقترحوا أنه ينبغي على بريطانيا أن تعترف بالاستقلال الكويتي كتمهيد لانضمام المشيخة إلى الاتحاد العربي؛[529] وقد أيد سمير رفاعي الموقف العراقي بقوة.[530]

وجد البريطانيون أنفسهم بالفعل في موقف حساس؛ فمن ناحية، كان هناك خطر حقيقي يهدد بانهيار الاتحاد في حال عدم وجود الدعم المالي الخارجي،[531] والنفور الذي أظهره الشيخ عبد الله من حيث التزامه تجاه التحالف العراقي الأردني من ناحية أخرى. وقد أبدى مسؤول بوزارة الخارجية ملاحظته بشأن هذا التحفظ حيث أورد "اعتبر الحاكم أن الخطر الحقيقي الذي يهدد عرشه هو محاولته بأخذ بلاده إلى الاتحاد ضد تطلعات الأغلبية الساحقة للرأي العام الكويتي في ضوء انتشار حماس الشعب الكويتي لفكرة عبد الناصر وحلم الجمهورية العربية المتحدة".[532] فليس بالأمر غير الطبيعي أن يرتاب الملك عبد الله في النوايا العراقية بسبب

---

[526] خطاب رقم 13 من جونستون إلى اللويد في 24 فبراير 1958، وزارة الخارجية 371\ 132854.

[527] المذكرا ت السرية للكويت رقم 3، تشمل الفترة 25 فبراير_ 24 مارس 1957، وزارة الخارجية 132750/371.

[528] المذكرات السرية للكويت رقم 4، تشمل الفترة من 25 مارس – 28 أبريل1958، وزارة الخارجية 132750/371.

[529] برقية رقم 89أم من وزير الخارجية إلى رئيس الوزراء في 8 مارس 1958، وزارة الخارجية 132774/371.

[530] برقية رقم 314 من جون ستون إلى وزارة الخارجية في 21 مارس 1958، وزارة الخارجية 132774/371.

[531] "الكويت والإتحاد العربي" تحرير السير دبليو.هايتر في 14 مارس 1958، وزارة الخارجية 132774/371.

[532] نفس المرجع السابق. انظر أيضاً برقية رقم 315 من من باروز إلى وزارة الخارجية في 15 مارس 1958، وزارة الخارجية 132779/371. في تقريره السنوي عن الكويت، دون المندوب السامي السير جورج مديلتون أن تشكيل الجمهورية العربية المتحدة يساير مطالبات العالم وخاصة بين الأجيال الجديدة في حين أن تأسيس الإتحاد العراقي الأردني جلب المزيد من العداوة" خطاب رقم 9 من السير جورج مديلتون إلى سلوين لويد في 9 فبراير 1959، متضمناً استعراض سنوي للأحداث في الخليج العربي في 1958، وزارة الخارجية 140064/371".

مطالباتها القديمة بأحقيتها في المشيخة كجزء من العراق.[533] وفي أغسطس (آب) 1957، أشار ريتشارد بيومونت، القائم بأعمال بريطانيا في بغداد، قائلاً "يشعرون (العراقيين) بأنه يجب عليهم الآن المشاركة بدور فعال في إيجاد بديل جديد للهيمنة البريطانية التي سادت في الخليج لمدة نصف قرن أو ربما لأكثر من ذلك، ودائمًا ما يراود أذهانهم حلم الوصول إلى مكانة سيادية في الكويت.[534] لم يؤدي الفشل في الوصول إلى اتفاق من جانب كلا البلدين في منتصف خمسينيات القرن العشرين بشأن القضايا الثلاث المتشابكة وهي: مد الكويت بالماء من شط العرب، وإستئجار العراق للأراضي الكويتية بهدف تطوير ميناء أم قصر وترسيم الحدود بين البلدين- إلا لمزيد من العداوة المتبادلة بينهما.[535] وعلى هذه الخلفية، أكد باروز قائلاً "من الضروري أن نتفاوض بشكل أكبر حول اغتنام الفرصة لتحسين العلاقات بين الكويت والعراق بدلاً من الضغط عليه للانضمام للاتحاد";[536] وفي سياق مشابه، كتب هالفورد قائلاً "إذا كان ولابد للكويت من تكوين ارتباط وثيق مع العراق والأردن أكثر من أي وقت مضى، فلابد ... وأن يُسمح لهذه العملية أن تتطور على مهل وبصورة تلقائية قدر الإمكان؛[537] وقد تحقق ذلك أثناء زيارة الحاكم للعراق في الفترة ما بين 10 و 15 مايو (آيار) 1958.

استدعى السفير البريطاني السير مايكل رايت الملك عبد الله عشية وصوله، وفي سياق النقاش حذر الأول بشكل تنبؤي من أن تأسيس الاتحاد ضد الجمهورية العربية المتحدة بدلاً من توفير الأمن قد يزيد من التوترات وخطر الثورة،[538] ولم يبدي الملك عبد الله أثناء المحادثات مع الملك فيصل الثاني وولي العهد والقادة العراقيين أي تأثراً تجاه الخطر المشترك الذي يمثله عبد الناصر فيما يتعلق بإستقلال الأنظمة الملكية الموالية للغرب في الشرق الأوسط؛ كما أنه لم يعر اهتمامًا للمقترحات المقدمة بشأن ضم

[533] "الكويت" تلخيص دى.إم.أتش. رايشز في 3 مارس 1958، وزارة الخارجية 132774/371.
[534] إتش. رحمن صناعة حرب الخليج: أصول النزاع الإقليمي منذ زمن مع العراق، إقرأ: أيزيكا بريس ص. 222 لعام 1997.
[535] المرجع السابق ص. 193، 231.
[536] برقية رقم 373 من باروز إلى وزارة الخارجية في 29 مارس 1958، وزارة الخارجية 132774/371.
[537] برقية رقم 69 من هالفورد إلى وزارة الخارجية في 24 فبراير 1958، وزارة الخارجية 132779/371.
[538] برقية رقم 764 من رايت إلى وزارة الخارجية في 11 مايو 1958، وزارة الخارجية 132775/371.

الكويت للاتحاد؛[539] اضافة الى ذلك، أعرب "رايت"، خلال محادثات لاحقة، عن استيائه من قيام بريطانيا بمناقشة المسائل العراقية التي تؤثر على الكويت بدون استشارته أولاً.[540] وتلخيصًا لنتائج زيارة الحاكم إلى العراق، توصل رايت إلى الاستنتاج غير المرغوب فيه، وهو أنه في حال عدم توافر المساعدات المادية من جانب الكويت، سيلجأ الاتحاد على نحو متزايد لطلب الدعم من بريطانيا والولايات المتحدة.[541]

وبالنظر في أسباب إعتراض الملك عبد الله عن الانضمام للاتحاد، أشار باروز بقوله:

قد يكون هناك القليل من الشك في أن هذه الخطوة ستؤدي إلى احتدام المعارضة الداخلية في الكويت، كما أنها ستشجع الهجمات الدعائية من خارجها والتي تعد الكويت خالية منها تقريبًا في الوقت الحالي. ولن يكون أمام العراق سوى المساعدة في التعامل مع مثل هذا الموقف من خلال إرسال قوات عسكرية إلى الكويت وهو آخر ما يرغبه الحاكم الكويتي أو أي مواطن كويتي آخر.[542]

ورغم ذلك، لم يكن العراقيون على استعداد لقبول قرار الحاكم؛ هذا وقد أبلغ نوري "رايت"، في 31 مايو (آيار)، بأنه إذا لم تنضم الكويت إلى الاتحاد العربي، فسيجدد العراق مطالبه الإقليمية السابقة بأحقيته في المشيخة.[543] وذكر رايت في إشارة إلى سلوك رئيس الوزراء العراقي أثناء الاجتماع قائلاً: "لدي بعض الخبرة عن الاضطرابات التي تصيب نوري، ولكنها لم تكن بتلك الحدة في هذه المرة" ولقد تحسنت الحالة المزاجية لنوري قليلاً وخاصة عندما قابل وزير الخارجية "سلوين لويد" الشهر

---

[539] برقية رقم 793 من رايت إلى وزارو الخارجية في 14 مايو 1958، وزارة الخارجية 132775/371.

[540] برقية رقم 798 من رايت إلى وزارة الخارجية في 14 مايو 1958، وزارة الخارجية 132775/371. انظر أيضاً ريتشي أوفيندال، بريطانيا، الولايات المتحدة، تحول ميزان القوى في الشرق الأوسط 1945 – 1962، لندن: صحافة جامعة ليستر 1996 ص. 191.

[541] برقية رقم 818 من رايت إلى وزارة الخارجية في 16 مايو 1958، وزارة الخارجية 132775/371. وعقب تهديدات نوري بالاستقالة في يونيو وافقت بريطانيا والأمم المتحدة على المساهمة ب29 مليون دولار في ميزانية الاتحاد (تمويل الاتحاد العربي، تم إرسالها من إي.إم.روز في 16 يونيو 1958، وزارة الخارجية 134055/371.

[542] برقية رقم 563 من باروز إلى وزارة الخارجية في 19 مايو 1958، وزارة الخارجية 132775/371.

[543] برقية رقم 941 من رايت إلى وزارة الخارجية في 2 يونيو 1958، وزارة الخارجية 371/ 132776.

التالي؛ وأثناء الاجتماع، وردت تقارير تفيد بأن رئيس الوزراء العراقي منزعج فقد ظرب المنضدة مطالباً بقبول سياسته تجاه الكويت.[544]

هذا وقد فسرت مذكرة أُرسلت إلى السفارة البريطانية بتاريخ 5 يونيو (حزيران) موقف العراق، والتي طالبت ليس فقط بجزر وربة وبوبيان ولكن بكل المنطقة الواقعة في جنوب خليج الكويت أيضا. [545] وقد أكد رايت في تحليله لهذا التطور على:

أن الأنظمة والحكومات العراقية والأردنية تكافح ليس فقط من أجل الحفاظ على بقائهم ضمن الاتحاد الجديد على أساس العلاقات الودية، ولكن أيضًا من أجل المبادئ الأساسية لكلاً من الاتحاد العربي والحفاظ على صداقة دائمة مع الغرب.[546]

ومع ذلك، فقد تم الإطاحة بالملكية الهاشمية في العراق خلال مدة لا تزيد عن شهر، مما عجل بإنهيار الاتحاد العربي.

لقد شهد العراق على مدار العشر سنوات الأخيرة من الحكم الملكي ما يقرب من عشرين وزارة مختلفة، مما عكس حالة الاضطراب السياسي المتزايدة في العراق.[547] أصبح نوري رئيس وزراء العراق للمرة الثانية عشر في أغسطس 1954، وعلّق رايت على التحديات التي واجهت رئيس الوزراء المسن بعد مضي ثمانية عشر شهراً قائلاً: "لقد عاد المحارب القديم وشمر عن ساعديه واتجه بخطواته نحو الساحة ليجهز على الخصم المتهاوي بسرعة.[548] وفي الحقيقة، أثار غياب الحريات المدنية، مصحوبًا بالبطء في إحراز تقدمٍ اجتماعي على الرغم من الزيادة السريعة في عائدات

---

[544] سعيد خليل هاشم" تأثير العراق على الحركات القومية في الكويت والبحرين" 1920 – 1961، رسالة دكتوراه جامعة أكزتر 1984، ص. 279.

[545] برقية رقم 977 من رايت إلى وزارة الخارجية في 6 يونيو 1985، وزارة الخارجية 371/ 132776. ريتشارد سكوفيلد، الكويت والعراق: المطالب التاريخية والنزاعات الإقليمية، الطبعة الثانية، لندن: المعهد الملكي للشئون الدولية 1993، ص. 99 – 100، أوفندال، تحول موازين القوى في الشرق الأوسط، ص. 192.

[546] برقية رقم 989 من رايت إلى وزارة الخارجية في 8 يونيو 1958، وزارة الخارجية 371/ 1322776.

[547] ماريون فاروق سلغلت وبيتر سلغلت، "الطبقات الإجتماعية وجدوز الثورة"، بتحرير كل من روبرت إيه. فرينا وويليام روجر لويس، ثورة العراق عام 1958: إعادة النظر في الطبقات الإجتماعية، لندن: أي.بي. توروس 1991، ص. 128.

[548]استشهد ويليام روجر لويس " بريطانيا وجذور الثورة العراقية"، ب"الثورة العراقية" فرنيا ولويس ص. 33.

النفط،[549] استياءً متناميًا من الحكم الملكي. في ديسمبر (كانون الأول) 1954 اعترف السفير البريطاني في بغداد السير جون تراوتبك بأن: "لدينا دولة يوجد تحت تصرفها كل الوسائل المادية للتقدم، لكن إداراتها فاسدة وفوضوية، وأنه من المشكوك فيه إمكانية الاستفادة منها؛[550] ورغم ذلك كان هذا من تداعيات قضية السويس التي ألحقت الضرر البالغ بمكانة نوري والأسرة الحاكمة الهاشمية بالعراق.

في ذروة أزمة السويس، حذر سلوين لويد، في 2 نوفمبر (تشرين الثاني) 1956، من احتمالية سقوط نوري السعيد والإطاحة بالملك فيصل؛[551] وأكد على ذلك السير مايكل رايت في مطلع عام 1957 حيث قال:

لقد عرَّضت الإجراءات التي اتخذتها حكومة جلالة الملكة، نظرًا لإرتباطها بالإجراءات التي اتخذتها إسرائيل، (نوري) بصفة شخصية وكذا الملك وولي العهد وكل من يتبع سياسة الصداقة مع حكومة جلالة الملك بنشاط في العراق، ليس فقط لأشد المواقف السياسية خطورة بل للخطر الذي يهدد حياتهم، وكذلك عرض استمرار وجود النظام والنظام الملكي للهلاك.[552]

وعلى الرغم من احتجاج الحكومة العراقية حفظًا لماء الوجه على الإجراءات البريطانية، بالإضافة إلى فرض الأحكام العرفية الذي سمح للنظام العراقي بالتصدي للعاصفة الحالية، إلا أن احتمالات بقائها على قيد الحياة طويلاً كانت ضربة قاصمة؛ وأشار رشيد خالدي في حديثه عن النظام الملكي العراقي: "تحطمت إحدى أصولها القليلة المتبقية، وهو هيبة النظام الملكي العراقي أمام العالم العربي بالكامل بالهجوم على مصر من بريطانيا التي تحميها؛[553] وفي 23 نوفمبر 1956، ألقت سوريا بياناً عن كشف

---

[549] ظلت عائدات النفط أكثر من 84 جنيها استرليني في 1958 (بيناروس آند بيناروس، العراق: العلاقات الدولية، ص. 167؛ دانيال سيلفرفارب، "إعادة النظر في حق العراق في التنقيب عن النفط، 1949 – 1952"، دراسات الشرق الأوسط 32، 1 ، (1996): 87).

[550] "بريطانيا وأصول الثورة العراقية" وفقا لما ذكره لويز، في فيرنيا ولويز، الثورة العراقية، ص. 36.

[551] استنتاجات مجلس الوزراء في 2 نوفمبر 1956، سي إم 77(56)، سي أيه بي 30/128 الجزء الثاني.

[552] "بريطانيا وأصول الثورة العراقية" وفقا لما ذكره لويز، في فيرنيا ولويز، الثورة العراقية، ص. 43.

[553] رشيد خالدي، "عواقب أزمة السويس في العالم العربي" بتحرير ويليام روجر لويز وروجر أوين، السويس 1956: الأزمة والعواقب، أكسفورد: كلارندن في 1991، ص. 383.

المؤامرة العراقية للإطاحة بالحكومة السورية مما ألحق بالنظام العراقي المحاصر المزيد من الضرر؛[554] وهذا التدني في مكانة العراق أدى إلى انعزالها تماماً عن العالم العربي بحلول نهاية العام.[555] ومن مطلع عام 1957، حاول العراق التصدي لمحاولة مصر في فرض الهيمنة على العرب بالتقرب إلى الأنظمة الملكية الأخرى.

ظلت ذكرى ابن سعود المريرة بطرد الهاشميين من الحجاز في 1926 تقف عائقا في طريق إرساء علاقات وثيقة بين الهاشميين في العراق والسعودية؛ ولم يؤدي حلف بغداد الذي تشكل في عام 1955، والذي تنظر إليه السعودية على أنه مجرد وسيلة لخدمة المصالح العراقية، إلا إلى مزيد من العداوة بين الهاشميين والسعوديين؛ ودعمت السعودية المعارضة المصرية لهذا الحلف بقوة، وفي أكتوبر 1955 شكلا البلدان تحالفاً عسكرياً خاصًا بهما؛ وتحالفت قواتهما في حملة ناجحة هدفها منع انضمام الأردن إلى حلف بغداد.[556] على الرغم من ذلك، لم يعش التحالف المصري السعودي طويلاً، إذ بدأ الملك سعود (فترة حكمه في الفترة ما بين عامي 53 – 1964) يشكك في التحالف مع مصر بسبب مخاوفه من تزايد شعبية عبد الناصر، والتي من شأنها أن تقوض أسس السلطة الملكية؛ وكذلك بسبب تودد مصر إلى روسيا الشيوعية.[557] أحس السفير البريطاني "أر.إتش. باركس" في جدة بأن لدية القدرة على القول في بداية أغسطس (آب) 1956، بأنه "قد انقضى زمن تحفيز الركوب مع القافلة المصرية.[558] وصلت الأمور مداها عندما افتُضحت مؤامرة الاغتيال وشكا الملك سعود

[554] "الكفاح من أجل سوريا"، باتريك سيل: السياسة العربية مرحلة ما بعد الحرب، 1945 – 1958، الطبعة الجديدة، لندن: أي بي توروز، 1986 ص. 278- 9. أنظر أيضاً أندرو رثميل، الحرب الخفية في الشرق الأوسط: النضال السري في سوريا، 1949 – 1961، لندن: أكاديمية تورز للدراسات،1995 ص. 111 – 24.

[555] إيلي فودا، " الكفاح العربي للسيطرة على أزمة السويس"، دراسات الشرق الأوسط، 29، 1 (1993): 100 – 1 .

[556] المملكة العربية السعودية: ناداف سفران: السعي المتواصل لتحقيق الأمن، إيزيكا، نيويورك: صحافة جامعة كورنيل، 1988، ص. 79.

[557] مردخاي عبير، السعودية في عصر النفط: النظام والصفوة؛ الصراع الوتعاون، لندن: كروم هيلم، 1988، ص. 78 – 81؛؛ كليدر، " شبة الجزيزة العربية ما بين السياسة والسلطة"، تحرير: ديريك هوبوود، شبة الجزيرة العربية: المجتمع والسياسة، لندن: جورج آلن وأوين، 1972، ص. 154.

[558] خطاب رقم 57، من باركيز إلى لويد في 11 أغسطس 1956، بريم 11\5068.

قائلاً"لقد أعطيته (عبد الناصر) 40 مليون دولار ومساعدات أخرى كثيرة وفي المقابل يحاول اغتيالي.[559]

هذا وقد خفت حدة التوتر بين المملكة العربية السعودية والعراق عقب اجتماع عقُد في واشنطن في فبراير (شباط) 1957 بين الملك سعود وولي العهد عبد الإله؛ وعلاوة على ذلك، سمح قيام الملك حسين بتنحية رئيس وزرائه المناصر للحركة القومية "سليمان النابلسي"،[560] في إبريل، للأردن بالانضمام إلى ما وصفه القائم بأعمال بريطانيا في بغداد "بالاتحاد التجاري الملكي".[561] وفي وقت أقالة النابلسي، أرسلتا المملكة العربية السعودية والعراق قواتهما لإحباط محاولة التدخل السوري[562]، وأتت زيارة بغداد في مايو (آيار) وكذلك زيارة عمان في يونيو (حزيران) بثمارهما حيث أعادت بلاد الملك حسين لمكانتها في العالم العربي.[563] ومع هذا لم يكن التحالف الملكي قويًا ومتماسكًا ، فعلى الرغم من إدراك حقيقة أن الجمهورية العربية المتحدة تمثل تهديدًا للأنظمة الملكية العربية، إلا أن الملك سعود قد يفكر بتقوية العلاقات مع الممالك الهاشمية فقط في حال موافقة العراق على الانسحاب من حلف بغداد.[564] ضَعُف الاتحاد العراقي الأردني، نتيجة لغياب السعودية، وأثبت عدم مضاهاته للجمهورية العربية المتحدة.

رأى صانعو القرار الأمريكيين أن "أغلبية الأردنيين (كانوا) على يقين من أنهم في تحالف غير صحيح".[565] اضافة الى ذلك، راقب رايت الوضع، في يوم تأسيس الاتحاد، بحزن وكآبة، حيث قال "ستكمن المشكلة في ترويج فكرة الاتحاد للرجل العراقي البسيط، ومن المرجح أن يكون غير متحمس أو مقتنع بمزاياه إذا قارن بينه وبين أولئك الذين ينضمون للجمهورية العربية

---

559 إيلي فودا " نهاية عهد الصراع" : التقارب بين الهاشميين والسعوديين، 1956 – 1958، تحرير: آشر سوسر و أريه شيمولفتس، الهاشميين في العالم العربي: مقالات في تقدير أوريل دان، لندن: فرانكس، 1995، ص. 100.

560 أنظر روبرت بي. ساتلوف، الحسابات الخاصة والظروف المحيطة باقالة النابلسي، من عبد الله إلى حسين: الأردن في المرحلة الإنتقالية، نيويورك: صحافة جامعة أكسفورد 1994، ص. 164 – 5.

561 إيلي فودا، السعي للسيطرة في العالم العربي: الصراع على حلف بغداد، ليدن إي.جيه. بريل 1995، ص. 231.

562 جون مارلو، القومية العربية والإمبريالية البريطانية: دراسة السياسات المسيطرة، لندن: صحافة كريست، 1961، ص. 151.

563 انظر المرجع السابق ص. 148.

564 برقية رقم 115 من جونستون إلى وزارة الخارجية في 4 فبراير 1958، وزارة الخارجية 371\134036.

565 ديوجلاس ليتل " دمية تبحث عمن يحركها" الولايات المتحدة، الملك حسين، الأردن، 1953 – 1970، إعادة النظر في التاريخ عالمياً، 16 و 3 (1995): 526.

المتحدة"؛[566] بل ذهب رايت لأبعد من ذلك، عندما أشار أنه في حال تم عمل استفتاء شعبي، سوف تصوت الأغلبية العظمى من العراقيين لصالح الجمهورية العربية المتحدة وليس الاتحاد العربي؛[567] ومع ذلك، فغياب الحرية السياسية في العراق حال دون وصول صوت الشعب.

أكد عجز السياسيين بالعراق في إحداث التغيير عبر صناديق الاقتراع، إلى جانب احتكار الحكومة لأدوات القمع، حقيقة أن التغيير الجذري لن يتم إلا بالتدخل العسكري؛[568] وبالاعتماد على التجربة المصرية، أصبح الشعب العراقي مدركًا أنه يمكن الإطاحة "بنظام فاسد" بالتساهل النسبي والتأييد الشعبي.[569] وقبل الانقلاب العسكري بأيام قليلة في 14 يوليو (تموز) 1958، حذر الملك حسين ابن أخيه من المؤامرة التي تحاك ضد الحكومة العراقية؛[570] ومع ذلك، عجل الملك حسين بسقوط مملكته الهاشمية دون قصد عندما طلب تحرك القوات العراقية إلى الأردن؛ وبالاستفادة من تحركات القوات، استولى العميد عبد الله كريم قاسم "رئيس الضباط الأحرار" على السلطة بانقلاب عسكري دموي.[571]

في صباح 14 يوليو، قُتل الملك فيصل وولي العهد عبد الإله وبقية الأسرة الحاكمة بينما كانوا يحاولون التسلل من القصر عبر باب المطبخ؛ ولم تكن الطريقة التي قُتل بها نوري السعيد بأقل منهم خزياً، فقد قتل هو الآخر حينما تم رصده محاولاً الخروج من منزل أحد أصدقائه مرتدياً عباءة امرأة، وتم إطلاق النار عليه ودفنه على عجل، إلا أنه قد نُبش قبره والتمثيل بجثته في كل شوارع بغداد؛ وفي غضون ساعات قليلة، تم شطب الأسرة الهاشمية الحاكمة من المشهد السياسي والتي حكمت العراق منذ 1921.

---

566 "بريطانيا وأصول الثورة العراقية"، اقتباس، فرنيا ولويس، الثورة العراقية ص. 47.

567 خطاب رقم 34 من رايت إلى سلوين لويد في 25 فبراير 1958، وزارة الخارجية 371\134025.

568 فاروق سيلغينت وسلينغنت " الطبقات الإجتماعية" في فيرنيا ولويس الثورة العراقية ص. 131.

569 أوريل دان العراق تحت حكم القسام: التاريخ السياسي، 1958 1963، نيويوك: بريجر 1969 ص. 19.

570 تال" بريطانيا والأزمة الأردنية" ص. 43.

571 أنظر ماجد خديري حسابات الإنقلاب، دراسات في السياسات العراقية أثناء الثورة منذ 1958، لندن: صحافة جامعة أكسفورد، 1969، ص. 38 – 61 ؛ بيناروس، العراق: العلاقات الدولية، ص. 199 – 209.

ثانيًا

"انهيار الحصن المنيع الموالي للغرب في الشرق الأوسط بضربة واحدة"،[572] هكذا علَّق "بيتر مانسفيلد" على الثورة العراقية. ومن ناحية أخرى، تداعت أحداث 14 يوليو (تموز) إلى ذاكرة "هارولد ماكميلان"، والتي ترتب عليها" انهيار نظام الأمن بالكامل الذي دعمته الحكومات البريطانية المتعاقبة بضربة قاصمة". [573] كان الانسحاب من الاتحاد العربي من أولى الأعمال التي قامت بها حكومة قاسم الثورية.[574] ومع ذلك، سرعان ما قدمت بريطانيا والولايات المتحدة الدعم لتلك الدول التي ظلت على ولائها للغرب؛ ففي 14 يوليو، بعث الرئيس اللبناني "كميل شمعون" بخطاب يائس إلى واشنطن محذراً فيه أنه في حال عدم تلقيه الدعم الفوري سيتم الإطاحة بنظامه.[575] ولقد تنبأ بذلك "جون فوستر دوليس" وزير خارجية الولايات المتحدة قبل شهر حيث قالً: "إذا طلب شمعون منا العون وخذلناه ستكون النهاية لكل الحكومات الموالية للغرب في المنطقة"؛[576] وتحسبا لتلك المخاوف أرسلت أمريكا إلى بيروت قوات بحرية من الأسطول السادس. وخشية أن يعيد التاريخ نفسه بما حدث لابن عمه العراقي، طلب الملك حسين الدعم العسكري من بريطانيا في 14 يوليو، حيث وصلت أول فرقة من القوات إلى عمان في غضون 24 ساعة؛[577] وعلى النقيض في الكويت، كان هناك تلكؤ واضح في قبول المساعدات العسكرية على الرغم من قلق أمريكا وبريطانيا بشأن استقرار الوضع في المشيخة.

أشار "ألين دوليس" مدير المخابرات المركزية في أمريكا إلى "أن مصير الكويت في الوقت الحاضر غير واضح"؛[578] وفي سياق مماثل، أشار سلوين

---

[572] بيتر مانسفيلد، العرب، بينجن بوكس، 1985، ص. 263.

[573] هارولد ماكميلان، ركوب الموجة، 1956 – 1959، لندن: ماكميلان، 1971، ص. 511.

[574] دان، العراق تحت حكم القسام، ص. 52.

[575] كمال إس. صلابي، تاريخ لبنان الحديث، لندن: ويدنفيلد ونيكلسون 1965، ص. 202.

[576] ديجولاس ليتل "أوقات المرح" أيزونهاور، لبنان وأزمة الشرق الأوسط 1958؛ التاريخ البلوماسي 20 و 1 (1996): 41.

[577] أنظر تال "بريطانيا والأزمة الأردنية" ص. 39 – 57.

[578] العلاقات الأجنبية للولايات المتحدة، 1958 1960، المستوي 11: لبنان والأردن وواشنطن، طباعة مكتبة الولايات المتحدة الحكومية 1992، ص. 212.

لويد خلال الاجتماع الذي عُقد في 17 يوليو مع "جون فوستر دوليس" قائلاً: "في حال وقوع انقلاب في بغداد، ستتعرض الكويت لنفس الخطر بالتساوي.[579] وقد نوه "لويد" محذراً بأنه " ليس من المحال بالنسبة للحاكم أن يتنازل عن العرش، ولعبد الله مبارك أن يتم اغتياله وأن يصبح الشيخ فهد هو الحاكم، والذي من المتحمل أن يسعى بعد ذلك للانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة.[580] وقد صرح وزير الخارجية الأمريكي مقتنعًا بما تنبأ به لويد من أحداث مخيفة قائلاً " من الحماقة أن تتحرك الولايات المتحدة والمملكة المتحدة إلى لبنان والأردن دون أن تخطط في الوقت نفسه للسيطرة على باقي المناطق ذات الأهمية الجوهرية الأكبر"؛[581] وقد بعث الرئيس الأمريكي داويت أيزنهاور بخطاب إلى رئيس الوزراء البريطاني هارولد ماكميلان في اليوم التالي من مقابلة دوليس ولويد يقول فيها: "أعتقد أنه ليس من واجبنا فقط دعم كلتا البلدين.. لبنان والأردن، ولكن يتعين علينا أن نراقب الوضع في منطقة الخليج العربي لضمان بقائها في المدار الغربي واعتقد هذا هو الأكثر أهمية".[582]

لقد تبلورت فكرة التدخل في الكويت في ذهن ماكميلان؛ حيث اعترف رئيس الوزراء بهذا في مذكراته: "الوضع في الخليج مبهم وغير مستقر، ولكن إذا استدعى الأمر فلدينا مخططات تخص البحرين والكويت؛ ولكن ستبقى المعضلة المعتادة، هل نتدخل الآن؟ وإذا تدخلنا هل سيكون ذلك تعديًا"، أم علينا أن ننتظر؟ وإذا انتظرنا لربما يكون قد فات الأوان.[583] وعلى الرغم من الطريقة النظامية التي قدم بها رئيس الوزراء المناقشات المتبادلة، فقد أثبتت المخاوف حول التداعيات المحتملة للتدخل غير المرحب

---

579 ليتل" أيزونهاور، لبنان وأزمة الشرق الأوسط 1958، ص. 48.

580 العلاقات الأجنبية للولايات المتحدة، 1958 – 1960. المستوى 12: المنطقة الشرق أوسطية العراق والأردن وشبة الجزيرة العربية ، واشنطن دي.سي. طبعة مكتبة الولايات المتحدة الحكومية، 1993، ص. 776.

581 أنظر المرجع السابق، ص. 777. نحو نهاية عام 1958، وزراة الخارجية أدعت أن" زروة الأزمة في الشرق الأوسط في الصيف، مستر دولاس أتخذ موقفاً قضائياً للتدخل في الكويت" (" أساسيات سياسة الشرق الأوسط – الجزء الثاني" ، منشور وزارة الخارجية للجنة الرسمية لمجلس الوزراء في الشرق الأوسط، في 19 نوفمبر 1958، أو إم إي(58) 46، سي إيه بي 134\2342).

582 ليتل" أيزونهاور ولبنان وأزمة الشرق الأوسط عام 1958" ص. 49. أنظر أيضاً ريتشي أوفيدال، " بريطانيا العظمي وغزو الأردن ولبنان عاك 1958" ، أعادة النظر فى التاريخ العالمي 16 و 2 (1994): 298.

583 مذكرات ماكميلان، المستوي الخامس السلسة الثانية في 18 يوليو 1958، إم إس إس قسم ماكميلان د. 32. أنظر أيضاً ماكميلان وركوب الموجة ص. 523.

به حتميتها كما رأى "سي. إيه. إي. شاكبيرج"، مسؤول بوزارة الخارجية، بأن "إرسال القوات إلى الكويت بدون تفويض من الحاكم، سيكون درباً من الحماقة"؛[584] وبالإضافة إلى ذلك، فقد أكد "لورد هود"، ممثل صاحبة الجلالة في واشنطن، أن بريطانيا تخاطر بخسارة نيتها الحسنة ودعمها لآل الصباح في الكويت، عند التفكر في الأمر ملياً.[585] وكنتيجة لهذه الاعتبارات، تم استشارة كبار أعضاء الأسرة الحاكمة، حيث أعرب الشيخ عبد الله عن ثقته في القدرة على حفظ النظام،[586] في حين رأى الحاكم أن تواجد القوات البريطانية لن يؤدي إلا إلى تفاقم وتوتر الأوضاع، وبالتالي مزيدًا من التهديد للحكم المشيخي القائم.[587] ومع ذلك، خلال محادثاته مع هالفورد في 27 يوليو، أعرب عن إحساسه بالتشاؤم بشأن احتمالات بقاء النظام الملكي المتوارث في الشرق الأوسط.[588] وبعد مضي أيام قليلة، أخبر هالفورد عن نيته في جس النبض حول إمكانية حصول الكويت على عضوية الجامعة العربية.[589]

في مارس (آذار) 1945، تم تدشين اتحاد ضعيف للدول العربية، أُطلق عليه جامعة الدول العربية بالقاهرة؛ ورغم إبداء "أنطوني إيدن" الدعم للوحدة العربية في قصر العمدة بلندن في 29 مايو (آيار) 1941،[590] إلا أنه عقب الحرب نظرت بريطانيا بإرتياب متزايد لفكرة الجامعة العربية، حيث رأت أن أنشطتها ستعود بالضرر على المصالح البريطانية. في فبراير (شباط) 1954، صرح سلوين لويد وزير الدولة لوزارة الخارجية بما هو أبعد من ذلك قائلاً: "سيكون من غير المقبول تمامًا أن يُسمح للكويت بالانضمام إلى الجامعة العربية"؛[591] وبالتالي، لم يرق لبريطانيا تأييد الشيخ

---

[584] تم إرسالها من سي. إيه. شاكبيرج في 19 يوليو 1958، وزارة الخارجية 371\132757.

[585] برقية رقم 1979 من لورد هود إلى وزارة الخارجية في 19 يوليو 1958، وزارة الخارجية 371\132779.

[586] برقية رقم 320 من الكويت إلى وزارة الخارجية في 15 يوليو 1958؛ برقية 334 من الكويت إلى وزارة الخارجية في 17 يوليو 1958، بريم 11\2752.

[587] برقية رقم 416 من هالفورد إلى وزارة الخارجية في 30 يوليو 1958، بريم 11\2752.

[588] برقية رقم 390 من هالفورد غلى وزارة الخارجية، في 27 يوليو 1958، بريم 371\132776.

[589] برقية رقم 420 من هالفورد غلى وزارة الخارجية في 31 يوليو 1958، بريم 11\2752.

[590] أنظر مايكل كوهين" ملاحظات عن خطبة قصر العمدة، في مايو 1941"، دراسات آّسيا وإفريقيا، 11 و3 (1977): 375 86.

[591] عُقد إجتماع في 23 فبراير 1954 لمناقشة رأي مستر إيه. بي. ويكيفيلد عن الوضع في الكويت، وزارة الخارجية 371\109807.

عبد الله لعضوية الكويت في الجامعة. وقد تنبأت وزارة الخارجية بأنه في حين الادعاء بأنه "طالما وجُدت مشاعر الوحدة العربية لدى الكويت، كلما زاد من احتمالات انضمامها إلى الجامعة العربية، ويوفر مزيدًا من الدعم الذي تتبلور حوله فكرة مشاعر القومية المتطرفة.[592] اضافة الى ذلك، خشي هالفورد من أن يُنسب تمسك الكويت بالانضمام للجامعة العربية على أنه نصر شخصي وساحق لعبد الناصر، وتوجيه ضربة أخرى موجعة لبريطانيا، في حين حذر "باروز" من تصدير الانطباع بأن الكويت تتخلص من قبضة بريطانيا.[593] وقد شاركت وزارة الخارجية باروز في مخاوفه بحجة أنه "لو أضعف الحاكم العلاقات بين الكويت وبريطانيا العظمى ستكون خطوة على الطريق مما يعني أن الكويت سيتم ابتلاعها في الجمهورية العربية المتحدة، وستصبح الكويت المحافظة البعيدة التابعة لمصر وسيتم استنزاف إيراداتها وتوزيعها في مصر؛[594] وتزايدت هذه المخاوف في أعقاب اجتماع حظي بتغطية إعلامية كبيرة بين الشيخ عبد الله وعبد الناصر في دمشق بتاريخ 20 يوليو 1958، وربما حث فيه الزعيم المصري على عضوية الكويت في الجامعة العربية.[595]

فكرت وزارة الخارجية في احتلال الكويت وإدارتها كمستعمرة تابعة للتاج البريطاني وذلك لتمنعها من السقوط في قبضة عبد الناصر؛[596] كما اقترح سي. إيه. إي. شاكبيرج إعادة إحياء فكرة الاتحاد بين العراق والكويت لخلق ثقل مقابل لمصر،[597] غير أن دي. إم. إتش. ريتشس رئيس إدارة شؤون الشرق كان حذرًا من هذه الاقتراحات حيث أكد بان مصلحتنا تكمن في ضمان استقلال الكويت وانعزالها بقدر الإمكان تماشياً مع فكرة إبقاء المناطق الأربعة الرئيسية المنتجة للنفط تحت سيطرة سياسية مستقلة؛[598]

592 برقية رقم 1494 في 11 أغسطس 1958 من وزارة الخارجية إلى البحرين، وزارة الخارجية 371\132786.

593 خطاب رقم 1075\58، في 15 أكتوبر 1958 من هالفورد إلى باروز؛ خطاب رقم 1034 في 22 أكتوبر 1958 من باروز إلى ريتشس، وزارة الخارجية 371\132555.

594 برقية رقم 1461 من وزارة الخارجية إلى البحرين في 8 أغسطس 1958، وزارة الخارجية 371\132786.

595 " الكويت" تم إرسالها من دي. إم. إي. ريتشس في 14 أغسطس 1958، وزارة الخارجية 371\132786.

596 "سياسة الشرق الأوسط" منشور من وزارة الخارجية في 21 يوليو 1958، وزارة الخارجية 371\132545.

597 تم إرسالها من شيغبيرغ في 24 يوليو 1958، وزارة الخارجية 371\132545.

598 تم إرسالها من ريتشس في 8 أغسطس 1958، وزارة الخارجية 371\132545.

ومع هذا ظلت المشاكل المتعلقة بعضوية الكويت في الجامعة العربية كما هي.

صرح الملك عبد الله في مبررا إصراره على الانضمام إلى الجامعة العربية، بأنه ليس فقط من أجل تحقيق الأمن للكويت في العالم العربي، وانما تاكيدا على عدم جدوى الاعتماد على بريطانيا في إدارة شئونه مع الدول العربية الشقيقة.[599] وذكر ذلك بباروز حيث قال: "بالإضافة إلى الشك في قدرتنا على حمايته من الأخطار التي تهدده في العالم العربي، فإن لديه ما يكفيه من مبررات خلال العامين الماضيين ليشك في حكمتنا السياسية في شؤون الشرق الأوسط؛[600] فالملك عبد الله لديه خوف مرتبط بما أسماه هو فشل بريطانيا الذريع لتحميه من الضغط العراقي لإدماج الكويت في الاتحاد العربي.[601]

وسرعان ما أكدت وزارة الخارجية عقب تشكيل الاتحاد العربي على أن:

دعم العراق والأردن له من الأهمية في الحفاظ على مكانتنا في الشرق الأوسط بأكمله، وليس الخليج العربي فقط؛ ولذلك، يجب دعم الشعب العراقي لتوفير أكثر الظروف الإيجابية الممكنة للتقرب من حاكم الكويت.[602]

وحثت وزارة الخارجية قائلة "يجب علينا ... الاستعداد لبعض المخاطرة في علاقتنا مع الكويت لطالما كانت هذه هي الفرصة الحقيقية لانضمام الكويت للاتحاد العربي.[603] وفي لحظة مصارحة، اعترف السير ويليام هايتر (نائب وزير الدولة بالخارجية) معلناً "إننا نذهب لأبعد مما يراه برنارد باروز من حكمة في إقحام حاكم الكويت في القضية العراقية؛[604] ووصف هالفورد مشاعر الحاكم تجاه بريطانيا بأنها بلغت حد "أقرب ما يكون للخيانة".[605]

---

[599] برقية رقم 420 من هالفورد غلى وزارة الخارجية في 31 يوليو 1958، بريم 11\2752.

[600] برقية رقم 985 من باروز إلى وزارة الخارجية في 2 أغسطس 1958، بريم 11\2752.

[601] برقية رقم 35 من وزارة الخارجية إلى بغداد في 19 أغسطس 1958، وزارة الخارجية 371\132776.

[602] برقية رقم 492 من وزارة الخارجية إلى بغداد في 22 فبراير 1958، بريم 11\2403.

[603] "الكويت والإتحاد العربي" منشور وزارة الخارجية في 14 مارس 1958 بريم 11\2403.

[604] خطاب من هايتر إلى رايت في 3 أبريل 1958، وزارة الخارجية 371\134054.

[605] خطاب رقم 1 من هالفورد ميلدتون في 6 يناير 1959، وزارة الخارجية 371\140064.

حتى أن الملك عبد الله أتهم بريطانيا "بخذلانه"؛[606] وفي مثل هذه الظروف، يبدو من المرجح أن التهديد بالانضمام للجامعة العربية بمثابة رد فعل نتيجة شعوره بالانعزال خلال مباحثاته مع نوري في شهر مايو،[607] وتأييد هذا التفسير باستعداده للتخلي عن فكرة الانضمام للجامعة العربية في مقابل التزام مكتوب من بريطانيا بالاستمرار في حماية الكويت؛[608] ومع ذلك أصر على التمتع ببعض الحرية لإدارة العلاقات مع الدول العربية الشقيقة.[609] وقد أيد باروز هذا التطور في بداية ديسمبر 1957، وأقترح باروز أنه يجب السماح للمشيخة بممارسة المزيد من أفعالها الخبيثة في التعامل مع جيرانها، في رد منه على الشعور المتزايد في الكويت بأن دور بريطانيا في إدارة العلاقات الخارجية "أبعد مما يكون عن الذكاء".[610] وبناءً عليه، كان خطاب الضمان في 23 أكتوبر 1958، ليس فقط من أجل إلزام حكومة بريطانيا "بالبقاء في وضع الاستعداد"- كما كانت في السابق- لمد يد العون للكويت وقت الحاجة فيما يخص علاقاتها بالدول الأخرى، ولكن أيضاً للتسليم بنية الحاكم في التعامل بجهوده الذاتية مع قضايا محددة من شأنها أن تؤثر على علاقة الكويت بالدول العربية الأخرى.[611] وعلى الرغم من وصف هالفورد للخطاب بأنه "صفقة رابحة على نحو مذهل من وجهة نظرنا"،[612] إلا أن الحرية المتزايدة للكويت في كيفية إدارتها للعلاقات الخارجية أثارت بشكل لا مفر منه مسألة مكانة الكويت الدولية برمتها.

وبالتزامن مع مطالبة الحاكم بالاعتراف بحقه في إدارة العلاقات مع الدول العربية الأخرى، فإنه أشار أيضاً قائلاً "لخلق أجواء طيبة في العالم

---

[606] مذكرات الكويت السرية المرفقة رقم 8 والتي تشمل الفترة ما بين 29 يوليو إلى 25 أغسطس 1958، وزارة الخارجية 371 .132523

[607] مؤخرا" الحاكم إدعى فكرة الإنضمام إلى الجامعة العربية بسبب زيارته الأولى الغير موفقة للعراق" برقية رقم 420 من هالفورد إلى وزارة الخارجية في 31 يوليو 1958، وزارة الخارجية 371\132786.

[608] برقية رقم 499 من هالفورد إلى وزارة الخارجية في 18 أغسطس 1958، بريم 11\2752.

[609] " الكويت والعلاقات الدولية" مذاكرات رئيس وزراء الشئون الأجنبية في 3 نوفمبر 1958، المرفق بي: مذكرة الحكومة الكويتية في 30 سبتمبر 1958، سي. (58) 228، سي إيه بي 129\95.

[610] خطاب رقم 1034 من باروز إلى بيليه في 3 ديسمبر 1957، وزارة الخارجية 371\126905، اقتباس من عبد الله رضا أسيري، سياسة الكويت الأجنبية: الدولة المدينة في سياسات العالم، بولدر و كولرادو: صحافة الغرب عام 1990 ص. 7.

[611] " الكويت: العلاقات الدولية" ، مذكرة رئيس الوزراء للشئون الخارجية بالدولة في 3 نوفمبر 1958، مرفقة مع: خطاب ضمان موضوعي إلى حاكم الكويت في 23 أكتوبر 1958، سي(58)، سي إيه بي 129\95.

[612] برقية رقم 499 من هالفورد إلى وزارة الخاجرية في 18 أغسطس 1958، بريم 11\2752.

العربي، فإنه قد يكون من عوامل المساعدة للكويت أن يتضح للدول المجاورة بأن الكويت تشارك بدور فعال متوقع منها في بعض الهيئات الدولية والتي تشكلت من أجل الاهتمام بنواحي الحياة المختلفة.[613] وخصوصا، سعي الحاكم للحصول على عضوية الاتحاد الدولي للاتصالات، بالإضافة إلى اتفاقيات بحرية معينة والتي أصبحت ذات أهمية خاصة فيما يتعلق بالتسليم القريب لأول سفينة كويتية عابرة للمحيطات. في إحصاء للمكاسب والخسائر المترتبة على مقترحات الحاكم، لاحظ سلوين لويد وزير الخارجية أن "حكومة بريطانيا العظمى في النهاية لم تعد قادرة على تحدي المطلب الحاسم للحاكم بخصوص تنازلات من هذا النوع، وبالطبع سيكون من الغباء تحدي تلك المطالب.[614] ومن ناحية أخرى، لاحظ لويد أن "مكانة حكومة بريطانيا العظمى تمثل كونها مندوباً أكثر بكثير من كونها رقيباً على علاقات الكويت الخارجية"، ووصل الأمر إلى مجلس الوزراء في 11 نوفمبر (تشرين الثاني) 1958.[615]

اعترف لويد خلال المباحثات أنه إذا نفذت بريطانيا مطلب الحاكم، فسيكون ذلك بمثابة الاعتراف بأن الكويت مسؤولة بشكل كامل عن إدارة علاقاتها الدولية؛ ومن الوارد أن يزعزع هذا التنازل مكانة بريطانيا في الخليج العربي. ومن ناحية أخرى، اعترف لويد بعدم الحكمة في محاولة عرقلة وضع الكويت المستقل الآخذ في التنامي، وحذر من مجازفة بريطانيا بخسارة النية الحسنة لدى الحاكم؛ واقترح لويد انه بالسماح لحاكم الكويت بتطوير صفتها الدولية ستظل ثقته دون المساس بجوهر علاقته مع بريطانيا. وقد اقتنع مجلس الوزراء بحُجج وزير الخارجية ولكنه أوصى بإصدار

---

613 " الكويت، العلاقات الدولية" مذكرة رئيس الوزراء للشئون الخارجية للدولة في 3 نوفمبر 1958، سي(58) 228، سي أيه بي 95\129.

614 " الكويت، العلاقات الدولية" مذكرة رئيس الوزراء للشئون الخارجية للدولة في 3 نوفمبر 1958، سي(58) 228، سي أيه بي 95\129.

615 ما يتبع من استنتاجات مجلس الوزراء في 11 نوفمبر 1958، سي سي 80(58)، سي أيه بي 128\32 الجزء الثاني.

القرار بدون حاجة للجهر به.[616] كما أثار تقدم الكويت نحو وضع الاستقلال مسألة تعيين ممثلين قنصليين عرب للمشيخة.

أوضح "سلوين لويد" في يناير (كانون الثاني) 1959 بأن "مصالح المملكة المتحدة التي لا يجب المساس بها في الكويت تتطلب أن تظل الكويت دولة مستقلة لها حق إجراءات سياسة النفط شأنها في ذلك شأن أي حكومة مستقلة أخرى من الدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط... وأن يكون لديها أيضًا سياسة مستقلة عن التأثير الشيوعي أو الدول التابعة.[617] وعلى الرغم من إدراك لويد لحقيقة أن من مصلحة بريطانيا الوطنية تأييد استقلال الوضع المزعوم للمشيخة، وحذر من أن هذا التطور سيؤدي حتماً إلى الاتصال المباشر بين الكويت والدول العربية الأخرى؛[618] وبالفعل أنذر الحاكم حكومة بريطانيا بأنه تحت ضغوط متزايدة من أجل تأسيس قنصليات عربية في الكويت.[619] وحذر لويد خلال مباحثات مجلس الوزراء بخصوص هذه المسألة من أن وجود مثل هذه القنصليات قد تصبح جهات تنسيق للمؤامرات ليس فقط ضد الأسرة الحاكمة وإنما ضد مصالح بريطانيا أيضًا؛[620] ووافق مجلس الوزراء لويد الرأي وأقترح بأنه إذا كان ولابد للحاكم من تقديم بعض التنازلات لإرضاء الرأي العام العربي فالأفضل أن ينضم إلى الجامعة العربية من أن يقبل ممثلين لقنصليات هناك. ومع ذلك، عندما أثار هالفورد المسألة مع الحاكم في أول فبراير (شباط)، أبدى الحاكم عدم استعداده سواءً لتقبل فكرة قبول قناصل أو فكرة الانضمام للجامعة العربية؛[621] وعلى الرغم من أنه الحل الأكثر إرضاءً لبريطانيا من وجهة نظرها، إلا أن هالفورد عبر عن قلقه في حال تراجع الشيخ عبد الله عن قراره سريعًا، فمن الممكن أن يمثل هزيمة سياسية للحكومة البريطانية، كما أشار هالفورد قائلاً: "بالطبع

---

[616] على مدار العاميين التاليين، أصبحت الكويت عضواً في الإتحاد العالمي للأتصالات، الإتحاد العالمي للبريد، منظمة الطيران المدني الدولية، منظمة الإستشارات البحرية الحكومية الدولية، منظمة الصحة العالمية، الأمم المتحدة للتربية والتعليم، المنظمة الثقافية، "الشئون الخارجية للكويت" ، مذكرة القسم العربي في 27 أكتوبر 1960، وزارة الخارجية 371\148948.

[617] " الوضع الدولي للكويت"، مذكرة وزير الخارجية لشئون الدولة في 26 يناير 1959، إم إي (إم) (59)، سي أيه بي 134\2230.

[618] أنظر المرجع السابق.

[619] تم إرسالها من لجنة الشرق الأوسط عن إجتماعها في 28 يناير 1959، أم أي(إم)(59) 2، سي أيه بي 134\2230.

[620] استنتاجات مجلس الوزراء في 29 يناير 1959، سي سي 3 (59)، سي أيه بي 128\33.

[621] برقية رقم 93 من هالفورد إلى وزارة الخارجية في 5 فبراير 1959، وزارة الخارجية 371\140118.

يريد الحاكم كلا الخيارين، دعمنا والحرية في الظهور بشكل مستقل عنها؛[622] في حين أن تأييد بريطانيا لعضوية الكويت في الجامعة العربية كان قائمًا على الافتراض بأن الضغوط الرئيسية التي ستواجه المشيخة ستكون ضغوطًا خارجية، وبحلول مطلع عام 1959 زعزعت الصراعات الداخلية من استتباب الأمور للأسرة الحاكمة؛ وكانت الذكرى الأولى لتأسيس الجمهورية العربية المتحدة بمثابة الشرارة الأولى التي أشعلت فتيل التحدي الكامل أمام آل الصباح.[623]

كان من المتوقع ظهور بعض الحماسة القومية، حيث دعت جريدة *الشعب* الإصلاحية التي تصدر أسبوعياً "أحمد سعيد" مدير المحطة الإذاعية "صوت العرب" بالقاهرة لإلقاء خطبتين، في حين كان معروفًا بأن لجنة الأندية تنسق للقيام بإحتفال في مدرسة ثانوية محلية؛ ومع ذلك، فقد أثارت العبارات الرنانة التي عبر بها الإصلاحيون عن رغبتهم المتماثلة الدهشة وهي: الإصلاح الفوري متضمناً مشاركة الشعب في الحكومة والفرصة للتعبير عن مشاعرهم بشكل فعال تجاه العروبة، وبدأت الخطب بشكل جدي في فترة ما بعد الظهيرة في يوم 1 فبراير (شباط) أمام حشد يتألف من نحو 20,000 شخصا. بدأ أحمد الخطيب قائد الإصلاحيين الفعاليات وتلاه "جاسم القطامي" العضو السابق بقسم الشرطة، والذي استقال من منصبه احتجاجاً على تجريم المظاهرات أثناء أحداث السويس، وحملت المناسبة القطامي على الخروج عن النص المعُد له سلفاً معلناً:

لقد حكم آل الصباح دولة الكويت منذ 300 عامًا، حكموها بطريقة استبدادية ومتعسفة، ولا يمكن أن يتوقعوا فعل الشيء نفسه في الشطر الأخير من القرن العشرين، فإما أن يمنحوا الشعب الإصلاحات الضرورية في آن واحد، أو سيتولى الشعب السلطة بنفسه.

كان رد آل الصباح على هذا التحدي بمزيج من القمع والتساهل؛ ففي 3 فبراير استدعت إدارة الأمن العام القطامي حيث اعتدى عليه الشيخ عبد الله مبارك وأقيل من منصبة كمدير لشركة السينما الكويتية، وكذلك حُرم من

---

[622] خطاب رقم 1939\59، من هالفورد إلى ميدلتون في 25 فبراير 1959، وزارة الخارجية 371\140119.

[623] ما يتبع ذلك بناءً على خطاب رقم 5 من هالفورد إلى ميدلتون في 11 فبراير 1959، وزارة الخارجية 371\140081.

العمل في المشيخة لأجل غير مسمى. إضافة الى ذلك، تم إغلاق أربعة أندية ـــــــ نادي الخريجين، ونادي المعلمين، ونادي المثقفين ونادي الاتحاد العربي – كما تم حجب صحف *الفجر وصوت الشعب* التي تنشر الوعي الإصلاحي إلى أجل غير مسمى؛ وفي الأخير، تم إلغاء كلمة أحمد سعيد الثانية والتي كان من المقرر إلقائها في نادي الخريجين.

أشار هالفورد في تفسيره لسيكولوجية آل الصباح التي ترتكز على الإجراءات القمعية قائلاً: "إذا كان الحكام التنويرين أمثال المغفور له الملك فيصل ملك العراق يواجهون نفس المصير الأسود كمعظم الطغاة الإقطاعيين، فقد يبدو أنه لا حاجة لتشجيع (الشعب) بتوقع مزيداً من الحرية السياسية".[624] وبينما رفضت الأسرة المالكة تعزيز المشاركة الشعبية في الأعمال الحكومية، سعت إلى قمع المعارضة الداخلية عن طريق إصلاحات إدارية بهدف القضاء على معظم التجاوزات السافرة؛ وتم مناقشة هذا النهج الجديد أثناء الاجتماعات التي عقدها المجلس الأعلى في أعقاب الاحتفالات بالذكرى السنوية للجمهورية العربية المتحدة.

أنشئ المجلس الأعلى في 1956 كهيئة استشارية ويتكون من عشرة أعضاء جميعهم من أسرة آل الصباح،[625] وكانت الأهداف الرئيسية للانتقاد في مباحثات المجلس متعلقة بالشيخ عبد الله مبارك والشيخ صباح الأحمد ابن الحاكم الراحل والأخ غير الشقيق للشيخ جابر الأحمد والأمير المستقبلي للكويت. سعى كلٌ من عبد الله مبارك وصباح الأحمد إلى الفوز بالقبول والتأييد الشعبي عن طريق حماية الإصلاحيين والتعبير عن تضامنهم مع قضية الوحدة العربية.[626] وبالفعل بارك عبد الله مبارك الاحتفالات على شرف تأسيس الجمهورية العربية المتحدة، وعلى الرغم من أن أحداث الأول من فبراير (شباط) أكدت المخاطر التي من الممكن أن تخلق أعمال فردية

---

[624] خطاب رقم 31 من هالفورد إلى لويد في 11 يونيو 1959، وزارة الخارجية 140083/371.

[625] جيل كريستال، السياسة والنفط في الخليج: الحكام والتجار في الكويت وقطر، كامبيردج: صحافة جامعة كامبيردج عام 1995، ص. 71.

[626] خطاب رقم 59/10112 من هالفورد إلى بيمونت في 25 يونيو 1959، وزارة الخارجية 140286/371، نحو النهاية لعام 1958، تنبأت وزارة الخارجية " حتى أشد العرب ولاءً لنا، سيحتاجون إلى التصالح مع الحركة الجديدة نحو الوحدة العربية" (لمحات عن سياسة الشرق الأوسط_ الجزء الأول (الاصدار الأخير)" مكتوب وزراة الخارجية إلى اللجنة الرسمية لمجلس الوزراء في الشرق الأوسط في 15 ديسمبر 1958، أوه إم إي(58)، سي أيه بي 2342/134).

طائشة لكل أفراد الأسرة الحاكمة، تولى الشيخ فهد، الخصم القديم للشيخ عبد الله مبارك، قيادة الانتقادات التي وجُهت إلى الشيوخ المتمردين في المجلس الأعلى، واعتزم المجلس أيضًا سن إصلاحات داخلية من أجل القضاء على إساءة الاستخدام الفج السلطة؛ ومن المفارقات أنه بعد بدء الهجوم، كان الشيخ فهد هو الضحية الأساسية لمحاولات الأسرة الحاكمة في ترتيب أوضاعها الداخلية.

كان هدف الملك الفهد واضحًا في مقاومة عدم الكفاءة، والإسراف والفساد المستشري بشكل كبير في إداراته والتي يعُتقد أنها الأكثر تورطاً في هذه التهم. وقد زادت مكامن ضعفه من خلال تآكل منصبه داخل الأسرة الحاكمة بسبب تغيبه لفترات طويلة عن الكويت؛[627] وكما نوه المندوب السياسي قائلاً: "إن وجودك في قلب الأحداث يمثل خوض أكثر من نصف المعركة في الجزيرة العربية".[628] وفي محاولة من الملك فهد لمواجهة تراجع نفوذه داخل الأسرة الحاكمة، حاول التودد إلى بريطانيا لدرجة أنه امتدح سياستها في الخليج العربي على الملأ.[629] لم تكن محاولة فهد الصارخة للتملق متعارضة بشكل واضح مع سمعته المعادية لبريطانيا فحسب، ولكن أيضًا وفرت له القليل من الحماية إزاء الضغط المتزايد على موقفه؛ وبلغت الأمور ذروتها حينما رفض الشيخ جابر رئيس إدارة الشئون المالية الجديد أن يسدد دائرة الأشغال العامة شيكات تبلغ قيمتها 12 مليون جنيه إسترليني إلى أن يحين الوقت الذي يقدم فيه فهد حسابات صحيحة.[630] في منتصف مايو (آيار) 1959، تقدم الشيخ فهد بالاستقالة من مناصبه الرسمية وتفرغ لحياته الخاصة.[631]

لقد وصف مسؤول بوزارة الخارجية تخلي فهد عن الإمبراطورية الإدارية التي أسسها بنفسه في مطلع خمسينيات القرن العشرين على أنه

[627] برقية رقم 316 من هالفورد إلى وزارة الخارجية في 17 مايو 1959، وزارة الخارجية 140083/371.
[628] خطاب رقم 59/10112 من هالفورد إلى بيمونت في 25 يونيو 1959، وزارة الخارجية 140286/371.
[629] تم إرسالها من دبليو.جايه. آدمس في 19 مايو 1959، وزارة الخارجية 140083/371.
[630] الملحق السري لمذكرات الكويت رقم 5 يشمل الفترة ما بين 28 أبريل إلى 25 مايو 1959، وزارة الخارجية 140067/371.
[631] برقية رقم 315 من هالفورد إلى وزارة الخارجية في 17 مايو 1959، وزارة الخارجية 140083/371.

"دليل دامغ على تصميم الأسرة الحاكمة على جعل نظامهم أكثر كفاءة وأقل عرضة للانتقاد"؛[632] وفي سياق مماثل أشار هالفورد:

أن آل الصباح يشبهون طيور الأطيش والغلموت أو أي مخلوق اجتماعي يعيش في مستعمرات، ولديهم غريزة قوية جداً للحفاظ على كل الأجناس؛ إذ بإمكانهم تقديم التضحيات وتقبل القيود حتى لو كانت تضر بحياتهم الشخصية، في حال تطلبت المصلحة العامة برمتها ذلك.[633]

ومع ذلك، ظل الخطر قائمًا حيث قد يسعى فهد لاستعادة ثروته؛ وفي عام 1952، عقب تهديد اللجنة الاستشارية بوزارة الصحة بالاستقالة، عزله الحاكم ثم أعاد تعيينه بعد فترة قصيرة من بقائه بلا منصب هام؛[634] ولكن موته المفاجئ في 16 يونيو (حزيران) 1959، حال دون إمكانية التنفيذ كما أعطى الفرصة لآل الصباح بالتصدي للانتقادات الشعبية لحكم المشيخة وذلك بانتقال الكويت سريعًا نحو الاستقلال.

---

632 تم إرسالها من من آدمس في 19 مايو 1959، وزارة الخارجية 140083/371.

633 خطاب رقم 59/10112 من هالفورد إلى بيمونت في 25 يونيو 1959، وزارة الخارجية 140286/371.

634 كريستال، النفط والسياسة في الخليج ص. 69.

الفصل الخامس: مسيرة الكويت نحو الاستقلال 1959-1961

لابد من الأخذ في الاعتبار بأن طبيعة الكويت ذات الهوية السياسية المتماسكة، المدعومة بثروة هائلة، ستجعلها حتماً تحصل على الاستقلال التام يوماً ما.

لقد طرحت أنه علينا قبول هذه الضرورة والاستعداد لمواجهتها قبل أن تصبح ملحة للغاية وبالتالي تكون موضع خلاف فيما بيننا.[635]

إن تنامي مكانة الكويت كدولة مستقلة لا يتمثل في اشتراكها وعضويتها في المنظمات الدولية فحسب، بل في إصرار الحاكم على بناء علاقات مباشرة مع الدول العربية المجاورة؛ وفي محاولة للإبقاء على حسن النوايا لدى الأسرة الحاكمة، كانت بريطانيا على استعداد للإعلان لهذا الأمر. وبالفعل، على الرغم من سقوط النظام الهاشمي في العراق، إلا أنه بقيت الأهمية التي توليها بريطانيا للنظام الملكي في الكويت كاملة دون انتقاص؛ حيث كتب المندوب السياسي "أوبري هالفورد" في يونيو (حزيران) 1959 قائلاً "لقد اتضح في التحليل الأخير أن المصالح البريطانية ستزدهر وتزيد في الكويت في حال حفظ الاستقرار الداخلي، ومن أجل هذه الحالة الرئيسية، فليس لدينا سوى الاعتماد على أسرة الصباح في المستقبل القريب على الأقل."[636] وفي تطبيق الدروس المستفيدة من أزمة السويس على الكويت، حذر هالفورد أيضًا قائلاً "لا يجب أن نترك أنفسنا حتى نكون في موقف تتعارض فيه كل من مصالح القومية العربية وبريطانيا؛[637] وفي السياق نفسه حثت وزارة الخارجية فيما يتعلق بالخليج بأنه "يتعين على المملكة المتحدة أن تأخذ

[635] خطاب من إيه .أس هولفورد إلى سيلوين ليود رقم 42 في 13 أغسطس 1959 وزارة الخارجية 140084/371.

[636] خطاب من هولفورد لليود برقم 31 11 يونيو 1959 وزارة الخارجية 140083/371.

[637] خطاب من هولفورد لليود برقم 42 13 أغسطس 1959 وزارة الخارجية 140084/371.

لنفسها موضعًا يشبه المقعد الخلفي، وألا تكون أية مشورة ضرورية مقدمة للحكام فضولية.[638] مع أخذ تلك الاعتبارات في الحسبان بشكل أساسي، أثبتت بريطانيا رغبتها في تقديم التسهيلات للكويت لتحصل الأخيرة على استقلالها التام بدءً من مراجعة الحقوق خارج حدود البلاد، وبلغت ذروتها عند إلغاء الاتفاقية الشاملة لعام 1899.

أولاً

وضعت اتفاقية حقوق بريطانيا لخارج حدود البلاد رعاياها والأجانب كلهم غير رعايا الحاكم أو مواطني البلدان المسلمة، باستثناء باكستان، خارج نطاق السلطة القضائية للمحاكم الكويتية؛ حيث يُنظر في القضايا المتعلقة بمن هم خارج نطاق سلطة القضاء الكويتي أمام محكمة بريطانية مشكَّلة خصيصًا لهذه القضايا، وعلى الرغم من أن هذه الترتيبات كانت سمة شائعة في العلاقات البريطانية مع وغيرها من الدول غير الأوروبية من منتصف القرن التاسع عشر، إلا أنها أصبحت غير مألوفة في منتصف القرن العشرين.[639] في مطلع يوليو (تموز) 1958، وصف "إيه. كي. روثيني" (مساعد المندوب السامي بالكويت) الولاية خارج حدود البلاد بأنها "مفارقة تاريخية"؛[640] وفي العام التالي، وصف هالفورد السلطة القضائية البريطانية "بالأصول الباطله"، بالإضافة للتركيز على "مفارقة دفع الكويت نحو الاستقلال مع التمسك بالحيلة القديمة لممارسة التحكم الخفي؛[641] وفي تكرارٍ لوجهة نظر روثيني، عزز هالفورد موقفه بالإشارة للسلطة القضائية بأنها

---

638 نقاط لسياسة الشرق الأوسط– الجزء الأول (النسخة النهائية)، ورقة المكتب الخارجي للجنة الرسمية لمجلس وزراء الشرق الأوسط، 15 ديسمبر 1958 أوه ام إيه (58) 56، سي أيه بي 2342/134.

639 في عام 1909 وافقت بريطانيا على تحويل السلطة القضائية لكل الأمور البريطانية في سيام إلى القانون السيامي (دافيد كا ويات تايلند: التاريخ القصير، نيو هافين كونيكتيكت طبعة جامعة يال، 1984 ص. 206. حقوق الحدود الإقليمية البريانية في الصين (سي بي فيتزجيرلد، ميلاد الشيويعية بالصين، هارميندسوورث، كتب بينجوين 1964 ص. 97)

640 محضر جلسة لسي. أتش. هاينس، 1 يوليو 1958 وزارة الخارجية 132611/371

641 خطاب من هالفورد ليويد برقم 31، 11 يونيو 1050 وزارة الخارجية 140283/371

"مفارقة تاريخية للهجوم على القومية."[642] وعلى صعيد مشابه علَّق مساعد المندوب السامي بالكويت "دي. جيه. ماكارثي" قائلاً: إن مصالحنا هنا تفوق مسألة السلطة القضائية، وأن تكبد ما قد ينجم عن حدوث اضطراب سياسي يمكن تجنبه بشأن السلطة القضائية لن يكون من العقلانية أو الفائدة بأي شكل."[643] وقد أكد ماكارثي على مدى الذكاء في القبول المبكر بدلاً من الانتظار حتى تُسحب الامتيازات منا تدريجياً ويصبح نصراً واضحاً على الاستعماريين"؛ اضافة الى ذلك، فقد حوَّل العدد المتزايد للمغتربين، في منتصف خمسينات القرن العشرين، النظام الى عبئ إداري؛ فعلى سبيل المثال، في العامين 1953 و1955 ارتفع عدد القضايا أمام المحاكم البريطانية من 4 إلى أكثر من 200 قضية،[644] ووجد الحاكم أيضًا أن السلطة القضائية المزدوجة أمر مرهق بشكل متزايد.

بالإشارة للولاية خارج حدود البلاد في نهاية يونيو 1959، أخبر الحاكم هالفورد قائلاً "ربما قد حان الوقت –عاجلاً وليس آجلاً- لأن تتحول الترتيبات المناسبة هذه إلى عوامل أكثر إزعاجًا وقلقًا للعلاقات فيما بيننا."[645] وبعد شهور قليلة، أوضح الشيخ عبد الله رؤيته واصفًا السلطة القضائية البريطانية "بالمربكة له والمنتقصة من شأن الكويت".[646] وهذا يوضح أنه كان تحت تأثير الضغط المتزايد الذي يمارسه الشيخان عبد الله مبارك وجابر اللذان وجدا أن السلطة القضائية البريطانية مرهقة أثناء تأديتهما لدورهما الإداري.[647] وظل مساعد وزير الدولة "أشرف لطفي" محافظاً على الزخم من أجل التغيير، والذي أكد في اجتماع مع المندوب

---

[642] تلغراف من هالفورد لوزارة الخارجية برقم 40 17 يونيو 1959 وزارة الخارجية 140244/371

[643] خطاب من دي جا ماكارثي ل. ام. سي. مان (مقر المندوب السامي بالبحرين) برقم 59/16427، 13 أغسطس 1959 وزارة الخارجية 140245/371

[644] جيل كريستال، البترول والسياسات بالخليج حاكم وتجار في الكويت وقطر كامبريدج، نشر جامعة كامبريدج 1995 ص. 72

[645] تلغراف من هالفورد لوزارة الخارجية رقم 43 في 30 يونيو 1959 وزارة الخارجية 12044/371

[646] خطاب من ماكارثي للسير جورج ميدلتون رقم 59/16427، في 6 أكتوبر 1959 وزارة الخارجية 140246/371.

[647] خطاب من ميدلتون ليويد برقم 87 29 أكتوبر 1959 وزارة الخارجية 140246/371

السامي الجديد "دجي. سي. بي. ريتشموند"، على الأهمية التي أولاها الحاكم لهذا الأمر.[648]

بعد مراجعة المسألة برمتها، علَّق السيد "آر. إيه. بيومنت" (رئيس إدارة الشؤون العربية بوزارة الخارجية) قائلاً:

من المحتمل أن يصبح مستحيل سياسياً أن نقاوم مطالب الحاكم بتقليل سلطاتنا القضائية لأجل غير مسمى، لأنه سيتسبب في تدهور العلاقة بيننا وبين الأسرة الحاكمة مما يؤثر على مصالحنا في النفط ومن ثم استمرارية استثمار الأسرة الحاكمة بالجنيه الإسترليني.[649]

اضافة الى ذلك، رأى بيومنت مزايا إيجابية في تشجيع موقف استقلال الكويت في سياق التهديدات المحتملة لانفصالها الحالي عن الجيران الأقوياء؛ وقد رأى أن الردع يمكن تحقيقه، إما من خلال التواجد العسكري البريطاني والذي قد يشكل خطراً سياسياً، أو من خلال بلوغه درجة الاعتراف الدولي بالكويت ككيان سياسي، مما يكون من شأنه أن يفكر أي معتدي محتمل في التداعيات الدولية التي قد تنجم عن محاولة غزوها.[650]

عندما وُضعت القضية أمام مجلس الوزراء في ديسمبر (كانون الأول) 1959، حث وزير الخارجية سلوين لويد زملائه على دعم خفض وتقليل السلطة القضائية البريطانية وذلك بغية الحفاظ على ثقة الحاكم.[651] ومع ذلك، أعرب عن أمله في أن يكون التخلي عن السلطة القضائية مصحوبًا بإصلاح قانوني في الكويت، متضمناً استحداث قوانين جنائية ومدنية مناسبة. أقتنع مجلس الوزراء برأي لويد، وفي توضيح للاعتبارات التي أرتكز عليها قرار بريطانيا في استجابتها لطلب الحاكم، قال ريموند:

"ليس من الصواب أن يكون لديك خلاف مع الحاكم بسبب مفارقة تاريخية للسلطة القضائية، في حين أن أولوياتنا الرئيسية إن لم تكن

---

[648] خطاب من جا. سي. بي. ريتشموند إلى ميدلتون برقم 59/16427، 15 أكتوبر 1959 وزارة الخارجية 140247/371.

[649] السلطة القضائية في الكويت محضر جلسة أورده أر. أيه. بيومنت 23 أكتوبر 1959 وزارة الخارجية 140247/371.

[650] ذكر فيما سبق

[651] نتيجة اجتماع مجلس الوزراء في 3 ديسمبر 1959 سي. سي. 61 (59) سي. أيه. بي. 33/128

الوحيدة في الكويت هي الاحتفاظ والحصول على حصتنا في أكبر احتياطي للنفط زهيد الثمن في العالم.[652]

كان أول تحول للسلطة القضائية في 25 فبراير (شباط) بالتزامن مع الاحتفال العاشر لاعتلاء الحاكم للعرش؛[653] وعندما سأل المستشار القانوني بوزارة الخارجية "سي. إتش. هاينس" عن الحكمة وراء إذعان بريطانيا لطلب الحاكم، أكد "إيه. آر. ولمسلي" مسؤول إدارة الشئون العربية بوزارة الخارجية على الضرورة السياسية للمضي قدماً كلما أمكن نحو تحول السلطة القضائية؛[654] وقد انعكست التطورات في المجال القضائي في استقلال الكويت المتزايد في الشئون المالية.

كانت الروبية الهندية هي العملة المتداولة في أرجاء الخليج العربي، ولكن بحلول خمسينات القرن العشرين ظهرت عدد من المشكلات حول هذه الممارسة، إذ سهلت هذه العملة الشائعة من عمليات التهريب بين الهند والخليج، وبخاصة الذهبية منها.[655] اضافة الى ذلك أدرك وزير الخارجية في عام 1954 أنه: "من غير المناسب على الأقل أن تبعد السلطة المالية المتحكمة في الخليج قرابة 1500 ميل، وتهتم فقط بالمصادفة بمصالح الخليج."[656] وبالفعل، فقد واجهت صعوبة في سد عجز النقدية الموجودة، إذ أصبحت الظروف أسوأ بعد دخول عملات جديدة من الهند؛ ولقد برزت عدم منطقية استمرارية العملة بانخفاض معدلات التجارة بين الهند والخليج.

---

[652] خطاب من ريتشموند لميدلتون برقم 59/16427، في 10 ديسمبر وزارة الخارجية 140248/371

[653] التحويل النهائي للسلطة القضائية في الكويت، محضر جلسة بيومونت 26 سبتمبر 1960 وزارة الخارجية 149112/371

تم التحول النهائي من السلطة القضائية في 1 أبريل 1961 (مناظرات برلمانية، شائعة) نسخة (642) 19 يونيو 1961 كول(934)

[654] محضر جلسة أيه. أر. ويلمسلي 25ابريل 1960 وزارة الخارجية 149115/371

[655] عملة الخليج العربية ملخص مسودة مرفق في خطاب (خزانة) دبليو. أرمستورنج إلى دي. دبليو. أس. هارست (مكتب علاقات دول الكومنولث) رقم أوه. أف. 01/204/89 سي. في 24 سبتمبر 1953 أو. في. 6/72

[656] خطاب من وزير الدولة للشئون الخارجية لبرنارد بورووز رقم 48 في 2 ابريل 1954 أو. في. 7/72

وبنظرة مستقبلية لاحظ "سي. إي. لومب" من بنك إنجلترا أن "سمات القومية بالكويت اشارت إلى تنامي ملحوظ وعلى هذا الأساس بمفرده يُتوقع وجود خطط لاستحداث عملة جديدة .. بالرغم من معارضة تجار الذهب لهذا التغيير."[657] في عام 1953، وبعد مرور ثلاث سنوات، تمت دراسة مسألة العملة الجديدة للكويت في إدارة الشؤون المالية[658]، حيث تم تأجيلها فقط، ولم يكن حتى عام 1959 حيث حدث التغيير بصورة حاسمة، وأتت المبادرة من الهند.

في نهاية عام 1958، قدر بنك الاحتياطي الهندي أن الذهب المهرب من الخليج قد كلف الاحتياطي الهندي من 30 إلى 35 مليون جنيه إسترليني سنوياً؛[659] وفي إطار الجهود المبذولة لوقف هذا النزيف، عزمت الهند على إصدار عملة مختلفة اللون كبديل عن تلك العملات المتداولة في الخليج والتي أصبحت معروفة بأنها روبية خارجية.[660] لقد أتخذت الهند هذا القرار وهي على علم تام أن هذا القرار قد يحفز دول الخليج العربي على استحداث العملات الخاصة بهم، وحتى قبل اكتمال التغيير في 21 يونيو (حزيران) 1959، ناقش عدد من أعضاء الإدارة المالية بالكويت حول اقتراب إصدار عملة منفصلة.[661] بحلول شهر أكتوبر (تشرين الأول) طلب الشيخ جابر المشورة من بنك إنجلترا حول إصدار عملة جديدة،[662] وفي استجابة لمطلبه أرسل البنك "لومب" ومسؤول آخر "أر. أتش. ترنر" للكويت في نوفمبر (تشرين الثاني).

---

[657] خطاب من سي. إي. لومب إلى دي. أر. سيربيل في 27 يناير 1954 أو في 7/72

[658] العملة الهندية في الكويت مذكرة لجي. سي. أل. كريتشتون 18 مارس 1956 أف. أوه 120613/371

[659] تلغراف من وزارة الخارجية للكويت برقم 2164 بتاريخ 6 ديسمبر 1958 أو في 8/72

[660] عملة الخليج العربي، محضر جلسة مرسلة من سير روجير ماكينز لرئيس الوزراء في 30 يناير وزارة الخارجية 140154/371، عملة الخليج العربي، ورقة مرفقة في خطاب جا. إي. لوكاس (الخزينة) إلى جا. أيه. سنيلجروف (بنك انجلترا) في 29 أكتوبر 1963 أو في 9/72.

[661] تلغراف من هالفورد إلى وزارة الخارجية برقم 363 في 7 يونيو 1959، أف. أوه. 140156/371.

[662] تلغراف من هالفورد لوزارة الخارجية رقم 632 في 19 أكتوبر 1959 وزارة الخارجية 140157/371

عقد المسؤولان أربعة اجتماعات، وكان نائب المدير العام "سيد أحمد" ممثلاً لوزارة المالية في الاجتماعات، وترأس الشيخ جابر رئيس وزارة المالية اجتماعين منها؛ وخلال النقاش أبدى الكويتيون رغبتهم في إصدار عملة جديدة ترتبط بالجنيه الإسترليني وذلك لأنهم يرغبون في أن تبقى الكويت في منطقة الإسترليني.[663] وقد عزز هذا من تحقيق الآمال السابقة لبريطانيا بطرق مختلفة؛ ففي مايو 1958 كتب "دي. واتكينسون" بالقسم الدولي لبنك إنجلترا مؤكداً أنه" سواء كانت المبادرة لإصدار عملة جديدة قادمة من الهند أو الكويت، فإن هدفنا الرئيسي يمكن أن يكون الشيء نفسه، بمعنى، قيادة وتوجيه العروض في اتجاه عملة خليجية واحدة يدعمها الإسترليني.[664] على الرغم من ذلك، فقد خفت حدة المقترحات الكويتية برغبتهم في سلطة العملة الجديدة من أجل تولي مسئولية الرقابة على الصرف.

بمراجعة مسألة الرقابة على الصرف، أكد ريتشموند على أن الكويت قد عوملت بالفعل "بانفتاح استثنائي": إذ فحصت بريطانيا طلبات الأسرة الحاكمة للصرف الأجنبي برحابة وسعة صدر، بينما تحظى الكويت بأكملها بمزايا السوق الحر للجنيه الإسترليني.[665] ومن ناحية أخرى، أشار ريتشموند في تحليل للموقف من المنظور الكويتي منوهًا:

> إن الكويت تظهر للنور من وضع شبه استعماري وتعزز مشاعر القومية العربية رغبتهم الطبيعية في التمتع بالحرية الكاملة في القدرة على التصرف في أموالهم، فهم لديهم حساسية كونهم موضع سخرية الدول العربية الأخرى بأنهم لازالوا يدعمون الإمبراطورية البريطانية المترنحة.[666]

---

[663] "عملة الكويت" ملاحظة دونها لوومب في 4 ديسمبر 1959 مرفقة في خطاب جا. أم. ستيفنس (ببنك إنجلترا) للسير روجر ستيفنس في 15 ديسمبر 1959 وزارة الخارجية 140157/371

[664] "عملة الخليج العربي" ملاحظة دونها دي. واتكنسون في 22 مايو 1958 أو. في. 7/72.

[665] خطاب أرسل من ريتشموند إلى بيومونت برقم 60/1119 في 24 مايو 1960 أف. أوه 148997/371.

[666] ذكر فيما سبق

وبأخذ هذه الاعتبارات في الحسبان، رأى ريتشموند أن افتراض لجنة العملة الجديدة للرقابة على الصرف تعد "خطوة منطقية"؛[667] وفي 8 فبراير (شباط) 1961، قدمت وزارة المالية طلبًا غير رسمي لتحويل عملية الصرف،[668] وفي شهر إبريل الذي شهد بداية ظهور الدينار في الكويت، نقل ريتشموند للشيخ جابر رغبة حكومة جلالتها في وقف الرقابة على الصرف؛ وقد عبر الشيخ جابر من جانبه عن امتنانه لبريطانيا لاتخاذها هذا القرار، وأكد لريتشموند أن الكويت قد ترغب في إدارة النظام وفقًا لنفس المبادئ العامة المستخدمة في بنك إنجلترا.[669] هذا وقد أثارت حرية الكويت المتزايدة في التصرف في الشئون المالية مسألة وجود سياسة استثمار مستقبلية.

ثانياً

سعى كلا من "بي. دجي. كاين" و "إيه. جي. هوبكنز"، في دراستهم المؤلفة من مجلدين بعنوان "*الإمبريالية البريطانية*"، إلى شرح توسع وانكماش الإمبراطورية البريطانية بالإشارة إلى المتغيرات في اقتصاد المدن الكبرى؛ وكانت الشخصيات الرئيسية في تحليلهما تتمثل فيما أطلقا عليهم اسم "الرأسماليين النبلاء"، وهم ملاك الأراضي والممولين من جنوب إنجلترا ممن لديهم نفس الخلفية الاجتماعية والوعي بالمصلحة الوطنية باعتبارهم الطبقة الحاكمة. وحسب وجهة نظر كاين وهوبكنز فإن "مصالح النبلاء التي دعمت الإمبراطورية وصولًا للحرب العالمية الثانية قد أدت وخططت أيضًا بدرجة ما لزوالها فيما بعد.[670] وأنه خلال الحرب العالمية الثانية، وبالأخص بعدها، زعم كلا من "كاين وهوبكنز" بأن صناع السياسات البريطانية سعوا

---

[667] خطاب من ريتشموند إلى بيومنت برقم 60/119 في 6 نوفمبر 1960 وزارة الخارجية 149001/371

[668] خطاب من ريتشموند إلى بيومنت برقم 61/119 في 12فبراير1961 وزارة الخارجية 156859/371

[669] خطاب من ريتشموند إلى بيومنت برقم 61/119 في 12 ابريل 1961 وزارة الخارجية 156860/371

[670] بي. جاك اين و أيه. جي. هوبكنز " الإمبريالية البريطانية: الأزمة والتفكيك 1914-1990، لندن، لونجمان 1993 صفحة 265

جاهدين للحفاظ على "دور الجنيه الإسترليني في تمويل التجارة والاستثمار الدوليين، إضافة إلى الإبقاء على القدرة الربحية لمدينة لندن".[671] وقد تحقق ذلك من خلال تشغيل منطقة الجنيه الإسترليني حيث "دعمت الإمبراطورية الجنيه بإطار من الضوابط حيث كان للإمبراطورية فيها دورًا مميزًا حتى وإن لم يكن طواعية.[672] ورأى كاين وهوبكنز أن تغير موقف بريطانيا نحو قيمة منطقة الإسترليني في أواخر خمسينات القرن العشرين يعد جوهريًا بالنسبة لزوال الحقبة الاستعمارية بشكل سريع في السنوات اللاحقة؛ إذ يرون من ناحية أن المستثمرين البريطانيين كانوا يسعون لإيجاد الفرص خارج منطقة الإسترليني، ومن ناحية أخرى، إن تكديس أعضاء المنطقة لأرصدة ضخمة بالجنيه الإسترليني نُظر إليه على أنه يمثل "مشكلة أكثر من كونه أصول"؛[673] ويعد هذا الاعتبار الثاني مؤثرًا بشكل خاص بحسب ما يراه كاين وهوبكنز حالما أصبح الإسترليني قابلاً للتحويل في عام 1958، إذ يمكن "سحب الأرصدة بشكل أكثر حرية"، مما زاد من شبح التعامل بالجنيه الإسترليني.[674] تناول "جيرولد كروزيسكي" شرح خلاصة أطروحة كاين وهوبكنز، حيث رأى أن سد فجوة الدولار والعودة لقابلية التحويل في أواخر خمسينات القرن العشرين قد عملت على "تقويض العديد من الأسس المنطقية لمنطقة الجنيه الإسترليني، مما سهل الطريق نحو إنهاء الاستعمار.[675] وتكملة للحديث عما قدمه كلا من كاين وهوبكنز، يرى كروزيسكي أن أرصدة الإسترليني الضخمة أصبحت "عبئا محتملا"[676].

---

[671] ذكر فيما سبق صفحة 265-6

[672] ذكر فيما سبق صفحة 266

[673] ذكر فيما سبق صفحة 288

[674] ذكر فيما سبق

[675] جيرولد كروزويسكي " الجنيه الإسترليني، الأقاليم الثانوية، نهاية الإمبراطورية الرسمية 1939-1958 نشرة التاريخ الاقتصادي، 2،46 (1993): 241. وأنظر أيضا جيرولد كروزويسكي (مال وإمبراطورية المعضلة التي واجهت بريطانيا العظمى في الخمسينات نشرة التاريخ الدولي، 18، 1 (1996):49

[676] كروزويسكي" الإسترليني ونهاية الإمبراطورية الرسمية صفحة 251

لم تكن الحجج التي قدمها كاين وهوبكنز وكروزويسكي مقنعة فيما يتعلق بالكويت وذلك لانه أولاً: أضفوا أهمية مبالغ فيها لأرصدة الجنيه الإسترليني لعام 1958 والمتمثلة بالاحتياطيات الأجنبية لمنطقة الإسترليني الخارجية؛ وحتى قبل حلول عام 1958، فقد حظيت السلطات النقدية للكويت ومعظم الأقاليم الواقعة في منطقة الإسترليني بحرية السحب على أساس الاحتياطي المركزي في لندن لمواجهة متطلبات الصرف الأجنبية.[677] اضافة الى ذلك، أصبح وضع الكويت الخاص كإقليم سوق حرة ضمن منطقة الإسترليني يعني أنه من الممكن تحويل الجنيه الإسترليني مباشرة للدولار، لذلك لم تعد أرصدة المشيخة ذات سيولة بعد عام 1958 كما كانت سابقاً؛ وفيما يتعلق بتكديس الكويت للأرصدة بالجنيه الإسترليني، بالرغم من إثارتها بلا ريب للمخاوف، إلا أنه سيكون من المبالغ فيه القول إن بريطانيا كانت تنظر إليها كديون أكثر من كونها أصول. وفي حقيقة الأمر، إن الافتراض الذي قدمته "كاثرين شينك" بأن أرصدة الجنيه الإسترليني لم تكن تشكل عاملًا خطيرًا وغير مستقر في الاقتصاد البريطاني الخارجي[678] يعد مدعومًا بنموذج الكويت.

في نهاية عام 1958 توقفت أرصدة الإسترليني في الخليج العربي عند 260 مليون جنيه إسترليني، حيث كان الحظ الأوفر من نصيب الكويت ولم تتخطاها أرصدة أخرى غير تلك التي أتت من غرب أفريقيا وملايو (ماليزيا حاليا) وأستراليا؛[679] وقدرت أرصدة الخليج في عام 1959 بما يعادل ربع أرصدة الذهب وأرصدة الصرف الأجنبية في بريطانيا.[680] كان القلق يدور حول أنه إذا ما قرر الحكام الحاليين، أو أنظمة معادية جديدة، تنويع الثروة المتراكمة، فإن هذا سيشكل ضغطًا شديدًا على الجنيه الإسترليني؛ وبغض النظر عن الخسارة الذي سيعانيه الاحتياطي المركزي لمنطقة الإسترليني،

---

[677] كاثرين أر. شينك بريطانيا ومنطقة الإسترليني من تخفيض قيمة العملة إلى التحويل في الخمسينات لندن: روتليدج 1994 صفحة 27

[678] ذكر فيما سبق صفحة17-49

[679] ذكر فيما سبق صفحة 50-3

[680] دول الخليج العربي ومنطقة الإسترليني مسودة قدمها دجي. إيه. فورد في 2 أبريل 1959 تي. 1581/236.

حيث كان يتمثل الخوف في أن أية خطوة تتخذها الكويت لإضعاف العلاقة بالإسترليني قد تؤثر على مقدار الثقة في الإسترليني كعملة دولية. ورغم هذه الهواجس، فقد وجدت الخزانة أن ميزان الأفضلية قد استقر مع الإبقاء على أرصدة الإسترليني الخاصة بالخليج العربي؛ وكتب أحد المسئولين قائلاً "أعتقد أن المصرفي الذي لا يشجع العميل على إيداع مبالغ كبيرة في حسابه بسبب عدم الثقة في قدرته على سدادها ما هو إلا مصرفي ضعيف القلب"، فلن يكن هناك الكثير من التقدير لمكانة لندن كمركز مالي، إذا سلمنا بأن نيويورك وحدها هي التي تستطيع إدارة أعمال بهذا الحجم.[681] وقد صرحت وزارة الخزانة بالفعل بأن:

> عيوب التراكم المستمر لأرصدة الإسترليني الضخمة من جانب الكويت لم تكن، فيما يتعلق بالموقف المالي الخارجي للمملكة المتحدة، بمثابة دعوة لاتخاذ أية إجراءات لتغيير أو إنهاء الترتيبات الحالية بحيث تُستثمر فائض إيرادات الكويت في المملكة المتحدة.[682]

يبدو أن وصف "كاثرين شينك" لأرصدة الإسترليني، من منظور الكويت، أنها بمثابة عائقًا حقيقيًا للسياسة الاقتصادية البريطانية المحلية والخارجية[683]" وأن التغيير الوحيد الذي كانت بريطانيا مستعدة للتشجيع عليه ودعمه هو الاستثمار الكويتي في المشروعات العربية المناسبة، وذلك لأسباب سياسية أكثر من كونها اقتصادية.

في إبريل (نيسان) 1960، أكد الشيخ جابر لريتشموند أنه لم يكن هناك أي شك حول تغيير السياسة الرئيسية لاستثمار فائض الكويت في لندن،[684] ومع هذا في بداية الشهر التالي رأت وزارة الخزانة:

---

[681] أرصد الإسترليني الكويتية، محضر جلسة سجلها أيه. دبليو. تايلور في 22 أبريل 1959، تي. 5181/236

[682] دول الخليج العربي ومنطقة الإسترليني، مذكرة افتراض بخصوص الخزانة في 10 نوفمبر 1959 تي. 5181/236

[683] كاثرين شينك (مال وإمبراطورية: ارتباك وتعقيدات: مذكرة افتراض، نشرة التاريخ الدولي، 4،18 (1996): 872.

[684] خطاب من ريتشموند لولمسلي برق 60/1117، 26 أبريل 1960، تي 6314/236

أنه يتعين في الأساس أن تدعم حكومة جلالتها أية خطوة لاستثمار جزء من الفائض الكويتي في المشروعات العربية، لأن هذا من شأنه إزالة أي أثر للإمبريالية ومن ثم محو آثار النقد السائد بأن الحاكم ليس لديه أي اهتمام بالتنمية العربية.[685]

وبتسليط الضوء على مثل هذه الضغوط، أبلغ "سيد أحمد" دبيلو. بي. كرانستون (المستشار الاقتصادي للمندوب السامي) بأن بعض التنوع في الاستثمارات الكويتية قيد البحث والدراسة؛ ورغم ذلك أسرع في التأكيد على أنه قد تبقى تلك الاستثمارات "عند الحد الأدنى اللازم وذلك لإرضاء المنتقدين".[686]

أبرمت الكويت في يوليو (تموز) 1960 اتفاقية لإمداد الأردن بقرض قيمته مليون جنيه إسترليني،[687] وتم التعجيل بعملية الاستثمار في الدول العربية بتجدد التهديدات العراقية للكويت في منتصف عام 1961 (أنظر الفصل السادس)؛ وقد لاحظ ذلك "كرانستون" بقوله أنه:

قد يكون الوعد بمساهمات كويتية حقيقية في التنمية الاقتصادية العربية المستقبلية بمثابة جزء من الثمن الذي يتوجب على الكويت دفعه لحماية استقلالها المستقبلي، ولمحو الشعور الحالي بالاستياء، غير المبرر كليًا، من احتفاظ الكويت بثرواتها لنفسها وعدم مشاركة جيرانيها لها.[688]

في يوليو1961، أخبر العاهل الأردني الملك حسين الكويت على وجه التحديد أنها لا يمكن أن تتوقع أية مساندة من الدول العربية إلا إذا أظهرت

---

[685] سياسة الاستثمار الكويتية، محاضر جلسات اجتماعات عقدت في قسم الخزانة، 5 مايو 1950، تي. 6314/236

[686] خطاب من دبليو. بي. كرانستون إلى بيومونت برقم 60/1117 في 17 مايو 1960 أف. أوه. 148997/371.

[687] خطاب من ريتشموند إلى جا. جي. أس. بيث برقم 60/1032 في 30 يوليو 1960، تي. 6314/236

[688] خطاب من كرانستون إلى أيه ماكاي (الخزانة)، برقم 61/11116، في 16يوليو 1961 أف. أوه 156860/371

رغبتها واستعدادها لتقديم المساعدات المالية لهم؛[689] وقد تعززت قوة هذا الرأي من خلال الاستقبال الضعيف الذي حظي به الشيخ جابر أثناء جولته بالعواصم العربية عقب تجدد المطالبات العراقية بأحقيتها في المشيخة.[690]

تم قبول الرغبة السياسية لاستثمار الكويت في الدول العربية الأخرى أثناء الاجتماع الذي عُقد بين المسئولين في وزارة الخارجية والخزانة وبنك إنجلترا،[691] حيث أسست الكويت الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في مطلع عام 1962، (أنظر الفصل السادس). كان المبدأ الذي ينص على تولى الهيئة العامة للاستثمار بالكويت وحدها مسئولية إدارة الرأسمال الفائض للكويت قد تم انتهاكه منذ عام مضى بإنشاء لجنة استثمار منفصلة في وزارة المالية؛[692] وكانت بريطانيا على استعداد لترضخ لهذا التطور شريطة الإبقاء على أرصدة الكويت الموجودة في لندن،[693] ودعمت وزارة الخارجية تعيين عضو كويتي في هذا المنصب من أجل جعل الهيئة العامة لاستثمار الكويت أكثر تحملاً للمسئولية؛[694] ومع ذلك فقد رفض رئيس المجلس "أتش. تي. كيمب" هذا العرض، مؤكداً أن كلا من الحاكم ووزارة المالية لديهما السيطرة الكاملة على السياسة العامة إذا ما اختارا ممارستها.[695] وتجدر الإشارة إلى أن 40 بالمائة من احتياطي الجنيه الإسترليني المخصص للدينار الكويتي قد تم سحبها من أصول الهيئة العامة

---

[689] تلغراف من جون هينكير-ماجور (السفير البريطاني بعمان) لوزارة الخارجية برقم 591 في 25يوليو 1961 وزارة الخارجية 156852/371.

[690] الكويت النشرة السنوية لعام 1961، مرفقة لخطاب ريتشموند للورد هوم برقم3 في 4 يناير 1962 دي. إيه. أف. إيه 1950/7

[691] خطاب من ولامسليإلى أيه. كا. روثيني رقم بي. كا. 32/1114 في 8 نوفمبر 1961 وزارة الخارجية 156865/371

[692] الكويت محضر جلسة سجلها جا. إي. لوكاس 14 مارس 1961 تي 6315/236

[693] سياسة استثمار الكويت مذكرة سجلها لوكاس 7 مارس 1961. الهيئة العامة لاستثمار الكويت مذكرة سجلها لوكاس في 6 أبريل 1961 تي. 6315/236 " سياسة استثمار الكويت"، مذكرة وزارة الخارجية في 28 مارس 1961 وزارة الخارجية 156864/371

[694] خطاب من بيومنت إلى ريتشموند برقمبي. أيه. 83/1114 في 27 يوليو أف. أوه 148998/371

[695] مدير الكويت بالهيئة العامة لاستثمار الكويت محضر جلسة دونها بيومنت في 12 أغسطس 1960 أف. أوه 148999/371.

للاستثمار بالكويت،[696] وقد انعكس تراخي بريطانيا في مراقبتها لسياسة الاستثمار على علاقاتها مع شركات النفط العاملة في الكويت.

كان الهدف من التوقيع على الاتفاقيات السياسية بين الحكومة البريطانية وشركات النفط العاملة في الكويت يتمثل في التأكيد على إدراك الأطراف جميعها لدور الحماية الذي توفره الأولى؛ وفي 5 مارس (آذار) 1934، وقعت شركة نفط الكويت اتفاقية تفيد قبولها لإدارة علاقاتها المحلية، بإستثناء ما يتعلق بالأعمال التجارية الروتينية، من خلال المندوب السامي؛ وذلك على الرغم من اتهامها بعدم امتثالها الدائم بهذه التعهدات،[697] إلا أن هذه الاتفاقية السياسية مثلت أساسًا للتفاوض في العلاقات الثلاثية بين الحاكم والقوة الحامية وشركة النفط. وقد أدى التآكل المتواصل لمكانة الكويت كتابع إلى أن أصبحت ممارسة توقيع الاتفاقيات السياسية أمرًا بائدًا.

مع قرب حصول الحاكم على امتياز لمنطقة الكويت الساحلية في عام 1960، اعترضت وزارة الخارجية على الإصرار على التوقيع لاتفاقية سياسية،[698] وحظي هذا الطرح بالدعم من وزارة الطاقة والخزانة والدفاع وسلاح البحرية؛[699] وعندما تم الإعلان عن منح حق الامتياز لشركة شيل للنفط، لم يكن لدى بريطانيا الرغبة في أن يصاحب ذلك إبرام اتفاقية سياسية. على الرغم من أن منح الامتياز لشركة مملوكة جزئيًا لبريطانيا يعد من دواعي سرور بريطانيا؛ وقد صرح أحد مسؤولي وزارة الخارجية متحمسًا بقوله"إن هذا أمر مُقنع للغاية إذ أنه في جوهره يخدم المصالح البريطانية المعنية، وكإشارة لتفضيل الحاكم لكل ما هو بريطاني (بما في ذلك الجنيه الإسترليني).[700] كما لقي أيضًا الامتياز ترحيبًا لأنه أبقى على

---

[696] سياسة الاستثمار في الكويت، مذكرة بنك انجلترا مرفقة لخطاب جا. أم. ستيفنس إلى سير دينيس ريكت في 28 مارس1961 تي. 6315/236

[697] خطاب من دبليو. أر. هاي إلى بروز برقم 49/26/1122 في 2 مايو 1949، أر. 268/5/15

[698] خطاب من بيومنت إلى أيه. بي. بويل (وزير الطاقة) رقم بي. أيه. 53/1536 في 28 أكتوبر1960 وزارة الخارجية 149092/371

[699] خطاب من بيومنت إلى ريتشموند برقم بي. أيه. 66/1536 في 28نوفمبر 1960 وزارة الخارجية 149093/371.

[700] مذكرة سجلها دبليو. إن. هيللير-فري في 30 نوفمبر 1960، وزارة الخارجية 149093/371.

مقاسمة الأرباح مناصفة، والتي تقوضت في عام 1958 عندما منح الحاكم حق امتياز للمنطقة الساحلية المحايدة لشركة النفط العربية المملوكة لليابانيين، وأصبحت نسبة الأرباح على أساس 43/57 لصالح الكويت.[701] كان العطاء الياباني ينص على أن تتم كافة المدفوعات بالدولار؛[702] وكانت بريطانيا مستعدة للتساهل مع هذا الاتفاق شريطة أن تستمر مدفوعات شركة نفط الكويت بالإسترليني.[703] وعلق "هالفورد" على السماح للدفع بالدولار قائلاً "...إنه يمثل قسط تأمين مقابل المطالبة بدفع جزئي بالدولار من قبل المشاركين في الأرباح من شركة نفط الكويت أو تحويل جزء من استثمارات الكويت بالإسترليني؛[704] وبخصوص قرار الحاكم بمنح حق الامتياز لصالح اليابانيين، رأى مسؤول بوزارة الخارجية أن "الحاكم رغب في أن يبين أنه أسيوياً جيداً كما هو عربيًا جيدا".[705] اضافة الى ذلك، فقد سجَّل هالفورد أن "القوميين العرب يرون قرار المنح بمثابة عقبة أمام شركات النفط الغربية وبداية لعصر ذهبي لليابانيين.[706] تجلي تقويض الحماية البريطانية الرسمية على الكويت في انهيار دورها في بناء علاقات

---

[701] خطاب من هالفورد إلى دي. أم. أتش. ريتشز برقم 58/10814 في 13مايو 1958، تي 5201/236، ستيفن هيمسلي لونجريج، النفط في الشرق الأوسط: اكتشافه والتطور، الطبعة الثانية- لندن نشر جامعة اكسفورد 1961 ص 310، جورج لينكزويسكي، النفط والدولة في الشرق الأوسط، نيويورك، نشر جامعة كورونيل 1960 ص 85، بينيامين شوادران "الشرق الأوسط والقوى العظمى" الطبعة الثالثة، أورشليم نشر جامعات إسرائيل 1973 ص 424

[702] الكويت/السعودية حق امتياز قاع البحر بالمنطقة العربية المحايدة، محضر جلسة سجلها ماري هيدلي ميللير 9 مايو 1958 تي 5201/236

[703] خطاب من إن. أم. بي. ريللي إلى هيدلي ميللر برقم 57/13/10814 في 12 يونيو 1957 تي 5199/236.

[704] تلغراف من هالفورد إلى وزارة الخارجية رقم3 في 5 يناير 1958 أف. أوه 132841/371

[705] مذكرة دونها بي. أتش. جور بوث في 12 مايو 1958، تي 5201/236 قد يكون الحاكم تأثر أيضاً بحقيقة فوز العاهل السعودي بحق الامتياز بالنصف المنطقة المحايدة عناية اليابانيين بنصيب 44/56 من الأرباح لصالح السعودية (حق امتياز النفط بقاع البحر والمنطقة المحايدة) ورقة مسودة اللجنة الرسمية للشرق الأوسط غير مؤرخة، وزارة الخارجية 132841/371)

[706] خطاب من هافورد إلى ريتشز برقم 58/10814 في 13 مايو 1958 تي 5201/236

مع شركات النفط، مما أدى بالتاكيد على الضغط للقيام بمراجعة اتفاقية عام 1899.

ثالثاً

في سبتمبر (أيلول) 1960، علق أحد مسئولي وزارة الخارجية بقوله " ربما ستتخذ الكويت قريبًا خطوة أخرى (وفعليًا قد تكون الأخيرة) نحو الحصول على الاستقلال الكامل.[707] وسرعان ما تحققت هذه النبوءة وأصبحت واقعًا، ففي مطلع عام 1961، لم يشر الحاكم الى ريتشموند بأنه يعتقد أن أحكام اتفاقية عام 1899 بائدة فقط ، وانما اشار إلى رغبته في دراسة إمكانية استبدالها باتفاقية جديدة تكون أكثر ملائمة للوضع المتطور للكويت.[708]

بحلول إبريل (نيسان) 1960، صرح ريتشموند قائلاً: "لا أرى خسارة حقيقية في إسقاط مفهوم الحماية، يمكن ان تتحسن علاقاتنا بطرق عدة إذا حل التغيير، فلدينا الآن في الكويت مسئولية دون سلطة مثلما كان الحال في الأردن سابقاً.[709] وعند الاهتمام بتقدم الكويت لطلب عضوية اليونسكو(منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة) في شهر مايو (آيار)، أشارت الحكومة البريطانية على الرئيس العام للمنظمة "بأن يعتبر الكويت مسؤولة عن علاقاتها الدولية،[710] وأكد وزير الخارجية سلوين لويد في تعليق على الصفة الدولية المتزايدة للكويت قائلاً: "يبدو واضحاً أن اتفاقية 1899 لا تتناسب مع الوضع الدولي الذي تحظى به الكويت الآن في أرض الواقع"؛[711] ومع ذلك، لقد قررت مناقشات مجلس الوزراء اللاحقة باتخاذ مبادرة لتغيير الاتفاقية من قبل الحاكم؛[712] وقد مهد حديثه لريتشموند

---

[707] مذكرة سجلها هيلر- فري في 20 سبتمبر 1960 أف. أوه 148948/371.

[708] تلغراف من ريتشموند إلى وزارة الخارجية برقم 6 في 4 يناير 1961 وزارة الخارجية 156834/371

[709] خطاب من ريتشموند الى بيومنت رقم 60/1041 في 18ابريل 1960 أف. اوه 148948/371

[710] جلين بلفود بول نهاية إمبراطورية في الشرق الوسط: زوال قوة بريطانيا عن آخر ثلاث دول عربية مستقلة طبعة جامعة كامبريدج 1994 ص 119

[711] الكويت الاتفاق الاستثنائي لعام 1899 مذكرة لوزير الدولة للشئون الخارجية في 9 مايو 1960 سي. (60)81، سي.إيه. بي.129\101

[712] فض اجتماعات مجلس الوزراء، 17 مايو 1960 سي.سي. 31 (61)، سي. بي. بي 128\34

في يناير (كانون الثاني) 1961 لنشوب جدال حول الشكل الذي ينبغي أن تكون عليه العلاقات المستقبلية مع الكويت.

لقد أثبتت المحاولات البريطانية السابقة لمراجعة التحالفات الدفاعية مع دول الشرق الأوسط مدى صعوبة ذلك؛ وبموجب المعاهدة المصرية البريطانية لعام 1936، سُمح لبريطانيا أن تتخذ من منطقة قناة السويس مركزًا للقوات لمدة عشرين عامًا إضافية. في أعقاب الحرب العالمية الثانية، طلبت مصر مراجعة هذه المعاهدة، وخلال عام 1946، كان الطرفان يميلان إلى الإجماع حول انسحاب القوات من مصر بنهاية عام 1949؛[713] وتسبب رفض بريطانيا طلب مصر للاتحاد مع السودان لانهيار المفاوضات في ديسمبر (كانون الأول) 1946، وواجهت بريطانيا تعقيدات حادة في محاولتها لإصلاح علاقاتها وذلك بعد الحرب مع العراق.

في مؤتمر سان ريمو لقوى التحالف في إبريل (نيسان) 1920، حصلت بريطانيا على الانتداب على العراق وتم تنظيم العلاقة بين البلدين بإبرام معاهدة وُقعتْ في أكتوبر 1922 والتي التزم بموجبها الملك العراقي فيصل بقبول مشورة بريطانيا في كل الأمور التي تؤثر على المصالح الدولية لبريطانيا. وفي محاولة من جانب بريطانيا للتخفيف من التزاماتها المالية، أخبرت الحكومة العراقية في سبتمبر (أيلول) 1929 باستعدادها لتصفية الانتداب البريطاني، وعلى الرغم من الانضمام لعصبة الأمم في عام 1932، تقيد استقلال العراق، كما هو الحال مع مصر، بسبب العلاقة الوثيقة الصلة بشكل كلي والتي كانت مازالت تربطها ببريطانيا. بموجب معاهدة التحالف العراقية البريطانية لعام 1930، تم الاعتراف بالحقوق السيادية البريطانية بشأن القواعد العسكرية الموجودة في منطقتي الحبانية وشيبه بالقرب من بغداد والبصرة على التوالي، إضافة الى ذلك احتفظت بريطانيا

---

[713] لعرض المفاوضات انظر الإمبراطورية البريطانية في الشرق الأوسط 1951-1954: القومية العربية، الولايات المتحدة الأمريكية، إمبريالية ما بعد الحرب، أكسفورد: كلاريندون 1984 ص 232-53.

[714]أ دانيل سلفرفراب الإمبراطورية غير الرسمية في الشرق الوسط: دراسة حالة العراق 1929-1941، نيويورك: طبعة جامعة اكسفورد 1986. ص22

بحقها في استخدام المرافق العسكرية العراقية كافة وقت الحرب؛ وكما أشار دانيل سيلفرفارب: رغم أن العراق أصبح دولة مستقلة عام 1932، إلا أنه ظل ملتزم عنوة تجاه بريطانيا في إطار علاقة تبعية. [714]

سعت القيادة العراقية لمراجعة بنود معاهدة 1930 بعد نهاية الحرب العالمية الثانية في محاولة للتخلص من الانتقادات الخارجية والداخلية حول علاقة العراق ببريطانيا؛ وقد أبدا وزير الخارجية "إيرنست بيفن" حرصه على تسهيل هذا الطلب، وبدأت المناقشات الأولية في بغداد في مايو (آيار) 1947، واختتمت بتوقيع معاهدة بورتسموث في 15 يناير (كانون الثاني) 1948؛ وبالمقابل الموافقة على المشاركة في القواعد العسكرية المنصوص عليها في معاهدة 1930، تنازلت بريطانيا عن الحقوق المطلقة لاستخدامها للقواعد العسكرية سواء في السلم أو الحرب. كما تضمنت معاهدة بورتسموث أيضًا على صيغة مبهمة وهي "أن يوافق ملك العراق بتقديم التسهيلات المطلوبة كافة عند الطلب والحاجة لمرور الوحدات العسكرية البريطانية عبر الأراضي العراقية.[714] هذا إضافة الى ذلك، احتفظت بريطانيا بحقها في إرسال سفن حربية إلى شط العرب وهو الممر المائي الرئيسي للعراق دون سابق إذن أو طلب، مع وعد إضافي بأن يشتري العراق المعدات العسكرية كلها من بريطانيا؛ وبالتالي فإن معاهدة بورتسموث لم تُحدث إلا القليل من التغيير الأساسي على الوضع البريطاني المهمين في العراق.

لقد نجم عن نشر بنود المعاهدة في العراق موجة عارمة من الاحتجاجات، وكرد فعل لذلك أعلن ولي العهد عبد الإله أنه "لن يتم التصديق على أية معاهدة أيا كانت لا تكفل حقوق الدولة وتطلعاتها الوطنية.[715] في 27 يناير (كانون الثاني)، أُجبر رئيس الوزراء العراقي "صالح جبر" على الاستقالة وبعدها بأسبوع أبلغت الحكومة العراقية بريطانيا بأن "المعاهدة الجديدة لم تكن وسيلة مناسبة لتوثيق أواصر الصداقة

---

[714] دانيل سيلفرفارب، انحطاط الهيمنة البريطانية في الشرق الوسط، دراسة حالة العراق 1941-1950، باسينجستوك: ماكميلان 1994، ص134-5

[715] كما سبق ص150

بين العراق والمملكة المتحدة"؛[716] وللحفاظ على رجوع بريطانيا الى المعاهدة المصرية- الإنجليزية لعام 1936 عقب انهيار المباحثات مع مصر، كما أجبر ترك العراق لاتفاقية بورتسموث بريطانيا على العودة مكرهة للمعاهدة العراقية- الإنجليزية لعام 1930.

مع الأخذ في الحسبان بسابقة رفض العراق غير المرحب به، أشار ريتشموند:

بما أنني كنت حاضرًا في بغداد حين أُنفجرت معاهدة بورتسموث في وجوهنا، ولاحظت أنه على مدى أبعد ما حققه ميثاق بغداد من نجاح محدود، فإنني ربما أكون متشائم بشكل كبير من المعاهدات التي تبرم بين قوة عظمى ودويلة صغرى في منطقة تنمو بها مشاعر القومية العربية وتقوى بسرعة أكبر بين سكان تلك الدويلة الصغيرة؛ ولكن فيما يتعلق بتحيزي الشخصي من الأوجه جميعها، فإنني أعتقد أنه يتعين علينا أن نرى ما إذا كان بمقدورنا تفادي المهمة الصعبة لتحديد الالتزامات المتبادلة بين الكويت وبريطانيا في مستند مكتوب.[717]

أشار "أر. إس. كروفورد" المسئول بوزارة الخارجية إلى مخاوف مشابهة، وأكد أن "أي اعادة صياغة لالتزاماتنا نحو الكويت من الممكن أن تعرضنا لهجوم في مكان آخر."[718] وعلاوة على ذلك، أكد رئيس إدارة الشؤون العربية "أر. إيه. بيومنت" على ضرورة تفادي الظهور في وضع يوحي بأننا قمنا بالتوقيع على معاهدة "غير متكافئة" مع الكويت؛[719] وقد ضم اللورد "بريفي سيل" أيضًا صوته للنقاش محذراً من أن:

إبرام اتفاقية جديدة بين المملكة المتحدة والكويت تنص على التزامات حكومة صاحبة الجلالة بمساعدة الكويت للحفاظ على

---

[716] كما سبق 154

[717] خطاب من ريتشموند إلى ميدلتون رقم 1041\61 في 18 يناير 1961 وزارة الخارجية 156834\371

[718] محضر جلسة سجلها ار. أس. كروفورد 6 مارس 1961، وزارة الخارجية 371\156834

[719] خطاب من بيومنت إلى 30 مارس 1961 دي. إم. اف. إم. 1949/7

استقلالها وهو ما قد يكون عرضة للحث على مهاجمة كلاً من حكومة جلالة الملكة لفرضها للاتفاق، وعلى حاكم الكويت لقبوله الاتفاق، مما يبدو واضحا لعلاقة إمبريالية لا تتماشى مع التطورات التي يشهدها العالم الحديث في كل مكان.[720]

قدم "هيث" ثلاثة مقترحات لبدائل ممكنة أثناء مشاورات مجلس الوزراء في إبريل (نيسان) 1961 لزملائه لاعادة صياغة العلاقات مع الكويت.[721] حيث يتضمن أولاها تبادل الملاحظات لإلغاء اتفاقية 1899، ومصحوبة بالتعهدات الشفهية والتأكيدات غير المعلنة بأن المملكة المتحدة تدرك التزاماتها المستمرة للمساعدة في حماية استقلال الكويت، وقد يستلزم الثاني البدء في تبادل الملاحظات مع إلغاء معاهدة 1899، حيث تنص المخاطبات على أن هذا لن يؤثر على مسؤولية بريطانيا والتزامها نحو الكويت في الدفاع عنها؛ وأما الاختيار الأخير فقد ينص على الالتزامات نفسها ولكن في معاهدة رسمية؛ وأثناء النقاش تم الوصول لنقطة أن المعاهدة الرسمية لن تخدم مصالح أي من الكويت ولا الحكومة البريطانية، إذ تشير تجربة الأردن[722] والعراق أن وجود مثل هذه المعاهدة قد يكون دعوة قائمة لإلغائها؛ وتبعاً لذلك قرر مجلس الوزراء أن يعرض على الحاكم إحدى الخيارين الأوليين اللذين أوجزهما "هيث". ومع هذا كانت ركيزة الحسابات البريطانية تقوم على العزيمة التقليدية لضمان الحفاظ على استقلال الكويت القائم.
وتوضيحًا لذلك الاهتمام الأبدي، أكد هيث قائلاً:

---

[720] الكويت: العلاقات المستقبلية مع المملكة المتحدة، مذكرة للورد بريفي سيل في 5 ابريل 1961، سي. (61) 49، سي. أيه. بي. 104/129

[721] نتائج مجلس الوزراء في 13 أبريل 1961، سي. سي. 20 (61) سي. بي. 20(61)، سي. أيه. بي. 35/128 الجزء الأول.

[722] ألغت الأردن معاهدة الحلفاء بينها وبين إنجلترا في مارس 1957 (كمال ساليبي، تاريخ الأردن الحديث، لندن: أي. بي. توريس 1993 ص 191 ناصر أتش. أروري، الأردن: دراسة في التطور السياسي، 1921-1965، لاهاي: مارتينس نيجهوف، 1972 ص. 135، جون مارلو، القومية العربية والإمبريالية البريطانية: دراسة القوى السياسية، لندن طبعة كراسيت 1961 ص. 144

يظل الوصول لمصادر النفط الكويتي بأفضل البنود المالية الممكنة بمثابة مصالح حيوية للمملكة المتحدة والتي قد تتعرض للخطر في حال فقدان الكويت لاستقلالها؛ ولهذا فإنه من مصلحة حكومة جلالتها أن تستمر في تقديم يد العون للكويت في الحفاظ على استقلالها.[723]

وفي سياق مماثل، أشار وزير الخارجية "لورد هوم":

يعزز الوصول لنفط الكويت في ظل البنود الحالية وضع شركات النفط البريطانية والاقتصاد البريطاني من حيث علاقتهم بالدول الأخرى المنتجة للنفط، ويمنع الأخيرة من إخضاع بريطانيا وبالتأكيد دول غرب أوروبا للابتزاز.[724]

بينما أثار الشكل الدقيق للعلاقات الكويتية البريطانية الجديدة نقاش محتدم بين الدوائر الرسمية والحكومية البريطانية، فقد كان أيضًا موضع جدال ونقاش بين الكويتيين أنفسهم. كان هناك انقسام في الرأي في المجلس الأعلى حول مسألة ما إذا كان يتعين الإشارة إلى المساعدات العسكرية التي تقدمها بريطانيا في المستقبل.[725] وأثناء محادثات مجلس الوزراء في 13 إبريل (نيسان) 1961، أشار رئيس الوزراء "هارولد ماكميلان" إلى أنه "لابد وأن يضمن أي اتفاق جديد حقنا في التدخل في حالة وجود تهديد لاستقلال الكويت ... تماماً مثل أن يتضمن اعترافًا بالتزامنا نحو ذلك."[726] ولقد راودت وزارة الخارجية الشكوك حول هذا التأكيد، حيث أشار أحد المسئولين بقوله: "أشك إلى حد كبير في استعداد الحاكم لتوقيع أي اتفاق يمنحنا حق التدخل في الكويت إلا بموافقة حكومة الكويت؛"[727] وقد ُتأكد دقة

---

[723] الكويت: علاقات مستقبلية مع المملكة المتحدة، مذكرة للورد بريفي سيل، 5 أبريل 1961، سي. (61) 49، سي.أيه. بي. 104/129

[724] خطاب من وزير الخارجية سير ويليم لوس رقم 77 في 25 مايو 1961، اف. اوه 156673/371.

[725] خطاب من ريتشموند إلى كروفورد برقم 61/10221في 9مارس 1961، وزارة الخارجية 156834/371.

[726] ختام مجلس الوزراء 13 أبريل 1961، سي. سي. 20 (61)، سي. أيه. بي. 35/128 الجزء الأول.

[727] العلاقات الكويتية الإنجليزية محضر جلسة لبيومنت ،17 أبريل 1961، وزارة الخارجية 156835/371.

هذا التوقع حينما أوضح الحاكم، على الرغم من موافقته على قبول المقترح الثاني لهيث، أن الكويت لن تعترف بهذا الحق في التدخل بدون طلب."[728] وفي النهاية تم وضع صيغة تتناسب مع طبيعة الاهتمامات والمخاوف الكويتية.

كان هناك تبادل للمراسلات والتفاهمات بين الجانبين الكويتي والبريطاني في 19 يونيو (حزيران) 1961، وبعد الموافقة على إلغاء اتفاقية عام 1899 مع التعبير عن الأمل في استمرار العلاقة بين البلدين في إطار روح الصداقة الوثيقة؛ أقرت بريطانيا في إفادتها بالقول: "لا يوجد في هذه الشروط ما يؤثر على استعداد حكومة جلالتها لمعاونة حكومة الكويت إذا طلبت الأخيرة العون."[729]

وخلال أيام قليلة لوَّحت الكويت بهذا البند لردع المطالبات العراقية المتجددة بأحقيتها في المشيخة.

---

[728] تلغراف من وزارة الخارجية بالبحرين برقم501 في 28 أبريل 1961،وزارة الخارجية 156835/371.

[729] تبادل المراسلات حول العلاقات بين المملكة المتحدة بريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية ودولة الكويت 19يونيو 1961، أتش.أم. أس. أوه.1961. سي. أم. دي. 1409.

الفصل السادس: التبعية والاستقلال 1965-1961

كانت دائماً وجهة نظر الإدارة أنه من غير المرجح أن تبقى الكويت مستقلة في المستقبل القريب، إلا إذا توافرت لها الحماية العسكرية - وأن يعلم الجميع أنها تتمتع بالحماية العسكرية- من جانب حكومة صاحبة الجلالة.[730]

إن وجود مثل هذه البقعة من الصحراء بحجم دخل يبلغ 170 مليون جنيه إسترليني سنوياً يجعلها بمثابة جائزة عظيمة يجب الحفاظ عليها في مكان منعزل وآمن.[731]

لقد رأى البعض أن الانسحاب من الإمبراطورية في أعقاب الحرب العالمية ما هو إلا إعادة هيكلة للعلاقات الإمبريالية،[732] ومحاولة من جانب بريطانيا للعودة "للإمبراطورية غير الرسمية"؛ ويعتبر هذا التأويل مناسبًا لحالة الكويت في بعض النواحي، وعلى الرغم من استخدام الكويت لمصطلح إمارة، عقب تبادل المراسلات في يونيو (حزيران) 1961، بغية التأكيد على وضع الكويت الجديد، إلا أن استقلالها كان مرهوناً باعتمادها المستمر على الدعم العسكري البريطاني. ومع هذا، لم يكن غطاء المظلة العسكرية البريطانية كافيًا لضمان بقاء الكويت، إذ احتاجت الإمارة أيضًا للمساندة السياسية العربية، وفي الواقع، فقد أظهرت التوليفة غير المتجانسة للدعم العسكري البريطاني والدعم السياسي العربي اللذان يمثلان عمودي الأساس في وجود الكويت ككيان منفصل؛ وقد اتضح هذا بصورة واضحة وحية خلال فترة الاستقلال الشكلي للكويت.

---

[730] محضر جلسة سجله أيه. أر. ولمسلي في 8 سبتمبر 1959 أف. أيه. 140084/371

[731] الكويت: الوضع السياسي، مذكرة لسي. إيه. لوومب في 14 ديسمبر 1961، أوه. في. 13/72

[732] وليم روجر لويس وورونالد روبنسون، إمبريالية التخلص من الاستعمار، دفتر تاريخ الكومنولث والامبريالية 3،22 1994:462-511

أولاً

تنبأ رئيس إدارة شؤون الشرق بوزارة الخارجية، "دي. إم. أتش. ريتشز"، في 14 يوليو (تموز) بأنه قد يعاود النظام الجديد في بغداد تهديداته للكويت بصورة أفظع وأكبر من الحكومات السابقة؛[733] وعلى الرغم من أن هذه النبوءة قد ثبُت صحتُها على المدى البعيد، إلا أن العلاقات بين الكويت والعراق شهدت تحسنًا ملحوظًا على المدى القصير.

في عشية ثورة يوليو، تطورت العلاقات بين البلدين إلى أسوأ مراحلها حيث جدد العراق ادعائاته بأحقيته في الكويت، في محاولة لإرهاب الحاكم واجباره على ضم المشيخة للاتحاد العربي (أنظر الفصل الرابع). وعندما زار الشيخ عبد الله بغداد في نهاية شهر أكتوبر (تشرين الأول) 1958، حيث استقبله رئيس الوزراء العراقي الجديد عبد الكريم قاسم استقبالاً حاراً وعبر عن إعجابه بإنجازاته في الكويت؛[734] اضافة الى ذلك، لم يتطرق قاسم لأية ادعاءات بأحقية بلاده في الكويت. ومن جانبه عبر الحاكم عن إعجابه العميق بشخصية القائد العراقي الجديد،[735] وكان هذا مؤشرًا على بداية تحسن في العلاقات مع العراق إلى الحد الذي جعل "ريتشز" يرى أنه ربما يُغري ذلك الكويت ويدفعها نحو الاستغناء عن الحماية البريطانية تماماً.[736] بدا واضحاً قبول العراق لكيان الكويت المستقل وخاصة عندما بدأت في مساعدة المشيخة للانضمام للمنظمات الدولية؛[737] وفي أواخر أكتوبر

---

[733] أحداث علاقة العراق بدول القسم الشرقي، الكويت والسعودية وإيران محضر جلسة سجله دي. أم. أتش. ريتشز، 14 يوليو 1958 أف. أوه. 132502/371

[734] تلغراف من أوبري هالفورد إلى وزارة الخارجية رقم 645 في 4 نوفمبر 1958، أف. أوه. 132623/371، وانظر أيضا السير روبرت هاي، دول الخليج العربي، واشنطن، دي. سي. معهد الشرق الأوسط 1959 ص. 146-7.

[735] خطاب من هافورد للسير جورج ميدلتون رقم 58/1035، 18 ديسمبر 1958 أف. أوه. 132623/371.

[736] الكويت/العراق، محضر جلسة لريتشز في 12 نوفمبر 1958، أف. أوه. 132623/371.

[737] ريتشارد جوت، حالة الكويت، دي. سي. وات، بحث في الشئون الخارجية 1961، لندن: طبعة جامعة اكسفورد 1965 ص. 525، إن. أي. ريتشي أوفندال، بريطانيا، الولايات المتحدة، تحول القوى في الشرق الأوسط 1945-1962 لندن: طبعة جامعة ليستثر 1996ص. 228، أتش. رحمن، صناعة

1960، شعرت عائلة الصباح بالثقة والقدرة على دعوة "قاسم" لزيارة الكويت للنقاش في مسألة الحدود.[738] وقبل أيام من تبادل المراسلات الإنجليزية الكويتية، أبلغ السفير البريطاني في العراق السير "هامفري تريفيلين"[739] وزارة الخارجية بأن الزعيم العراقي يؤكد على توثيق أواصر العلاقات والصداقة مع الكويت وقد لا يرغب في المساس بعلاقته بالشيخ ومهاجمة الاتفاق الذي عقده؛[740] وللبقاء مع الدول العربية عبَّر عن رضاه وسعادته بخبر إلغاء الحماية البريطانية، على الرغم من عدم وجود أية دلالة لاستقلال الكويت،[741] وأصبح تحسن العلاقات بين العراق والكويت واضحاً للعيان

استغل قاسم مؤتمراً صحفياً عُقد في بغداد في 25 يونيو (حزيران)، ليس ليوضح فيه أن الكويت كانت جزءاً لا يتجزأ من العراق فحسب، وإنما أيضًا ليعلن عزمه على تقليص وضع الشيخ عبد الله لقائم مقام أو حاكم منطقة الكويت؛[742] وبالإضافة إلى ذلك، استنكر رئيس الوزراء العراقي ما قام به الكويتيين الذين تبادلوا المراسلات والتفاهمات مع بريطانيا في 19 يونيو،

حرب الخليج، أصول النزاع الإقليمي الطويل بين الكويت والعراق، قراءة، طبعة إيثاقة 1997 ص. 238، 240.

[738] ريتشارد سكوفيلد، الكويت والعراق: ادعاءات تاريخية ونزاعات إقليمية، الطبعة الثانية، لندن: المعهد الملكي للشئون الدولية 1993، ص. 103

[739] هامفوري تريفليان (1905-1985)، بارون (1968)، كا. جي. (1974)، جي. سي. أم. جي. (1965)، كا. سي. أم. جي. (1955)، سي. أم. جي. (1951): دخل الخدمة المدنية الهندية في 1929، دخل الخدمة الخارجية في 1947، قنصل في بغداد 1948، المفوضية العليا البريطانية للألمانيا، 1952-3 رئيس الشئون في بكين، سفير بريطانيا في مصر 1955-6، نائب سكرتير الامم المتحدة 1958، سفير في العراق 1958-61، نائب وكيل في وزارة الخارجية 1962، سفير في الاتحاد السوفيتي 1962-5، المندوب السامي جنوب شبة الجزيرة العربية، 1967

[740] موريس سنيل ميندوزا، للدفاع عن النفط: استجابة بريطانيا لمعاملة العراق مع الكويت، 1961، تاريخ بريطانيا المعاصر، 10،3 (1996):45

[741] سكولفيلد، الكويت والعراق ص. 105

[742] ماجد خضيري جمهورية العراق: دراسة في السياسات العراقية منذ ثورة 1958، لندن طبعة جامعة اكسفورد 1969 ص. 166

واتهمهم "بأنهم أشخاص غير مسئولين ويرضخون لنفوذ الإمبريالية،"[743] وانفجر قائلاً: لا يحق لأحد أيًا من كان، سواء من داخل الكويت أو من خارجها، أن يسيطر على شعب الكويت، لأنهم ضمن شعب العراق.[744] وتبريرًا لتجدد المزاعم العراقية، اعتمد قاسم على الحجج التي قدمها سابقاً توفيق السويدي منذ ربع قرن من الزمان، والتي تدعي أن الكويت تاريخياً تعد جزءً من إقليم البصرة وأن اتفاقية 1899 مع بريطانيا لم تعد صالحة منذ أن أصبح الشيخ مبارك *قائم مقام* عثماني، ولم يكن له سلطة أو صلاحية لعقدها.[745]

تعد شرعية إصرا ر قاسم على ملكية العراق للكويت مثار شك؛ وفيما يتعلق بمسألة خضوع الكويت لملكية الخلافة العثمانية، يرى كلا من "موريس ميندلسون وسوزان هلتون" بأن الرابط بين الكويت والخلافة العثمانية قد انفك منذ أن تمرد آل الصباح على حكامهم السابقين؛[746] وأضاف ميندلسون وهلتون بقولهما، "حتى ولو كانت العلاقة بين الكويت والعثمانيين قد ظلت قائمة بعد الحرب، فإن حق ملكية الكويت سيكون موروثًا من قبل دولة تركيا الحديثة وليس العراق. تنازلت تركيا بموجب معاهدة لوزان لعام 1923 عن "كل الحقوق والملكية مهما تكن بالنسبة للأقاليم الواقعة خارج حدودها الحالية"؛[747] وعلاوة على ذلك، كانت العلاقة بين الخلافة العثمانية والكويت هي علاقة الدولة المهيمنة أكثر من كونها دولة ذات سيادة، مما جعل مزاعم سيادة العراق باطلة. وإضافة لذلك فقد أكد "حسين م. البحارنه" أن تبادل المراسلات بين نوري سعيد والشيخ أحمد في يوليو-أغسطس 1932، والتي اعترفت بموجبها العراق بالحدود الحالية للكويت، تعد ملزمة

[743] عبد الرضا أسيري سياسة الكويت الخارجية: الدولة المدينة في سياسات العالم، بولدر، كولوراد: طبعة ويستفيو 1990 ص. 19

[744] جون بولوتش، الخليج: لوحة للكويت وقطر والبحرين والأمارات العربية المتحدة، لندن: نشر سينشري، 1984 ص. 62

[745] سكوفيلد الكويت والعراق ص. 105

[746] موريس ميندلسون وسوزان هلتون: إدعاءات العراق لغزو الكويت، في ريتشارد سكولفيلد، تأسس الأقليمية لدول الخليج، لندن: طبعة يو. سي. أل. 1994 ص. 127

[747] كما ذكر سابقا

لكلا الطرفين.[748] وعلى الرغم من الشكوك القانونية في الاستدلال المنطقي الذي قدمه قاسم، إلا أنه استمر في مزاعم بلاده التوسعية في الكويت.

كان موقف رئيس الوزراء العراقي نحو الكويت متناقضًا بشكل ملحوظ في ظل التحسن الواضح في العلاقات بين البلدين عقب الثورة العراقية؛ وأصبح عداء قاسم المتزايد واضحًا في 30 إبريل (نيسان) عندما حذَّر الكويت من مغبة الانضمام للكومنولث البريطاني.[749] وقد أشار "مجيد خدوري" إلى أن فكرة ضم الكويت بدأت في هذا الوقت،[750] ومع ذلك، قد يتضح التشجيع على تصرفات قاسم من وقت إلغاء اتفاقية 1899 وتبادل المذكرات والمراسلات في 19 يونيو (حزيران) 1961؛ وذكر مسؤول بوزارة الخارجية أنه ربما أدى "توقيع اتفاقية الكويت وبريطانيا إلى اشتداد غضب (قاسم) وربما أقنعته بضرورة إعادة تأكيد ادعاءات العراق بشأن الكويت قبل فوات الأوان، نظرًا لإمكانية انضمام الكويت للجامعة العربية وربما للأمم المتحدة".[751] اضافة الى ذلك، فقد أوضح "بنيامين شوادران" أن تصريح قاسم كان لهدفين أولهما لكي يكون هو الأسبق عن غيره من المدعين المحتملين، وثانيهما لكي يختبر ردة فعل البريطانيين؛[752] وصارت مسألة نية قاسم لدعم ادعاءاته باستخدام القوة العسكرية أمرًا مثيرًا للجدل.

صرح "جون بيلوك" بأن رئيس الوزراء العراقي لا ينوي مهاجمة أو ضم الكويت، ولكنه فقط "يستغل الفرصة ليؤكد مجددًا المزاعم التاريخية لبلاده حول الكويت"؛[753] وفي حقيقة الأمر، فقد أكد قاسم منذ البداية على

---

[748] حسين محمد البحارنة دول الخليج العربي: الموقف السياسي والقانوني والمشكلات الدولية، النسخة الثانية، بيروت: مكتبة دوليبان 1975 ص. 256-7.

[749] خطاب من أم. سي. جي. المرشال الجوي السير تشارليز الورثي، رقم 1054، 12 مايو 1961، أف. أوه. 156835/371.

[750] خدوري، جمهورية العراق ص. 169.

[751] سياسة القاسم نحو الكويت، محضر جلسة سجلها جي. أف. هيللر في 26 يونيو 1961، أف. أوه. 156845/371

[752] بنيامين شوادران، حادثة الكويت، شئون الشرق الأوسط، 13، 1 1962:6

[753] بيلوك، الخليج ص. 62.

عزمه في تحقيق هدفه بالطرق السلمية،[754] وأقر أحد مسئولي وزارة الخارجية في اليوم التالي للمؤتمر الصحفي الذي عقده قاسم في بغداد بأنه:

> على الرغم من الغضب والتهور الذي لا يمكن إنكاره، إلا أنه يبدو على الأرجح لن يلجأ للعمل العسكري وخاصة في ظل الموقف القوي للمعارضة الآن في العراق، واحتياجه لوجود وحدات كبيرة من الجيش داخل البلاد من أجل حفظ الأمن الداخلي.[755]

أضطر القنصل البريطاني العام في البصرة في 27 يونيو (حزيران) للاعتراف بأنه "لا يوجد مصدر موثوق منه يؤكد رؤية أو سماع أنباء عن وجود تحركات عسكرية غير معتادة"؛[756] وذكر القنصل العام أيضًا أن الرأي العام في العراق لم يأخذ تهديدات قاسم فيما يتعلق بموضوع الكويت على محمل الجد.[757] غير أن حاكم الكويت كان أكثر اضطرابًا وفي نهاية شهر يونيو طلب مساعدة بريطانية رسمية بموجب بنود المذكرات والمراسلات المتبادلة قبل أحد عشرة يوم،[758] وإستجابة لذلك أكد ممثل العراق لدى الأمم المتحدة أن بلاده لن تلجأ لاستخدام القوة لمتابعة مطالبها بأحقيتها في الكويت.[759]

---

[754] خدوري، جمهورية العراق ص. 166

[755] سياسة القاسم نحو الكويت محضر جلسة سجلها هيللر في 26 يونيو 1961، أف. أوه. 156845/371، استشهد في سنيل-ميندوزا، للدفاع عن النفط، ص. 50 توتر بين الزعيم الكرديو الملا مصطفى البرزاني وبين القاسم تلا زيارة سابقة لموسكو في أكتوبر 1960 للدفاع في قضية الأكراد العراقيين والاتحاد السوفيتي، ونمو التوتر المتأجج في هجوم حملة عسكرية ضخمة ضد الأكراد في سبتمبر 1961. بحلول وقت سقوط القاسم في فبراير 1963، كان ثلثي الجيش العراقي منخرطين في الحرب مع الأكراد. (انظر فيب مار، تاريخ العراق الحديث، بولدر كولورادو، طبعة ويسفيو، 1985 ص. 332-47. في سبتمبر 1961، اتهم قاسم السفير البريطاني في بغداد أنه وراء تمرد الأكراد وأنفق ما بين 400000 و500000 جنيه استرليني من أجل هذا الغرض (تلغراف من السير هومفري تريفليان لوزارة الخارجية رقم 1285 في 23 سبتمبر 1961 أف. أوه. 157680/371.

[756] تلغراف من الجنرال القنصل البريطاني (بالبصرة) لوزارة الخارجية رقم45 في 27 يونيو 1961 دي. إي. أف. إي. 411/11.

[757] القنصلية البريطانية العامة، البصرة، ملخص شهري يوليو 1961، أف. أوه. 157661/371

[758] تلغراف من الكويت لوزارة الخارجية رقم314، في 30 يونيو 1961 أف. أوه. 156874/317

[759] تلغراف من السير باتريك دين (مهمة المملكة المتحدة للأمم المتحدة) لوزارة لخارجية، رقم 1106 في 6يوليو 1961 أف. أوه. 156850/371.

بالرغم من الأدلة المتزايدة على حدوث النقيض، إلا أن وزير الخارجية اللورد "هوم" حذر زملائه أعضاء مجلس الوزراء في 29 يونيو (حزيران) من وجود مؤشرات بأن رئيس الوزراء العراقي قد يحرك القوات المدرعة باتجاه البصرة للاستعداد لمهاجمة الكويت.[760] وبوضع سابقة قناة السويس في الحسبان، أتفق مجلس الوزراء على أهمية الحصول على "دعم واضح ومعلن" من جانب حكومة الولايات المتحدة في حالة انتشار القوات البريطانية.

لم تكن توقعات التعاون الإنكليزي الأمريكي جيدة، فقبل شهر من تجديد قاسم وإحيائه لمزاعمه حول الكويت، عبَّر وكيل وزارة الخارجية الدائم "أف. أر. هوير ميلر" عن أسفه حول عدم وجود التخطيط الأنجلو-أمريكي للخليج العربي؛ وحذر من "العواقب الوخيمة في حال حدوث حالة طوارئ مفاجئة في المنطقة".[761] كما وضح "أنه لأمر غريب بالفعل أن يكون هناك أميرال بحري أمريكي متمركزًا بقواته في البحرين مع وجود أميرال بريطاني بجواره، في حين يعمل كلا منهما في نطاق بحري ضيق بجوار الآخر ولا يعلم أي منهما الكثير عما يقوم به الأخر." وقد أشارت وزارة الخارجية في نقاش حول مدى إمكانية المساعدة الأمريكية في الدفاع عن الكويت، بعد يومين من مؤتمر بغداد الصحفي الذي عقده قاسم إلى أن:

> أبدت حكومة الولايات المتحدة ترددها المتزايد حتى في مجرد مناقشة الخطط العسكرية المتعلقة بالمنطقة، وكانت وزارة الخارجية شديدة الحرص في تحاشي ذكر أي التزام حول إمكانية دعم ومساعدة حكومة الولايات المتحدة لحكومة المملكة المتحدة، إذا اتخذت الأخيرة أي إجراء يتعلق بالكويت.[762]

---

[760] نتائج مجلس الوزراء 29 يونيو 1961، سي. سي. 36(61) سي. إيه. بي. 35/128 الجزء الأول.

[761] محضر جلسة سجلها أف. أر. هوفر ميللر 25 مايو 1961 أف. أوه 156694/371.

[762] أمكانية مساعدة امريكا للدفاع عن الكويت، محضر جلسة لوالمسلي في 27 يونيو 1961 أف. أوه 156874/371.

اضافة الى ذلك، فإن وزارة الخارجية الأمريكية قد وصفت ادعاءات قاسم حول الكويت بأنها "بالأساس شأن عربي داخلي"؛[763] فضلاً عن إعرابها عن تخوفها أن يكون تدخل "حكومة الولايات المتحدة بلا مسوغ" في النزاع "ذريعة جديدة يتحجج بها قاسم".[764] وعلى الرغم من المؤشرات غير المبشرة من جانب واشنطن، إلا أن الدعم الأمريكي لبريطانيا في حالة التدخل المحتمل في الكويت كان مرجوًا بشكل واضح.

مع توقع طلب الحاكم للمساعدة والدعم، تم التواصل مع وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية "دين روسك"، معبراً عن أمله في "تعاون الحكومتين الأمريكية والبريطانية والعمل سوياً بشكل وثيق".[765] وبطلب "الدعم السياسي الكامل" من وزارة الخارجية الأمريكية، أكدت وزارة الخارجية البريطانية "أن الكويت تعد من الأهمية بمكان بالنسبة لدول الغرب ... بحيث لا يمكننا المجازفة بالسماح لقاسم بالاستيلاء عليها دون مقاومة".[766] وأجاب روسك مؤكداً "إننا نتفهم التزامكم العميق ونتفق على أن استقلال الكويت لا يجب أن يتم تدميره بالقوة، ونحن على استعداد لتقديم الدعم السياسي الكامل المطلوب"،[767] كما عرض روسك أيضًا إقناع السعودية، والتي لا يوجد بينها وبين بريطانيا علاقات دبلوماسية، أن تتوسط في النزاع؛ وفي أثناء ذلك كانت التجهيزات العسكرية البريطانية تسير على قدم وساق، حيث وصلت أول وحدة عسكرية مكونة من 600 فرد من القوات البريطانية للكويت في 1 يوليو (تموز)، وارتفع هذا العدد خلال خمسة أيام ليصبح 7000 جندي.[768]

---

[763] العلاقات الخارجية للولايات المتحدة 1961-1963 نسخة 17: الشرق القريب 1961-1962، واشنطن، دي. سي. حكومة الولايات المتحدة لمكتب الطباعة 1994 ص. 163.

[764] كما ذكر سابقاً

[765] مريام جويس، الحفاظ على المشيخة: لندن واشنطن، العراق والكويت، 1958-1961، دراسات شرق أوسطية، 31،2 1005: 286

[766] كما ذكر سابقاً ص. 287

[767] خطاب من ألفريد دبليو. ويللز (سفير الولايات المتحدة، لندن) إلى إيه. سي. أى. صمويل (السكرتير الخاص لوزير الدولة للشئون الخارجية) 30 يونيو 1961، أف. أوه. 156876/371.

[768] سكولفيلد الكويت والعراق، ص. 108

تسبب عدم وجود أدلة ملموسة للتهديد العسكري العراقي في شكوك البعض في صدق وسلامة الدوافع البريطانية وراء ذلك. أكد "مروان إسكندر" على أن النوايا البريطانية لإغاثة الكويت ناتجة عن عزمها على "الثأر لفشلهم في أزمة قناة السويس في عام 1956"؛[769] وفي السياق نفسه، رأى "جون بوليك" أن التهديد العراقي للكويت ما هو إلا فرصة لتظهر بريطانيا أنها لا زالت تمثل قوة في شرق قناة السويس، وأنها لا زال لها دور مهم في العالم العربي.[770] وقد رفع "مصطفي علاني" من سقف هذا التأويل مؤكدًا أن التهديدات العراقية للكويت ما هي إلا كذبة مدبرة الغرض منها "تأكيد دور بريطانيا في الشئون الكويتية ومن أجل الحفاظ على مصالح ومكانة بريطانيا هناك".[771] ومن أجل الاستباق بالحل العربي للمشكلة، فقد رأى علاني أن بريطانيا كان عليها أن تُضفي مظهر المواجهة العسكرية للنزاع العراقي-الكويتي، وقد تحقق هذا عبر استخدام تقارير استخباراتية غير دقيقة مبالغ فيها تقدير حجم وقرب حدوث التهديد العراقي.[772] وخلص علاني إلى القول بأنه:

> من الصعب مقاومة فكرة أن "أزمة الكويت" المزعومة ما هي إلا محض خيال وخرج منها أبطال وهميون وأوغاد، حيث توشح فيها العراق بعباءة المعتدي ولبست بريطانيا رداء المنقذ، وصارت الكويت بلا مبرر واضح هي الضحية المحتملة؛ فلم تبتدع بريطانيا تهديدات العراق فحسب بل أعدت العدة لردعها أيضاً.[773]

رغم أنه من الصحيح أن بريطانيا رأت التهديدات العسكرية العراقية المباشرة أمراً بعيداً، إلا أن تفسير علاني للموقف يعد مثير للجدل، فمن ناحية كان "موريس سنيل ميندوزا" على علم كامل بحجم مصالح بريطانيا

---

[769] مروان اسكندر، السحابة فوق الكويت، نيويورك طبعة فإنتاج 1991 ص. 54

[770] بيلوك الخليج، ص63

[771] مصطفى م. علاني العملية المفضلة: التدخل البريطاني في الكويت 1961، شوربيتون: أل. إيه. أيه. أم. 1990 ص. 133.

[772] كما ذكر سابقاً ص.108،250

[773] كما ذكر سابقاً ص. 254

الاقتصادية في الكويت، ورأى بشكل مقنع بأنه إذا كانت ادعاءات قاسم تمثل مناورة تمهيدية دون تهديدات عسكرية، فإنه "أحمق بأن يعتقد أن بريطانيا ستعول على هذ الاعتقاد".[774] وبالمثل، فقد أوضح "نيجل جون أشتون" أنه على الرغم من أن دليل تحرك العراق نحو الكويت يعد أمرًا سطحيًا وغير أكيد، إلا أن بريطانيا أحست أنها مضطرة لأخذ موقف استباقي مبني على الشكوك في قدراتها العسكرية على دحر العدوان وقت حدوثه.[775]

ومن ناحية أخري، فإن بريطانيا كانت حذرة بشدة مما قد يسببه هذا الاحتلال المطول للكويت وتأثيره ليس على نظام آل الصباح فقط،[776] ولكن أيضاً على مكانتها في الوطن العربي؛ حيث استرجعت السفارة الأمريكية في لندن ما ذكرته "بأن وزارة الخارجية وباقي أعضاء الحكومة كانوا مترددين حقًا في وضع قوات عسكرية على الأرض خوفًا من النتائج المنعكسة عن هذا الأمر"،[777] اضافة الى ذلك، حاول السير "همفري تريفيليان" في بغداد طوال الأزمة أن يعطي تأثيرًا معتدلاً لتنفيذ سياسة بريطانيا؛ فعلى سبيل المثال، في 27 يونيو (حزيران)، أكد:

> إنه من الافضل ومن منظور سياسي بشكل واضح أن تكون الريادة للدول العربية في الدفاع عن الكويت، فمن غير المتوقع أن يقبلوا بفكرة تواجد قوات بريطانية في الكويت، ومن ثم فإن إرسال قوات عسكرية بريطانية قد تمكن قاسم من تنفيذ حملة دعاية فعالة مضادة للإمبريالية يزعم فيها بأن استقلال الكويت ليس سوى مجرد خدعة.[778]

---

[774] سنيل ميندوزا، في الدفاع عن النفط، ص. 40

[775] نيجل جون أشتون " عالم صغير من الرفض: بريطانيا تفقد أعصابها والتدخل العسكري في الأردن والكويت، 1958 و1961، الصحيفة التاريخية، 40، 4 1997: 1073-4، نيجل أشتون بريطانيا وازمة الكويت 1961، الدبلوماسية وكفاءة الدولة 1، 9 1998:166

[776] أشتون، العالم الصغير ص. 1080

[777] نيجل جون أشتون، أيزنهور، ماكميلان ومشكلة ناصر: العلاقات البريطانية الأمريكية مع القومية العربية، 1955-59: ماكميلان 1996 ص. 227

[778] تلغراف من تريفيلان لوزارة الخارجية برقم 644، 27يونيو 1961، بي. أر. إي. أم. 3427/11.

وبالإشارة لتأثير العمل العسكري لبريطانيا على العالم العربي، حذر تريفيلان قائلاً "سنحظى بقدر كبير من التعاطف إذا أحبطنا مخططات قاسم السيئة، ولكن سيقل ذلك التعاطف إذا كان علينا استخدام قوات بريطانية لفترة غير وجيزة."[779] اتفق المندوب السامي السير "ويليم لوس" تمامًا مع هذا المنطق، مشيرًا إلى أنه "من المؤكد كلما تمسكنا باستمرار قواتنا داخل الكويت كلما زاد الضغط علينا لنرحل خارج منطقة الخليج بأكملها".[780] وبقرب انتهاء الأسبوع الأول من يوليو (تموز)، أفاد لوس بأن "الصدع الموجود في وجهة النظر العربية بدأ يلتحم وأن الثقل الكامل للدعاية القومية العربية تعود الآن الى هدفها التقليدي وهو الإمبريالية البريطانية."[781] وكرر ماكميلان قائلاً "بما أن الهجوم العراقي لم يأخذ تطوره الطبيعي، فإن كل الضغوط ستعود علينا."[782] وفي ظل هذه الظروف، وعلى النقيض من تأويلات علاني فإن بريطانيا كانت حريصة على تشجيع إيجاد حل عربي للأزمة.

وفي محاولة لخلق مساندة عربية، أرسل الحاكم الشيخ جابر الى عواصم عربية عدة في المنطقة مع التوجيه بإخبارهم أنه على استعداد أن يطلب من بريطانيا سحب قواتها في حالة قبول انضمام الكويت لجامعة الدول العربية، وتوفير قوات عربية أو قوات الأمم المتحدة لتحل محل القوات البريطانية.[783] وبشكل عام، فإن بريطانيا كانت على استعداد لدعم هذه التحركات؛ وأكد لوس قائلاً "مع استمرار فكرة استقلال الكويت كمبدأ أساسي لسياستنا، علينا أن نكون حريصين لتحقيقه من خلال الانطلاق من الوضع الحالي بطريقة لا تبعد الكويت عن الدول العربية ولا يقودنا إلى

---

[779]تلغراف من تريفيلان لوزارة الخارجية رقم 939 في 17 يوليو 1961 دي. إي. أف. إي. 413/11

[780] خطاب من دبليو. أتش. لوس للسير روجر ستيفنسنس رقم 61/1035 في 16 يوليو وزارة الخارجية 156884/371

[781] تلغراف من لوس إلى وزارة الخارجية رقم 422،7 يوليو 1961، وزارة الخارجية 156880/371

[782] يوميات ماكميلان نسخة 15 السلسلة الثانية في 8 يوليو 1961، أم. أس. أس. ماكميلان قسم دي. 42 وانظر هارولد ماكميلان، الإشارة للطريق 1959-1961، لندن: ماكميلان 1972 ص. 385

[783] تلغراف من دجي. سي. بي. ريتشموند غلى وزارة الخارجية رقم 436 في 10 يوليو 1961، وزارة الخارجية 156850/371.

تحمل التزامات عسكرية متزايدة".[784] وكتب تريفيليان "إنني أتفق كليا مع تأكيد "لوس" على خطورة انعزال الكويت عن العالم العربي؛[785] وأضاف قائلا، وبالمثل، فإنه من المهم أن نبتعد عن مقدمة الصورة وألا ندمر مكانتنا وموقفنا القويين بالدخول في صراع مع تلك الدول العربية الداعمة لاستقلال الكويت. وعلاوة على ذلك، تنبأ اللورد هوم أن بقاء القوات البريطانية لمدة طويلة بالكويت "من المحتمل أن تخلق توترًا داخل الكويت ومع باقي الدول العربية".[786] واتفق ماكميلان مع هذا تمامًا وعلَّق قائلا "قد يكون من الأفضل لنا في القريب العاجل إما أن نخفض العدد إلى حجم مهمة (المهبط) أو نبتعد كليا.[787]

واضافة الى ذلك، فقد أكدت اللجنة الرسمية لمجلس الوزراء المعنية بالشرق الأوسط قائلة "يجب أن يكون هدفنا الحالي هو العمل بأسرع ما يمكن على إيجاد قوة فاعلة تابعة لجامعة الدول العربية في الكويت وذلك لضمان حمايتها والدفاع عنها".[788]

تم قبول عضوية الكويت بجامعة الدول العربية في 20 يوليو (تموز)، وقبلها بيومين أشارت لجنة الدفاع بمجلس الوزراء "أن استمرار القوات البريطانية في الكويت يعرضنا لانتقاد سياسي متزايد وخاصة من الدول العربية الأخرى، والتي تميل في بعض الأحيان لإضعاف مكانة الحاكم الداخلية"؛[789] فعضوية الكويت بجامعة الدول العربية تتيح إمكانية

---

[784] خطاب من لوس لستيفنس رقم 61/1035، 16 يوليو 1961، وزارة الخارجية 156885/371.

[785] تلغراف من تريفليان لوزارة الخارجية رقم 976 في 24 يوليو 1961، وزارة الخارجية 156896/371.

[786] محضر جلسة من لورد هوم لرئيس الوزراء، رئيس الوزراء/61/99 في 21 يوليو 1961 وزارة الخارجية 156886/371.

[787] محضر جلسة لهارولد ماكميلان في 23 يوليو 1961، وزارة الخارجية 156886/371، رحمن صناعة حرب الخليج ص. 253

[788] محاضر جلسات لاجتماع لجنة الرسمية لمجلس الوزراء عن الشرق الأوسط في 26 يوليو 1961 أوه. أم. إي. (61) الاجتماع الثاني، مجلس الوزراء 2345/134

[789] لجنة دفاع لمجلس الوزراء، مذكرة إجتماع في 18 يوليو 1961، دي. (61) 48، مجلس الوزراء 26/131.

استمرارية مسؤولية تلك المنظمة في الحماية والدفاع عن المشيخة. رحب ترفيليان بهذه الفكرة وصرح مؤكداً:

> يبدوا أكثر من ذي قبل أنه إذا توفرت قوة عربية والتي لا ترقى إلى أي شيء سوى إظهار عجز الجامعة العربية عن توفير تلك القوة، فسيكون هذا مدمرًا وخطيرًا لموقفنا وقد يصب مباشرة في صالح قاسم ولكي نشير على الشيخ برفض هذه القوة؛ وبالتأكيد هذا ما يتمناه قاسم ليخرج من موقفه الحالي الذي لا يُحسد عليه، وأيضًا لتحويل معظم الرأي الدولي وجميع الرأي العربي مباشرةً ضدنا.[790]

في 12 أغسطس (آب) تم التوصل لاتفاق حول توفير قوات أمن تابعة لجامعة الدول العربية والتي ستتولى مسئولية الدفاع عن الكويت؛[791] وعند استكمال الاتفاق، طالب الحاكم بانسحاب القوات البريطانية،[792] والتي سيتم استبدالها في غضون أسابيع لاحقة بما يقدر بحوالي 3300 جندي من الجمهورية العربية المتحدة، والسعودية، والسودان، والأردن وتونس؛[793] واستعدت بريطانيا للرضوخ لهذه التطورات حيث أنها ترى أن قوة الجامعة بمثابة رادع سياسي بقدر كونها قوة عسكرية.[794] رحلت القوات البريطانية كافة بحلول 10 أكتوبر (تشرين الأول)، باستثناء بقاء فرقة صغيرة لمساعدة الجيش الكويتي في صيانة معداته.[795]

في ذروة الأزمة، أوصى تريفيليان بأنه "يجب أن يكون هدفنا العام هو منع اغتصاب الكويت ولكن ليس لفرض استمرارية عذريتها."[796] رمز

---

[790] تلغراف من تريفليان لوزارة الخارجية رقم 1024، في 3 أغسطس 1961، دي. إي. أف. إي. 414/11.

[791] سكوفيلد، الكويت والعراق ص.108-9

[792] تلغراف من روثيني لمجلس الوزراء رقم 595، 12 أغسطس 1961، وزارة الخارجية 156887/371.

[793] أسيري، سياسة الكويت الخارجية، ص.23

[794] تلغراف من لوس لوزارة الخارجية رقم 587 في 9 سبتمبر 1961 بي. أر. إي. أم. 3430/11

[795] انسحاب القوات البريطانية من الكويت، محضر جلسة لويلمسلي 10 أكتوبر 1961، وزارة الخارجية 156893/271.

[796] تلغراف من تريفيليان إلى وزارة الخارجية رقم 939 في 17 يوليو 1961 دي. إي. أف. إي. 413/11. أوفندال، تحول القوة في الشرق الأوسط ص. 234.

رحيل القوات البريطانية واستبدالها بالقوات العربية للوضع المتغير في الكويت على الصعيدين الدولي والإقليمي، والذي تبلور بدايةً بنهاية الحماية البريطانية الرسمية في 19 يونيو (حزيران) 1961؛ حيث اعترف أحد مسؤولي وزارة الخارجية في بداية العام: "إنه من الصعب معنويًا، ولكنه ضروري من الناحية السياسية، أن نتوقف عن النظر للكويت على أنها مشيخة تنتمي للخليج وأن نتعامل معها كقوة أجنبية في حين أنها قوة عربية صديقة."[797] ومع هذا ظل التزام بريطانيا نحو منطقة الخليج العربي أمر حتمي؛ وبمراجعة لأحداث عام 1961، أختتم لوس كلامه قائلاً:

> لن تكون مبالغة إذا قلنا إن التزام بريطانيا الآن نحو الخليج العربي أكثر عمقاً، سواء أكان التزامًا عسكرياً أو سياسياً عن أي وقت مضى منذ الحرب الأخيرة، وهو الوضع الذي يتميز بالتناقض الواضح مع تقليص كبير لالتزاماتنا العسكرية والسياسية في بقعة أخرى من العالم على مدار الخمسة عشر عامًا الماضية.[798]

بالإشارة لمخاطر إنتاج النفط بالشرق الأوسط الناجمة عن احتكار قوى معادية للغرب، أكد مسئولون في وزارتي الخزانة والطاقة على أن "بقاء الكويت كدولة مستقلة وأن تبقى سياستها النفطية غير خاضعة لجيرانها الأكثر قوة يمثل الضمان الأساسي".[799]

عرَّض التزام بريطانيا العميق نحو الخليج بصفة عامة، والكويت بصفة خاصة، عرض الكويت الى مشكلة؛ ففي "مطلع عام 1962"، أشار ريتشموند، بأن "الكويت واجهت مهمة إثبات أنها أكبر من مجرد مجموعة آبار نفطية تحتمي تحت مظلة شكل جديد من الإمبريالية البريطانية".[800] بدأ آل الصباح مشروعًا يتضمن الإصلاح الداخلي والاعتراف الخارجي في محاولة لتشكيل هوية متميزة كدولة مستقلة؛ وفي الوقت الذي دعمت فيه

---

[797] محضر جلسة لوالمسلي في 2 فبراير 1961، وزارة الخارجية 156672/371

[798] خطاب من لوس لهوم برقم 98 في 22 نوفمبر 1961، وزارة الخارجية 156670/371

[799] الكويت ونفط الشرق الأوسط، مذكرة من المسئولين عن الخزانة ووزارة الطاقة مرفق لمحضر جلسة سلوين لويد لرئيس الوزراء، 2 أغسطس 1961 رئيس الوزراء 3452/11

[800] خطاب من ريتشموند لهوم برقم 2 في 2 يناير وزارة الخارجية 168726/371.

بريطانيا محاولات آل الصباح لتوسيع نطاق القاعدة السياسية للنظام، أثار ارتباط الكويت المتنامي بقضية القومية العربية قلقًا كبيرًا.
حتى أن بريطانيا بدأت في عام 1965 في التشكيك في قيمة علاقتها القائمة مع الكويت؛ ومع ذلك، وعند رحيل الشيخ عبد الله في نهاية العام، كان الاهتمام البريطاني منصبًا حول القدرة على إعادة تقييم رئيسي للعلاقات الكويتية البريطانية؛ وكان هذا يتطلب الانتظار لثلاث سنوات أخرى، وكان هناك دافع لذلك بموجب اعتبارات بريطانية داخلية في الأساس.

ثانياً

في النصف الأول من عام 1961، أخذتْ القيود الصارمة المفروضة على النشاط السياسي عقب اضطرابات عام 1959 في التخفيف تدريجيًا؛ فقد حثت التهديدات العراقية المتجددة، وما تبعها من الاحتياج لإيجاد دعم داخلي في هذا الوقت الخطر، آل الصباح في التسريع بهذه المهمة؛ فظهرت أول الصحف في مارس (آذار)،[801] وفي 12 أغسطس (آب) سُنَّ قانون جديد يسمح بإعادة فتح النوادي والجمعيات.[802] ومع ذلك، كان أكبر إنجاز ملحوظ في اغسطس هو إصدار قرار عقد انتخابات الجمعية التأسيسية، وكانت هذه الانتخابات متاحة للمواطنين الكويتيين الأصليين فحسب، وقد أجريت في 30 ديسمبر (كانون الأول) مع ما وصفته السفارة البريطانية بأنه "كياسة شديدة"؛[803] فقد أدلى 12.000 ناخبًا بأصواتهم لإنتخاب عشرين نائبًا من إجمالي أربعة وسبعين مرشحًا. ورغم كونها هيئة تشريعية مؤقتة، إلا أن دورها الرئيسي كان يتمثل في وضع مسودة دستور للدولة، وعقدت أولى جلساتها في 20 يناير (كانون الثاني) 1962، ثم تم حلها بعد أن قدمت مسودة الدستور للأمير والذي اعتمدها في 11 نوفمبر (تشرين الثاني).

[801] الكويت: المراجعة السنوية لعام 1961 مرفقة في خطاب ريتشموند إلى هوم رقم 3 في 4 يناير 1962 وزارة الخارجية 162879/371.

[802] خطاب من أم. دبليو. يروك إلى جا. أيه. سنيلجروف رقم 64/1735، 22 مارس 1964 ، وزارة الخارجية 174620/371.

[803] خطاب من السفير البريطاني إلى قسم الشئون العربية رقم61/10123 في 31 ديسمبر 1961، وزارة الخارجية 162881/371.

وصف الدستور نظام الحكم السياسي للكويت بأنه نظام ملكي وراثي يؤول لأسرة آل الصباح ولكنه وضع ضوابط لصلاحيات الأمير؛ وبينما خولت السلطة التنفيذية للأمير ومجلس الوزراء، والذي حل محل المجلس الأعلى، وتقاسم الأمير والمجلس الوطني الجديد السلطة التشريعية.[804] عُقدت أولى انتخابات المجلس الوطني المكون من خمسين عضواً بالإضافة لكافة أعضاء مجلس الوزراء غير المنتخبين في يناير 1963؛ وقد ظهر بعد ذلك بفترة وجيزة حزب معارض برئاسة أحمد الخطيب، بالرغم من منع تشكيل الأحزاب رسمياً. وقد حدث أول هجوم لهم في إبريل (نيسان) عندما حث اثنا عشر عضوًا في البرلمان الحكومة على الانضمام لمباحثات الوحدة مع مصر وسوريا والعراق.[805] اتضح نشاط هذا المجلس أيضًا في ديسمبر (كانون الأول) 1964، عندما عارض الحكومة التي تم تشكيلها حديثًا على أساس أن بعض أعضائها منخرطين في أعمال تجارية وهذا يعد إخلالًا للدستور؛[806] وقَبِل الأمير عبد الله اعتراض المجلس وأمر بتشكيل حكومة جديدة في 1965. وقد علق سفير بريطانيا في الكويت "جي. إن. جاكسون" على هذه الأحداث قائلاً "لقد واصل الأمير في الواقع تراجعه بشكل منظم عن سياسة السلطة المطلقة ورفض أن يستبدلها بحكم الأقلية،[807] وامتدت السياسات الإصلاحية لآل الصباح لتشمل نطاق السياسة الخارجية أيضًا.

كان أحد الدروس المهمة التي تعلمها آل الصباح من أزمة 1961 يتمثل في ضرورة تعزيز مكانة الكويت في العالم العربي، حيث اتضح مدى التقدير المتدني الذي تحظى به الإمارة بشكل مؤلم أثناء الجولة التي قام بها الشيخ جابر في العواصم العربية في شهر يوليو (تموز) (انظر الفصل

---

[804] جا. إي. بيترسون دول الخليج العربي: خطوات نحو المشاركة السياسية، نيويورك: براجير، 1988 ص. 36.

[805] جيل كريستال، النفط والسياسات في الخليج: حكام وتجار في الكويت وقطر، كمبريدج. طباعة جامعة كمبريدج 1995 ص. 86.

[806] بيترسون دول الخليج العربي ص. 38

[807] خطاب من جي. أن. جاكسون إلى بي. جوردون والكر رقم 4 في 17 يناير 1965، وزارة الخارجية 179834/371.

الخامس). وقد علَّق على هذه التجربة "إيه. كي. روثيني" (مسؤول الشئون الكويتية):

لقد كانت صدمة للشيخ جابر الأحمد عندما فوجئ بموقف الدول العربية الشقيقة التي لم تبدي أي رغبة في الاستجابة حيث أنها لا يوجد لديها سبب لمساعدة دولة لم تقدم إلا القليل من ثرواتها لمساعدتهم من قبل.[808]

زار وفد اقتصادي من الكويت سبع دول عربية (الجمهورية العربية المتحدة، والسودان، وتونس، والمغرب، ولبنان والأردن) في شهر أكتوبر في محاولة لتصحيح هذا الانطباع وإيجاد الدعم الإقليمي وذلك لغرض دراسة بعض المشروعات لاستثمار المال الكويتي فيها؛ وفي 17 ديسمبر (كانون الأول)، أعلن الشيخ جابر أن الحكومة تعتزم إنشاء صندوق خاص، وهو (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية).[809] في بداية عام 1962، كشف عن بعض تفاصيل المقترحات ومنها تثبيت رأس مال الصندوق عند مبلغ 50 مليون دينار كويتي[810]، بما أن الكويت وجدت أنه من المحال ادخار أية نفقات جارية بشكل كاف لتمويل الاستثمار في العالم العربي، والمفروض أن يتم استقطاع مبلغ قيمته 50 مليون دينار كويتي من الاحتياطي.

على الرغم من أن بريطانيا كانت حامية لاستثمارات الكويت في لندن في خمسينات القرن الماضي، إلا أنها كانت مستعدة لقبول استنزافها في أوائل الستينات؛ ولقد أتخذ هذا القرار في الأساس وفقًا لاعتبارات سياسية أكثر منها اقتصادية. وقد علَّق ريتشموند على ذلك قائلا، "بما أننا وافقنا جميعًا على أن"

---

[808] خطاب من أيه. كا. روثيني إلى هوم برقم 78 في 8نوفمبر 1961، وزارة الخارجية 156894/371

[809] خطاب من ريتشموند إلى والمسلي برقم 62/11115 في 4 يناير 1962، وزارة الخارجية 162906/371

[810] تلغراف من ريتشموند إلى وزارة الخارجية رقم1 في 8يناير 1962 وزارة الخارجية 162906/371. تم زيادة مبلغ رأس مال الصندوق إلى 100 مليون في 1963 و200 مليون دينار كويتي في 1966 و 1 بليون في 1974 (سليمان الدمير، الصندوق الكويتي والاقتصاد السايسي لتنمية المنطقة العربية، نيويورك: الناشرين براجير 1976 ص.6

استثمارات الكويت السخية في الدول العربية الشقيقة أمر مهم وضروري لاعتمادها على جامعة الدول العربية لتضمن دعمها في مواجهة التهديدات العراقية، أما نحن فلن نستفيد إلا على المستوى السياسي على أية حال، حيث أن هذا المبلغ المعلن عنه والبالغ 50 مليون دينار كويتي سيتم سحبه من لندن ليضخ في الدول العربية.[811]

اضافة الى ذلك، إن رئيس قسم الشئون العربية في وزارة الخارجية "إيه. أر. ولمسلي" صرح بوضوح أنه: "لا نستطيع فعل شيء لوقف سحب الكويت لأموالها من الاحتياطي بلندن لهذا الغرض (أو لغيره)"،[812] وفي أعقاب تهديدات قاسم للكويت، أكدت اللجنة الرسمية لمجلس الوزراء أنه سيكون من "الافضل سياسياً أن يتريث الكويتيون في حماسهم نحو زيادة استثماراتهم في دول الجامعة العربية"؛[813] وانعكست النزعة البرجماتية التي تميز النهج البريطاني تجاه الاستثمارات الكويتية في المناقشات حول إصلاح مجلس الاستثمار الكويتي.

في عام 1960، اقترحت وزارة الخارجية تعيين شخص كويتي الجنسية لمجلس الاستثمار الكويتي وذلك لمعرفة الأشخاص المناصرين لاقتراحهم في مواجهة رئيس مجلس إدارة الهيئة، "أتش. تي. كيمب" (أنظر الفصل الخامس). وبعد عام قدم البنك الدولي للإنشاء والتعمير دفعة جديدة لتمثيل الكويت في مجلس الإدارة، حيث قدم تقريرًا عن الكويت بنهاية عام 1961؛ وبينما كان البنك يثني على عمل مجلس الاستثمار الكويتي، نصح باختيار شخص كويتي أو اثنين للبدء في تأهيل قدراتهم للمشاركة في أنشطة

---

[811] خطاب من ريتشموند لوالمسلي رقم 62/11115 في 4 يناير 1962 وزارة الخارجية 162906/371

[812] محضر جلسة لوالمسلي في 13 فبراير 1962 وزارة الخارجية 162906/371.

[813] محضر جلسة لاجتماع اللجنة الرسمية لمجلس الوزراء عن الشرق الأوسط في 21 أغسطس 1961 الشرق الأوسط الرسمس (61) ثالث اجتماع، مجلس الوزراء 2345/134.

المجلس،[814] وقد حازت هذه التوصية على تأييد قوي من وزارة الخارجية والتي أشارت مؤكدة:

> لطالما شعرنا بأن العضوية القاصرة على الأعضاء البريطانيين لمجلس يتولى إدارة حصة كبيرة من الاستثمارات الكويتية الأجنبية هي أمر يفتح باب الانتقاد، وأنه قد يكون من مصلحة الكويت والمملكة المتحدة أن يستند المجلس على نطاق أوسع.[815]

وبنفس المنطق دعمت وزارة الخارجية مقترحات أخرى رئيسية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وبالأخص إنشاء مجلس مركزي للاستثمار في الكويت، والذي قد يمثله مجلس الاستثمار الكويتي لتنسيق السياسة العامة للاستثمار.

تحققت أولى توصيات البنك الدولي للإنشاء والتعمير في مايو (آيار) 1962 بتعيين السفير الكويتي بلندن، خليفة غنيم، بمجلس الاستثمار الكويتي؛[816] ومع ذلك، وبإصرار من الأمير بقي كيمب رئيسًا للمجلس، وتم إرجاء إصلاح مؤسسات الاستثمار في الكويت، "فعلى الرغم من أدراك الشعب الكويتي لاحتياجه للتخطيط والتنسيق،" كما أوضح ريتشموند، "إلا أنهم يحاولون تحقيق الكثير في الحاضر في ظل وجود عدد قليل جدًا من المسؤولين الكويتيين ذوي الخبرة والذين يفوق حجم الأعمال الموجودة مدى قدرتهم على السيطرة" عليها.[817] بحلول عام 1963، تم تأسيس مجلس استشاري يترأسه الشيخ جابر، وكان باقي الأعضاء هم اللورد بيرسي (مجلس الاستثمار الكويتي)، ويوجين بلاك (الرئيس السابق للبنك الدولي للإنشاء والتعمير)، والدكتور هيرمان جيه. أبز (رئيس البنك الألماني)، والدكتور صامويل سكويتزر (رئيس البنك السويسري) والدكتور ماركوس ولينبرج (بنك السويد المركزي) وخليفة غنيم. كانت أول زيارة قام بها

---

[815] مقتطفات من تقرير البنك الدولي للانشاءات والتعمير عن الكويت في 28 نوفمبر 1961 ص.205-6، وزارة الخارجية 162905/371

[816] تلغراف من وزارة الخارجية للكويت برقم 84 في 19يناير 1962، وزارة الخارجية 1962، وزارة الخارجية 162906/371

[816] مجلس الكويت للاستثمار، مذكرة دونها لومب في 2 مايو 1962، وزارة الخارجية 162908/371

[817] خطاب من ريتشموند لوالمسلي برقم 62/11116، وزارة الخارجية 162908/371

المجلس للكويت في إبريل (نيسان) وأثمرت بنتيجتين: اولا.. أهمية تقليل نفقات الحكومة على شراء الأراضي،[818] وثانيا.. الرغبة في تخصيص 10% على الأقل من العائد السنوي للكويت لصالح الإحتياطي؛[819] وكان من الصعب تحقيق التوصية الثانية في ضوء المطالب المتزايدة من باقي الدول العربية للاستفادة من مصادر الكويت المادية.

كانت الأردن هي الدولة الأولى التي استفادت من سخاء الكويت، حيث حصلت على قرض يقدر بمبلغ 7,500,000 دينار كويتي من الصندوق الكويتي للتنمية العربية في إبريل 1962[820]، ثم تلى ذلك بمنحة للسودان تقدر بسبعة ملايين دينار كويتي؛[821] وأعْلنَ في أغسطس (آب)، اضافة الى ذلك، أنه سيتم إرجاء فوائد القرض الخاص بالأردن المطلوب سدادها، والتي تقدر بنحو مليون جنيه إسترليني من القرض الذي تم منحه عام 1960، وذلك بغرض التيسير على حكومة الأردن المتعثرة ماديًا.[822] أوضح ريتشموند في استجابة لطلب حاكم عدن، السير "تشارلز جونستون" حول أحقية الحماية الغربية لعدن في الحصول على مساعدة صندوق الكويت للتنمية العربية قائلاً:

> تتمثل وجهة نظري المبدئية في أن الاتحاد كان في آخر الأولويات التي وضعها الكويتيون للمتقدمين للحصول على مساعدات صندوق التنمية العربية؛ وكان هدفهم من إنشاء هذا الصندوق بشكل واضح هو شراء أصدقاء وأشخاص ذو نفوذ، وقد يكون الدعم السياسي

---

[819] في اول 6 شهور انفقت الحكومة أراضي بالكويت بما يعادل 43 مليون جنية إسترليني (الكويت: الموقف الاقتصادي، مذكرة سجلها لوومب في 14 ديسمبر 1961، وزارة الخارجية 162904/371)

[820] خطاب من ريتشموند إلى ار. أس. كروفورد رقم 63/11116 في 13 ابريل 1963، وزارة الخارجية 168755/371

خطاب من ريتشموند لوزارة الخارجية رقم 211 في 4 ابريل 1962، وزارة الخارجية 162907/371[820]

[822] خطاب من دبليو. بي. كرانستون إلى جي. أل. هوبس برقم 470 في 15 ابريل1962، وزارة الخارجية 162907/371

[823] خطاب من كرانستون إلى أم. أيه. مارشال (وزارة الخارجية) برقم 62/1124 في 8 أغسطس 1962، وزارة الخارجية 162909/371

الذي قد توفره محمية عدن الغربية للكويت بلا وزن يذكر بأية حال على مدار السنوات القليلة القادمة.[823]

هذا ويمكن أن تتضح محاولات الكويت في استخدام ثروتها كوسيلة لسياستها الخارجية بشكل واضح فيما يتعلق بالعراق.

لاحظ ريتشموند في بداية عام 1963 "أنه ولمدة عام ونصف، حظيت الكويت وبفضل قاسم بميزة حصولها على سببين متعارضين لاستقلالها وهما الدعم السياسي العربي والدعم العسكري البريطاني."[824] وأتاحت الإطاحة بقاسم عن طريق ثورة دموية في فبراير (شباط)، للكويت فرصة لتأخذ خطوة أكثر فاعلية لتأمين تواجدها المستقل.

في مارس (آذار) 1963، قدمت الحكومة العراقية الجديدة برئاسة عبد السلام عارف شرطين محتملين لكي تعترف بلاده باستقلال الكويت: إما إلغاء الخطابات المتبادلة بين الكويت وبريطانيا عام 1961، أو تأسيس نوع من الاتحاد بين البلدين؛[825] غير أن كلا العرضين لم يحظيا بقبول الأمير كما كان متوقعا. ورغم ذلك، فإن مفاوضات الكويت أصبحت أكثر قوةً ليس بسبب انتخابها كعضو في الأمم المتحدة في 14 مايو (آيار) فحسب، بل أيضًا بسبب الوضع المادي المتردي للعراق؛ وبالتالي، فقد اقترحت الكويت بأن يكون اعتراف العراق باستقلالها وقبول الحدود المتفق عليها عام 1932 كأساس للمفاوضات.[826] كما رفض الأمير الضغط عليه للإلغاء المبكر للخطابات المتبادلة عام 1961؛ وفي 4 أكتوبر (تشرين الأول)، وقع ممثلو حكومتي العراق والكويت على مذكرة اتفاق يعترف فيها العراق "بالاستقلال والسيادة الكاملة لدولة الكويت في نطاق حدودها كما هو موضح في خطاب

---

[824] خطاب من ريتشموند إلى السير تشارلز جونستون 62/11115 في 11 مارس 1962، سي. أوه 2419/1015 سي. أيه.أيه. 03/726/89 الجزء أ

خطاب من ريتشموند لكروفورد برقم 63/1035، في 7 مارس 1963- وزارة الخارجية 168738/371[824]

تلغراف من ريتشموند إلى وزارة الخارجية برقم 138 في 24 مارس 1963 رئاسة الوزراء 4359/11[825]

[826] خطاب من إيروك لهوم برقم 76 في 3 يوليو 1963، وزارة الخارجية 168739/371.

رئيس الوزراء العراقي المؤرخ في 21 يوليو (تموز) 1932"؛[827] واتفقا كلا البلدين على تبادل الممثلين الدبلوماسيين، وقد جاء موقف العراق الإسترضائي بمقابل، حيث وافقت الكويت على منح العراق قرض بدون فوائد بقيمة 30 مليون جنيه إسترليني يُسدد خلال خمسة وعشرين عاماً.[828]

وقد رحبت بريطانيا بالتعزيز الواضح لموقف استقلال الكويت، وأعترف "أر. أس. كروفورد" (مساعد نائب وزير الخارجية) قائلاً "إن مصلحتنا في استقلال الكويت،

> ستكون كبيرة كما كان من قبل ومن المرجح أن تظل كذلك في ظل الكم المتزايد من واردات النفط المطلوبة من الشرق الأوسط في السنوات المقبلة؛ وتعتبر الكويت هي الضامن الأكبر بالنسبة لنا في حال مواجهة الغرب لمشكلات مع الدول الأخرى المنتجة للنفط، فمصلحتنا لا تنحصر في ضمان استمرار تدفق النفط فحسب ولكن أيضًا في إتاحته بموجب شروط معقولة.[829]

ومع ذلك، سرعان ما أصبح الثمن الذي دفعته الكويت عنوةً مقابل اعتراف العراق باستقلالها محل جدل وشك.

فقد كان المقصد من وراء صندوق الكويت للتنمية الاقتصادية العربية يتمثل في إقراض الأموال لصالح مشروعات تنموية محددة؛ ومع ذلك، كانت المنحة البالغة 30 مليون جنيه إسترليني للعراق غير مقيدة، وتم سحبها مباشرة من الاحتياطي وليس من صندوق التنمية العربية. وبحصول العراق على قرض بهذه الشروط، وجد الكويتيون أنفسهم يواجهون طلبات مشابهة من الدول العربية الأخرى، ففي مارس (آذار) 1964، وافقت الكويت على منح مصر قرض حكومي يقدر بنحو 25 مليون جنيه إسترليني بفائدة 4%

---

[828] تلغراف من السير روجر ألين إلى وزارة الخارجية، برقم 1037، 5 اكتوبر1963 وزارة الخارجية 168740/371

[828] خطاب من جاكسون لهوم برقم 112، 16 أكتوبر 1963، وزارة الخارجية 168741/371.

الاتفاقية العراقية الكويتية، محضر جلسة لكروفورد في 1 اكتوبر 1963، وزارة الخارجية 168741/371[829]

ويُسدد خلال خمسة عشر عامًا[830]، ووجد الكويتيون أنفسهم آنذاك يواجهون ابتزازًا من الجمهورية العربية المتحدة والعراق، إذ صرح أحد مسئولي وزارة الخارجية معبرًا عن استيائه "ليس هناك سبب لا يجعلهم يستمرون في تلقي طلبات المساعدة،[831]" ولهذا تم ايضا الاتفاق على دفعة جديدة من القروض في الفترة ما بين مارس وأغسطس 1965 مع مصر، والجزائر، والمغرب، ولبنان والسودان؛ مما حث أحد مسئولي وزارة الخارجية بأن يصف الكويت على أنها بمثابة "البقرة الحلوب للعالم العربي".[832] انعكست جهود الكويت الجادة والمستمرة لكسب دعم العالم العربي من خلال المساهمات المادية على الصعيد الدبلوماسي.

ارتكزت "سياسة الكويت الخارجية"، بحسب ما رأته وزارة الخارجية البريطانية في بداية عام 1965، "على عمودين رئيسيين هما ضمان الدفاع البريطاني والدعم المصري الدبلوماسي؛"[833] ووضعت هاتان الدعامتان المتعارضتان بشكل واضح لدعم استقلال الكويت الأمير وحكومته في موقف غامض، ولقد لخص سفير بريطانيا لدى الكويت "جي. إن. جاكسون" الموقف بدقة قائلاً "يبدو نمط العلاقات مع حكومة بريطانيا العظمى مغايرًا تمامًا أو صورة منعكسة مغايرة لنمط العلاقات مع الجمهورية العربية المتحدة: حيث تدفق المشاعر الخاصة مع حالة الفتور العام وحتى الهجوم."[834] وفي الواقع، فعند التحدث لأعضاء البعثة الدبلوماسية البريطانية في الخليج، لم يعبر الأمير عن دفء مشاعره نحو بريطانيا فقط ولكن أيضاً عن عزمه الصادق بالاحتفاظ بالخطابات المتبادلة بين الكويت

---

[830] تلغراف من جاكسون إلى وزارة الخارجية، برقم 69 في 11 مارس 1964، وزارة الخارجية 174605/371

[831] محضر جلسة سنلجروف في 9 سبتمبر 1964، وزارة الخارجية 174605/371

[832] محضر جلسة بواسطة أم. أس. 16 سبتمبر 1965، وزارة الخارجية 179846/371

[833] الموقف في الكويت، مختصر وزارة الخارجية في 11 فبراير 1965، وزارة الخارجية 179834/371

[834] خطاب من جاكسون لجوردون وولكر برقم 1 في 7 يناير 1965، وزارة الخارجية 371/ 179833

وبريطانيا،[835] وبشكل خاص، فقد أعترف حتى بأن أسرته قد وضعت ثقتها في الله ثم في بريطانيا؛"[836] أما على الملأ فقد كان الموقف مختلفًا رغم ذلك.

بالإشارة للكويت في عام 1964، فقد ذكر "جاكسون"، "إنك إذا كنت رجلًا غنيًا في بيئة فقيرة فلابد وأن تعيش في خطر"؛[837] وفي محاولة لتخفيف حدة الخطر، شعر الشعب الكويتي بمدى احتياجه للانخراط في القضايا العربية المعروفة؛ وبالتالي، فقد أصبحت الكويت بمثابة ملاذ للجماعات المناهضة للأنظمة المدعومة من بريطانيا في شبة الجزيرة العربية، حيث لجأ إليها المنفيون البحرانيون والمتمردون العمانيون وقادة جبهة تحرير جنوب اليمن[838]، وقد أنكر الأمير بشدة تلك التقارير الصحفية التي تزعم أن الكويت ساهمت بمبلغ 80.000 جنيه إسترليني لصندوق جامعة الدول العربية لتحرير جنوب الجزيرة العربية؛[839] ولم تثير التقارير التي وردت، بشأن استخدام مكتب الكويت في دبي لصالح جامعة الدول العربية، شكوك بريطانيا الحليفة.[840] لكن جعل الأمور تزداد سوءً، حيث تجلت العداوة تجاه بريطانيا للعيان في مجلس الأمة الكويتي، استنكار القمع الممارس ضد أعمال الشغب في البحرين في مارس (آذار) 1965 ووصفها

[835] محضر جلسة والمسلي في 4 يناير 1963، وزارة الخارجية 168784/371، تلغراف من جاكسون لوزارة الخارجية رقم 471 في 6 أكتوبر 1963، وزارة الخارجية 168740/371، خطاب من لوس إلى كروفورد، برقم 64/1042 في 13 ابريل 1964، وزارة الخارجية 174595/371

[836] محضر جلسة لألين، 27 مايو 1965، وزارة الخارجية 179834/371.

[837] خطاب من جاكسون لجوردون والكر، برقم 75، 11 نوفمبر 1964، وزارة الخارجية 174595/371.

[838] العلاقات الكويتية الانجليزية، محضر جلسة ل تي. أف. برينشلي في 26 مارس 1965، وزارة الخارجية، وزارة الخارجية 179839/371

[839] خطاب من أيه. تي. لامب إلى أم. أس. وير، رقم 65/1695 جي. في 10 ابريل 1965، وزارة الخارجية 179741/371. اهتمت وزارة الخارجية بشكل خاص بذكر وجود مكتب جبهة التحرير القومية في الكويت، طلب من أيه. تي. لامب (قنصل الكويت) أن يعلم الكويتين أن تقديم أي دعم لجبهة التحرير القومية امر غير منطقي وهذا على اقل تقدير، في الكويت المستفيد الرئيسي من عدن بشأن تدمير جبهة التحرير القومية، (خطاب من وير للامب، رئاسة الوزراء 365/1041، 19 يناير 1965، سي. أوة. 75/1055، عدن 021/7/58.)

[840] تلغراف من وزارة الخارجية للكويت برقم 383 في 8 يناير 1965، وزارة الخارجية 179839/371

بأنها "ممارسات إمبريالية"؛ وأصبح هجوم الصحافة أمرًا مألوفًا وبخاصة من جانب الصحف المصرية المسيسة مثل جريدة الطليعة.[841] وبينما كان النقد لبريطانيا في مجلس الأمة الوطني والصحافة مدبرًا بشكل قاطع من جانب الحكومة الكويتية، فلم تُتخذ إلا إجراءات قليلة لتقييد هذا الانتقاد حينما طلب جاكسون من الأمير أن يتخذ موقفاً حيال ذلك، فكان رد الأخير أن هذا قد يتسبب في خلق "دعاية مضادة مختلقة للإمبريالية"؛[842] وبغية توضيح مثل هذه السلوكيات، كتب جاكسون:

> إن أسرة الصباح تحاول أن تكون كل شيء للناس جميعهم ولهذا فقد سقطت بين التبعية لنا وللجمهورية العربية المتحدة، وقد ارتقت ممارسة الكلام المزدوج، من كونك مخادع لمستوى السياسة، والحكمة منها هي أن يظهروا بمظهر المقتنع.[843]

على الرغم من تعبيرات آل الصباح الخاصة عن الإخلاص، إلا أن ارتباط الكويت المتنامي بقضايا القومية العربية جعلت البعض في الدوائر البريطانية يقترح إعادة تقييم العلاقات الكويتية الإنجليزية.

فقد احتج "لوس" بشدة في مارس 1965 قائلاً، "من الواضح أنه قد حان الوقت" بالنسبة لنا بأن

> نقدم تصريحات قوية لأمير الكويت بشأن مدى الاستعانة ببلاده لأغراض تمثل تهديدًا قويًا ليس فقط على استقرار الأنظمة في الخليج ومصالح بريطانيا العظمى ولكن أيضًا للكويتيين أنفسهم.[844]

هذا وقد حدد المندوب السامي، بعدها بشهور قليلة، "مزايا محددة" فيما يتعلق بالتخلص من الالتزام العسكري نحو الكويت، مشيرًا بوجه خاص إلى

---

[841] خطاب من لوس لكروفورد في 15 مارس 1965، وزارة الخارجية 179741/371

[842] خطاب من جاكسون لكروفورد برقم 65/1011جي. في 8 ابريل 1965، وزارة الخارجية 179741/371

[843] خطاب من جاكسون لميشيل ستيورت برقم 32 في 30 مايو 1965، وزارة الخارجية 179839/371.

[844] خطاب من لوس لكروفورد في 15 مارس 1965، وزارة الخارجية 179741/371

اقتصاد بريطانيا الداخلي والتعثرات المادية؛[845] وتم الإعراب عن مخاوف بريطانيا بشأن خطورة التهديدات العراقية واحتمالية رغبة الكويت في تطبيق البنود الواردة في تبادل الخطابات من جديد، ومع وضع هذا في الاعتبار، أكدت وزارة الخارجية قائلة "إننا ندفع ضريبة تبلغ 100% كنتيجة للتغطية غير المكترثة ضد خطر غير متوقع.[846]، وعلى الجانب الآخر من النقاش، فقد أثيرت بعض الاعتراضات من أجل تغيير جوهري في العلاقات الكويتية الإنجليزية.

بينما تحسر جاكسون على رغبة آل الصباح في "سداد نقود الحماية للصوص بينما ينتقدون الشرطة علانية"، إلا أنه لم يكن مع فكرة إعادة هيكلة العلاقات مع الكويت،[847] مؤكدًا "أن أي نظام سياسي آخر نتمناه قد يكون أسوأ من ذلك بكثير، وبصرف النظر عن اعتبارات النفط تماماً؛ لما قد يسببه من تداعيات سياسية واسعة في جميع أنحاء الخليج العربي وما تبعه. ورغم الاعتراف بأن بريطانيا قادرة على شراء النفط سواء من أي نظام لاحق أو من غيره، فقد أشار جاكسون إلى أنه "من الصعب أن يكون بنفس الثمن"؛ وقد رأى السفير أنه قد يرغب الشيخ عبد الله وخليفته الشيخ صباح سالم في الابقاء على تبادل الخطابات.

لقد كانت وجهات نظر جاكسون مقنعة، وأكدت وزارة الخارجية "إذا نفذنا تهديداتنا وألغينا الخطابات المتبادلة لعام 1961، كنتيجة لسوء سلوك الكويت وإخفاقها في الوفاء بشروطنا، فقد يبدو من الواضح أنه سيكون علينا تحمل عداوة الكويت الدائمة؛ حيث أنهم سيلتفتون نحو الجمهورية العربية المتحدة وبهذا نفقد كل مزايانا الحالية نتيجة تعاوننا الوثيق مع الكويت.[848]

---

[845] خطاب من لوس لبرينكلي برقم 1072، في 31 مايو 1965، وزرة الخارجية 179839/371.

[846] البدعة، محضر جلسة لدي. سي. بي. جراتسيا في 13 يوليو 1964، وزارة الخارجية 174610/371

[847] خطاب من جاكسون لستيوارت برقم 32 في 30 مايو 1965، وزارة الخارجية 179839/371.

[848] مسودة برقية وزارة الخارجية للكويت في 22 أكتوبر 1965، وزارة الخارجية 179839/371.

في نهاية أكتوبر (تشرين الأول) 1965، توصلت لجنة مجلس الوزراء الرسمية المعنية بالدفاع والسياسة الخارجية لنتيجة مماثلة.[849]

وفي سياق مراجعة إنفاق متطلبات الدفاع الذي تقدمه بريطانيا في الشرق الأوسط أكدت اللجنة عند تقييم التزام بريطانيا نحو الكويت أن:

> استقلال الكويت سياسياً، وبخاصة عن العراق، يُعد أمرًا مهمًا لاستقرار منطقة الخليج واستمرار العلاقات الطيبة مع بريطانيا من ناحية ومع إيران والسعودية من ناحية أخرى؛ وقد ترى كل من السعودية وإيران أن موقفهما قد أصبح ضعيفًا بشكل كبير بسبب الاستيلاء المتطرف على الكويت بثرواتها ومصادرها الهائلة.

ومن وجهة النظر الاقتصادية كانت اللجنة حريصة على التأكيد:

> أن للكويت أهمية خاصة بسبب مصادر النفط الهائلة والتي تمتلك شركة النفط البريطانية نصفها وبسبب مكانتها كدولة منتجة مستقلة؛ ومن أجل استمرار هذه القيمة، والتي يبدو من المؤكد أنها ستستمر كذلك في فترة السبعينات، ومن ثم سيظل دعم حكومة بريطانيا العظمى للكويت قائما.

كان أخطر تهديد حقيقي لاستقلال الكويت متوقعًا يأتي من خلال انقلاب داخلي يدعمه العراق؛ ونتيجة لاحتمالية الانسحاب الكامل من جانب بريطانيا من القاعدة العسكرية بعدن، حثت اللجنة وأكدت على "أنه من الضروري والحيوي ردع العراق واعداد قواتنا ومرافقنا في الخليج إلى المستوى الضروري الذي يُمكننا من خلاله التعامل مع خطر الانقلاب الذي قد يقع بالكويت". وقد اقنعت اللجنة نفسها بفكرة أنه "طالما أن الأمير الحالي ما زال على قيد الحياة فلن يكون هناك صعوبة في الحفاظ على الخطوط الرئيسية للتعاون الكويتي الإنجليزي". ورغم هذه الموجة من التكهنات، لم

---

[849] يعتمد التالي على، دراسة مراجعة الدفاع الشرق الأوسط: الخليج العربي و جنوب الجزيرة العربية، ملاحظة للسكرتارية في 27 أكتوبر 1965، ملحق أ : تعهدات المملكة المتحدة في الخليج العربيأوه. بي. دي. (أوه). (65) 66 رئاسة الوزراء 45/148

تأتي وفاة الأمير في 24 نوفمبر (تشرين الثاني) 1965 بأية تغييرات فورية في العلاقات الكويتية الإنجليزية، حيث تعهد الشيخ صباح بنفسه بالحفاظ على العلاقات البريطانية بمجرد اعتلائه العرش؛[850] وبالفعل، لم يكن هناك جديد في الأمر حتى يوليو (تموز) 1968، حيث أعلن الشيخ جابر، رئيس الوزراء الجديد وولي العهد، أن الكويت لن تسمح بأي تواجد أجنبي سواء بريطاني أو غيره في المنطقة؛[851] ومع ذلك، لم يتوقف تبادل المراسلات حتى عام 1971، فعلى الرغم من المغزى المشؤوم الذي صاحب إعلان جابر، إلا أن بريطانيا هي من قامت بإلغاء التحالف الكويتي الإنكليزي الدفاعي.

وبمجرد عودة حزب العمل للسلطة في أكتوبر 1964، وعد رئيس الوزراء الجديد "هارولد ويلسون" بالحفاظ على "دور بريطانيا شرق قناة السويس"؛[852] وقد تبلور هذا الالتزام سريعًا في ورقة الدفاع البيضاء في فبراير (شباط) 1965، والتي أوضحت مشاركة بريطانيا في الحفاظ على السلام والاستقرار كأساس للعديد من المناطق شرق قناة السويس".[853] ومشيراً للخليج العربي بشكل خاص، أعلن وزير الخارجية "مايكل ستيوارت:

> قد يتسبب غيابنا في فراغ أمني مما قد يلحق ضررًا جسيمًا بالاستقرار السياسي في أنحاء المنطقة ولإنتاج النفط ونقله أيضًا، ويشجع بالمثل على تجدد التهديدات السوفيتية في الجنوب.[854]

---

[850] تلغراف من جاكسون لوزارة الخارجية برقم 53 في 13 ديسمبر 1965، وزارة الخارجية 179839/371.

[851] جا. بي. كيلي، العربية، الخليج والغرب، لندن: ويدينفيلد ونيكولسون 1980 ص. 172

[852] فيليب داربي، سياسة الدفاع البريطانية شرق قناة السويس، 1947-1968 لندن: طباعة جامعة أوكسفورد 1973، ص. 284.

[853] بيان تقديرات الدفاع 1965، لندن: أتش. أم. أس. أوه. فبراير 1965 ص. 9 سي. أم. دي. 2592

[854] الشرق الأوسط مذكرة لوزير الدول للشئون الخارجية في 24 مارس 1965، سي. (65) 49، سي. أيه. بي. 120/129 الجزء 2

لقد أوجبت الظروف الاقتصادية الصعبة، التي واجهت إدارة ويلسون، إجراء إعادة تقييم بعيد المدى لالتزامات بريطانيا العالمية.

كان اتساع ميزان عجز المدفوعات، مصحوبًا بالضغط المستمر على الجنيه، هو السمة الرئيسية للسنوات الأولى من فترة حكم ويلسون؛[855] وقد تلاشى ذلك في عام 1965 حيث تمكنت وزارة الخزانة من وضع مبدأ مفاده أنه ليست فقط ميزانية الدفاع التي يجب أن تثبت عند مبلغ 200 مليون جنيه إسترليني، وإنما أيضًا "أن يخفض سقف الغطاء الاستراتيجي لبريطانيا في المستقبل على حسب الغطاء المالي".[856] ومن وجهة نظر "جون داروين"، فقد أسفر نجاح وزارة الخزانة "في إحداث تغيير هو الأبعد من حيث المدى لمكانة بريطانيا في العالم منذ انسحاب بريطانيا من الهند قبل عشرين عاما".[857] بدأت العملية مع ورقة الدفاع البيضاء عام 1966 والتي الغت قرار الحكومة بعدم استبدال أسطول بريطانيا المتقادم لحاملات الطائرات، والذي يعتبر العمود الفقري لتواجدها في شرق قناة السويس؛[858] وأيضًا تناولت ورقة الدفاع البريطانية البيضاء تخلي بريطانيا عن قاعدتها العسكرية في عدن إثر استقلال جنوب الجزيرة العربية في 1967 أو 1968.[859] اضافة الى ذلك، كان من المقرر أيضًا تقليص المساعدة العسكرية للكويت لتقتصر على الغطاء الجوي فقط، مع توفير قوات برية تكون متاحة عند تقديم الأمير إخطارًا بمدة كافية يسمح بجلبها من بريطانيا أو الشرق الأقصى؛[860] ولقد شكك وزير الدفاع "دينيس هيلي" في هذه

---

855 أليس كارينكروس، الاقتصاد البريطاني منذ عام 1945، أكسفورد: بلاك ويل 1992، ص.151

856 جون داروين، بريطانيا وانهاء الاستعمار: تراجع الامبراطورية في فترة ما بعد الحرب العالمية باسنجستون: ماكميلان، 1988 ص. 291

857 كما ذكر في السابق

858 بيان تقديرات الدفاع 1966 الجزء الأول، لندن: أتش. أم. أس. أوه. فبراير 1966، ص. 10 سي.أم. دي. 2901

859 كما ذكر في السابق ص. 8

860 الكويت، محضر جلسة سجلها تي. أف. برينكلي في 23 مايو 1966، وزارة الخارجية 185420/371

الالتزامات المقننة مقترحًا التقيد بالمساعدة الجوية البريطانية.[861] وقد تجددت الضغوط على العلاقات الكويتية البريطانية عقب النزاع العربي الإسرائيلي سنة 1967، الذي يعرف بحرب الأيام الستة.

لم يذهل انتصار إسرائيل السريع أعدائها فقط، بل وزكّى أيضًا الشائعات القائلة بأنها تلقت مساعدات خارجية؛ ولم يكن من المدهش أن تكون هذه الظنون من نصيب بريطانيا والولايات المتحدة، ونتج عن ذلك أن حظرت الدول المنتجة للنفط من العالم العربي تصدير النفط لهاتين الدولتين، في حين تنبأ وزير الخارجية "جورج براون" بمنتهى الثقة أن السعودية وليبيا وإمارات الخليج العربي ستسعى جاهدة لاستعادة العلاقات الطبيعية مع الغرب؛ إلا أنه أكد أن الكويت أقل ثقة لميل النظام للحركات القومية.[862] ووردت الإشارة أيضًا إلى أن "براون" كان "غير سعيد بالموقف الحالي، حيث لا يتردد الكويتيون في التمييز ضد المصالح البريطانية بينما نحن لا زلنا على عهدنا بالدفاع عنهم؛"[863] وعلى الرغم من إعلان القادة العرب بمؤتمر الخرطوم في أغسطس (آب) برفع حظر تصدير النفط، إلا أن المزيد من الكآبة الاقتصادية قد أضعفت من مكانة بريطانيا بدرجة أكبر في الخليج العربي.

طمأنت الحكومة البريطانية حكام الخليج، في بداية نوفمبر (تشرين الثاني) 1967، بأن رحيلها الوشيك من عدن لا يعني تخليها عن مسئولياتها تجاههم؛[864] ورغم ذلك، فقد كشف خفض قيمة الجنيه الإسترليني في 18 نوفمبر وما تلاه من الحاجة لخفض نفقات الحكومة، فجوة التطمينات التي قدمتها بريطانيا قبل أيام قليلة؛ فبعد مشادات مريرة بمجلس الوزراء، أعلن رئيس الوزراء في 16 يناير (كانون الثاني) 1968 أنه سيتم سحب القوات

---

[861] المساعدة العسكرية للكويت، محضر جلسة من دينيس هيلي لوزير الخارجية، أم. أوه. 3/7/3/ في 30 سبتمبر 1966، وزار ة الخارجية 185420/371

[862] ملحق لسلوك العرب والمصالح الاقتصادية البريطانية في الشرق الأوسط، مذكرة لوزير الدولة للشئون الخارجية في 7 يوليو 1967، مجلس الوزراء 132/129 سي. (67) 123.

[863] خطاب من دي. أم. داي (السكرتير المساعد الخاص لوزير الدولة للشئون الخارجية) إلى أر. أم. هاستي سميث (السكرتير الخاص المساعد لوزير الدفاع) في 14 أغسطس 1967، دفاع 548/11.

[864] كيلي العربية الخليج والغرب ص. 47-8.

البريطانية من منطقة الخليج بنهاية عام 1971.[865] وعلى أساس ذلك، أعلن الشيخ جابر عن إلغاء اتفاقية تبادل المراسلات والنهاية الفعلية لمكانة بريطانيا الخاصة في الكويت، وعندما بحث آل الصباح عن دعم خارجي عقب الغزو العراقي للكويت عام 1990، كان التوجه للولايات المتحدة الأمريكية، وليس لبريطانيا، والتي لعبت دور الضامن لاستقلال الكويت.

[865] جلين بالفور-بول، نهاية امبراطورية في الشرق الأوسط: تخلي بريطانيا عن السلطة عند استقلال آخر ثلاث دول عربية، مطبعة جامعة كامبريدج 1994 ص. 125.

خاتمة

إنني اعتبر أن سياستنا في الكويت كانت في الأساس لضمان استمرار وزيادة تدفق النفط للعالم الغربي، ويجب ألا تكون هناك أي اعتبارات أخرى أهم من هذا الهدف الأساسي.[866]
فمكانتنا في الكويت ترتكز على مدى العلاقات القائمة على الثقة بيننا وبين الأسرة الحاكمة.[867]

كتب هارولد ماكميلان في يوليو (تموز) 1958، أنه في ذروة أزمة الشرق الأوسط عقب ثورة العراق، كانت "الكويت بإنتاجها الهائل من النفط هي أساس الحياة الاقتصادية في بريطانيا."[868] وبالفعل، فإن أي انخفاض في أهمية الكويت الاستراتيجية لبريطانيا بعد استقلال الهند في عام 1947 كان أكثر من مجرد تعويض من خلال النمو الهائل في إنتاج النفط في فترة ما بعد الحرب.
في مطلع خمسينات القرن الماضي، قُدر احتياطي الكويت بأنه يساوي 16% من إجمالي احتياطي العالم،[869] وقدمت الكويت بمفردها في عام 1953 حوالي 58% من احتياجات بريطانيا من النفط؛[870] كما أن قيمة المشيخة عند بريطانيا لا تقاس بكم النفط المصدر فحسب بل بشروط شراء النفط أيضًا، وسمحت قدرة بريطانيا على الحصول على نفط الكويت بالجنية الإسترليني لها بالحفاظ على ندرة احتياطي الدولار في فترة ما بعد الحرب. اضافة الى

---

[866] خطاب من أوبري هالفورد للسير بيرنارد بوروس رقم57/6/1034 في 14 نوفمبر 1957، وزارة الخارجية 126905/371.

[867] تلغراف من وزارة الخارجية للبحرين رقم 1459 في 8 أغسطس 1958، وزارة الخارجية 132786/371.

[868] يوميات ماكميلان النسخة الخمسة السلسلة الثانية في 18 يوليو 1958، أم. أس. أس. ماكميلان قسم دي. وانظر هارولد ماكميلان، ركوب الموجة، 1956-1959، لندن: ماكميلان 1971، ص. 523.

[869] وليم روجر لويس (طبعات) مصدق، القومية الإيرانية والنفط، لندن: أي. بي. تاوريس، 1988 ص.247.

[870] مصطفى أم. علاني عملية فانتاج: التدخل العسكري البريطاني في الكويت 1961، شربيتون أل. أيه. أيه. أم. 1990، ص. 36.

ذلك، خفف بترول الكويت من تذبذب إمدادات النفط القادمة من إيران عقب تأميم شركة النفط الإيرانية الإنكليزية عام 1951.

ساهمت رغبة الحاكم في استثمار أمواله بعملة الجنية الإسترليني أيضًا في ثبات منطقة الإسترليني، حيث علَّق مسئول بوزارة الخارجية عام 1961 قائلاً "تعد الركيزة الأساسية لمكانتنا في الخليج هي حفظ الترتيبات التي بموجبها نستطيع أن نضمن النفط القادم من الكويت والتأكد من أن سياسة استثمار الكويت ستكون ملائمة لمنظور منطقة الإسترليني؛[871] وفي هذه الأحوال، تظل فكرة الاحتفاظ بالكويت كمنتج مستقل للنفط هي المسيطرة على السياسة البريطانية. أعلنت وزارة الخارجية عقب تجديد عبد الكريم قاسم ادعاءاته حول الكويت:

> إن اهتمامنا الأساسي في الكويت (وباقي دول الخليج) هو استمرار استقلالها (هي وباقي دول الخليج)، بمعنى أنه لابد أن يكون لكل منهم سياسة نفط مستقلة خاصة بها، وألا تخضع هذه السياسة لسيطرة أية قوة قد تكون معادية لنا بالفعل.[872]

كانت هذه هي الأسس التي على إثرها أرسلت بريطانيا القوات العسكرية للكويت في صيف عام 1961، عندما أكد وزير الخارجية اللورد "هوم" في 3 يوليو (تموز) "إن اهتمامنا هو حماية استقلال الكويت"،[873] ولم يقل سوى الحقيقة؛ إذ بعدها بثلاثة أيام قدمت بريطانيا مسودة قانون لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة داعية كل الدول لاحترام استقلال الكويت وسلامة أراضيها.[874]

كان يُنظر لبقاء آل الصباح كضرورة للحفاظ على مصلحة بريطانيا في الكويت، وأوضحت وزارة الخارجية في سبتمبر (أيلول) 1961 قائلة

---

871 محضر جلسة بواسطة أر. أس. كروفورد، 6 مارس 1961، وزارة الخارجية 156834/371.

872 محضر جلسة بواسطة أيه. أر. والمسلي في 5 يوليو 1961، وزارة الخارجية 156883/371

873 مناظرات برلمانية، اللوردات، النسخة 232 في 3 يوليو 1961، كول. 1199

874 العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية 1961-1963، نسخة17: الشرق القريب 1961-1962، واشنطن دي. سي. مكتب الطباعة بالولايات المتحدة 1994 ص. 179.

"تكمن فرصتنا الأمثل لحماية مصالحنا الاقتصادية في الحفاظ على الكويت مستقلة من خلال النظام القائم إذا أمكن، والاستمرار في التعاون بين حكومة بريطانيا العظمى وحكومة الكويت؛[875] وبخلاف الملكية الهاشمية في العراق والتي كانت تعوِّل عليها بريطانيا أيضًا بقوة، فقد أثبت آل الصباح أنهم مدافيعون شريسون عن بقاءهم ويمكن التعويل على قدرتهم على التحمل والصمود بطرق عديدة.

كان إصرار الشيخ عبد الله الصباح على تحويل عوائد النفط إلى مشروعات تنموية وبناء دولة غنية حديثة من بين العوامل التي زادت من أعداد من لهم رغبة في بقاء النظام. مع نهاية خمسينات القرن الماضي، بلغ عدد البنين في المدارس ما يزيد عن 27000 و 18000 تقريبًا من الفتيات؛[876] وكان افتتاح أول مستشفى حكومي في عام 1949 بمثابة بداية فارقة لبرنامج يقدم رعاية صحية شاملة. وقد أوضح "أتش. جي. جاكينز" في عام 1951، أنه "يبدو أن الكويتيين عازمون على إبتكار نظام صحي ليكون نموذجًا للخليج بأكمله"؛[877] وبالإشارة لنتائج سياسات الشيخ عبد الله، أوضحت "روزماري سعيد زحلان" أن "الحاكم قد وفر لشعبه دولة غنية لم يكن مستواها معروفًا حتى في الدول الأوروبية الأكثر تقدمًا".[878] وسمحت عوائد النفط للدولة بإصدار قوانين سخية دون خصم أي ضرائب وتوفير فرص عمل كثيرة وجاذبة للحد الذي بلغت فيه نسبة القوى العاملة، عام 1955، لدى الحكومة 55.6%.[879] وصف السفير البريطاني "جي. إن. جاكسون" الخدمات المدنية إلى حد أنه قال "إنها نظام الراحة الداخلية

[875] الكويت تقرير من المسئولين سبتمبر 1961، سي (61) 140، مجلس الوزارة 106/129

[876] جيللي كريستال، النفط والسياسيين في الخليج: حكام وتجار في الكويت وقطر، طباعة جامعة كمبريدج 1995. ص.78

[877] كما ذكر سابقاً

[878] روز ماري سعيد زحلان، صنع دول الخليج الحديثة الكويت وقطر والبحرين ودولة الإمارات وعمان، لندن: انوين هايمان 1989ص. 36

[879] جاكلين أس. إسماعيل الكويت الاستقلالية وفصل في دولة ريعية، جاينسفيل، فلوريدا، طباعة جامعة فلوريدا 1993، ص. 106

للكويتيين".[880] وأشار "أم. أر. أسمر" إلى أن هذا يمثل تحول الكويتيين إلى قطاعات بيروقراطية غير منتجة بسبب وجود عدد كبير من الأيدي العاملة المغتربة التي تستطيع الدولة أن تعتمد عليها لإدارة بقية نواحي الاقتصاد.[881] وفي سياق مماثل، أشار محمد رحماني بقوله "ليس الإنتاج هو القوة المحفزة للمجتمع بل توزيع الدولة للعائد، فإنتاج النفط الحقيقي يقوم به الأجانب بصورة كاملة، ولا يلعب أصحاب البلد دوراً فعلياً في عملية الإنتاج". [882] وقد دعم هذا التفسير ملاحظة جاكسون التي ذكرها في عام 1964 قائلاً "إذا كان هناك طاعون غامض قد تسبب في قتل جميع الكويتيين بالغد، فسوف يستمر الاقتصاد بنفس الطريقة التي يسير بها في الوقت الراهن.[883]

ساعدت سياسة التوزيع التي اتبعها الشيخ عبد الله في عزل عائلة الصباح عن أي تحدٍ حقيقي قد يؤثر على وضعهم المميز؛ إذ صرح المندوب السياسي "أوبري هالفورد" في عام 1959 بأنه "إذا لم تكن القافلة الكويتية مريحة لكل الركاب، فإنه ستأتي قافلة من السماوات العلى تسير في الطريق الآن"؛[884] وقبلها بثلاث سنوات، أوضح مسئول بوزارة الخارجية "أن الكويت دولة مزدهرة والشعب الكويتي مشغول للغاية بجمع المال لتعزيز التعاطف السياسي.[885] ومع ذلك، يمكن الإشارة إلى عدد من الاعتبارات،

---

[880] خطاب من جي. أن. جاكسون إلى أر. أيه. بتلر رقم 129 24 ديسمبر 1963، وزارة الخارجية 174584/371. 1963، أكثر من نصف مصروفات الحكومة الحالية تم انفاقها على الخدمات المدنية (خطاب من أم. دبليو. إيريك إلى لورد هوم برقم 85 (إي) في 17 يوليو 1963، وزارة الخارجية 168751/371)

[881] أم. أر. أسمر، الدولة وسياسات القوى العاملة المهاجرة للكويت، رسالة دكتوراه، نظرية، جامعة ليبد 1990 ص. 226-7

[882] محمد روميحي ما وراء النفط: الوحدة والتنمية في الخليج، لندن: كتب الساقي 1986 ص. 138.

[883] خطاب من جاكسون إلى بي. جوردون وولكر برقم 75 في 11 نوفمبر 1964 وزارة الخارجية 174595/371.

[884] خطاب من هالفورد للسير جورج ميدلتون برقم 6، 11 فبراير، وزارة الخارجية 140081/371.

[885] مذكرة جلسة بواسطة سي. تي. إي. إيوارت بيجز 18 ابريل 1956، وزارة الخارجية 120550/371، وانظر أيضا سير روبرت هاي دول الخليج العربي، واشنطن، دي. سي. معهد الشرق الأوسط 1959، ص. 104-5

بالإضافة لسياسات آل الصباح في التوزيع، لتفسير سبب بقاء الأسرة الحاكمة، وأول هذه الاعتبارات يتعلق بقيمتها الرمزية.

قال السفير البريطاني لدى الكويت "دجي. سي. بي. ريتشموند" معلقًا على الشيخ عبد الله بعد سنة من تحقيق الاستقلال التام للكويت، "لقد قدم أساس ورمز الوجود السياسي للكويت ومن الصعب تخيل استمرار هذا الوجود المنفصل بدون حاكم من آل الصباح "؛[886] وأضاف قائلاً "قدم الأمير صورة مثالية عما يرغب الكويتي في أن يكون عليه، فهو كبير السن، وحكيم، وتوافقي وثري وفوق كل ذلك غير ملوث بدماء غير كويتية". وفي الواقع، فإن الشيخ عبد الله الصباح يوفر قوة استقرار فعالة وسط الضغوط والتوترات التي واكبت تمدين الكويت السريع منذ مطلع خمسينات القرن الماضي؛ وعلى الرغم من شخصيته التي فوق مستوى الشبهات،[887] إلا أن هذا لم يحميه تماماً من القذف أو الطمع أو أنانية أفراد معينين من الأسرة من جذب استنكار عام واسع الأفق.[888] ومع ذلك أدرك الكويتيون، الذين كانوا يمثلون في عام 1961 قرابة 50% من عدد السكان الذي بلغ 321,621 نسمة،[889] القيمة المستمرة لأسرة آل الصباح.

أدلى ريتشموند، في عام 1962، برأيه في آل الصباح قائلا "إن عائلة الصباح كويتية حتى النخاع وهذا أساس واضح ومرئي بحفظ المكانات

---

[886] خطاب من جا. سي. بي. ريتشموند للورد هوم رقم40 في 6 يونيو 1962، وزارة الخارجية 162882/371.

[887] عقب زيارة السيدة مارجريت لوس المندوب السامي للكويت في يناير 1962 كتبت عن الشيخ عبد الله وقالت: هو غير متأثر بالمال، غير متأثر بكونه فجأة أصبح أحد أغنى رجال العالم، وأيضا هو غير مبال بتتبع ثروة جديدة. (مارجرين لوس، من عدن للخليج: مذكرات شخصية، 1956-1966: ميشيل روسيل، 1987، ص. 138)

[888] خطاب من السير روبرت هايل إلى أيه. دي. أم. روس 18 اكتوبر 1952، وزارة الخارجية 98333/371، خطاب من هالفورد إلى بوروس رقم 1 في 5 يناير 1958، وزارة الخارجية 132757/371.

[889] ريتشارد جوت، حادثة الكويت، في دي. سي. وات (إيد)، بحث في الشئون الدولية 1961، لندن طباعة جامعة اكسفورد 1965إن 2، في 1960، أعلن ريتشموند ان الكويتيين محددين للبقاء أغنياء في مجتمع نامي من حيث أعدادهم ومساهمتهم تقل وتقل، (نيجل جون أشتون، أيزنهور، ماكميلان ومشكلة ناصر: العلاقات البريطانية الامريكية والقومية العربية 1955-59، باسينجستوك: ماكميلان 1996، ص.222)

المتميزة لباقي الكويتيين"،[890] وأيضاً أظهرت الأسرة الحاكمة رغبتها في حماية طبقة النخبة التي يتمتع بها الكويتيون الأصليون. في ديسمبر 1959، اقتصر مرسوم المواطنة على المواطنين الكويتيين المقيمين وورثتيهم، ممن أقاموا في البلاد منذ عام 1920 بشكل دائم؛[891] وصدر تعديل لهذا المرسوم في 1960 حيث سمح للجنسيات العربية ممن أقامت لمدة عشر سنوات أن يصبحوا مواطنين كويتي الجنسية، ومع ذلك، فإن إجمالي المتجنسين لم يتخطى الخمسين في أي عام. وقد وصف هذا التعديل المندوب السامي بأنه "ردة فعل" مشيرًا إلى أن الكويتيين أدركوا أنه ربما يكون من الأفضل والأكثر ربحية ألا يكون هذا متاحًا لعموم العرب؛[892] وساعدت قدرة آل الصباح على الاصلاح والتنظيم الذاتي على مقاومة التحديات التي تواجهها سلطتهم.

أوجعت الانتقادات التي وجهت لآل الصباح، إبان الاحتفال بالذكرى الأولى لتأسيس الجمهورية العربية المتحدة عام 1959، الأسرة الحاكمة وتسببت في إثارة نشاط العملية الإصلاحية، وكان أكبر مثال على ذلك عزل الشيخ فهد لسوء تصرفه؛ وأوضح "هالفورد" ذلك بقوله "لقد أرجعت صدمة 1 فبراير (شباط) الجميع إلى صوابهم، إذ أدركت الأسرة بأكملها مدى الخطورة التي هددت وجودهم الفعلي بسبب طيش وعدم حكمة بعض أفرادها".[893] وتوضيحًا للوضع الجديد، علق مكتب المندوب السامي للكويت في مذكراته عن الفترة من إبريل إلى مايو 1959 قائلاً:

> إن الأسرة الحاكمة ككل تبدو عازمة على أن تضع نفسها خارج دائرة اللوم من خلال تقمص دور الحكام المستبدين دعاة الخيرية والإحسان؛ وكان استحداث التشريع سريعًا بصورة مذهلة، إذ لم

---

[890] خطاب من رتشموند لهوم رقم40 في 6 يونو 1962، وزارة الخارجية 162882/371.

[891] كمال عثمان صالح، الكويت: نتائج سياسية للمدنية، 1750-1986، دراسات شرق أوسطية، 27، 1 (1991):50

[892] خطاب من مكتب المندوب السياسي بالكويت لمكتب المندوب السامي بالبحرين رقم 10/1609، 17فبراير 1960، وزارة الخارجية 149101/371.

[893] خطاب من هالفورد إلى أر. أيه. بيومنت رقم 59/10112، 25 يونيو 1959، وزارة الخارجية 140286/371

يتوقع شيخ بأن يُسمح له بالابتعاد عن منصبه هذا الصيف،[894] وأن يتم اجتثاث البذخ والفساد من جذورهم، ولم يُستثنى الشيخ فهد مع كل مؤهلاته من كل هذه الحسابات وأصبح ضحية واضحة.[895]

وعلاوة على ذلك لاحظ هالفورد،

> أن الأسرة الحاكمة تمر بمرحلة تتسم برغبة حقيقية لترتيب المنزل لجعله في وضع أفضل لمقاومة الهجوم من كل الزوايا، سواء كان تحريض شيوعي مدعومًا من العراق ومن مكان ما من الخارج أو التخريب الإصلاحي من الداخل.[896]

دفعت هذه الجهود الإصلاحية مسئولًا بوزارة الخارجية لتفسير ذلك قائلاً "لا أستطيع أن أفكر في أسرة حاكمة أخرى في شبة الجزيرة العربية قادرة على وضع تدابير بعيدة النظر نسبياً فيما يتعلق بوضعها في الدولة،[897] ويمكن مقارنة الإصرار على محو أكثر نماذج الفساد الواضحة في وقت وفاة الشيخ فهد في عام 1959 بالظروف المحيطة بعزل الشيخ عبد الله مبارك بعد عامين.

في مارس (آذار) 1960، أشار "دي. جيه. ماكارثي" مساعد المندوب السامي إلى حقيقة أن إسراف عبد الله مبارك كان هو سبب الانتقادات المتزايدة؛[898] وبعد عام شبَّه "جيه. سي. بي. ريتشموند"، الذي يرأس "ماكارثي"، عبد الله مبارك "بناخب الإمبراطورية الرومانية المقدسة" بعد

---

[894] في بداية عام 1958، قال هالفورد إن الشيخ يستطيع ان يقضي أوقات طويلة في الإجازات الخارجية على أن يتحمل مسئوليته كرئيس للحكومة ولهذا فإن الوزراء جادين بالشكل المفروض، وفي نفس الوقت فإنهم لا يبدون أي إشارة أو علامة لعزمهم على تفويض بعض المسئوليات لصغار المسئولين في أثناء فترة غيابهم، وكانت النتيجة أن أصبح التطوير في حالة ركود والنمو بطيئا لتعم الفائدة العامة والمصلحة لشعب الكويت (خطاب من هالفورد لبروز برقم 1 في 5 يناير، وزارة الخارجية 132757/371).

[895] ملحق سري ليوميات الكويت برقم 2 يغطي فترة 28 ابريل-25 مايو 1959، وزارة الخارجية 140067/371.

[896] تلغراف من هالفورد إلى وزارة الخارجية رقم 316، 17 مايو 1959، وزارة الخارجية 140083/371.

[897] محضر جلسة لدبليو. جا. أدامز 19 مايو 1959، وزارة الخارجية 140083/371.

[898] خطاب رقم 60/13836 من مكارثي إلى ولمسلي في 31 مارس 1960، وزارة الخارجية 149056/371.

تخليه عن آماله كإمبراطور في الانتخابات النهائية وترك دوقيته ليضع الخطة المناسبة للاستيلاء على الإمبراطورية بالقوة.[899] وقد بدأ المجلس الأعلى بقص أجنحة عبد الله مبارك لشكوكهم في نواياه بشكل واضح، وسنحت الفرصة من خلال الزيارة التي قام بها ممثلو البنك الدولي للإنشاء والتعمير في الأشهر الأولى من عام 1961، كما جاء التقرير النهائي مؤكداً على أهمية الحاجة إلى وضع ميزانية سليمة ونظم محاسبية مناسبة؛[900] وكان هذا الاقتراح مناسب، وبوجه خاص لإدارات عبد الله مبارك، والتي لا تقدم أية تقارير عن نفقاتها؛ وقدم عبد الله مبارك استقالته إثر الانتقادات المفصلة والصريحة التي وجهت لأنشطته والأساليب الإدارية للمجلس الأعلى.[901] وبعد فترة وجيزة، عُيِّن ابن الحاكم، الشيخ سعد، بمنصب رئيس الشرطة والأمن العام،[902] وبجانب استعدادهم لإعادة ترتيب أوضاعهم الخاصة، يمكن إرجاع السبب في بقائهم في السلطة هو أن الجيش لم يَعُد مشاركاً رئيسيًا في العملية السياسية.

في عام 1949 استولى الجنرال حسني الزعيم على السلطة في سوريا، وعلى الرغم من قصر مدة حكمه، إلا أن الأعمال التي قام بها أسست لسابقة اتبعها العالم العربي على نطاق واسع؛ وفي خمسينيات القرن العشرين، قامت مجموعات صغيرة من ضباط الجيش بالإطاحة بالأنظمة القائمة في مصر، والعراق والسودان،[903] وفشلت محاولات الانقلاب العسكري فقط في الأردن واليمن. بحلول عام 1960، كان يعيش أغلب الشعوب العربية تحت أنظمة أسسها وتولى قيادتها العسكر؛[904] أما بالنسبة للكويت، فاهتم آل الصباح بالحفاظ على النظام العسكري لكن تحت سيطرتها، وفي خمسينيات القرن العشرين تم تكوين جيش صغير ولكنه مجهز بشكل جيد ليكون رهن

---

[899] خطاب رقم 61/10112 من ريتشموند إلى بيمونت في 12 مارس 1961، وزارة الخارجية 156825/371.

[900] "الوضع الداخلي في الكويت" أرسلها بيمونت في 12 مايو 1961، وزارة الخارجية 156825/371.

[901] خطاب رقم 61/10112 من ريتشموند إلى ولمسلي في 11 يونيه 1961، وزارة الخارجية 156825/371.

[902] خطاب رقم 61/10112 من ريتشموند إلى ولمسلي في 18 يونيو 1961، وزارة الخارجية 156825/371.

[903] إيلزر بيري " ضعف الانقلاب العسكري فى السياسة العربية" ، دراسات الشرق الأوسط، 18 و 1 (1982): 69.

[904] لحصر الدور الذي قام به الجيش في البلدان العربية، أنظر إليزر بيري، الضباط في السياسة العربية والمجتمع، نيويورك: بريغر 1970؛ جورج حداد، الانقلابات والجيش في الشرق الأوسط: البلدان العربية، جزئين نيويورك: روبرت سبيلر وأبناؤه من عام 1971 إلى 1973؛ بي.جيه. فاتيكيوتس، الجيش المصري في السياسة ويستبورت وكونيتيكت: صحافة جرين وود عام 1957(الطبعة الأولى عن صحافة الجامعة الهندية في 1961.

إشارة أعضاء الأسرة الحاكمة.[905] واستبعد الشيخ عبد الله مبارك إمكانية تدمير الجيش الكويتي وقت الثورة العراقية، مؤكداً على أنها كانت قوة صغيرة يتحكم في زمامها بيديه.[906] كان مصدر القلق الوحيد يتمثل في احتمالية محاولة عبد الله مبارك استخدام القوات المسلحة من أجل تحقيق ادعائه بأحقيته في الخلافة في وقت ما في المستقبل؛[907] ومع ذلك، حال عزله من منصبه في عام 1961 دون وقوع هذا التهديد، وخلفه على رأس الجيش اللواء مبارك العبد الله وكان مخلصًا ولم يكن لديه أية طموحات بالوصول إلى العرش، نظرًا لأنه من فرع ثانوي من أسرة آل الصباح.

ناقشت بريطانيا إمكانية زيادة حجم الجيش ليصبح مجوعة لواء بالإضافة إلى سرية تتألف من قرابة 50 دبابة في أعقاب المطالب المتجددة من قبل قاسم حول أحقية العراق في الكويت؛[908] ولكن "هارولد ماكميلان" كان غير وا ثق بمقترحاته، وبغض النظر عن الشك فيما إذا كان الكويتيون مؤهلين بشكل كافٍ لتنظيم قوة بهذا الحجم، فقد أدلى رئيس الوزراء برأيه قائلاً "يساورني الشك حول ما إذا كان من الحكمة أن نعهد إليهم بمثل هذه الكميات الكبيرة من الأسلحة الحديثة، رغم أن الدبابات التي قمنا ببيعها إلى العراق سرعان ما تم استخدامها للإطاحة بالهاشميين".[909] في عام 1964، اتفق كلا من الشيخ جابر (وزير المالية) والشيخ سعد (وزير الداخلية) والشيخ محمد (وزير الدفاع) والشيخ صباح رئيس الوزراء على أن وجود جيش كبير الحجم سيشكل خطرًا على الأسرة؛ وأشار الشيخ محمد حول ذلك قائلاً "باتخاذهم عبد الناصر مثلًا أعلى، فإن كل ضابط صغير في العالم العربي تخيل نفسه أنه سيصبح رئيسًا مستقبليًا للجمهورية"؛[910] إلا أن إبقاء القوات المسلحة الكويتية صغيرة الحجم نسبياً بشكل مقصود من جانب آل

---

[905] "الجيش الكويتي"، مذكرة جيه. إل. كريستي في 27 فبراير 1960، مرفقة بخطاب رقم 5 من ريتشموند إلى مديلتون في 7 مارس 1960، دي. إيه. إف. إيه 409/11. أنظر أيضاً روجر أوين الدولة والسلطة والسياسة في صناعة الشرق الأوسط الحديث، لندن: روتليدج عام 1992 ص. 210.

[906] برقية رقم 334 من إيه. كيه. روتني إلى وزارة الخارجية في 17 يوليه 1958، وزارة الخارجية 132761/371.

[907] "توريد الأسلحة لقوات الشيخ عبد الله المبارك بالكويت" مرسلة من دي. إتش. إم. ريتشس في 7 يونيو 1956، وزارة الخارجية 120623/371.

[908] رسالة من هالورد وتنسون "وزير الدفاع" إلى وزير الخارجية في 5 يوليو 1961، وزارة الخارجية 156883/371.

[909] رسالة رقم إم 61/221، من هالورد ماكميلان إلى وزير الخارجية في 6 يوليو 1961، وزارة الخارجية 156883/371.

[910] خطاب رقم 64/1205 جي، من جاكسن إلى تي. إف. برانشلي في 28 مايو 1964، وزارة الخارجية 174595/371.

الصباح، قد عرَّض البلاد لمخاطر الهجوم الخارجي، وفي مثل هذه الظروف تعتبر الحماية من خطر القوى الخارجية ذات أهمية خاصة.

في حين أعطى النمو السريع لمصالح بريطانيا النفطية في دول الخليج، وخاصة الكويت، حافزًا جديدًا وقويًا للحفاظ على استقلالهم، فقد جعلت منهم الثروة المكتشفة حديثًا غنيمة سائغة للجيران الأكبر؛ وقد أشار "سلوين لويد" وزير الخارجية في مايو (آيار) 1956 فيما يتعلق بدول الخليج بقوله "نحن ندرك بأن الحكام إن لم يكن في رعاياهم الأكثر تقلبًا أنهم مدينون لنا بالحماية التي تضمن الوجود المستقل لبلادهم.[911] ذكر مسؤول بوزارة الخارجية في تفسير للتأييد المضمر الذي حصلت عليه بريطانيا أثناء أزمة السويس قائلا "تدرك أسرة آل الصباح أن مكانتهم في الكويت تعتمد على الحفاظ على العلاقة الحالية مع حكومة بريطانيا العظمى كملاذ أخير"؛[912] وبعد مرور ثلاث سنوات، أوضح المندوب السامي السابق السير "روبرت هاي" حول ذلك بقوله"الآن يدرك كلاًمن الحكام وشعوبهم أنهم مدينون للحماية البريطانية في تحقيق استقلالهم، ولولا ذلك لكانوا قد تم ضمهم لحدود بلاد جيرانهم الأقوى."[913] وأظهرت رغبة الشيخ عبد الله في عام 1961 بالاستعاضة عن اتفاقية 1899 بخطابات متبادلة والتي بموجبها ألزمت بريطانيا نفسها بتقديم المساعدة، إذا طُلب منها ذلك، الأهمية المستمرة الملقاة على الحماية العسكرية البريطانية.

لم يكن يعني اعتماد آل الصباح الكلي على بريطانيا من أجل الحماية أن الأسرة المالكة قد دخلت في علاقة حميمة بشكل خانق مع القوة التي تحميها؛ وكانت أسرة آل الصباح حريصة على تجنب الانسياق لعلاقات وثيقة مع الإمبريالية البريطانية، لعلمها بالقوة المتنامية للقومية العربية؛ وبالرغم من تعيين الخبراء البريطانيين في الحكومة الكويتية، إلا أن دورهم لم يكن يزيد عن كونه دور استشاري دون أية صلاحيات تنفيذية رسمية. وفي الحقيقة، فقد دافع آل الصباح عن حكمهم الذاتي الداخلي بشراسة؛ وقد أكد "سلوين

---

[911] "الخليج العربي" مذكرة وزير الدولة للشئون الخارجية في 14 مايو 1956، سي بي(56) 122، سي أيه بي 81/129.
[912] أرسلها جيه. سي. موبيرلي في 28 نوفمبر 1956، وزارة الخارجية 120684/371.
[913] هاي، بلاد الخليج العربي ص. 69.

لويد" ذلك حيث كتب في عام 1956 يقول "يشعر الحاكم وعائلته في الكويت بالغيرة على صلاحياتهم في إدارة شئونهم الداخلية ويغضبون لأي شيء يبدو كأنه تدخلًا من جانبنا"؛[914] واستعرض السفير البريطاني في الكويت "جي. إن. جاكسون" فترة حكم الشيخ عبد الله عقب وفاته بقليل في نوفمبر (تشرين الثاني) 1965 قائلا ً" لقد كانت مشاعر الحاكم الودية تجاه بريطانيا غير معلنة، وهذا ما جعل مشاعره أكثر قيمة ولا تتضمن أي اتكالية خطرة أو انحياز أعمى أو تبعية منفرة"؛[915] وأوجز جاكسون قائلاً "بدا عبد الله سالم وكأنه قد استقى بحكمة الدرس المستفيد من العراق والأردن بالنسبة للعرب، منذ عام 1948، أن الوسم بسمعة الصداقة والتحالف مع بريطانيا" لا يضيف أية مزايا سواءً للشخص العربي المعنيَّ أو لبريطانيا نفسها".

[914] "الخليج العربي" مذكرة وزير الدولة للشئون الخارجية في 14 مايو 1956، سي بي(56) 122، سي أيه بي 81/129، أنظر أيضا ً " وضع المملكة المتحدة ومشكلاتها في دول الخليج العربي"، الكومنولث لإدارة العلاقات مذكرة في 6 يونيو 1956، دي أو 10065/35.

[915] خطاب رقم 56 من جاكسون إلى مايكل ستيوارت في 5 ديسمبر 1965، وزارة الخارجية 179854/371.

ملحق 1: النفط وعوائده

المصدر: واي.إس.إف. آل الصباح، الإقتصاد النفطي للكويت، لندن: كيغان بول الدولية عام 1980، ص. 47، 52.

العام	إنتاج النفط (مليون برميل)	العائدات (بالألف دينار كويتي)
1946	5.9	200
1947	16.2	لا يوجد بيانات
1948	46.5	3425
1949	89.9	2950
1950	125.7	3100
1951	204.9	7500
1952	273.4	34850
1953	314.6	60161
1954	349.8	69302
1955	402.8	100498
1956	405.5	103921
1957	424.8	110161
1958	522.4	149734
1959	525.9	146843
1960	619.2	168605
1961	633.3	164702
1962	714.6	188814
1963	765.2	(4-1963)198772
1964	842.2	(5-1964) 258400
1965	861.5	(6-1965) 279180

ملحق 2: المندوبون السياسيون في الكويت

هربرت جورج جاكنس (ب. 1897)
القائم بأعمال القنصل العام في الأسكندرية في 1948: نُقل إلى البحرين في 1949؛ شغل منصب المفوض السياسي للخليج العربي والمندوب السياسي للبحرين، والمندوب السياسي للكويت في الفترة ما بين 1949 – 51.

كورنيليوس جيمس بيلي (ب. 1908)
سي إم جي (1952)، أوه بي أيه (1944)؛ القنصل بوشير في 1945؛ المندوب السياسي للبحرين في 1947؛ المندوب السياسي للكويت في 1951الفترة ما بين – 5؛ القائم بأعمال الممفوض السياسي للبحرين في 1952.

قويين ويستراي بيل (1909 – 95)
كيه سي إم جي (1957)؛ سي إيه بي (1955)؛ إم بي إيه مل. (1942)؛ خدم مع قوات حكومة جلالتها في الفترة ما بين 1941 – 5؛ عضو بالخدمات السياسية السودانية في الفترة ما بين 1931– 41 و 1945 – 55؛ المندوب السياسي بالكويت في الفترة ما بين 1955 – 7.

أوبري سيمور هالفورد (ب. 1914)
سي إم جي (1958)؛ أدرج بوزارة الخارجية في 1937؛ نائب الأمين العام للمجلس الأوربي 1949؛ مستشار طوكيو في 1953؛ القائم بأعمال سيول عام 1954؛ المستشار والقنصل العام لبني غازي في 1955؛ المندوب السياسي للكويت في الفترة ما بين 1957 – 9.

جون كريستوفر بلاك ريتشموند (1909 – 90)

سي إم جي (1959)، كيه سي إم جي (1963)؛ مستشار شؤون الشرق في بغداد 1947؛ القائم بالأعمال في بغداد في1948؛ نُقل إلى وزارة الخارجية في 1951؛ المستشار والقنصل العام لعمان في 1953؛ شغل منصب القائم بالأعمال في 1953 و 1954؛ المستشار العام لهيوستن في 1955؛ نُقل إلى القاهرة في 1959؛ المندوب السياسي للكويت في الفترة ما بين 1959 – 61؛ المستشار العام للكويت في 1961؛ سفير الكويت في الفترة ما بين 1961 – 1963.

الملحق 3: المندوبون السياسيون في الخليج العربي

وليم روبرت هاي (1893 – 1962)

كيه سي إم جي (1952)، كيه أي سي إيه (1947)؛ إنضم للدائرة السياسية بحكومة الهند في 1920؛ نائب وزير إدارة الشئون الخارجية بحكومة الهند في الفترة ما بين 1936 – 40؛ مفوض بوزيرستان في الفترة ما بين 1940 – 1؛ مفوض بالخليج العربي في الفترة ما بين 1941 – 2؛ مسؤول الإيرادات والمفوض القضائي ببلوشستان في الفترة ما بين 1942 – 3؛ مندوب الحاكم العام والمفوض ورئيس الشرطة ببلوشستان في الفترة ما بين 1943 – 6؛ المفوض السياسي بالخليج العربي في الفترة ما بين 1946 – 53.

برنارد ألكسندر براكاس باروز (ب. 1910)

كيه سي إم جي (1958)، سي إم جي (1950)؛ عُين الوزير الثالث بوزارة الخارجية في 1934؛ نُقل إلى القاهرة في 1937؛ رئيس القطاع الشرقي لوزارة الخارجية في 1947؛ نُقل إلى واشنطن كقنصل في 1950؛ مفوض سياسي بالخليج العربي في الفترة ما بين 1953 – 8.

جورج همفري ميدلتون (ب. 1910)

كيه سي إم جي (1955)، سي إم جي (1950)؛ مدير إدارة شئون الموظفين بوزارة الخارجية 1949؛ نُقل إلى طهران ككقنصل في 1951؛ شغل منصب القائم بالأعمال في 1951 ومن 28 يناير 1952 حتى إنقطاع العلاقات في 31 أكتوبر 1952؛ أُعير إلى مكتب الكومنولث للعلاقات الخارجية وعُين نائب المندوب السامي بالمملكة المتحدة في الهند في 1953؛ سفير بيروت في 1956؛ المندوب السياسي للخليج العربي في الفترة ما بين 1958 – 61.

ويليام هنري تاكر لوس (1907 – 77)

جي بي إيه (1961)، كيه سي إم جي (1957)؛ خدم بإدارة السودان في الفترة ما بين 1930 – 56؛ القائد العام والحاكم لعدن في الفترة ما بين 1956 – 60؛ المفوض السياسي للخليج العربي في الفترة ما بين 1961 – 6؛ الممثل الشخصي لوزير الخارجية والكومنولث للخليج العربي في الفترة ما بين 1970 – 2.

ملحق 4: الساسة البريطانيين

أنطوني آر إيدن (1897 – 1977)

الأريل الأول لآفون (1961)، كيه جي(1954)، إم بي، 1923 – 57؛ وزير الدولة للشئون الخارجية في الفترة ما بين 1935 – 8، وشئون الملكية في الفترة ما بين 1939 – 40، والحرب 1940، وللشئون الخارجية في الفترة ما بين 1940 – 5؛ نائب زعيم المعارضة في الفترة ما بين 1945 – 51؛ وزير الدولة للشئون الخارجية ونائب رئيس الوزراء في الفترة ما بين 1951 – 5؛ رئيس الوزراء في الفترة ما بين 1955 – 7.

إدوارد هيث (ب. 1916)

كيه جي (1992)، إم بي إيه(1946)، بي سي(1945)؛ إم بي، 1950 حتى الآن؛ رئيس مكتب المتابعة والعقوبات في الفترة ما بين 1955 – 9؛ وزير العمل في الفترة ما بين 1959 – 60؛ وزير الأختام الملكية مع مسئوليات وزارة الخارجية؛ وزير الدولة للصناعة والتجارة والتنمية الإقليمية ورئيس لمجلس التجارة في الفترة ما بين 1963 – 4؛ زعيم المعارضة في الفترة ما بين 1974 – 5.

ألكسندر فريدريك دوجلاس هوم- (1903 – 95)

الأيرل الرابع عشر للأسرة (1951 – 63)؛ البارون (1974)؛ إم بي في 1931 – 45، 1950، 1963 – 74؛ وزير الدولة لإدراة الكومنولث في الفترة ما بين 1963 – 4؛ زعيم المعارضة في الفترة ما بين 1964 – 5؛ وزير الدولة لإدارة شؤون الكومنولث في الفترة ما بين 1970 – 4.

إم هالورد ماكميلان (1894 – 1986)

الأيرل الأول لأستكون؛ إم بي، 1924 – 9، 1931 – 45، 1945 – 64؛ وزير الدولة للشئون الخارجية في 1955؛ وزير المالية في الفترة ما بين 1955 – 7؛ رئيس الوزراء في الفترة ما بين 1957 – 63.

جون سلوين برووك لويد (1904 – 78)

البارون(1976)؛ إم بي في الفترة ما بين 1945 – 70؛ أم بي والمتحدث باسم مجلس العموم في الفترة ما بين 1971 – 7؛ وزير الدولة للشئون الخارجية في الفترة ما بين 1951 – 4؛ وزير التموين في الفترة ما بين 1954 – 5؛ وزير الدفاع في 1955؛ وزير الدولة للشئون الخارجية في الفترة ما بين 1955 – 60؛ وزير المالية في الفترة ما بين 1960 – 2؛ وزير الأختام الملكية وقائد مجلس العموم في الفترة ما بين 1963 – 4.

ملحق 5: حكام الكويت

الشيخ أحمد (1885 – 1950)

ابن الشيخ جابر (ص. 1915 – 17) وإبن شقيق الشيخ سليم (ص. 1917 – 21)؛ قام بزيارة بريطانيا في 1919؛ تولي السلطة في 24 مارس 1921؛ وقع اتفاقية احتكار النفط مع الشركة الكويتية للنفط في 23 مارس 1934؛ واجه معارضة داخلية على نطاق واسع لحكمه في الفترة ما بين 1938 – 9.

الشيخ عبد الله (1895 – 1965)

إبن الشيخ سليم (ص. 1917 – 21) وابن عم الشيخ أحمد (ص. 1921 – 50)؛ الحاكم المؤقت عقب وفاة والده؛ رئيس مجلس الشورى الإسلامي الكويتي في 1938 – 9؛ ترأس وزارة المالية خلال خمسينات القرن العشرين؛ حاكم الكويت في الفترة ما بين 1950 – 65.

الشيخ صباح (1913 – 77)

إبن الشيخ سليم (ص. 1917 – 21) وأخ غير شقيق للشيخ عبد الله (ص. 1950 – 65)، رئيس قسم الشرطة حتى 1959؛ رئيس قسم الصحة في الفترة ما بين 1959 – 61؛ وزير الخارجية ونائب رئيس مجلس الوزراء في 1962؛ عُين ولياً للعهد في أكتوبر 1962؛ رئيس الوزراء في الفترة ما بين 1963 – 5؛ حاكم الكويت في الفترة ما بين 1965 – 77.

الشيخ جابر (1926 - .....)

إبن الشيخ أحمد (ص. 1921 – 50) وإبن شقيق الشيخ عبد الله (ص. 1950 – 65)؛ رئيس الأمن العام، أحمدي في الفترة ما بين 1949 – 59؛ رئيس إدارة الشئون المالية منذ 1959؛ وزير الإقتصاد والمالية في الفترة ما بين 1962 – 3؛ وزير التجارة في 1965؛ رئيس الوزراء في الفترة ما بين 1965 – 77؛ حاكم الكويت في 1977 وحتى الآن.

ملحق 6: شجرة عائلة آلّ الصباح

مبارك (فترة الحكم 1896 – 1915)

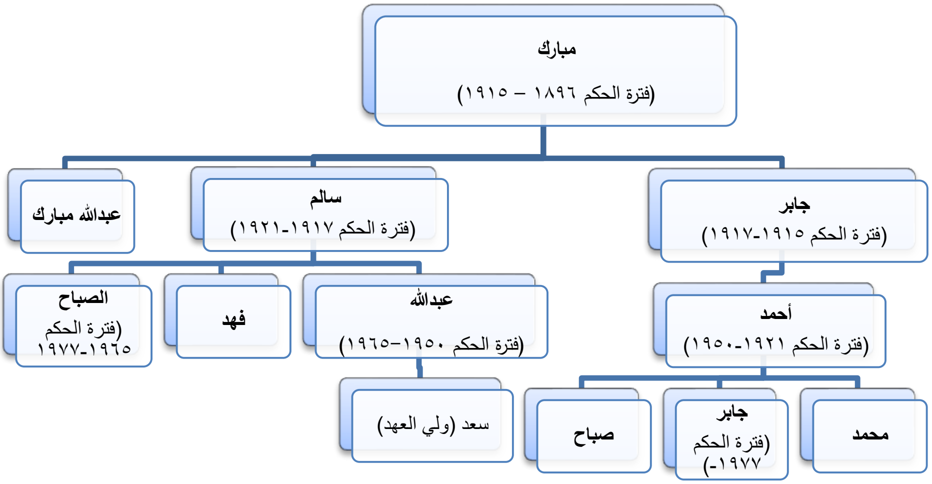

قائمة المراجع:

Bibliography

Unpublished Sources

Official Documents

Public Record Office, London

Cabinet Office
CAB 128 Cabinet Minutes
CAB 129 Cabinet Memoranda
CAB 130 Ad-Hoc Committees: General and Miscellaneous
Series CAB 131 Defence Committee
CAB 134 Cabinet Committees: General Series from 1945
CAB 148 Defence and Oversea Policy Committee and Sub-Committee: Minutes and Papers, 1964-70

Colonial Office
CO 1015 Aden: Original Correspondence
CO 1055 Aden: Original Correspondence

Ministry of Defence
DEFE 7 Registered Files: General Series
DEFE 11 Chiefs of Staff Committee: Registered Files

Commonwealth Relations Office
DO 35 Original Correspondence: General

Foreign Office
FO 371 Political Departments: General Departments
FO 1016 Embassy and ConsularArchives: Persian Gulf Residencies and Agencies

Ministry of Fuel and Power
POWE 33 Petroleum: Correspondence and Papers

Prime Minister's Department

PREM 11 Prime Minister's Office: Correspondence and Papers, 1951-64

Treasury

T 231 Exchange Control Division: Files
T 236 Overseas Finance Division: File

India Office Library and Records, London

- 5/1 Political Residency: Bushire, 1763-1947

R/15/5 Political Agency: Kuwait, 1904-1947

Bank of England, London

OV 72 Persian Gulf
OV 73 Middle East
EC 5 Exchange Control Act

Company Records

BP Archive, University of Warwick

Records of the Kuwait Oil Company

Private Papers

Bodleian Library, Oxford

MSS Macmillan dep. d. 32 Macmillan diaries, volume 5 second series
MSS Macmillan dep. d. 42 Macmillan diaries, volume 15 second series

Middle East Centre, St Antony's College, Oxford

Papers of H. R. P. Dickson
Papers of Sir Rupert Hay

Churchill Archives Centre, Cambridge

HSTD 2/2 Papers of W. F. Hasted: Letters relating to development in Kuwait, 1952-4.

Published Official Papers

Exchange of Notes regarding Relations between the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and the State of Kuwait, 19 June 1961, London: HMSO, 1961, Cmd. 1409.

Foreign Relations of the United States, 1958-1960. Volume 11: Lebanon and Jordan, Washington, DC: United States Government Printing Office, 1992.

Foreign Relations of the United States, 1958-1960. Volume 12: Near East Region; Iraq, Iran, Arabian Peninsula, Washington, DC: United States Government Printing Office, 1993.

Foreign Relations of the United States, 1961-1963. Volume 17: Near East, 1961-1962, Washington, DC: United States Government Printing Office, 1994.

Parliamentary Debates, Commons, Volume 642 (1960-1).

Parliamentary Debates, Lords, Volume 232 (1960-1).

Statement on the Defence Estimates 1965, London: HMSO, Feb 1965, Cmd. 2592.

Statement on the Defence Estimates 1966. Part I:The Defence Review, London: HMSO, Feb 1966, Cmd. 2901.

Books and Articles

Abir, Mordechai, *Saudi Arabia in the Oil Era: Regimes and Elites; Conflict and Collaboration,* London: Croom Helm, 1988.

Abu-Hakima, Ahmad Mustafa, *History of Eastern Arabia 1750-1800: The Rise and Development of Bahrain and Kuwait,* Beirut: Khayats, 1965.

Abu-Hakima, Ahmad Mustafa, *The Modern History of Kuwait, 1750-1965,* London: Luzac and Company, 1983.

Ahmed, A. Ahmed, 'Kuwait Public Commercial Investment in Arab Countries', *Middle Eastern Studies,* 31,2 (1995): 293-306.

Alani, Mustafa M., *Operation Vantage: British Military Intervention in Kuwait 1961,* Surbiton: LAAM, 1990.

Alghanim, Salwa, *The Reign of Mubarak al-Sabah: Shaikh of Kuwait 1896-1915,* London: I. B. Tauris, 1998.

Anderson, Ewan W. and Rahidian, Khalil H., *Iraq and the Continuing Middle East Crisis,* London: Pinter Publishers, 1991.

Anderson, Irvine H., *Aramco, the United States and Saudi Arabia: A Study of the Dynamics of Foreign Oil Policy, 1933-1950,* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1981.

Anderson, Irvine H., 'The American Oil Industry and the Fifty-Fifty Agreement of 1950', in James A. Bill and William Roger Louis (eds), *Musaddiq, Iranian Nationalism and Oil,* London: I. B. Tauris, 1988, pp. 143-63.

Aruri, Naseer H., *Jordan: A Study in Political Development, 1921-1965,* The Hague: Martinus Nijhoff, 1972.

Ashton, Nigel John, *Eisenhower, Macmillan and the Problem of Nasser:Anglo-American Relations and Arab Nationalism, 1955-59,* Basingstoke: Macmillan, 1996.

Ashton, Nigel John, 'A Microcosm of Decline: British Loss of Nerve and Military Intervention in Jordan and Kuwait, 1958 and 1961', *The Historical Journal,* 40, 4 (1997): 1069-83.

Ashton, Nigel, 'Britain and the Kuwaiti Crisis, 1961', *Diplomacy and Statecraft,* 9,1 (1998): 163-81.

Assiri, Abdul-Reda, *Kuwait's Foreign Policy: City-State in World Politics,* Boulder, Colorado: Westview Press, 1990.

Balfour-Paul, Glen, *The End of Empire in the Middle East: Britain's Relinquishment of Power in her Last Three Arab Dependencies,* Cambridge: Cambridge University Press, 1994.

Bamberg, J. H., *The History of the British Petroleum Company: Volume 2: The Anglo-Iranian Years, 1928-1954,* Cambridge: Cambridge University Press, 1994.

al-Bahama, Husain M., *The Arabian Gulf States: Their Legal and Political Status and Their International Problems,* second edition, Beirut: Librairie Du Liban, 1975.

Bar-On, Mordechai, 'David Ben-Gurion and the Sevres Collusion', in William Roger Louis and Roger Owen (eds), *Suez 1956: The Crisis and its Consequences,* Oxford: Clarendon Press, 1991, pp. 145-60.

Be'eri, Eliezer, *Army Officers in Arab Politics and Society,* New York: Praeger, 1970. Be'eri, Eliezer, 'The Waning of the Military Coup in Arab Politics', *Middle Eastern Studies,* 18,1 (1982): 69-81.

Bell, Sir Gawain, *Shadows on the Sand,* London: C. Hurst and Company, 1983.

Bulloch, John, *The Gulf :A Portrait of Kuwait, Qatar, Bahrain, and the UAE,* London: Century Publishing, 1984.

Burrows, Bernard, *Footnotes in the Sand: The Gulf in Transition, 1953-1958,* Salisbury: Michael Russell, 1990.

Busch, Briton Cooper, *Britain and the Persian Gulf, 1894-1914,* Berkeley and Los Angeles: University of California Press, 1967.

Busch, Briton Cooper, 'Britain and the Status of Kuwayt, 1896-1899', *Middle East Journal,* 21,2 (1967): 187-98.

Cable, James, *Intervention at Abadan: Plan Buccaneer,* Basingstoke: Macmillan, 1991.

Cain, P. J. and Hopkins, A. G., *British Imperialism: Crisis and Deconstruction, 1914-1990,* London: Longman, 1993.

Cairncross, Alec, *The British Economy since 1945,* Oxford: Blackwell, 1992. Carlton, David, *Anthony Eden: A Biography,* London: Allen Lane, 1981.

Carlton, David, *Britain and the Suez Crisis,* Oxford: Basil Blackwell, 1988. Chisholm, A. H. T., *The First Kuwait Oil Concession Agreement: A Record of the Negotiations, 1911-1934,* London: Frank Cass, 1975.

Cohen, Michael, *Palestine and the Great Powers, 1945-1948,* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1982.

Cohen, Michael J., *Palestine to Israel: From Mandate to Independence,* London: Frank Cass, 1988.

Cohen, Michael, 'A Note on the Mansion House Speech, May 1941', *Asian and African Studies, 11,3* (1977): 375-86.

Crystal, Jill, *Kuwait: The Transformation of an Oil State,* Boulder, Colorado: Westview, 1992.

Crystal, Jill, *Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar,* Cambridge: Cambridge University Press, 1995.

Crystal, Jill, `Abdullah al-Salim al-Sabah', in Bernard Reich (ed.), *Political Leaders of the Contemporary Middle East and North Africa,* New York: Greenwood Press, 1990, pp. 8-14.

Dann, Uriel, *Iraq Under Qassem: A Political History, 1958-1963,* New York: Praeger, 1969.

Dann, Uriel, *King Hussein and the Challenge of Arab Radicalism: Jordan, 1955-1967,* New York: Oxford University Press, 1989.

Darby, Phillip, *British Defence Policy East of Suez, 1947-1968*, London: Oxford University Press, 1973.
Darwin, John, *Britain and Decolonisation: The Retreat from Empire in the Post-War World*, Basingstoke: Macmillan, 1988.

Darwin, John, *The End of the British Empire: The Historical Debate,* Oxford: Blackwell, 1991.

Dawisha, A. I., *Egypt in the Arab World: The Elements of Foreign Policy,* London: Macmillan, 1976.

Dekmejian, R. Hrair, *Egypt under Nasser: A Study in Political Dynamics,* London: University of London Press, 1972.

Demir, Soliman, *The Kuwait Fund and the Political Economy of Arab Regional Development,* New York: Praeger Publishers, 1976.

Devereux, David R., *The Formulation of British Defence Policy Towards the Middle East, 1948-56,* London: Macmillan, 1990.

al-Ebraheem, Hassan A., *Kuwait: A Political Study,* Kuwait: Kuwait University Press, 1975.

Elliot, Matthew, *'Independent Iraq': The Monarchy and British Influence, 1941-58,* London: Tauris Academic Studies, 1996.

Elliot, Matthew, The Death of King Ghazi: Iraqi Politics, Britain and Kuwait in 1939', *Contemporary British History,* 10,3 (1996): 63-81.

Elm, Mostafa, *Oil, Power and Principle: Iran's Oil Nationalization and its Aftermath,* Syracuse, NY: Syracuse University Press, 1992.

El-Rayyes, Riad N., 'Arab Nationalism and the Gulf', in B. R. Pridham (ed.), *The Arab Gulf and the Arab World,* London: Croom Helm, 1988, pp. 67-94.

Eppel, Michael, 'Iraqi Politics and Regional Policies, 1945-9', *Middle Eastern Studies,* 28,1 (1992): 108-19.

Farouk-Sluglett, Marion and Sluglett, Peter, 'The Social Classes and the Origins of the Revolution', in Robert A. Fernea and William Roger Louis (eds), *The Iraqi Revolution of 1958: The Old Social Classes Revisited,* London: I. B. Tauris, 1991, pp. 118-41.

Finnie, David H., *Shifting Lines in the Sand: Kuwait's Elusive Frontier with Iraq,* London: I. B. Tauris, 1992.

Fitzgerald, C. P., *The Birth of Communist China,* Harmondsworth: Penguin Books, 1964.

Fullick, Roy and Powell, Geoffrey, *Suez: The Double War,* London: Leo Cooper, 1990.

Gangal, S. C., 'India and the Commonwealth', in M. S. Rajan (ed.), *India, Foreign Relations during the Nehru Era,* Bombay: Asia Publishing House, 1976, pp. 77-102.

Gott, Richard, 'The Kuwait Incident', in D. C. Watt (ed.), *Survey of International Affairs 1961,* London: Oxford University Press, 1965, pp. 519-45.

Haddad, George, *Revolutions and the Military in the Middle East: The Arab States,* 2 parts, New York: Robert Speller and Sons, 1971 and 1973.

Hahn, Peter L., *The United States, Great Britain, and Egypt, 1945-1956: Strategy and Diplomacy in the Early Cold War,* Chapel Hill, NC: The University of North Carolina Press, 1991.

Halliday, Fred, *Arabia Without Sultans,* Harmondsworth: Penguin Books, 1979.

Halliday, Fred, 'The Gulf Between Two Revolutions: 1958-1979', in Tim Niblock (ed.), *Social and Economic Development in the Arab Gulf,* London: Croom Helm, 1980, pp. 210-38.

Hay, Sir Rupert, *The Persian Gulf States,* Washington, DC: The Middle East Institute, 1959.

Holden, David, and Johns, Richard, *The House of Saud,* London: Sidgwick and Jackson, 1981.
Holland, R. F., *European Decolonization: An Introductory Survey,* Basingstoke: Macmillan, 1985.
Hollier, Anita, 'The BP Archive', *Contemporary Record,* 7, 3 (1993): 654-62.
Hopwood, Derek, *Egypt: Politics and Society, 1945-90,* third edition, London: HarperCollins, 1991.
Iskandar, Marwan, *The Cloud Over Kuwait,* New York: Vantage Press, 1991.
Ismael, Jacqueline S., *Kuwait: Dependency and Class in a Rentier State,* Gainesville, Florida: University Press of Florida, 1993.
Jasse, Richard L., 'The Baghdad Pact: Cold War or Colonialism?', *Middle Eastern Studies,* 27, 1 (1991): 140-56.
Joyce, Miriam, *Kuwait, 1945-1996: An Anglo-American Perspective,* London: Frank Cass, 1998.
Joyce, Miriam, 'Preserving the Sheikhdom: London, Washington, Iraq and Kuwait, 1958-1961', *Middle Eastern Studies,* 31, 2 (1995): 281-92.
Katouzian, Homa, 'Oil Boycott and the Political Economy: Musaddiq and the Strategy of Non-oil Economics', in James A. Bill and William Roger Louis (eds), *Musaddiq, Iranian Nationalism and Oil,* London: I. B. Tauris, 1988, pp. 203-27.
Kelidar, A. R., 'The Arabian Peninsula in Arab and Power Politics', in Derek Hopwood (ed.), *The Arabian Peninsula: Society and Politics,* London: George Allen and Unwin, 1972, pp. 145-59.
Kelly, J. B., *Arabia, the Gulf and the West,* London: Weidenfeld and Nicolson, 1980.
Kerr, Malcolm H., *The Arab Cold War: Gamal `Abd al-Nasir and His Rivals, 1958-1970,* London: Oxford University Press, 1971.
Khadduri, Majid, *Independent Iraq, 1932-1958: A Study in Iraqi Politics,* second edition, London: Oxford University Press, 1960,
Khadduri, Majid, *Republican Iraq: A Study in Iraqi Politics since the Revolution of 1958,* London: Oxford University Press, 1969.
Khadduri, Majid, 'Iraq's Claim to the Sovereignty of Kuwayt', *New York University Journal of International Law and Politics,* 23 (1990): 5-34.
Khalidi, Rashid, 'Consequences of the Suez Crisis in the Arab World', in William Roger Louis and Roger Owen (eds), *Suez 1956: The Crisis and its Consequences,* Oxford: Clarendon, 1991, pp. 377-92.
Khalidi, Rashid, 'The Impact of the Iraqi Revolution on the Arab World', in Robert A. Fernea and William Roger Louis (eds), *The Iraqi Revolution of 1958: The Old Social Classes Revisited,* London: I. B. Tauris, 1991, pp. 106-18.
Khouja, M. W. and Sadler, P. G., *The Economy of Kuwait: Development and Role in International Finance,* London: Macmillan 1979.
Kingston, Paul W. T., *Britain and the Politics of Modernization in the Middle East, 1945-1958,* Cambridge: Cambridge University Press, 1996.
Krozewski, Gerold, 'Sterling, the "Minor" Territories, and the End of Formal Empire, 1939-1958', *The Economic History Review,* 46, 2 (1993): 239-65.
Krozewski, Gerold, 'Finance and Empire: The Dilemma Facing Great Britain in the

1950s', *The International History Review,* 18, 1 (1996): 48-69.
Kyle, Keith, *Suez,* London: Weidenfeld and Nicolson, 1991.

Kyle, Keith, 'Suez and the Waldegrave Initiative', *Contemporary* ***Record,*** **9, 1** (1995): 378-93.
Lacouture, Jean and Simonne, *Egypt in Transition,* London: Methuen,
1958. Lapping, Brian, *End of Empire,* London: Guild Publishing, 1985.
Lenczowski, George, *Oil and State in the Middle East,* New York: Cornell University Press, 1960.
Little, Douglas, 'A Puppet in Search of a Puppeteer? The United States, King Hussein, and Jordan, 1953-1970', *The International History Review,* 17, 3 (1995): 512-44.
Little, Douglas, 'His Finest Hour? Eisenhower, Lebanon and the 1958 **Middle East** Crisis', *Diplomatic History,* 20, 1 (1996): 27-54.
Lloyd, Selwyn, *Suez 1956: A Personal Account,* London: Jonathan Cape, 1978.
Longrigg, Stephen Hemsley, *Oil in the Midr11P East: Its Discovery and Development,* second edition, London: Oxford University Press, 1961.
Lorimer, J. G., *Gazetteer of the Persian Gulf, Oman and Central Arabia,* Vol. 1, Part 1B, Westmead, Farnborough: Gregg International Publishers Limited, 1970 (first published Calcutta, 1915).
Louis, William Roger, *The British Empire in the Middle East, 1945-1951: Arab Nationalism, the United States, and Postwar Imperialism,* Oxford: Clarendon, 1984.
Louis, William Roger, `Musaddiq and the Dilemmas of British Imperialism', in James A. Bill and William Roger Louis (eds), *Musaddiq, Iranian Nationalism and Oil,* London: I. B. Tauris, 1988, pp. 228-60.
Louis, William Roger, The British and the Origins of the Iraqi Revolution', in Robert A. Fernea and William Roger Louis (eds), *The Iraqi Revolution of 1958: The Old Social Classes Revisited,* London: I. B. Tauris, 1991, pp. 31-61.
Louis, William Roger, 'The Tragedy of the Anglo-Egyptian Settlement of 1954', in William Roger Louis and Roger Owen (eds), *Suez 1956: The Crisis and its Consequences,* Oxford: Clarendon, 1991, pp. 43-71.
Louis, William Roger and Robinson, Ronald, 'The Imperialism of Decolonization', *Journal of Imperial and Commonwealth History,* 22, 3 (1994): 462-511.
Love, Kennett, *Suez: The Twice-Fought War,* London: Longman, 1970.
Lucas, W. Scott, *Divided We Stand: Britain, the United States and the Suez Crisis,* London: Hodder and Stoughton, 1991.
Lucas, W. Scott, The Path to Suez: Britain and the Struggle for the Middle East, 1953-56', in Anne Deighton (ed.), *Britain and the First Cold War,* Basingstoke: Macmillan, 1990, pp. 253-72.
Lucas, W Scott, 'Redefining the Suez "Collusion"', *Middle Eastern Studies,* 26, 1 (1990): 88-112.
Luce, Margaret, *From Aden to the Gulf:• Personal Diaries, 1956-1966,* Salisbury: Michael Russell, 1987.
Macmillan, Harold, *Riding the Storm, 1956-1959,* London: Macmillan, 1971.
Macmillan, Harold, *Pointing the Way, 1959-1961,* London: Macmillan, 1972.
Maddy-Weitzman, Bruce, 'Jordan and Iraq: Efforts at Intra-Hashimite Unity', ***Mid-***

dle *Eastern Studies*, 26, 1 (1990): 65-75.
Mansfield, Peter, *The Arabs*, London: Penguin Books, 1985.
Mansfield, Peter, *Kuwait: Vanguard of the Gulf*, London: Hutchinson, 1990.
Marlowe, John, *Arab Nationalism and British Imperialism: A Study in* ***Power Politics,*** London: The Cresset Press, 1961.

Marlowe, John, *The Persian Gulf in the Twentieth Century,* London: The Cresset Press, 1962.

Marr, Phebe, *The Modern History of Iraq,* Boulder, Colorado: Westview Press, 1985.

Mendelson, Maurice and Hulton, Susan, 'Iraq's Claim to Sovereignty over Kuwait', in Richard Schofield (ed.), *Territorial Foundations of the Gulf States,* London: UCL Press, 1994, pp. 117-52.

Morris, Benny, *The Birth of the Palestine Refugee Problem, 1947-1949,* Cambridge: Cambridge University Press, 1987.

al-Mughni, Haya, *Women in Kuwait: The Politics of Gender,* London: Saqi Books, 1993.

Morsy, Laila Amin, 'Britain's Wartime Policy in Egypt, 1940-42', *Middle Eastern Studies,* 25, 1 (1989): 64-94.

Newton, C. C. S., 'Sterling Crisis of 1947 and the British Response to the Marshall Plan', *The Economic History Review,* 37, 3 (1984): 391-408.

Oren, Michael B., 'A Winter of Discontent: Britain's Crisis in Jordan, December 1955—March 1956', *International Journal of Middle East Studies,* 22 (1990):171-84.

Ovendale, Ritchie, *The Origins of the Arab—Israeli Wars,* London: Longman, 1984. Ovendale, Ritchie, *Britain, the United States and the Transfer of Power in the Middle East, 1945-1962,* London: Leicester University Press, 1996.

Ovendale, Ritchie, 'Great Britain and the Anglo-American Invasion of Jordan and Lebanon in 1958', *The International History Review,* 16, 2 (1994): 284-303. Owen, Roger, *State, Power and Politics in the Making of the Modern Middle East,* London: Routledge, 1992.

Penrose, Edith and E. F., *Iraq: International Relations and National Development,* London: Ernest Benn, 1978.

Petersen, Tore Tingvold, 'Anglo-American Rivalry in the Middle East: The Struggle for the Buraimi Oasis, 1952-1957', *The International History Review,* 14, 1 (1992): 71-91

Peterson, J. E., *The Arab Gulf States: Steps Toward Political Participation,* New York: Praeger, 1988.

Podeh, Elie, *The Quest for Hegemony in the Arab World: The Struggle over the Baghdad Pact,* Leiden: E. J. Brill, 1995.

Podeh, Elie, 'The Struggle over Arab Hegemony after the Suez Crisis', *Middle Eastern Studies,* 29, 1 (1993): 91-110.

Podeh, Elie, 'Ending an Age-Old Rivalry: The *Rapprochement* between the Hashemites and the Saudis, 1956-1958', in Asher Susser and Aryeh Shmuele-vitz (eds), *The Hashemites in the Modern Arab World: Essays in Honour of the Late Professor Uriel Dann,* London: Frank Cass, 1995, pp. 85-108.

Podeh, Elie, The Drift towards Neutrality: Egyptian Foreign Policy during the Early Nasserist Era, 1952-55', *Middle Eastern Studies,* 32, 1 (1996): 159-78.

Porter, A. N., and Stockwell, A. J., *British Imperial Policy and Decolonization, 1938-1964,2* vols, Basingstoke: Macmillan, 1987 and 1989.

Pridham, B. R. (ed.), *The Arab Gulf and the West,* London: Croom Helm, 1985. Raad, Zeid, 'A Nightmare Avoided: Jordan and Suez 1956', *Israel Affairs,* 1, 2 (1994): 288-308.

Rahman, H. *The Making of the Gulf War: Origins of Kuwait's Long-Standing Territorial Dispute with Iraq,* Reading: Ithaca Press, 1997.

Rahman, Habibur, 'Kuwaiti Ownership of Warba and Bubiyan', ***Middle** Eastern Studies,* 29, 2 (1993): 292-306.

Rathmell, Andrew, *Secret War in the Middle East: The Covert Struggle for Syria, 1949-1961,* London: Tauris Academic Studies, 1995.

Richmond, J. C. B., *Egypt 1798-1953: Her Advance towards a Modern **Identily,*** London: Methuen, 1977.

Rumaihi, Muhammad, *Beyond Oil: Unity and Development in the Gulf,* London: Al Saqi Books, 1986.

Rush, Alan, *Al-Sabah: History and Genealogy of Kuwait's Ruling Family, **1752-1987,*** London: Ithaca Press, 1987.

al-Sabah,Y. S. F., *The Oil Economy of Kuwait,* London: Kegan Paul International, 1980. Safran, Nadav, *Saudi Arabia: The Ceaseless Quest for Security,* Ithaca, NY: Cornell University Press, 1988.

Salibi, Kamal S., *The Modern History of Lebanon,* London: Weidenfeld and Nicolson, 1965.

Salibi, Kamal, *The Modern History of Jordan,* London: I. B. Tauris, 1993.

Salih, Kamal Osman, 'Kuwait: Political Consequences of Modernization, 1750-1986', *Middle Eastern Studies,* 27, 1 (1991): 46-66.

Salih, Kamal Osman, The 1938 Kuwait Legislative Council', *Middle Eastern Studies,* 28, 1 (1992): 66-100.

Satloff, Robert B., *From Abdullah to Hussein: Jordan in Transition,* New York: Oxford University Press, 1994.

Schenk, Catherine R., *Britain and the Sterling Area: From Devaluation to Convertibility in the 1950s,* London: Routledge, 1994.

Schenk, Catherine R., 'Closing the Hong Kong Gap: The Hong Kong Free Dollar Market in the 1950s', *The Economic History Review,* 47, 2 (1994): 335-53.

Schenk, Catherine R., 'Finance and Empire: Confusions and Complexities: A Note', *The International History Review,* 18, 4 (1996): 869-72.

Schofield, Richard, *Kuwait and Iraq: Historical Claims and Territorial Disputes,* second edition, London: Royal Institute of International Affairs, 1993.

Schofield, Richard (ed.), *Territorial Foundations of the Gulf States,* London: UCL Press, 1994.

Schofield, Richard, 'The Kuwaiti Islands of Warbah and Bubiyan, and Iraqi Access to the Gulf', in Richard Schofield (ed.), *Territorial Foundations of the Gulf States,* London: UCL Press, 1994, pp. 153-75.

Seale, Patrick, *The Struggle for Syria: A Study of Post-War Arab Politics, 1945-1958,* new edition, London: I. B. Tauris, 1986.

Shwadran, Benjamin, *The Middle East, Oil and the Great Powers,* third edition, Jerusalem: Israel Universities Press, 1973.

Shwadran, Benjamin, 'The Kuwait Incident', *Middle Eastern Affairs,* 13, 1 (1962): 2-13.

Silverfarb, Daniel, *Britain's Informal Empire in the Middle East: A Case Study of Iraq, 1929-1941,* New York: Oxford University Press, 1986.

Silverfarb, Daniel, *The Twilight of British Ascendancy in the Middle East:A Case Study of Iraq, 1941-1950*, Basingstoke: Macmillan, 1994.

Silverfarb, Daniel, 'The Revision of Iraq's Oil Concession, 1949-52', *Middle Eastern Studies,* 32, 1 (1996): 69-95.

Smith, Simon C., 'British Records on Kuwait', *European Review of History,* 2, 2 (1995): 273-4.

Smith, Simon C., 'Rulers and Residents: British Relations with the Aden Protectorate, 1937-59', *Middle Eastern Studies,* 31, 3 (1995): 509-23.

Snell-Mendoza, Morice, 'In Defence of Oil: Britain's Response to the Iraqi Threat towards Kuwait, 1961', *Contemporary British History,* 10, 3 (1996): 39-62. Strange,

Susan, *Sterling and British Policy: A Political Study of an International Currency in Decline,* Oxford: Oxford University Press, 1971.

al-Tajir, Mandi Abdulla, *Bahrain 1920-1945: Britain, the Shaikh and the Administration,* London: Croom Helm, 1987.

Tal, Lawrence, 'Britain and the Jordan Crisis of 1958', *Middle Eastern Studies,* 31, 1 (1995): 39-57.

Terry, Janice J., *The Wafd, 1919-1952: Cornerstone of Egyptian Political Power,* London: Third World Centre for Research and Publishing, 1982.

The GCC *Border Disputes Seminar: With Special Reference to Iraq and Kuwait,* London: Gulf Centre for Strategic Studies, 1992.

Tibawi, A. L., *A History of Modern Syria including Lebanon and Palestine,* London: Macmillan, 1969.

Tomlinson, B. R., Indo-British Relations in the Post-Colonial Era: The Sterling Balances Negotiations, 1947-49', *Journal of Imperial and Commonwealth History,* 13, 3 (1985): 142-62.

Townsend, John, 'Some Reflections on the Life and Career of Sir Percy Cox', *Asian Affairs,* 24, 3 (1993): 259-72.

Trevelyan, Humphrey, *The Middle East in Revolution,* London: Macmillan, 1970. Tuson,

Penelope, *The Records of the British Political Residency and Agencies in the Persian Gulf,* London: India Office Library and Records, 1979.

Tzahor, Zeev, 'Holocaust Survivors as a Political Factor', *Middle Eastern Studies,* 24, 4 (1988): 432-44.

Vatikiotis, P. J., *The Egyptian Army in Politics,* Westport, Connecticut: Greenwood Press, 1975 (first published by Indiana University Press, 1961).

Vatikiotis, P. J., *Nasser and His Generation,* New York: St Martin's, 1978.

Vatikiotis, P. J., *The History of Modern Egypt: From Muhammad Ali to Mubarak,* fourth edition, London: Weidenfeld and Nicolson, 1991.

Vaisse, Maurice, 'France and the Suez Crisis', in William Roger Louis and Roger Owen (eds), *Suez 1956: The Crisis and its Consequences,* Oxford: Clarendon Press, 1991, pp. 131-43.

Warburg, Gabriel, `Lampson's Ultimatum to Faruq, 4 February 1942', *Middle Eastern Studies, 11,1* (1975): 24-32.

Warner, Geoffrey, 'Review Article: The United States and the Suez Crisis', *International Affairs,* 67, 2 (1991): 303-17.

Wilkinson, John C., *Arabia's Frontiers: The Story of Britain's Boundary Drawing in the Desert,* London: I. B. Tauris, 1991.

Winstone, H. V. F. and Freeth, Zahra, *Kuwait: Prospect and Reality,* London: George Allen and Unwin, 1972.

Wyatt, David K., *Thailand: A Short History,* New Haven, Connecticut: Yale University Press, 1984.

Yapp, M. E., *The Making of the Modern Near East, 1792-1923,* London: Longman, 1987.

Yapp, M. E., *The Near East since the First World War,* London: Longman, 1989. Yapp, Malcolm, 'The Nineteenth and Twentieth Centuries', and 'British Policy in the Persian Gulf', in Alvin J. Cottrell (ed.), *The Persian Gulf States: A General Survey,* Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1980, pp. 41-100.

Zahlan, Rosemarie Said, *The Making of the Modern Gulf States: Kuwait, Bahrain, Qatar, the United Arab Emirates, and Oman,* London: Unwin Hyman, 1989.

Zahlan, Rosemarie Said, 'Hegemony, Dependence and Development in the Gulf', in Tim Niblock (ed.), *Social and Economic Development in the Arab Gulf,* London: Croom Helm, 1980, pp. 61-79.

Theses

Asmar, M. R., 'The State and Politics of Migrant Labour in Kuwait', PhD. thesis, University of Leeds, 1990.

Gargash, A. M., 'Political Participation in Kuwait and the Arab Emirates: 1938-1979', PhD. thesis, University of Cambridge, 1989.

Hashim, Saeed Khalil, 'The Influence of Iraq on the Nationalist Movements of Kuwait and Bahrain, 1920-1961', PhD. thesis, University of Exeter, 1984. al-Mdairis, Falah, 'The Arab Nationalist Movement in Kuwait from its Origins to 1970', PhD. thesis, University of Oxford, 1987.

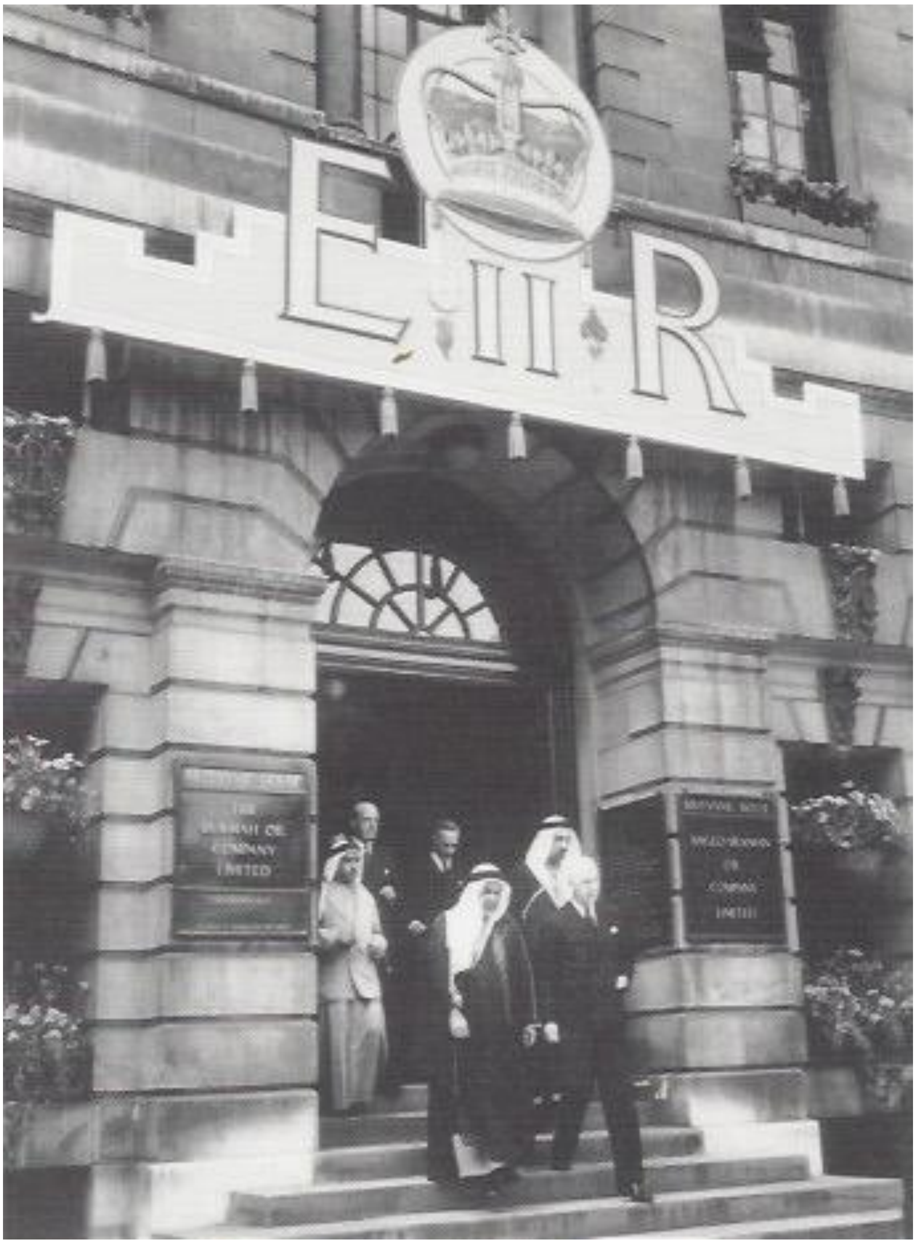
E II R
THE
COMPANY
LIMITED